العـراق المتــأزّم...

الحصاد المرّ للحرب والاحتلال

تراجيديا ضياع الدولة ومركزية الطائفة والمستقبل الصعب

تأليف

د. أحمد فكاك البدراني
أستاذ تاريخ العراق المعاصر المساعد

فراس محمد إلياس
مدرس العلوم السياسية المساعد



العراق المتأزم ... الحصاد المر للحرب والاحتلال

(تراجيديا ضياع الدولة ومركزية الطائفة والمستقبل الصعب)

الطبعـة الأولـى

1437هـ - 2017م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جــوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

2016/11/5130

رقم التصنيف:320.9563

المؤلف ومن في حكمه:

احمد فكاك البدراني، فراس محمد الياس

الناشر

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان – الأردن

عنوان الكتاب:

العراق المتأزم الحصاد المر للحرب والاحتلال تراجيديا ضياع الدولة ومركزية الطائفية والمستقبل الصعب

الواصفات:

/الأحوال السياسية//تاريخ العراق/

- يتحمل المؤلف كامـل المسـؤولية القانونيـة عـن محتـوى مصـنفه ولا يعـبر هـذا المصـنف عـن رأي دائـرة المكتبـة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .

- يتحمل المؤلـف كامـل المسـؤولية القانونيـة عـن محتـوى مصــنفه ولا يعــبر هــذا المصــنف عــن رأي شركــة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ISBN :978-9957-637-24-8

العراق المتأزم ... الحصاد المر للحرب والاحتلال

(تراجيديا ضياع الدولة ومركزية الطائفة والمستقبل الصعب)

تأليــف

الدكتور احمد فكاك البدراني

فراس محمد الياس



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

الإهـــداء

إلى العراق الموحد ... نهدي هذا الجهد المتواضع

المقدمة

إن الحديث عن وجود نظام سياسي مؤسساتي يعني وجود مؤسسات سياسية ودستورية لها سلطات (تشريعية وتنفيذية وقضائية) بغض النظر عن ماهية هذه المؤسسات سواء كانت شرعية أم غير شرعية، دائمة أم مؤقتة، إلا أن المهم هو إنها تُسير المجتمع وفق اطر قانونية وعرفية يخضع لها الجميع وتكون نافذة لفرض القانون، وإذا كان العراق قد شهد تأسيس الدولة الحديثة وأقام مؤسساتها ومن ثم نظامها الدستوري في بداية القرن العشرين، فان العراق شهد أيضاً في بداية القرن الحادي والعشرين إعادة التأسيس لهذه الدولة التي حُلت جميع مؤسساتها وأجهزتها وسلطاتها بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 مع وجود تشابه في الحالتين في أن كل منهما قد ولدتا من رحم الاحتلال المشرعن، فضلاً عنأن خيوط كل تجربة قد حيكت بأيدي أجنبية ونسجت بأيدي عراقية، وإذا كانت الأنظمة العراقية الجمهورية لم تستطع أن تؤسس لنظام عراقي دائم قائم على المؤسساتية والتعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة عبر الآلية الانتخابية الحرة والنزيهة مستغلة في ذلك الأوضاع الداخلية و الإقليمية والدولية المساعدة على ذلك، فان النظام السياسي العراقي الجديد (بعد عام 2003) هو الأخر عمل على تكريس هذه الصورة من خلال المحاصصة السياسية والتوافقات الطائفية، فضلاً عن وجود الكثير من المشكلات والأزمات كالاحتلال ونفوذه، التحالف والائتلاف الدولي، السيادة المنقوصة، الفدرالية، التحول الديمقراطي والديمقراطية التوافقية، المقاومة والإرهاب، التعددية السياسية والحزبية، الدستور والتعديلات الدستورية، المرجعيات الدينية ودورها، الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية،المليشيات والتنظيمات المسلحة، كل ذلك ألقى بظلاله على النظام السياسي العراقي الجديد الذي مازال يبحث جاهداً

لتحقيق الشرعية التامة بعد تخطي هذه التحديات التي تواجهه، ولعل من أبرزها التحدي الأمني والسياسي و الفساد المالي والإداري وإعادة الأعمار وتحقيق السيادة التامة .

لقد استقل العراق بقيام الحكم الملكي فيه الذي تم تغيره بثورة عسكرية عام 1958، وإعلان قيام الجمهورية العراقية على أيدي تنظيم الضباط الأحرار بقيادة الزعيم (عبد الكريم قاسم)، فكان علامة فارقة في تاريخ العراق الحديث، مسحت كل آثار الهيمنة الاستعمارية، ونظر إليه العراقيين على أنه التجسيد الصحيح للتنوع العرقي والطائفي في البلاد، إلا انه لم يدم كثيراً نظراً لأنه فتح الأبواب عريضة أمام صعود الحركات السياسية الراديكالية، والتي تجسدت لاحقاً في سلسلة ألانقلابات توجت باستحكام نظام (عبد الكريم قاسم) ليقضي هو الآخر بانقلاب عسكري عام 1963، ومجيء نظام (عبد السلام عارف) ولغاية وفاته بسقوط طائرتهِ عام 1965، ومن ثم الاتفاق على اختيار (عبد الرحمن عارف) شقيق الرئيس السابق لرئاسة الجمهورية، الذي أطاح به هو الآخر حزب البعث، بالتعاون مع مجموعة من الضباط المحسوبين على النظام العارفي في انقلاب عام 1968.

ومنذ ذلك التاريخ ظهر حزب البعث العربي الاشتراكي كقوة سياسية مزودة بأفضل الأجهزة والوسائل من أجل الاستحكام بالسلطة بشكل فردي، وأقام نظام سياسي يستند على أساس الحزب الواحد القائد للدولة والشعب، ثم جاء بروز الثورة الإيرانية في بدايات عام 1979، أعقبها اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية عام1980 التي دامت ثماني سنوات وكلفت الدولتين قتلى وجرحى بالملايين ومئات المليارات من الدولارات.

ومن ثم دخلت القوات العراقية للكويت في عام 1990، الذي كان سبباً في حصار العـراق وخضوعه لعقوبات دولية ظالمة، عانى تحت نيرها مئـات الآلاف مـن أبنائـه جوعـاً ومرضـاً، وتـم القضاء على كل ما بنته البلاد من قوة عسـكرية وصـناعية ونفـوذ دبلومـاسي، الأمـر الـذي أنهـك عزيمة العـراق وفـتح الطريـق ممهَّـداً للغـزو الأمـريكي للعـراق، فكـان سـقوط الدولـة العراقيـة الحديثة، الذي اعتبر حدثاً مفصلياً كبيراً في تاريخ العراق الحديث، بل ومنعطفاً حاسماً وخطيراً في التطور السياسي للعراق ولمجمل المنطقة العربية ضـمن سـياق العلاقـات الدوليـة، هـذا الحـدث الكبير جعل الباب مفتوحاً لكثير من التجـارِب والصراعـات، وربّمـا ستسـتمر آثارهـا حقبـةً زمنيـة طويلة قادمة.

من هنا تكمن ضرورة تحقيق الأهداف السياسية للدولة العراقية، التي تجـري محـاولات إعادة بنائها على إثر الاحتلال الأمريكي لها، والبدء في استكشاف التطـورات التاريخيـة والظـروف الراهنة المتعلقة بالأزمة العراقية المعقدة، سواء فيما يخص الولايات المتحدة الدولة المهيمِنة على الشأن العراقي، أو غيرها من القوى الإقليميـة المنغمسـة في السـاحة العراقيـة، ذلـك لأن العـراق يمثل وحدة سياسية اجتماعية لا يمكن تجاهلها أو الحياد عنها فلابد من رسم إطـار يعمــل عـلى فهم وتصور المستقبل السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعـي في العـراق، مـن اجـل وضـع الخيارات العلمية والعملية أمام الإدارة الأمريكية خدمة للعراق واستقراره .

لقد شنت الولايات المتحـدة الأمريكيـة الحـرب عـلى العــراق تحـت مسـمى عمليـة (حريـة العـراق) دون غطـاء شرعـي مـن الأمـم المتحـدة، بـاعتراف الإدارة الأمريكيـة نفسـها، وفي سـعي منهـا لشرعنـة وتبريـر غزوهـا للعـراق، أعلنـت أنهـا تهدف إلى تخليص الشعب العراقي من نظـام (صـدام حسـين) الـذي يصـنع أسـلحة

نووية ويكدس أسلحة أخرى كيمياوية وجرثومية، ويتعاون في الوقت نفسه مع تنظيم القاعدة بقيادة (أسامة بن لادن)، وهي أفعال تشكل بمجموعها خطراً على الأمن والسلم الدوليين، ومع نشاطات لجان التفتيش الدولية التي مارست أعمالها والبلاد تحت العقوبات الدولية، تبين بأن العراق لا يمتلك تلك الأسلحة، كما لم يثبت أي دليل على علاقة العراق بالقاعدة، وبالتالي فالتبريرات الأمريكية المقدمة فقدت كل ركائزها القانونية وفقدت معها أيضًا شرعية الأعمال المسلحة الأمريكية، لكن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت مع إصرارها على فرض واقع جديدا أجبرت (مجلس الأمن الدولي) التعامل معه، وبعد سقوط هاتين الذريعتين، الأسلحة النووية وتنظيم القاعدة، تقدم الأمريكان بذريعة ثالثة، هي ضرورة تسليط الضوء على مشروع (دمقرطة الشرق الأوسط الكبير) لنشر الحرية وازدهار حقوق الإنسان وتمكين المرأة، وأطلق المشروع رسمياً في شباط 2004 ولكن بعد أن مات في ظلمة الرحم، قبل أن يرى النور.

لقد كشفت مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق الكثير من التأزمات التي عقدة المشهد السياسي العراقي الراهن ولعل أبرزها:

- حرب النفوذ وصراع الزعامات في العراق .
- تفجر النزاعات الطائفية والمذهبية وتصاعد الاستقطاب الطائفي.
- اتساع الهوة بين الحكومة والمحافظات وإشكاليات تشكل الأقاليم .
- ضعف المؤسسات وقوة الشخصانية والفردانية .
- المشكلات القائمة بين إقليم كردستان والحكومة المركزية .
- الخلافات الحادة بين الكتل السياسية وتعمق حالات فقدان الثقة .
- نقص الخدمات واستشراء الفساد بكل أنواعه .

- ضعف الهوية الوطنية وغلبة الولاءات الفرعية .
- غياب الثقافة السياسية الشاملة
- ارتباط المجتمعات سلبياً بالموروثات التاريخية.
- ضعف ثقافة التعددية والتنوع .
- غلبة المصالح الضيقة والولاءات الفرعية على المصلحة العامة .
- غياب العدالة في توزيع موارد لدولة .
- الشحن العاطفي وإذكاء التوتر إعلاميا .
- التفسير الخاطئ للدين وتوظيفه لخدمة المصالح السياسية .
- التدخلات الخارجية وتأثيراتها .
- هيمنة الجماعات والمليشيات المسلحة على المشهد السياسي العام .

وتكمن مشكلة هذا الكتاب في مجمل فصوله ومحاوره، على الدخول في جدليات المشكلة العراقية، بغية طرح المعالجات والمقاربات المتنوعة وفق منظور بعيد المدى، من أجل التعرف على تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق، ومدى تأثير القوى الإقليمية بتلك التداعيات، وبشكل شمولي، يحيط بأبعاد القضية العراقية من مختلف الجوانب للتركيز على القضايا الأساسية التي تشكل إطاراً لإشكاليات ومعوقات بناء الدولة العراقية الجديدة كقضايا الدستور وتحدياتها، ونظام الحكم، وإشكاليات العلاقة بين الإقليم والمركز والعمل السياسي والحزبي في عراق ما بعد الاحتلال، واستشراء العمل المليشياوي المسلح، وتأثيراتها في قيام الوحدة والمصالحة الوطنية من أجل مستقبل العراق كدولة ذات كيان مستقل.

وعليه فانه لابد من تكوين تصورات واقعية وبالقدر المستطاع، للخيارات المستقبلية (السيناريوهات) المتعلقة بالكيان العراقي، من خلال دراسة الرؤية السياسية الأمريكية للعراق بعد عام 2003، ثم حصر وتحديد العوامل المؤثرة في تكوين تلك الخيارات المستقبلية،فضلا عن إلقاء الضوء على جوانب إشكالية بناء الدولة الجديدة على أسس جديدة في ضوء العملية السياسية القائمة على أساس نظام سياسي معوق، قام نتيجة تأثيرات دولية وإقليمية ومحلية تسعى إلى إنهاء العراق، فهي تقدم صورة عن الكارثة الإنسانية الهائلة التي تجابه الشعب العراقي ونظام الحكم القائم فيه بعد بروز عدد من الظواهر والعادات العرقية والدينية والمذهبية والسياسية، التي تزامنت مع خلفيات القوى السياسية المحركة لبناء الدولة العراقية الجديدة، مع الإحاطة بأبعاد القضية العراقية في مختلف الجوانب، لتحديد الأطر اللازمة لفهم مستقبلها.

وفي ضوء ما تقدم فقد تضمنت هيكلية هذا الكتاب سبعة فصول، فضلاً عن مقدمة وخاتمة تضمنت الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، فقد تضمن الفصل الأول **مراحل تشكيل الدولة العراقية الحديثة** من أحل تسليط الضوء على أهم المنعطفات التاريخية التي ساهمت في تشكيل الدولة العراقية الحديثة، في حين جاء الفصل الثاني بعنوان **الولايات المتحدة الأمريكية والشروع بإنهاء الدولة العراقية الحديثة** ليبين الدور الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية في العمل على إنهاء الدولة العراقية الحديثة وبناء نموذج جديد حسب رؤيتها السياسية، أما الفصل الثالث فقد حمل عنوان **التوجهات العامة للسياسة الأمريكية في عراق ما بعد 2003** ليشير إلى أهم الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية لتكريس واقع سياسي جديد يحمل رؤيتها السياسية وتصوراتها لما يجب أن يكون عليه العراق الجديد، في حين جاء الفصل الرابع تحت مسمى

تأزمات العراق الجديد ... النتائج العملية للنمـوذج الأمـريكي للتغيـير ليبـين حجـم الانحطـاط الذي اعترى النموذج الأمـريكي ومـدى عـدم مطابقتـه وانسـجامه مـع الواقـع العراقـي بهياكلـه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أما الفصل الخامس فقد تناول **الطائفية السياسية وفوضـوية العمل الحزبي في عراق ما بعد 2003** ليشير إلى طبيعة العمـل الحـزبي والسـياسي بعـد الاحـتلال وانعكاساته على مجمل العملية السياسية في العراق، أمـا الفصـل السـادس فعنوانـه **التنظـيمات العسكرية المسلحة وظاهرة اختطاف الدولة** ليشير إلى مدى التأثير الذي تمارسه هذه الجماعـات على مجمل الواقع العراق الجديد وغياب مفهوم الدولة وسلطانها الداخلي، في حين تناول الفصل السابع موضوع **العراق والبحث عن الذات في ضـوء المسـتقبل المظلـم** ليسـلط الضـوء عـلى مـا ينتظر العراق من مستقبل، وفيه تم افـتراض عـدداً مـن السيناريوهاتالمسـتقبلية التـي يمكـن أن يكون عليها الواقع العراقي مستقبلاً اعتماداً على عدد من المعطيات التي تم الاستناد إليها.



الفصل الأول

مراحل تشكيل

الدولة العراقية الحديثة

مرت الدولة العراقية الحديثة منذ عام 1921حتى 2003 بالكثير من المراحل والمحطات التي كان لها الأثر البالغ في تشكيل الإطار العام للدولة ومؤسساتها، فلو درسنا تاريخ العراق السياسي منذ العام 1921 نجد انه في تلك الفترة تم وضع حجر الأساس للدولة العراقية الحديثة من خلال وضع القانون الأساسي للعراق عام 1925الذي منح الملك سلطة تعليق وحل البرلمان واختيار رئيس الوزراء وسلطات واسعة في قضايا الأمن والاقتصاد وتنفيذ بنود المعاهدات، وفي العام 1931 وافقت هيئة الانتداب التابعة لعصبة الأمم على قبول العراق دولة مستقلة، ومن ثم توفي الملك (فيصل الأول) في العام 1933، ليخلفه ابنه (غازي بن فيصل)، وكان شاباً قليل الاهتمام بعالم السياسة، وفي تلك المرحلة توالت الحكومات التي قادتها شخصيات قوية ونافذة في عهد الملك (غازي)، ولكنها واجهت صراعات وانقلابات خطيرة، هيمنت على الحياة السياسية العراقية حتى العام 1958، وفي عام 1958حدثت ثورة 14 تموز بقيادة (عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف)، والتي أنهت الملكية في العراق لتبدأ حقبة الجمهورية على يد ضباط الجيش والأحزاب القومية واليسارية، وبدأ العراق يسير باتجاه تأميم النفط، وتوزيع الموارد على العراقيين ونشر التعليم وتوجيه مشروعات التنمية نحو الفئات الفقيرة من المجتمع.

ولكن حزب البعث مالبث أن سيطر على السلطة عام 1968 بعد الانقلاب العسكري الذي قام به كل من (احمد حسن البكر وصدام حسين)، وبعد ذلك دخل العراق في حرب طويلة مع إيران، ثم في حالة من الحصار القاسي بعد دخوله للكويت عام 1990 والتي استمرت حتى احتلاله عام 2003.

أولاً: مرحلة الاحتلال 1914-1920

لقد طُرحت العديد من الأفكار والصيغ بعد الشروع بغزو العراق مباشرة في العام 1914، وكانت أول صيغة مقترحة لحكم العراق من قبل السير (ارنولد تالبوتولسن) الحاكم البريطاني للعراق في 28 تشرين الثاني، إذ كتب رسالة يقول فيها:"من الضروري ضم بلاد ما بين النهرين إلى الهند كمستعمرة للهنود بحيث تقوم حكومة الهند بإدارتها وزراعة سهولها الواسعة بالتدريج وتوطين أجناس البنجاب المحاربة فيها"[1].

وعندما احتلت القوات البريطانية بغداد في 11 آذار 1917، أخذ الانكليز عند دخلوهم يحاولون التحبب إلى الناس بشتى الوسائل سيما فيما يخص الأمور الدينية كأنهم كانوا يريدون دحض الدعاية السيئة التي كان الأتراك يروجونها عنهم، فصاروا يعمرون المساجد والمراقد المقدسة والشعائر الدينية ويزورون رجال الدين متظاهرين بأنهم يحبون الإسلام وأهله وأنهم وضعوا أنفسهم في خدمته[2].

بعد ذلك حاولت الحكومة البريطانية أن تولي اهتماماً إلى مسألة إيجاد سياسة إدارية لولايتي بغداد والبصرة، فألفت لجنة إدارية لبلاد ما بين النهرين برئاسة (اللورد كيرزن) فأصدرت مسودة بيان اعُلن إلى الشعب العراقي وكان بياناً غامضاً في مضمونه، ولم يرحب كل من الجنرال (ستانلي مود) القائد العسكري في العراق و(برسي كوكس) الحاكم السياسي العام في العراق بهذا الإعلان[3] . وقد طرح (برسي كوكس) رأيه بشكل خاص حول صيغة الحكم المستقبلي للعراق قائلاً:" انه إذا كان لابد من رئيس للدولة فان الدولة يجب أن تؤسس جمهورية برئيس منتخب "[4]. وكان هذا رأي كوكس في بداية الأمر لكنه تبدل فيما بعد ومارس دوراً مهماً في تنصيب فيصل ملك على العراق .

كان الانكليز يكرهون التخلي عن المناصب الرئيسة للسلطة في العراق وهـذا مـا كـان لـه انعكاساً على شروط تنصيب فيصل كملك على العراق، وكذلك في المعاهـدات التـي وقعـت فـيما بعـد معاهـدات (1926،1922، 1927، 1930، 1948) والاتفاقيـات الملحقـة بهـا العسـكرية والقضائية والمالية والخاصة بالموظفين البريطانيين [5] لذلك اجتهد الانكليز في وضع أسـس لنظـام يمسكون بخيوطه ويحركونه بالاتجاه الذي يخدم مصالحهم .

وقد ظهر واضحاً مـن تطبيـق الإدارة البريطانيـة إن الهـدف يـقضي بـاحتلال الـبلاد كليـاً والعمل على إيجاد الصيغ لربطه بالإدارة الهندية أو إعطاءه نوعاً من الحكم الذاتي، وقد اشتطت الإدارة البريطانية في معاملة السكان فكانت حاجات الشعب تعد شـيئاً ثانويـاً قياسـاً لحاجـات القوات البريطانية المحتلة في الوقت الـذي كانـت فيـه الجماهـير تعـاني مـن فـرض القيـود عـلى حرياتها الشخصية، وتشغيل أعداد كبيرة من العمال لخدمة الجـيش المحتـل الـذي اتخـذ موقفـاً عدائياً صريحاً للشعب العراقي والذي اقتصر موقفه على الترقب والانتظار لتنفيذ الوعود الكثـيرة التي قطعتها بريطانيا للعرب عامة والعراق بصورة خاصة [6] .

لقد وزن الملك فيصل أثقاله وزناً دقيقـاً وصـائباً، فـدوره في السياسـة البريطانيـة كـان حيوياً لإنجاحها في العراق، غير أن محنته كانت في كيف يحث لندن على تقدير موقفـه حـق قدره عند ذلك تسعى للتوفيق بين أهدافها في العراق وبين طموحاتـه الشخصـية وتطالعاتـه الوطنية، وكان أمامه جادتان الأولى أن يتعاون مع السلطات البريطانية حسب أوامرهـا ومـن دون قيد وهذه الوسيلة قد تشجع لندن فتقدم على إعطائه حصة مـن المسـؤولية في عمليـة الإدارة والإشراف الجديـد واسـتدعي هـذا الخيـار تـوفر شرطـين أساسـيين: احـدهما وجـود مصالح متبادلة بين الطرفين وثانيهما استعداد فيصل لإخضاع طموحاته وأمانيه إلى السياسـة

البريطانية لكي يثبت إخلاصه، إما الجادة الثانية فهي أن يكون عنيداً وغير متعاون وذلك لإدخال القلق إلى قلب لندن بشأن مستقبل السياسة البريطانية في العراق [7] .

ثانياً: مرحلة الانتداب 1920-1932:

انتهت الحرب العالمية الأولى في نهاية 1918 وأصبح العراق خاضعاً للاحتلال البريطاني المباشر بعد أن كان واقعاً تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية التي خسرت الحرب، وطبقاً لما جاء بقرار مجلس الحلفاء الأعلى المنعقد في (سان ريمو) في ايطاليا في نيسان من العام 1920 تم وضع العراق تحت الانتداب البريطاني [8]. وقد ضمن الانتداب في المادة (22) من ميثاق عصبة الأمم كما وضحت الغاية من الانتداب وهي:" الأخذ بيد الشعوب التي لا تستطيع الوقوف منفردة في معترك الحياة الجديدة واعتبار سعادة هذه الشعوب وتقدمها وديعة مقدسة في يد العالم المتمدن "[9].

إن فكرة الانتداب تعود إلى الجنرال البريطاني (سمطس)[*] . وحال إعلان الانتداب البريطاني على العراق عمت البلاد موجة من الاستنكار والهياج الشعبي تحولت إلى تظاهرات تندد بالانتداب وتطالب بالاستقلال التام [10]، وبذلك تكشف زيف وكذب الوعود التي أعلنها الحلفاء وتصريحاتهم إلى العراقيين والتي عقدوا عليها الآمال الجسام ومنها تصريح (مود) إلى أهالي بغداد في 19 آذار سنة 1917 والذي قال فيه " إن الانكليز أتوا محررين لا فاتحين وهم لا يبتغون شيئاً غير نهوض العنصر العربي من جديد واخذ مكانته بين الأممط".[11].

لقد حدثت في مرحلة الانتداب البريطاني على العراق أحداث مهمة وخطرة أسهمت بشكل فعال في قيام النظام الملكي، وترسيخ أسسه الدستورية وبناء هيكله ولعل ابرز هذه الأحداث هي:

1- قيام الثورة العراقية الكبرى في 30 حزيران 1920، فقد كان لهذه الثورة أسبابها ودوافعها الوطنية والقومية والدينية، وكذلك كان لها نتائجها وتأثيرها المباشر في رسم معالم النظام السياسي العراقي الملكي .[(12)]

2- تشكيل الحكومة العراقية الأولى في 25 تشرين الأول 1920 برئاسة (عبد الرحمن النقيب)، وقد باشرت هذه الحكومة مهامها بتاريخ 24 -11-1920 واقترح (برسي كوكس) على الحكومة أن تؤلف لجنة برئاسة (جعفر العسكري) لدراسة النظام العسكري في البلاد، وقد قرر المجلس تكليف المندوب السامي أن يثبت علاقات المستشارين البريطانيين بالوزراء العراقيين، وقد قدم المندوب مذكرة أو لائحة تعليمات لهيأة الوزارة أو الإدارة العراقية ونوقشت في المجلس 10-11-1920 فوافق عليها وظلت نافذة العمل مدة بقاء العراق تحت الانتداب البريطاني إلى يوم 3 تشرين الأول من سنة 1932 تاريخ دخول العراق عصبت الأمم ونيله الاستقلال[(13)].

3- تنصيب فيصل ملكاً على العراق في 23 أب 1921، إذ افلح (كوكس) في تخطي مصاعب جلوس فيصل على عرش العراق بجهود مضنية، وكان واضح لدى فيصل بان تنصيبه كان ضرورة أقتضتها الأوضاع لحل معضلة السياسة البريطانية في السيطرة على العراق.[(14)]وكان إعلان فيصل ملكاً على العراق في عام 1921 الخطوة الأولى المهمة نحو تأسيس نظام سياسي وضعت أسسه في الدستور الوطني الذي أصبح قانوناً في آذار 1925 .[(15)] لقد أصبح

العراق بحسب ما جاء في تلك الوثيقة السياسية ((حكومة دستورية ممثلة وديمقراطية محددة بالقانون)) .[16]

4- عقد مؤتمر القاهرة : كان لمؤتمر القاهرة الذي عقد للمدة من 12 – 30 آذار 1921 تأثيراً كبيراً في وضع الخطوط الأساسية لنظام الحكم البريطاني في العراق خلال مرحلة الإنتداب 1920 – 1932 وذلك عن طريق قراراته التي تتعلق بالعراق[17] .

أ- تأليف حكومة محلية دائمة (ملكية وراثية - دستورية ديمقراطية) على غرار نظام الحكم في بريطانيا.

ب- اختيار فيصل ليكون ملكاً على العراق بعدّه الوحيد القادر إلى ضمان المصالح البريطانية في العراق.

ج- الحاكم المرشح يجب أن يقدم ضمانات لأجل قبول شروط الإنتداب، كما وصفت من قبل عصبة الأمم.

د- قرر المؤتمرون بأن فيصل فيما لو واجه معارضة شديدة من قبل الشعب العراقي تجاه الإنتداب فمن الممكن تحوير صك الانتداب على شكل معاهدة، وقد تم هذا فعلاً وتم تحوير صك الإنتداب على شكل معاهدة، عقدت بين العراق و بريطانيا في 10 تشرين الأول 1922 والتي بني عليها الدستور و النظام.

5- إنتخاب المجلس التأسيسي عام 1924 ووضع إقرار القانون الأساسي العراقي (الدستور)عام 1925شملت إنتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ 25 شباط 1924 وفي جلسة 7 نيسان 1924 ثم تأليف لجنة لدراسة مشروع الدستور مؤلفة من نائب عن كل لواء (محافظة) ينتخبه نواب اللواء عدا لواء الموصل [18] واستغرقت مناقشته لمشروع الدستور ثماني عشر جلسة إبتداءاً من

24-6-1924 لغاية 21-7- ثم نوقش الدستور وتمت المصادقة عليه في آب 1924 وأصبح يسمى بالقانون الأساسي في آذار 1925، وقد حددت الوثيقة نظام الحكم الداخلي في العراق وعلاقاته الخارجية .[19]ويذكر السير (برسي كوكس) "إن مجرد لفظة (الانتداب) و(المنتدب) كانت بمقام اللعن عند الوطنيين وإنها سمة العجز والنقص في استقلال العراق من البدأ بتطبيق هذا النظام".[20]

6- عقد معاهدات 1926، 1927، 1930 بين العراق وبريطانيا .

7- قبول العراق عضو في عصبة الأمم وإعلان الإستقلال في العام 1932[21] .

ثالثاً: مرحلة الاستقلال 1932-1958:

شرعت بريطانيا بالتمهيد لدخول العراق إلى عصبة الأمم ونيله الاستقلال بعدة خطوات تمثلت بإبلاغها سكرتير العام لعصبة الأمم في 4تشرين الثاني1930 بأنها ملتزمة ببنود معاهدة 1926، والتي تمهد لترشيح العراق لعضوية مجلس عصبة الأمم وخلال الجلسة العشرين للجنة الانتدابات الدائمية، خولت الحكومة البريطانية مندوبها السير (همفريز) أن يصرح بان حكومته توصي بأنّ يسمح للعراق بالدخول إلى عصبة الأمم كطريقة قانونية لإنهاء الانتداب وفي 28كانون الثاني من العام 1932 تلا رئيس اللجنة تقرير اللجنة عن تحرر العراق من الانتداب .

وسنحاول تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث حقب زمنية:

1- حقبة الاستقلال المشروط 1932-1940:

دخول العراق كعضو في عصبة الأمم المتحدة وتم منحه الاستقلال واعترف به دولة مستقلة في 3 تشرين الأول 1932، وقد استبشر فيصل ومن خلفه المجموعة الحاكمة بالوضع الجديد، وكانت الرغبة لديه تتمثل في إجراء

تحديث للمؤسسات الحكومية وإحداث تغيير في جميع مرافق الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبما يتلائم ومرحلة الاستقلال [22].

قابلت بريطانيا هذا التوجه بكل الوسائل المتاحة يساعدها في ذلك (نوري السعيد) بعد أن طلب منه الملك تقديم استقالته من رئاسة الوزراء بعد عودته من سويسرا التي حضر فيها مراسيم دخول العراق عصبة الأمم،فكان رد فعل (نوري السعيد) أن صرح إلى وكيل المندوب السامي البريطاني أن سياسته لا تتفق مع سياسة الملك فيصل، إذ أن الملك يريد تحقيق مطامع شخصية في حين يريد هو تحقيق المصالح البريطانية[23]. لقد وقعت في هذه الحقبة الكثير من الأحداث المهمة والخطرة والتي توضح فيما بعد أن بريطانيا كانت تقف ورائها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولعل من أبرزها تمرد الآثوريون وقد سجل الملك فيصل الأول في هذه الحركة انتصارين على المستوى الداخلي والخارجي تمثل الأول بإصدار الحكومة بيان في 12 آب من العام 1933 أعلنت فيه انتهاء الحركات التأديبية والقضاء على التمرد [24] أما الانتصار الآخر فهو قرار عصبة الأمم المتحدة في 13 تشرين الأول والذي عد قضية الآثوريين مسالة داخلية يحق للحكومة العراقية معالجتها بأي شكل ترضاه.[25]

كان هدف السلطات البريطانية من وراء إثارة تمرد (الآثوريين)[*] وتغذيته بالمال والسلاح لإعطائهم دور تخريبي ضد البلد واستخدامهم كأدوات لقمع الانتفاضات الوطنية المطالبة بالاستقلال وخير مثال على ذلك اشتراكهم مع الجيش البريطاني في قمع الثورة التحررية العراقية عام 1920، كما استخدمتهم بريطانيا في العمليات التأديبية التي نفذوها ضد العشائر العربية والكردية الثائرة، وقيامهم بإثارة الفوضى عن طريق عدم احترام قوانين الدولة وتعرضهم للدوائر الحكومية وموظفيها واعتدائهم على المواطنين بصورة متكررة لكي تبرهن على

أنّ العراق غير مؤهل لنيل السيادة مما يستدعي عودة الاحتلال، أما السبب الآخر فهو في الملك (فيصل الأول) بعد الخطوات المهمة التي اتخذها في طريق الاستقلال [26]. وقد شهدت هذه الحقبة حدثين مهمين تمثل الأول بمقتل الملك فيصل الأول في 8 ايلول1933وتتويج غازي ملكاً على العراق، والآخر مقتل الملك غازي في 11 أيلول من العام 1939 وتنصيب الشريف شرف وصيا على عرش العراق .

حيث أدت وفاة الملك (فيصل الأول) إلى خلخلة الوضع السياسي في العراق، إذ وجد السياسيون القدماء أنفسهم بعد وفاته في تنافس مستمر من اجل كسب ود الملك الجديد والتقرب إليه والتأثير عليه وقد كان (رشيد عالي الكيلاني) على رأس الوزارة عند وفاة الملك فيصل الأول فقدم استقالته في 9 أيلول 1933 طبقاً للتقارير الدستورية فعهد إليه الملك غازي بإعادة تأليفها، فشكل الكيلاني وزارته الثانية في اليوم نفسه وأعلن سياسة حكومته والتي عدت أهم ركائزها الاعتماد على الصداقة المتكونة بين المملكتين الحليفتين العراق وبريطانيا العظمى [27].

2- **حقبة عودة الاحتلال 1941-1946:**

إنّ مقتل الملك (غازي) أتاح للبريطانيين أن يعملوا بحرية تامة،وبدون منغصات بعد أنّ تخلصوا من فيصل الأول وابنه الملك غازي وتنصيب (عبد الإله) وصي على عرش العراق، إن من الأسباب المهمة والواضحة لعودة الاحتلال البريطاني للعراق في العام 1941 اندلاع الحرب العالمية الثانية في 3 أيلول من عام 1939، والتي على أثرها قررت حكومة (نوري السعيد) قطع العلاقة مع ألمانيا في 5 أيلول من العام 1939، فيما وقف (رشيد عالي الكيلاني) رئيس الديوان الملكي وبعض الساسة والعسكريون بالضد من هذا

القرار وطالبوا الحكومة بالبقاء على الحياد، وبعد خلافات وصراعات حادة بين الجانبين قدم (نوري السعيد) استقالة حكومته في 31 آذار من العام 1940 حسب الخطة البريطانية التي تقضي بضبط الاتجاه المعادي لها، فقام (رشيد عالي الكيلاني) بتشكيل وزارة الائتلاف الوطني وحددت بريطانيا شروطها للتعامل مع هذه الحكومة[28].

- الموقف من ألمانيا وايطاليا.
- قضية فلسطين.
- العداء المتنامي للعقداء الأربعة[*] ضد بريطانيا وضرورة الحد منه.

حاول (نوري السعيد وناجي شوكت) وبعض السياسيين وبالتعاون مع بريطانيا إسقاط حكومة(الكيلاني) عن طريق تقديم الاستقالات، ولكنه تم علاج هذه المسالة من قبل الكيلاني بالاستعانة بالعقداء الأربعة للتأثير على الوصي وبمساعدة السيد (محمد الصدر) رئيس مجلس الأعيان، ثم تواصلت الضغوط على (الكيلاني) من مجلس النواب لتقديم استقالته، وبعد أنّ تأزمت الأمور قدم (الكيلاني) استقالته وهرب إلى الديوانية [29].

وفي 31 كانون الثاني من العام1941 وافق الوصي على الاستقالة وكلف (طه الهاشمي) بتشكيلها، ولم تقنع إجراءات الهاشمي السفارة البريطانية في التخلص من نفوذ العقداء الأربعة، وبتوجيه من الوصي عبد الإله صدرت في 20 آذار 1941أوامر من رئاسة الأركان بنقل العقيد (كامل شبيب) إلى الديوانية و(صلاح الدين الصباغ) إلى جلولاء، فاحتج العقداء الأربعة ورفضوا تنفيذ الأوامر واتخذوا موقفاً موحداً في 1نيسان 1941، إذ قاموا بتدابير مستعجلة فانذروا الوحدات العسكرية في معسكر (الوشاش) 1941 .

واحتلت دوائر البريد والبرق والهاتف وأمسكت بالطرق العامة والجسور والمعابر، ونتج عن ذلك استقالت (طه الهاشمي) وهروب الوصي إلى البصرة وتم تشكيل حكومة الدفاع الوطني وتنصيب (الشريف شرف) وصياً على عرش العراق الذي اصدر الإدارة الملكية في يوم 12 نيسان المرقمة (139) لسنة 1941 لتشكيل الوزارة الجديدة [30].

وقد كانت الحكومة البريطانية عازمة على مواجهة الحكومة الجديدة وإسقاطها بالقوة ووصفها بـ((إغتصاب الحكم بالقوة))، وتم تعزيز قواتها في 18 نيسان 1941 في البصرة وبعد سلسلة من المعارك في البصرة والفلوجة والحبانية وبغداد تدهور الموقف العسكري وكان غير مشجع فاضطر بعض القادة اللجوء إلى (طهران) ومن هناك إلى (أنقرة)، وفي 25 مايس 1941 وصل الوصي (عبد الإله) إلى الحبانية وانتقل إلى بغداد، وفي 1 حزيران 1941 أعلن عن وصول الأمير (عبد الإله) إلى بغداد، وقام بتكليف (جميل المدفعي) بتشكيل الوزارة والتي أعلنت الأحكام العرفية في بغداد والمناطق المجاورة لها .[31]

ولغرض إحكام السيطرة البريطانية على الوضع الداخلي عينة الحكومة في كل لواء من الألوية العراقية ضابط ارتباط بريطانياً يمثل القوات البريطانية فيها، كما فرضت رقابة على البريد والتلغراف بإنشاء إدارة لها لتأمين حماية المصالح البريطانية، وكان ذلك نتيجة لدخول القوات البريطانية للعراق مرة ثانية واحتلاله بعد فشل (حركة مايس)[32] وأدت حركة مايس التي قيدت الوصي من اتخاذ أي إجراء لمواجهة خصومه إلى القيام في إجراء تعديل في بعض مواد القانون الأساسي 1952، وقد شمل التعديل المادة (3) الذي أجازت نقل العاصمة إلى إحدى المدن بصورة مؤقتة، أما المادة (20) فنصت على انتقال ولاية العهد إلى ارشد رجل عراقي من أبناء أنجال الملك حسين بن علي عند شغورها.

وأدت حركة مايس التي قيدت الوصي من اتخاذ أي إجراء لمواجهة خصومه إلى القيام في إجراء تعديل في بعض مواد القانون الأساسي لعام 1925، بحيث يحفظ حقوقه ويمكنه من السيطرة على البلاد في الأحوال الاستثنائية، فقد عجز عن إقالة حكومة (رشيد عالي الكيلاني) بالسيطرة على الوضع وهو خارج العاصمة،كما انه لم يستطع فرض إرادته على القادة العسكريين لذلك كان مصمماً على أن الجيش يجب أن لا يستخدم ضده مرة أخرى، وعجز ايضاً من الاجتماع بمجلس الأمة وفوق ذلك تم خلعه من الوصاية وعهدت إلى (الشريف شرف) احد أفراد العائلة الهاشمية، لذلك أقدم على مجموعة من التعديلات لكي يتفادى تكرار المأزق الذي وقع فيه أثناء الأزمة، فقد شمل تعديل المادة (3) التي أجاز فيها نقل العاصمة إلى احد المدن بصورة مؤقتة، أما المادة (20) فنصت على انتقال ولاية العهد إلى ارشد رجل عراقي من أبناء انجال الملك (حسين بن علي) عند شغورها، وجاء في الفقرة السادسة من المادة (26) للملك حق إقالة رئيس الوزراء عند الضرورة، وجاء ايضاً في الفقرة الثامنة من المادة نفسها للملك الحق في تعيين قواد الفرق فما فوق، كما جاء في الفقرة الأولى من المادة (31) جعل عدد أعضاء مجلس الأعيان بقدر ربع أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم (138) نائب، كما أجاز التعديل اجتماع المجلسين خارج العاصمة واجتماعهما معا، وجاء في الفقرة السادسة من المادة (26) للملك حق إقالة رئيس الوزراء عند الضرورة، كما جاء في الفقرة الأولى من المادة (31) جعل عدد أعضاء مجلس الأعيان بقدر ربع أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم (138) نائب وجوز التعديل اجتماع المجلسين خارج العاصمة إذا تعذر اجتماعهما فيها .[(33)]

يذكر أنه صدرت الإرادة الملكية في 2 حزيران 1941 بتشكيل وزارة (جميل المدفعي) كأول إجراء للوصي في تصريف شؤون الدولة بعد فشل حركة مايس 1941، وبعد أن قامت حكومة (المدفعي) بإعادة الأمن والاستقرار إلى الوضع الطبيعي شعر رئيس الحكومة بأن الوقت قد حان لتخليه عن المسؤولية فقدم استقالته في أوائل تشرين الأول من العام 1941، فأسند الوصي رئاسة الوزارة إلى (نوري السعيد) الذي استدعي على عجل من القاهرة وشكل حكومته السادسة في تشرين الأول من العام 1941[(34)] .

3- حقبة استعادة الاستقلال المشروط 1947-1958:

ما إن أوشكت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء حتى انتاب القلق بريطانيا حول مستقبل سياستها في العراق، وعلى هذا الأساس غيرت بريطانيا نظرتها القديمة، وأطلقت مفاهيم عدة جاءت على لسان وزير خارجيتها (بيفن) في أيلول من العام 1945، وفي مايس من العام 1946 تركزت على تمتين أواصر الصداقة مع العرب وتعزيز علاقاتها معاً في أساس التعاون المشترك، ثم أخذت بريطانيا تنظر للعراق نظرة بالغة الأهمية نظراً لمصالحها الحيوية فيه، ولموقعه الاستراتيجي ولثروته النفطية الهائلة،وظهور الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية على حلبة الصراع الدولي للفوز بمناطق النفوذ [(35)] .وقد شهد المناخ السياسي بعض التغيير في أعقاب الحرب المذكورة، فقد حاول الأمير (عبد الإله) أن يخفف من القيود التي كانت مفروضة على الحياة السياسية، وشهدت المدة الواقعة بين 1945-1951 إجازة العديد من الأحزاب السياسية، ومن تلك الأحزاب نذكر (حزب الشعب اليساري) بقيادة عزيز شريف عام 1946 و(حزب الاتحاد الوطني اليساري) بقيادة عبد الفتاح إبراهيم و(الحزب الوطني الديمقراطي) بقيادة كامل الجادرجي و(حزب الاستقلال القومي) بقيادة محمد

مهدي كبة، و(حزب الأحرار) بقيادة توفيق السويديوفيما بعد بقيادة سعد صالح، وبعض الأحزاب في العام 1949 كـ(حزب الاتحاد الدستوري)، و(حزب الاتحاد)، و(حزب الإصلاح الاجتماعي) في العام 1951، وأخيرا كل من (حزب الأمة الاشتراكي)، و(الجمعية الشعبية المتحدة)، والى جانب هذه الأحزاب كانت هناك بعض الأحزاب مثل (الحزب الشيوعي) الذي أسس في العام 1934 و(حزب البعث العربي الاشتراكي) الذي نقل نشاطه إلى العراق من سوريا في الخمسينات من القرن الماضي [36] .

وقد وقعت في هذه الحقبة الكثير من المتغيرات لعل أبرزها:

- ازدياد الوعي الوطني وبروز ظاهرة (الانتفاضات) ومنها انتفاضة 1948، وانتفاضة تشرين الثاني في العام 1952 بعد الهزيمة العربية في فلسطين 1948.

- تولي فيصل الثاني سلطاته الدستورية في 2 مايس من العام 1953، إذ احتفل العراقيون بتتويج الملك الجديد،وتسلم (فيصل الثاني) سلطاته الدستورية من خاله الوصي (عبد الاله) الذي ظل ملازما لأبن أخته، وأبقى التنافس بينه وبين (نوري السعيد) في أي منهم تكون له اليد الطولى في حكم البلاد خاصة وان عبد الإله كان يحز في نفسه إن يرى (نوري السعيد) يتمتع بقابليات المناورة والدهاء فجعلته صاحب الكلمة العليا في أمور السياسة العليا للدولة سواء أكان في دفت الحكم أو خارجه، لذلك قرر الوصي وبعد تولي (فيصل) زمام الأمور لمرات عدة إسناد الوزارات إلى شخصيات مكروهة من الرأي العام ومنهم (ارشد العمري) لأنه كان يكره نجاح فيصل ويحقق شعبية .

- بروز ظاهرة المعاهدات والأحلاف العسكرية، إذ استطاعت بريطانيا عن طريق المعاهدات المعقودة أن تسيطر على العراق بشكل تام منذ بداية قيام الدولة

في العام 1921 حتى العام 1958، وكذلك تم إعلان (حلف بغداد)، والذي أرادت عن طريقه بريطانيا تطويق الاتحاد السوفيتي،ولوقف النهوض الوطني والقومي الذي إجتاح شعوب المنطقة، وضرب طموحات وأهداف (جمال عبد الناصر).

- ظهور الحركات والمنظمات الحزبية المدعومة من قبل دول عربية وإقليمية ودولية، وتغلغلها داخل صفوف القوات المسلحة، ومنها: تنظيم الضباط الأحرار الذي استطاع اخيراً قلب نظام الحكم في 14 تموز من العام 1958 [37].

- كان هدف بريطانيا الرئيس في العراق يتمركز في هذه الحقبة باتجاه :

- إن تتأكد من استمرار حصولها وبنسبة عالية من التسهيلات العسكرية التي منحت لها بموجب معاهدة 1930 .
- إن تفعل كل ما بوسعها لتطوير العلاقات مع شركة نفط العراق (**Iraq Petrol Company**) والحكومة العراقية لكي تتطمئن بان خطر التأمين بعيد عن تفكير الحكومة العراقية .
- ظهور الفوارق الطبقية بين قطاعات واسعة من الشعب الأمر الذي شجع على قبول الدعاية الشيوعية وانضمام إعداد كبيرة من العراقيين في صفوف الحركات السياسية المعارضة التي بدأت تنشط في هذه الحقبة [38] .

رابعاً: الجمهورية الأولى14 تموز 1958:

عندما إنهار النظام الملكي لم يكن قد ولد بعد نظام اجتماعي مترابط مستقر يستطيع إن يحل محل النظام الذي يعتمد بشكل رئيس على الولاء التقليدي آنذاك، فقد كان على العراق أن يختار بين إنشاء دولة مستقلة منفصلة لها طابعها وخصائصها القومية وبين الانضمام إلى دولة عربية اكبر [39]، وكان النظام الذي انبثق من ثورة 14 تموز 1958،قد حمل في أشهره الأولى طابع

الالتباس، وبدا كأن هناك تمركز شديد لاشك فيه للسلطة السياسية، ولم يكن هناك شخص أو قوة أو مؤسسة تسيطر على المسرح، وعلى الورق ومنذ 27 تموز 1958 تاريخ صدور الدستور المؤقت أوكلت السلطتان التشريعية والتنفيذية إلى مجلس الوزراء في المادتين (22،21) من هذا الدستور.[40]

ومما لاشك فيه إن إقرار الدستور المؤقت من قبل مجلس الوزراء الذي لم ينتخب من قبل الشعب، كان أضعافا لقيمة القواعد الدستورية التي يفترض أن شرعيتها تستمد الموافقة الصريحة للشعب على الرغم من عدم استطاعة جهة أخرى إن تقوم بهذه المهمة في تلك المرحلة [41]. فضلاً عن ذلك فان كل من قيادي الثورة (عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف) كانا يقولان ويفعلان دون الرجوع إلى تلك العتبة (مجلس الوزراء) وكان كل واحد منهم يشكل مركز نفوذ وقوة مستقل [42]. وقد احتوى الدستور مواد تشمل أفكار تنسجم والوضع السياسي الجديد للنظام الجمهوري في الوقت الذي شكلت هذه المواد طبيعة النظام وتوجهاته الداخلية والخارجية وطبيعة المشكلات المطلوب حلها[43].

وسنوضح طبيعة النظام الجمهوري لثورة 14 تموز 1958 وتوجهاته واهم التحديات التي واجهها هذا النظام عن طريق :

1- **البيان الأول للثورة:**

بدأ حدث هنالك خلاف حول مسالة من الذي وضع البيان الأول للثورة هل هو (عبد السلام عارف أم عبد الكريم قاسم)، ومن ثم استقر الرأي بان (عبد الكريم قاسم) قد وضع البيان بالاتفاق مع (عبد السلام عارف)، لقد أرسى البيان الأول الأسس الأولى للنظام الجمهوري الذي إقامته الثورة، وقد ظل حتى الثامن من شباط 1963 بمثابة مصدر السلطات وله قوة الدستور[44]. وقد قال (عبد الكريم قاسم) عنه "لقد سطرنا أهدافنا في البيان الأول وهو أقدم

بيان عرف منذ تأسيس الجمهورية العراقية، وهو الأساس الذي نعقد عليه والذي نعمل بموجبه وهو الوحي الذي نستمد منه القوة والحرية"، وكذلك وصفه "انه المبادئ القومية المستقيمة لجمهوريتنا" [45]. ومما جاء في البيان "إن الحكم يجب أن يعهد إلى حكومة تنبثق من الشعب وتعمل بوحي منه وهذا لا يتم إلا عن طريق جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية التامة وترتبط بروابط الإخوة مع الدول العربية والإسلامية وتعمل بمبادئ الأمم المتحدة وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن وبقرارات مؤتمر باندونغ"[46].

وتأسيساً على ذلك يكون البيان الأول قد وضح المعالم الرئيسة للثورة وأهدافها وطبيعة النظام المزمع تأسيسه، والذي بين إقامة نظام جمهوري يعمل على صيانة الوحدة العراقية وتقيم علاقات مع الدول العربية والإسلامية وتحترم مبادئ الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز.

2- مضامين دستور 27 تموز 1958:

صدر الدستور المؤقت على اثر قيام ثورة 14 تموز 1958، وقد أعلنه (عبد الكريم قاسم) بعد توليه رئاسة الوزراء للجماهير يوم 27 تموز 1958، وأعلن في الوقت نفسه سقوط القانون الأساسي لعام 1925 وانهياره وما جاء به من تعديلات [47].

وحول الأسباب التي حدت بالقابضين الجدد على السلطة إلى إلغاء دستور 1925، يشير رئيس الوزراء في البيان : " إنّ الدستور القديم قد وضع في عهد الانتداب وفي ظل الإرهاب وجاء مخالفاً في أسسه للنظام الديمقراطي ومنح العائلة المالكة سلطات وامتيازات اتخذت أداة لاستغلال الشعب العراقي وتقييده بقيود الاستعمار، وأصبح من المهم قطع الصلة بذلك الماضي المؤلم والآن سقوط ذلك الدستور الذي انهار فعلاً يوم إعلان ثورتكم في 14 تموز ..."[48].وقد

جاءت كمواد للدستور لتوضيح طبيعة نظام الحكم والفلسفة التي يقوم عليها ذلك النظام، إذ احتوى الدستور المؤقت لعام 1958 ثلاثين مادة تم توزيعها على أربعة أبواب، وهي[49]:

- الجمهورية العراقية، إذ أصبح نظام الحكم في العراق نظام جمهوري.
- مصدر السلطات، الإشارة إلى إن الشعب والدستور قد أصبحا مصدراً السلطات المباشرة .
- أحكام انتقالية.

ويمكن تسجيل أهم الملاحظات على دستور 27 تموز 1958، وهذه الملاحظات هي:

- يجمع مجلس الوزراء بين كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية وفقاً للمادتين (21،22)، وقد برر البعض ذلك استجابة لطبيعة المرحلة الانتقالية التي كان يمر بها العراق بعد إعلان الثورة.[50]
- لم تكن لمجلس السيادة أية سلطة عليا وإنّما وظيفته المصادقة على الأعمال التشريعية لمجلس الوزراء [51].وهذا ناتج عن كون أعضاء مجلس السيادة قد تم تعيينهم من قبل القائد العام للقوات المسلحة في البيان رقم (2) الصادر في 14 تموز 1958 [52].

3- أهم المتغيرات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي:

• إلغاء النظام الملكي وإلغاء كل المظاهر الاستعمارية التي كانت تميزه عن طريق[53] إلغاء القانون الأساسي العراقي وتعديلاته، وإصدار دستور مؤقت في 27 تموز 1958 كبديل عنه تم بموجبه تشكيل مؤسسات النظام الأساسي الجديد، وعدّ ثورة 14 تموز 1958 امتداداً لثورة العشرين بعدها الثورة العراقية الأولى

وكذلك تجميد نشاطات العراق في حلف بغداد وحتى 24 حزيران 1959 ثم الانسحاب منه في 24 آذار 1959 بشكل رسمي، والانسحاب من الاتحاد الهاشمي في بيان أذيع يوم 22 تموز 1958، وكذلك تم إلغاء المراسيم والقوانين المقيدة للحريات العامة وإطلاق سراح المعتقلين والمسجونين السياسين، والانسحاب من المنطقة الإسترلينية في 12 حزيران 1959 معلنا سياسية وطنية غير مرتبطة بالاقتصاد الاستعماري، وإجراء مفاوضات مع شركات وتم تشريع القانون رقم 80 لسنة 1961 والذي بموجبه انتزعت أكثر من 99% من الأراضي الممنوحة لشركات النفط الاحتكارية[54] .

● إلغاء النظام الإقطاعي الذي كان أهم الركائز التي استند إليها النظام الملكي، وذلك عن طريق تشريع قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958، وكذلك تم إصدار قوانين وتشريعات اجتماعية واقتصادية تلائم النظام الجمهوري الجديد[55]. كما وقف الزعيم (عبد الكريم قاسم) إلى جانب القضية الفلسطينية وفتح مراكز تطوع وتجنيد للمقاتلين الفلسطينيين في العراق .

4- الخصائص العامة للنظام السياسي خلال الجمهورية الأولى: ومن أبرزها :

● تولي العسكريين للمناصب المهمة وخاصة المنتسبين لتنظيم الضباط الأحرار، مما أضفى على النظام السياسي الطابع العسكري، وقد تنافى ذلك مع ما اقره الضباط الأحرار قبل الثورة من أن تكون الحكومة مدنية[56] .

●عدم تأسيس مؤسسات سياسية تشريعية ذات طبيعة ديمقراطية (البرلمان)، مما أدى إلى بروز ظاهرة (الانفراد بالسلطة) واختفاء المؤسسات الدستورية فبرزت الفردية المتمثلة في شخصية (عبد الكريم قاسم) الذي احتل منصب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء ووزير الدفاع على أن مجلس

الوزراء قد مارس السلطة التشريعية والتنفيذية معا وتكرار تأليف الوزارة في 7 شباط ـ1959[57].

● عدم وجود تعددية سياسية وحزبية بالمعنى المتعارف عليه في النظم الديمقراطية، على الرغم من صدور قانون الجمعيات في الأول من كانون الثاني 1960، والذي أجيزت بموجبه بعض الأحزاب، إذ أنّ العمل الحزبي والتعددية يقتضي وجود انتخابات ووجود مؤسسات سياسية كالبرلمان، وهذا لم يحدث في هذه المرحلة وقد بررت لذلك الكثير من الحجج والذرائع (المبررات)[58].

● عدم تمثيل جميع القوى السياسية وبقية أطياف الشعب العراقي تمثيلاً يتناسب وحجمهم الحقيقي على الخارطة الجغرافية للعراق سواء في مجلس السيادة أو في مجلس الوزراء،إذ ضم مجلس الرئاسة ثلاث شخصيات روعيت فيها الاعتبارات الطائفية والقومية، حيث تألف من اثنين من العرب احدهم من الطائفة السنية (محمد نجيب) والآخر من الطائفة الشيعية (محمد مهدي كبة) أما الثالث فكان من القومية الكردية (خالد النقشبندي)، أما فيما يخص مجلس الوزراء فقد تألفت الوزارة القاسمية من اثني عشر حقيبة وزارية توزعت بين (9) للعرب السنة و(4) للعرب الشيعة، وقد أعطى العرب الشيعة حقائب ليست ذات أهمية [59]. كما انه لم تخصص أي حقيبة للحزب الشيوعي رغم انه احد أعضاء الاتحاد الوطني، وهذا ما يدحض الادعاءات المزيفة التي تقول بان (عبد الكريم قاسم)كان منحازا للشيوعية[60].

● رغم أن (عبد الكريم قاسم) أعاد القادة الأكراد من المنفى واعترف بشراكتهم في الوطن، وتجسد ذلك في دستور الجمهورية العراقية وفتح مقرات رسمية ومقر للفرع الخامس للحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد وغيرها

من المكاسب، لكنه لم يكن يمتلك أي فكرة عن اللامركزيـة والإداريـة الذاتيـة كـما يقـول (طالـب شبيب) .[61]

خامساً: الجمهورية الثانية 8 شباط 1963:

رغم أن حزب البعث في العراق هو الذي نفذ انقلاب 8 شباط 1963، فان هـذا الانقـلاب أتاح الفرصة لـ(عبد السلام عارف)لاستئناف نشاطه السـياسي، فهـو منـذ سـجنه في شـهر كـانون الأول عام 1958 من قبل (عبد الكريم قاسم) وحتى الإفراج عنه في تشريـن الثـاني سـنة 1961 لم يعاود نشاطه السياسي بشكل فعال و مـؤثر.[62] وكـان النظـام السـياسي للجمهوريـة الثانيـة مـن تخطيط وتنفيذ حرب البعث في العراق، فقد منح رئيس الجمهورية (عبد السلام عارف) سلطات شكلية بناء على قرارات اتخذها الجهاز الحزبي الذي اشرف على العملية ونفذها وإنه لم يصل إلى موقعه نتيجة لدوره في إقامة النظام الجديد[63].

وأصبح (عبد السلام عارف) رئـيس للجمهوريـة في ظـل حكـم البعـث ولهـذا كـان رئيسـا بروتوكوليا بسبب سيطرة الحزب على مقاليد الحكم، وقد وجد (عبد السلام عارف) في الفراغ بين جناحي الحزب فرصة لأضعاف الحزب الذي حرمه من ممارسة سلطات رئيس الجمهورية [64].

تركزت خيوط الحكم الرئيسة كلها تقريبا بيد حزب البعث فقد سيطر بلا أي التباس على المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي شكل قلب السلطة الفعليـة للنظـام الجديـد مـن خـلال مـا انيطت بـه سـلطات و صـلاحيات كثـيرة، وهـذا مـا ذكـر في البيـان رقـم 15 الصـادر في 8 شـباط 1963وقانون المجلس الوطني لقيادة الثـورة رقـم (25) الصـادر في 4 نيسـان 1963، فقـد حصـل البعثيون على (16) مقعداً من أصل (18) مقعد في مجلس القيادة وبذلك سيطروا على القـرارات المهمة في هذا المجلس باسم القيادة الجماعية [65].

ويمكن معرفة طبيعة هذا النظام وتوجهاته واهم التحديات التي واجهها عن طريق تتبع أهم التطورات التي حدثت في هذه الفترة القصيرة .

- الطابع الشمولي عن طريق إصدار البيان رقم (1) والقيام بإعدام الزعيم الركن (عبد الكريم قاسم) في دار الإذاعة يوم 9 شباط 1963 دون مراعاة للصداقة والروابط القديمة، إذ اعدم (عبد الكريم قاسم) بشكل درامي وخلال ساعات دون مراعاة القانون العسكري أو القضاء العادل لمحاكمته بسبب الاختلاف بين قادة الانقلاب وعدم الاتفاق بينهم،وظهرت هذه الأمور من خلال التسجيلات الصوتية التي تم تسجيلها من قبل موظفي الإذاعة بناءً على طلب قادة الانقلاب، فكان قتله قد تم بشكل سريع بعد بروز علامات الخوف والقلق من شخصية الزعيم.

- إن السلطات الواسعة التي امتلكها المجلس الوطني لقيادة الثورة في ظل دستور 4 نيسان 1963، انعكست على الواقع السياسي فبعد تأليف الوزارة برئاسة العقيد (احمد حسن البكر) وهو احد الضباط البعثيين المنفذين لعملية التغير، ضمت الوزارة واحد وعشرين وزيراً كان من بينهم اثنا عشر وزيرا بعثيا، في حين تولى الوزارات الأخرى أشخاص يمثلون التيار القومي وشارك الأكراد بوزيرين بها[66].

- إصدار البيان رقم (3) والذي تضمن تشكيل قوات الحرس القومي، وإصدار البيان رقم (4)الخاص بالتعيينات لقوات الحرس القومي، والذي أعطى لهذا التشكيل صلاحيات وواجبات لم يشهدها أي نظام سياسي.

أما السمات العامة للنظام السياسي الجديد، فهي :

- كانت السمة الغالبة على الثورات والانقلابات التي حصلت في العراق والوطن العربي أنها من تنفيذ الجيش وحده بعدّه الجهاز المنظم والمسلح القادر

على الانقلاب، إذ فتحت صفحة جديدة في إدارة تنفيذ الانقلابات، حيث جعلت مـن الممكـن أنّ يكون للمدنيون مسلحيه وان توكل لهم واجبات قتالية[67].

- السعي من أجل إقامة دولة الوحدة من الأقطار العربية الثلاثة (العراق،مصر،سوريا) في 17نيسان 1963 على اثر قيـام ثـورة 8 آذار 1963 في سـوريا بقيـادة حـزب البعـث، ولكنـه انشـأ مؤامرة لقلب نظام الحكم في العراق 25 أيـار 1963، وفي 18 تمـوز مـن العـام نفسـه أدت الى أن يحل (جمال عبد الناصر) جميع الالتزامات فيما يخص الميثاق معلنا (الحركـة العربيـة الواحـدة) بالضد من الثورتين في سوريا والعراق [68].

- كان الهدف من الانقلاب إقامة نظام ديمقراطي وفق ما أعلن، هو المحافظة عـلى نظـام الحكم الذي قام بانقلاب عسكري وضمان قوة عسكرية مسلحة كافية تستطيع منع الجيش مـن القيام بأي محاولة انقلابية على الرغم من وضع حقيبة الـدفاع بيـد وزيـر بعثـي (صـالح مهـدي عماش).

أما عن أهم التحديات التي واجهها نظام البعث بعد انقلاب 8 شـباط 1963 فقـد واجـه النظام مشكلات كثرة بسبب افتقاره إلى برنامج مدروس و الواقع إن قادته كثيرا ما خلقوا انطباعا بأنهم ضائعون، إذ قال (علي صالح السعدي) : ((لقد ضعنا في الحكم))، كما اعترف مع مجموعة من أصحابه بان انقلاب شباط اتسـم إلى حـد كبـير بكونـه ((قفـزة إلى المجهـول)).[69] ولم يجـد النظام له سند يعتمد عليه في ايديولوجية الحـزب، كـما افتقـد الحـزب إلى البصـيرة وعـدم فهـم الوضع الصعب، ونتج عن ذلـك تاليـب قـوى عديـدة عـلى أنفسـهم وبـذلك لم يفسـحوا المجـال للتعددية السياسية والحزبية تمهيدا لإقامة المؤسسات السياسية والدستورية.

كـما فـتح الخـلاف في بغـداد حـول موضـوع الحـرس القـومي بـين الحـرس وحلفائـه العسكريين،إنّ حزب البعث كان يتألف من عناصر ذات تركيبة اجتماعية متباينة، وكان واضح أن يؤدي عدم التجانس الاجتماعي هذا إلى إيجاد اختلافات وخير دلالة على ذلـك التنـوع في تركيبـة الحزب كان الضباط البعثيين من العرب السنة في حين كـان معظـم القـادة المـدنيين مـن العـرب الشيعة.

سادساً: الجمهورية الثالثة 18 تشرين الثاني 1963:

عندما أرسل حزب البعث (عدنان القصاب) ليجلـب (عبـد السـلام عـارف) مـن داره إلى مقر قيادة الانقلاب في أبو غريب وتعيينه رئيسـا للجمهوريـة في شـباط 1963، أدرك (عـارف) أن البعثيين سرعان ما سيضعونه على الرف فخطط أن يقتنص الفرصة إذا مـا أتـت، وعنـدما تهيـأت الفرصة بعد الاختلافـات والانشـقاقات بـين القيـادات العليـا في حـزب البعـث لهـذا انقـض عـلى السلطة وتسلمها، إذ حقق البعثيون في اختلافاتهم لـ(عبد السلام عارف) الجزء الأهم من خطته واستكملها كما يلي[70] :

● استغل غضب الضباط القوميون من انفراد البعث في السلطة وتمكنه من زرع بعضـهم في مواقع عسكرية مهمة مثل أخوه (عبد الرحمن عارف وسعيد صـليبي وصـبحي عبـد الحميـد وعبد الكريم فرحان ... الخ) .

● اقترب (عبد السلام عارف) من جناح (حازم جواد وطالب شبيب واحمد حسن البكـر) وبذلك وفر لنفسه حماية قوية من الجناح البعثي داخل المؤسسة الحكومية والعسكرية .

● شجع تقـارب (عبـد السـلام عـارف) مـن (حـازم جـواد)القيـادي في حـزب البعث تمرد الأخير عـلى (عـلي صـالح السـعدي) الـذي يقـود الجنـاح المـدني يـؤازره الحـرس القـومي، وتـم الانقـلاب في المـؤتمر الاسـتثنائي في 11 تشريـن الثـاني1963

والذي سمي بـ(مؤتمر الرشاشات)، إذ تم نفي(علي صالح السعدي) ومعه آخرين إلى اسبانيا .

- الاتصال المبكر بـ(جمال عبد الناصر) منذ نجاح ثورة 14 تموز 1958 والذي شجعه على التآمر .

- ازدياد الانقسام بين البعثيين إلى شطرين ضم الأول (حازم جواد وطالب شبيب)يساندهم ضباط كثيرون مثل (احمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش، وحردان التكريتي، وعبد الستار عبد اللطيف وعلي عريم وحسن النقيب ومحمد المهداوي وجميل صبري)، أما الجناح الآخر والذي سمي بـ(جناح علي صالح السعدي) ففيه (محسن الشيخ راضي،وحمدي عبد المجيد،وهاني الفكيكي، وابو طالب الهاشمي، واحمد العزاوي، ومنذر الونداوي، وستار الدوري، وفائق البزاز، وصدقي ابو طبيخ)(71).

وبعد ذلك التوتر أعلن (عبد السلام محمد عارف) رئيس الجمهورية الثانية، بأن الجيش قد استلم السلطة في 18 تشرين الثاني ليتم تشكيل مجلس قيادة من العسكريين فقط بعد أن كان المجلس السابق يضم بين أعضاءه مدنيين وعسكريين، وتم حل تنظيمات الحرس القومي بعد أن سيطر الجيش على مقراتها بعد مصادمات مسلحة أدت إلى وقوع العديد من الضحايا في صفوف الطرفين(72) ومن ابرز ما استهدفه الانقلاب إلغاء صيغة القيادة الجماعية التي اعتمدها دستور 4 نيسان 1963 والمتجسدة بالمجلس الوطني لقيادة الثورة لان وجود هذه المؤسسة قد قلل من قيمة السلطات المؤثرة التي مارسها رئيس الجمهورية، وقد شهد نظام الجمهورية الثالثة إصدار ثلاث وثائق دستورية لتنظيم شئون الدولة العامة وهذه الوثائق هي :(73)

- البيان الأول للنظام في 18 تشرين الثاني 1963 .

- دستور 22 نيسان 1964 أو ما سمي بـ(قانون المجلس الوطني) .
- دستور 29 نيسان 1964 المؤقت .

وتذكر المصادر إن إنقلاب 18 تشرين الثاني كان باتفاق وتخطيط بين كل من (احمد حسن البكر وعبد السلام عارف) للقضاء على قيادة حزب البعث المدنية وقيادة الحرس القومي التي شكلت تهديد للقيادات الحزبية العسكرية .

وعلى الرغم من تدخل القيادة القومية في سورية وعقدها مؤتمر في بغداد في 14 تشرين الثاني 1963 المؤتمر القطري الاستثنائي،إلا أن ذلك لم يقف بوجه طموحات وأهداف القيادات العسكرية الحزبية وان اقتضى الأمر التضحية برفاقهم في القيادة المدنية وقيادة الحرس القومي .

وبذلك أصبح (عبد السلام عارف)الرجل الأول في السلطة حتى وفاته بحادث انفجار طائرة في طريق عودته من البصرة في 13 نيسان 1966، وخلفه في الحكم أخوه (عبد الرحمن عارف) الذي اتصف بالهدوء والمهادنة وابتعاده عن الصراعات السياسية والحزبية، الأمر الذي سهل على قيادة حزب البعث التخطيط والعودة إلى السلطة بتعاون من عصبة القصر الجمهوري المحيطة به [74].

سابعاً: الجمهورية الرابعة 17-30 تموز 1968:

سقط النظام السياسي للجمهورية الثالثة في 17 تموز 1968، والذي كان إيذاناً بقيام النظام السياسي للجمهورية الرابعة والذي استمر حتى 9 نيسان من عام 2003 [75].وقد ظهر الصراع على السلطة منذ الساعات الأولى للانقلاب بين المشاركين فيه وهم الجناح اليميني لحزب البعث (جماعة احمد حسن البكر وصدام حسين) والضباط اليمينيون المستقلون أنصار اللواء (عبد العزيز العقيلي) وحركة الثوريين العرب (عبد الرزاق النايف وإبراهيم الداود) ومؤيدوهم والقوميون المستقلون ويمثلهم (ناجي طالب).

واستطاع الجناح اليميني لحزب البعث أن يحسم الصراع لمصالحه بعد ثلاثة عشر يوما أي في 30 تموز 1968 لينفرد بالسلطة [76].كان السر في سرعة حسم هذا الصراع هو وجود تنسيق بين (صدام حسين وميشيل عفلق) مؤسس حزب البعث كما أشار إلى ذلك (هاني الفكيكي)[77].

وقد عرف النظام السياسي للجمهورية الرابعة ثلاث وثائق دستورية عكست طبيعة هذا النظام عن طريق الرؤى والأفكار التي طرحها القابضين الجدد على السلطة وفي كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما إن هذه الدساتير كانت مؤقتة وعرضه للتعديل والتغيير ومن أهم هذه الدساتير التي شهدتها هذه الحقبة الزمنية .

1- دستور 21 أيلول لسنة 1968 المؤقت .

إن أهم الملاحظات التي يمكن أن تذكر على هذا الدستور تكاد تكون معظم نصوصه مستمدة من دستور 29 نيسان1964، كما أن هذا الدستور لم يكن مستقرا فقد شهد خلال عام واحد أربعة تعديلات دستورية، الأمر الذي أدى إلى إلغائه بعد عام ونصف وإقامة دستور جديد بديل عنه.

وتكمن طبيعة ومميزات دستور 21 أيلول 1968 فيما يأتي:

- إنّ طبيعة دستور 21 أيلول 1968 جاءت متسايرة مع أحداث حزب البعث العربي الاشتراكي [78]. والذي امسك بالسلطة بعد قيامه بإنقلاب ضد(عصبة القصر)[*] في 30 تموز 1968، وبرز ذلك واضحاً في النظام السياسي والاقتصادي الذي اعتقده وهو النظام الاقتصادي الاشتراكي والنظام السياسي الفردي بعد أن كساه بالحرير الوحدوي والحرية .

- إنّ ممارسة السلطة وفقا لدستور 21 أيلول 1968 كانت في مجلس قيادة الثورة [79].واحتلت القيادة القطرية لحزب البعث بكل أعضائها موقعها القيادي

عن طريق مجلس قيادة الثورة، وإن لم يتضمن ذلك الصيغة الرسمية المعلقة للمجلس [80].

- إن دستور 21 أيلول هو دستور مؤقت بالرغم من أنّ المادة (92) نصت ((يبقى هذا الدستور نافذ المفعول حتى نفاذ الدستور الدائم الذي يصفه المجلس الوطني))[81] وقد شهد هذا الدستور أربعه تعديلات في عام واحد فقط كان الأول في 21 آذار 1969، والثاني في 15 أيار 1969، والتعديل الثالث في 10 تشرين الثاني 1969، أما التعديل الرابع والأخير فكان في 24 كانون الأول 1969، وبعد مدة قصيرة صدر دستور 16 تموز 1970 كبديل عنه والذي أصبح نافذ المفعول[82].

- اعتمد دستور 21 أيلول 1968 النظام السياسي الرئاسي في ممارسة مهامه وواجباته وهو ما جاء به التعديل الثالث للدستور، والذي أشار إلى اعتماد النظام السياسي الرئاسي لكونه يتفق مع أوضاع البلد، ويقوم هذا النظام على إدماج وظيفتي رئيس الدولة ورئيس الحكومة، وقد كان مجلس الوزراء حتى العام 1991 تابعا في من الناحية الدستورية إلى رئيس الجمهورية، ثم أعيد إلى الحالة الدستورية السابقة في العام 1994 ليترأس رئيس الجمهورية رئاسة مجلس الوزراء بعد إصدار المرسوم الجمهوري رقم (125) في 29 أيار 1994 [83].

- لم يحدد دستور 21 أيلول 1968 ولا دستور 1970 لغاية عام 1995 مدة محددة لتولي منصب رئيس الجمهورية، وبما إن هذا المنصب صفة تابعة لرئاسة مجلس قيادة الثورة، فانه يمكن لرئيس الجمهورية البقاء في منصبه مادام محتفظ بمنصب رئيس مجلس قيادة الثورة[84] .

2- دستور 16 تموز 1970:

وتكمن الخصائص العامة لهذا الدستور فيما يأتي:

● صدر هذا الدستور من مجلس قيادة الثورة بقراره المرقم (792) بجلسته المنعقدة في16 تموز 1970، وبهذا يكون هذا الدستور قد صدر من هيأة أو جهة حكومية غير منتخبة من قبل الشعب والذي لم يأخذ حتى راية في هذا الدستور.

● على الرغم من أن دستور 16 تموز 1970 مدون، إلا أنه سمح بنشوء عرف دستوري بجانبه يفسره ويكمله بإصدار الوثائق عن السلطة السياسية التي شرعته والتي تعد وثائق دستورية سارية المفعول وأهمها[85]:

أ. ميثاق العمل الوطني لعام 1971.

ب. التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن عام 1974.

ت. قانون الحزب القائد لعام 1974.

ث. قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق عام 1974.

ج. التقرير المركزي الصادر عن المؤتمر القطري التاسع عام 1982.

ح. البيان السياسي الصادر عن المؤتمر القطري العاشر (مؤتمر الجهاد والبناء)1991.

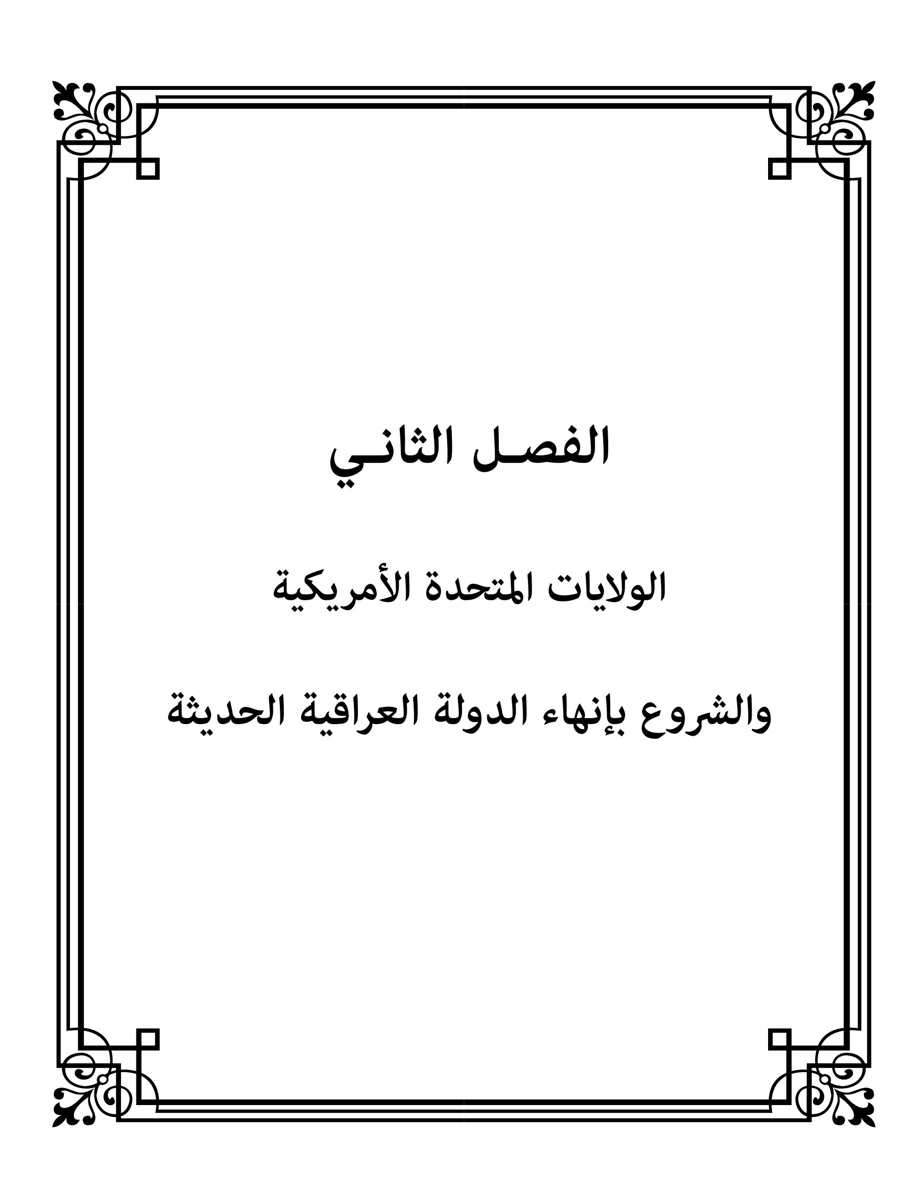
● اقر دستور 16 تموز لعام 1970 بنظام تدرج هيئات السلطة وهو نظام التسلسل الهرمي لهيئات السلطة، إذ يقع رئيس الجمهورية في قمة الهرم فهو رئيس السلطة التنفيذية، ولكونه رئيس مجلس قيادة الثورة فهو رئيس السلطات الثلاث فهو رئيس الدولة وقائد الثورة وأمين سر الحزب ، يليه مجلس قيادة الثورة الذي يجمع في اختصاصاته السلطتين التشريعية والتنفيذية يليه المجلس الوطني الذي يشاركه في اختصاص السلطة التشريعية، وهو النظام الهرمي نفسه لبنية حزب القائد التنظيمية، إذ أن أعضاء القيادة القطرية هم أنفسهم أعضاء مجلس قيادة الثورة – فعليا – وإن أمين سرها هو نفسه رئيس هذا المجلس الذي يكون دستورياً رئيس الجمهورية .

● بقيت النصوص الدستورية المتعلقة بالمجلس الوطني معطلة حتى العام 1980، إذ صدر (قانون المجلس الوطني) رقم (55) لسنة 1980، رغم أن الدستور أعطى مجلس قيادة الثورة سلطة اختيار أعضاء هذا المجلس .

3- مشروع دستور 1990:

تم الشروع بكتابة هذا الدستور في عام 1990 وتم إكماله في عام 1991، إلا انه لم يتم العمل به، وقد تضمن هذا الدستور أبواب عامة تمثلت فيما يأتي:

- الباب الأول أختص بتبيان المبادئ العامة والأحكام الأساسية التي تقوم عليها جمهورية العراق.
- الباب الثاني أختص بتوضيح الأسس القانونية والاجتماعية والاقتصادية لجمهورية العراق .
- الباب الثالث تناول الحقوق والحريات وضماناتها .
- الباب الرابع أوضح مؤسسات جمهورية العراق .
- الباب الخامس بين العلاقة بين الدستور العراقي والمعاهدات والاتفاقات الدولية .
- الباب السادس أشار إلى الطرق الدستورية المتبعة بتعديل الدستور .
- الباب السابع أوضح الأحكام الإنتقالية .
- الباب الثامن أشار إلى الأحكام الختامية .



الفصـل الثانـي

الولايات المتحدة الأمريكية

والشروع بإنهاء الدولة العراقية الحديثة

إن ملامح المشروع الأمريكي في العراق ظهرت بشكل واضح في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، بعد سقوط الشاه ومجيء نظام جديد أسس دولة إسلامية، إذ شكل هذا التغيير حدثاً مهماً في المنطقة، لذلك سارع صانع القرار الأمريكي ودوائر الأبحاث الأمريكية في رسم سياسة جديدة للمنطقة، وإعطاء العراق دوراً في منطقة الشرق الأوسط .

ومع بدء الحرب العراقية – الإيرانية في أواخر عام 1980، تطورت العلاقات الأمريكية – العراقية مع تطور الحرب، وتغير ميزان القوى في ساحات المعارك، وأكثر مراحل تطور العلاقات الأمريكية – العراقية كانت في مرحلة الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالد ريغان).

وبعد هذه الحرب، خرج الجيش العراقي بقدرات عسكرية تؤهله لأداء دور عسكري سياسي أكثر فاعلية على الصعيد الإقليمي، ومع انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين، وبروز نظام القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، طرحت فكرة النظام الدولي الجديد، الذي يؤكد ضرورة السيطرة الأمريكية الخالصة وعلى هيمنتها، وضمان وحماية مصالحها الحيوية في مختلف الأقاليم ومن بينها الشرق الأوسط، وتحقيق هدفها الأساس في المنطقة وهو حماية وضمان آمن (إسرائيل)، وبما أن العراق خرج من الحرب أقوى عسكرياً لابد من إعادة التوازن الاستراتيجي الذي يهدد (إسرائيل) الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة مستقبلاً.

أولاً: الشروع باستخدام القوة العسكرية ضد العراق

تشير بعض المصادر إلى أن التفكير الجدي بإستخدام القوة العسكرية ضد العراق كان حاضراً في الإدراك السياسي الأمريكي قبل اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، ففي مجلة (**FortuneMagazine**) الصادرة بتاريخ 7 أيار عام 1979،

تحدث مقال بعنوان (ماذا لو غزت بغداد الكويت... ؟) "عـن ردة الفعـل الأمريكيـة تجـاه غـزو عراقي محتمل للكويت" وصفت المقالة الكيفية التي سيكون عليها الـرد الأمـريكي في حـال قيـام العراق بغزو الكويت بسبب النزاعات الحدودية وغيرها، وتحـت عنـوان (إذا قـام العـراق بغـزو الكويت والسعودية .... " قالت المجلـة (إن المسـاعدة الأمريكيـة سـتكون في البدايـة عبـارة عـن ضربات تكتيكية أميركية ضد القوات المدرعة العراقية وقواتهـا الجويـة، وربمـا بعـض التهديـدات بتدمير المنشأة النفطية العراقية،ولطرد القوات البرية العراقية فسـتكون هنـاك حاجـة إلى قـوات المارينز من الأسطولين السادس والسابع، وقوات المشاة من الفرقتين إل "82 و101". [(86)]

كما تشير مصـادر أخـرى إلى أن حـرب الخلـيج 1991 كانـت عمـل مـن أعـمال الولايـات المتحدة، إذ أن خلفيات الأزمة وكيفيـة انـدلاعها لم تكـن إلا مـن صـنع السياسـة الأمريكيـة التـي وجدت في العراق، وباعتراف وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (جيمس بيكر)، حجر عثره في طريق السلام في الشرق الأوسط وتحقيق مصالح الولايات المتحدة. [(87)]وإزاء عدم انصياع العراق لـلإرادة الأمريكية فيما يتعلق بقضـايا الشرق الأوسـط، إذ فشـلت كـل محـاولات جـر العـراق إلى إعـلان موافقته على التسوية السياسية وعدم دعم الانتفاضة الفلسطينية، فأوعزت واشنطن إلى الكويت بإتباع سياسة نفطية ضاغطة على الوضع الاقتصادي للعراق، إذ أشارت مجلـة الفرنسـية (**Jeune Afrique**) إلى أن "سياسة الكويت النفطية ستؤدي إلى الانفجار الحتمي في المنطقـة" الأمـر الـذي دفع(جيمس بيكر) إلى الإعلان صراحة، بأنـهُ مـع شـهر نيسـان1990 بـات واضـحاً إن سياسـتنا لم تحقق النتائج المرجوة وأصبح من الضروري الآن اتخاذ موقف المواجهة مع بغداد".[(88)]

وأرسلت وزارة الخارجية الأمريكية وثيقة تعليمات إلى الدبلوماسيين الأمـريكيين في الشرق الأوسط في 19 تموز 1990، ركزت على نقطتين أساسيتين:[89]

أ- ضرورة تسـوية النزاعـات بالوسـائل السـلمية ولـيس عـن طريـق التخويـف والتهديـد باستخدام القوة.

ب- إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزج نفسها في موضوع هو من صميم القضايا الثنائيـة التي تخص العراق والكويت.

وهذا ما يجعل البعض ينظر إليه كفخ نصب للـ(العراق) وجره لدخول الكويت، ومما قد يعزز هذه التصورات لقاء السفيرة الأمريكية بـ(صدام حسين) (أبريل كلاسـبي) في 25تمـوز1990، إذ أكـدت في نهايـة لقائهـا: "لـيس لـدينا رأي فـيما يخـص الصراعـات العربيـة – العربيـة مثـل الاختلاف الحدودي مع الكويت" واستمرت في القول " بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستمر على تسوية لا تتسم بالعنف ... ".[90] كما يأتي في هذا السياق تصريـح (مرجريـت توتـولير)، المتحدثـة باسم (جيمس بيكر) وزير الخارجيـة الأمريكيـة الأسـبق، إذ أوضـحت فيـه أن الولايـات المتحـدة ليست ملزمة بمساعدة الكويت في حال تعرضها لهجوم خارجي [91]

ولكـن سرعـان مـا تغـير الموقـف الأمـريكي حيـال دخـول القـوات العراقيـة الكويـت في 2اب1990، إذ استنكرت العملية وطالبت بإنسحاب غـير مشروط، كـما قامـت بتجميـد الودائـع العراقية في الولايات المتحدة الأمريكيـة ومنـع أيـة صـفقات مـع العـراق، ووضـعت خطـة ثانيـة لتجميد الودائع الكويتية حتى لا يحصل العراق على أي جزء من الاستثمارات الكويتية الخارجية البالغة(100) مليار دولار.[92]

ثم وسعت الإدارة الأمريكية من حجم اهتمامها بالأزمة، إذ عملت بثلاثة اتجاهات متوازية :[93]

أ- بناء الإجماع الوطني والدولي لغرض شن الحرب.

ب- تحديد أهداف الحرب.

ج- توفير الوسائل المطلوبة جميعها للقيادة العسكرية.

وفي الثلاثين من تشرين الأول من العام 1990، أي قبل أيام معدودة من إجراء انتخابات الكونغرس الأمريكي صادق الرئيس الأسبق (جورج بوش الأب) على الشروع بالهجوم الجوي في منتصف كانون الثاني1991 والشروع بالهجوم البري في النصف الثاني من شباط1991 الذي تريده بإفتراضات ثلاثة[94]:**أولها** إنهاء الحرب بأسرع وقت تجنباً لتحويلها إلى حرب استنزاف، **وثانيها** فرضية النصر الساحق وعدم التشكيك بالفشل، **وثالثها** فرضية إنهاء الحرب بأقل الخسائر البشرية تحاشياً لضغوطات الرأي العام الأمريكي.

وكان ذلك بمثابة إيذناً للسياسة الأمريكية بالتفكير بالأهداف الميدانية للحرب والتي حددت حسب مراحل الحرب أو صفحاتها، فكانت أهداف مرحلة القصف الجوي تتركز بإحراز السيطرة الجوية التامة وترك ساحة القتال الكويتية وإلحاق الأذى بالأهداف الحيوية العراقية مثل أنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات وأنظمة الدفاع الجوي والرادار والمطارات ومواقع الصواريخ والمفاعل النووي العراقي ومخازن الأسلحة والأعتدة كافة وطرق المواصلات والجسور ومستودعات التموين والذخيرة ومحطات الطاقة والنفط وكل الصناعات الساندة للمجهود الحربي، فضلاً عن قطع طريق العودة على جنود العراق المنتشرين في الكويت[95].

لقد بدأ القصف الجوي الصاروخي مع الساعات الأولى ليوم 1991/1/17 وبعد 35 يوماً إذ تم تحقيق جميع الأهداف المقررة، إذ تم تدمير كل البنى التحتية العراقية وتحققت السيادة الجوية الأمريكية المطلقة وقطعت الجسور وطرق المواصلات ومصادر الطاقة وأصبحت دلالات المعركة لصالح الولايات المتحدة، رغم ما أظهره الجيش العراقي من قدرة للمناورة والمباغتة والجوانب التكتيكية لتغيير مجرى الحرب كما حصلت في منطقة الخفجي، وفي ظل هذه الظروف أعرب العراق عن رغبته للإنسحاب والتسوية، إلا أن الإدارة الأمريكية اعتقدت إن وقف الحرب والقصف الجوي في هذه المرحلة سيحرمها من إحراز النصر الكامل وهو ما يرتب نتائج غير مرجوة مثل:

1. كانت الحرب ستنتهي دون إحراز الانتصار الكامل وهو الذي أثار مخاوف لدى الأميركيين من تمكن(صدام حسين) فيمثل هذه الحالة من قلب الموازين، وإبداء الأمر وكأنه أحرز الانتصار.
2. إن وقف الحرب في هذه المرحلة كان سيترك بين أيدي العراق قوته العسكرية شبه الكاملة مما سيعقد (التحالف) إمكانية إملاء الشروط التي ينوي بفرضها.

إن قوات (التحالف) بقيادة الولايات المتحدة أنزلت دماراً وخراباً هائلاً في العراق والسكان العراقيين في إثناء هذه الحملة (عاصفة الصحراء)، لقد قيل انهُ بين 16 كانون الثاني و 27 شباط 1991، القي على العراق مازنتهُ زهاء ثمانية وستين ألف طن من القنابل، أي ما يعادل القوة التفجيرية لسبع قنابل ذرية من قنابل هيروشيما، وعلاوة على ذلك استخدمت قوات التحالف قنابل محرمة دولياً وفق الاتفاقيات الدولية كالقنابل الحارقة والعنقودية وبعضها يحتوي من المواد الكيماوية التي تؤثر بشكل مباشر في جسم الإنسان، كما استخدم

(الحلفاء) قنابل غير تقليدية[96]. والاهم من ذلك والأخطر في الوقت نفسه استخدام قوات التحالف وبشكل رئيس الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قذائف اليوارنيوم المنضب ضد الوحدات المدرعة العراقية، وطبقاً لما قالهُ (جيف سيمونز): لقد خلفت قوات (التحالف) ما لا يقل عن أربعين طناً من اليورانيوم المنضب في ميادين معارك حرب الخليج 1991، استناداً إلى تقرير سري وضعته سلطة الطاقة الذرية البريطانية، ويفيد التقرير إلى وجود ما يكفي من اليورانيوم المنضب في الكويت وجنوبي العراق ما يحتمل أن يصل إلى نصف مليون وفاة[97].

أدت هذه الأسلحة المحرمة إلى قتل ما بين (125 – 150) ألف جندي عراقي أو أكثر، إذ يقول الجنرال (توماس كيلي):" انهُ يعتقد أن معظم القوات العراقية لقيت حتفها أو انسحبت، وعندما دخلت الدبابات والمصفحات الأميركية المدرعة، قال الجنود أنهم لم يشاهدوا جنوداً عراقيين أحياء لأميال عدة"[98]، والى تلوث البيئة العراقية بإشعاع اليورانيوم المنضب الذي لا تقتصر أثاره على المياه والهواء والأرض والمزروعات والكائنات الحية فحسب، بل يتغلغل الصدأ بالرمال وبالتالي يلوث المياه الجوفية، علما انه حتى الجيش الأمريكي والحلفاء لم يكونوا بمنأى عن الآثار السلبية للإشعاعات، إذ تعرض أكثر من 100 ألف عسكري للعناصر الكيمياوية وتلقى 8 آلاف عسكري جرعات من لقاح جديد سرعان ما جاء بآثار عكسية كما لقح 150 ألف جندي بلقاح مضاد الانثراكس (الجمرة الخبيثة)[99].

ثم انتهت الصفحة العسكرية في حرب الخليج الثانية بمعركة دروع برية تحفضت معظم الجهات عن ذكر تفاصيلها، بيد أن هذه الصفحة انتهت بوضع عراقي عسكري لا يحسد عليه وأعلنت الإدارة الأمريكية تعليق العمليات

العسكرية من جانب واحد[100]. وبعد انتهاء حرب الخليج 1991 (العمليات العسكرية) لم يكن في مقدور، الرئيس (بوشالاب) أن يقنع العالم بأنه سيعود إلى ميدان القتال لمجرد الخلاص من شخص الرئيس (صدام حسين)، على الرغم من إن ذلك كان من بين أول أهدافه، واقتنع بأن الأيام كفيلة بتحقق ما يريد شريطة أن يواصل تشديد الضغط على العراق وهذا ما راح يعمل به بوسيلتين:[101]

- الأولى تشديد الحصار الاقتصادي على العراق.
- الثانية تدمير ما تبقى من إمكانياته العسكرية.

وخلاصة ما تقدم، يمكن القول، إن حرب الخليج الثانية قد وفرت للولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لتحقيق أهدافها التي كانت تخطط لها منذ زمن بعيد والتي كان من المتعذر تحقيقها من دون هذه الحرب، لذلك عملت جاهدة على استغلالها بشتى الوسائل وفي مختلف الاتجاهات واضعة نصب عينها مصالح حلفائها التقليدين سواء الاقتصادية منها أم الأمنية.

ثانياً: فرض العقوبات الاقتصادية واستخدام القوة الناعمة ضد العراق

بعد انتهاء الجانب العسكري في حرب الخليج الثانية عام 1991، وضمن سياسة شاملة اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية وعبر توظيفها وسيطرتها الكاملة على مجلس الأمن الدولي، الأدوات الاقتصادية ومنها العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بشكل غير مسبوق لدرجة أدت إلى حدوث إبادة جماعية ضد السكان المدنيين الهدف منها القضاء تماماً على كل مظاهر الحياة في العراق.

بعد صدور القرار (660) في 2آب1990 الذي نص على "أن يسحب العراق جميع قواته من الكويت فوراً، ومن دون قيد أو شرط"[102] نظمت الدبلوماسية الأمريكية في الأمم المتحدة تصعيداً في قراراته، إذ انه بين 2 آب و

29 كانون الثاني 1990 صدر (12) قراراً، فبعد إدانة دخول الكويت في2 آب وفرض الحظر على العراق في 6آب، أعلن مجلس الأمن إن ضم الإمارة – الكويت – (باطل ولا أساس لـهُ)، وفي19آب طالب بترك الرهائن، وفي11آب الح إلى إمكانية استخدام القوة، وفي 25آبصدر قرار ينظم عملية تقديم العون الغذائي للعراق والكويت، وفي 14ايلول صدر قرار بسبب الاعتداءات على السفارات الأجنبية في مدينة الكويت، وفي19 أيلول اصدر قرار يعالج مسألة ضحايا الأزمة، وفي 24 أيلول صدر قرار جعل الحظر يشمل النقل الجوي، وفي 25 ايلول صدر قرار قام بشجب ما قام به العراق في الكويت من اعتداءات، وفي 29تشرين الثاني صدر قرار وضح الإجراءات للحفاظ على الهوية المدنية في الكويت حتى 9 تشرين الثاني1990[103]. وقد كانت القاعدة الأصلية للعقوبات ضد العراق قرار مجلس الأمن رقم (661) الذي اتخذ في6 آب 1990، بعد أربعة أيام من دخول القوات العراقية الكويت، وألزم القرار كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمنع أية تجارة أو تعامل مالي مع العراق والكويت، بما في ذلك تحويل أية أموال إلى العراق أو الكويت بإستثناء ((المدفوعات المخصصة بالتحديد للإغراض الطبية أو الإنسانية والمواد الغذائية المقدمة في الظروف الإنسانية))[104].

وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز القرار رقم (661) بإصدار سلسلة قرارات من مجلس الأمن، بدأت بقرار(665) في 25 آب 1990 الهادف إلى تقوية ترتيبات العقوبات الاقتصادية، عبر مسألة الحصار البحري من خلال "وقف سفن الشحن البحري القادمة والخارجة والعمل على تفتيش حمولتها للتحقيق من الأمكنة التي تقصدها وضمان التنفيذ الصارم للأحكام ذات الصلة بهذه السفن"[105]. ومن ثم القرار رقم (666) في 13 أيلول 1990،

القاضي بتحديد الشروط التي يمكن بموجبها تزويد العراق بالأدوية والحالات الإنسـانية، واشـترط أن يكون التزويد تحت الإشراف المباشر لحكومات الدول المصدرة أو الوكالات الإنسانية المناسـبة، وان يعتمد تزويد المواد الغذائية على قرار لجنـة العقوبـات، بوجـود حاجـة إنسـانية ملحـة[106]. وايضاً القرار رقم (670) في 25 أيلول 1990 الذي فرض حظراً جوياً على العراق[107]. وفي 3 نيسان 1991 اتخذ القرار رقم (687) وهو الذي كان يمثل احد أكثر القرارات التي اتخذها مجلس الأمـن الدولي تعقيداً [108]، الذي طالب العراق دون قيد أو شرط بتـدمير كافـة أسـلحته غـير التقليديـة والصـواريخ ذات المـدى البعيـد والمتوسـط تحـت إشراف دولي وتنفيـذ القـرارات الدوليـة كلهـا الصادرة ضدهُ.[109] فضلاً عن ضرورة إنشاء صندوق لدفع التعويضات، إذ نص القرار على مـا يـأتي :" إن العراق مسؤول بموجب القانون الدولي عن أية خسائر أو أضرار، بما في ذلك الإضرار البيئيـة ونضوب المصادر الطبيعية وعن الإخطـار التـي لحقـت بالحكومـات الأجنبيـة، افـراداً أو كائنـات اعتيادية، كنتيجة لغزو العراق غير القانوني واحتلالهِ للكويت".[110] إذ تسلمت لجنة التعويضـات منذ تأسيسها بحدود (2.6) مليون طلب للحصول على تعويضات تتجاوز في مجملها (300) مليار دولار، حيث أن مجموع المبالغ المطالب بها عـلى سـبيل التعويضـات يزيـد عـن النـاتج القـومي الإجمالي السنوي للعراق في ذلك الوقت، والتي كانت تؤدي في النهاية إلى إفلاس الدولة العراقيـة مما يعني خسارة العراق دولة وشعباً كل الممتلكات والأموال والأصول التي يمتلكها العراق.[111]

وبعـد يـومين مـن صـدور القـرار رقـم (687) صـدر قـرار آخـر، تنـاول الظروف الداخلية بطريقة غريبة تفسح المجال لمزيد من التـدخل في الشـؤون الداخلية العراقية وإن جاءت صياغته مفعمة بالشعور الإنسـاني، فقـد لاحـظ

القرار رقم (688) المتخذ في 5 نيسان1991 " قمع السكان المدنيين العـراقيين في إرجـاء كثـيرة في العراق، بما فيها المناطق التي يقطنها الأكراد مؤخراً، والتي تعرض السلام والأمن الـدوليين للخطـر في المنطقة"، وطالب بأن يقوم العراق "فوراً بوقف هذا القمع"، وعلى الرغم من عدم وجـود أيـة عقوبة مخول بها في القرار، استعملت الولايـات المتحـدة وبريطانيـا القـرار رقـم (688) كمرجـع لإقامة منطقتي حظـر الطـيران في العـراق وهـما المنطقـة الشـمالية وتشـمل الأراضي فـوق خـط العرض (36) وتمنع فيها الطلعات الجوية العراقية و أعلنت في 5 حزيران 1991 والمنطقة الثانيـة التي تعطي الأراضي في جنوب خط العرض (32) في آب 1992.[112] إذ أن القرار رقم (688) المتخذ من قبل مجلس الأمن لهُ إبعاد سياسية أكثر من كونهُ قرار إجرائي إنساني، فإقامة منطقتـي حظـر الطيران ضد العراق يعني تقسيم العـراق إلى منطقـة شـمالية وجنوبيـة وأخـرى في الوسـط عـلى أساس العرق والطائفة وابعد من ذلك هو تنفيذ إستراتيجية التفتيت والتفكيـك الأمريكيـة التـي تطبقها في العراق سيما إن هذه الخطوط وضعت بعناية، إذ جاءت متسقة مع مواقف عرقية أو أثنية موظفة في العراق من أصحابها العراقيين بقصد إيجاد بيئة داخلية تسمح لتمرد أو انفصـال على مرجعية مواقفها، فشمال الحد 36 أغلبية كردية وجنوب الخط 32 أغلبية مذهبية غير التـي موجودة في خطي الحضر، كما أنها متسقة مع تصورات صهيونية بتقسيم العراق والمنطقة.

وتحت ذريعة تخفيف المعاناة عن الشعب العراقي صـدر القـرار رقـم (986) المعروف بقرار (النفط مقابل الغذاء) في 1995/4/14، ليسمح ببيع ما قيمتهُ مليـاري دولار من النفط كل ثلاثة أشـهر لشراء الإغـراض الإنسـانية مـن أغذيـة ودواء تحـت إشراف الأمـم المتحـدة، لكـن هـذا القـرار لم يسـهم واقعيـاً في رفـع المعانـاة عـن الشـعب العراقـي، إذ تعرضـت المبـالغ المسـتحقة للعـراق لاسـتقطاع أجـزاء كبـيرة

منها لصالح صندوق التعويضات وتكاليف مفتشي الأمم المتحدة بحيث لم يصل للشعب العراقي (20 مليون نسمة) سوى (1.3) مليار دولار كل ثلاثة أشهر أي بمعدل (دولارين) لكل فرد في الأسبوع، وقد وصف (جيف سيمونز) هذا القرار بأنهُ : "كسابقية ليس سوى لعبة سياسية تتسم بالتفاف ومناورة جديدة في العلاقات الدولية ضمن الجهود الأمريكية المستمرة لإحكام الحظر.[113]

إجمالاً ترتب على هذه القرارات بين 1990-1995 نتائج مأساوية على الشعب العراقي كنتيجه حتمية لفرض العقوبات الاقتصادية عليه، ففي عام 1999 ذكر السيد (دنيس هاليداي) المنسق الإنساني السابق للأمم المتحدة "برنامج النفط مقابل الغذاء"بقوله: "لقد استهدفت الجزاءات (الاقتصادية) ونتائجها المروعة السكان المدنين الأبرياء، وخاصة الرضع والأطفال"، وقد اشارت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف) بان معدل الوفيات الذي يعزى بشكل مباشر إلى أثر(الجزاءات الاقتصادية) للأطفال العراقيين دون سن الخامسة من العمر يتراوح بين (5-7) الآف شهرياً، وذكرت منظمة الغذاء والزراعة (F.A.O) في عام 1995 إن "أكثر من مليون عراقي ماتوا، من بينهم (567) ألف من الأطفال كنتيجة مباشرة للجزاءات الاقتصادية"، وقد ذهب آخرون إلى التأكيد بأن "الجزاءات الاقتصادية المدمرة، ومن الناحية الاحتمالية يمكن أن تكون أكثر تدميراً من استخدامات الآلة العسكرية، على الأقل بصيغة الضرر المصاحب".[114]

ومما تقدم يمكن القول إن العقوبات الاقتصادية الدولية غير المسبوقة وتطبيقاتها السيئة، جعلت حالة عدم الاكتراث الحقيقي لتداعيات العقوبات الاقتصادية حالة غير مسؤولة رغم المعانات الإنسانية التي عاشها الشعب العراقي، فلم تعدو الصيحات الإنسانية العالمية عن كونها تصريحات شخصية لم

ترتقِ لإهتمام مؤسسي دولي ومن هذه الحقيقة وغيرها، يمكن القول أن السياسة الأمريكية حيال العراق سعت إلى تحقيق ثلاثة أهداف تمهيداً لطور جديد من مسلسل تفكيك الكيان الوطني العراقي، هي: استدراج العراقيين إلى الاقتتال الداخلي، ومصادرة ما تبقى من مظاهر كيان الدولة، ومن ثم تدمير كيان الإنسان العراقي.

ثالثاً: سياسات الاحتواء الأمريكية ضد العراق

إنطلاقاً من فكرة الاحتواء الراسخة في الإدراك السياسي الأمريكي ولطبيعة التغيير عند الضرورة في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية فقد تنوعت سياساتها في المنطقة عموماً وفي العراق خصوصاً، ومن أبرز ما اعتمد في هذا الصدد:

أ.سياسة الاحتواء المزدوج:

لقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية سياسة الاحتواء المزدوج، والتي تتأسست على فكرة أن "توازناً تقريبياً بين القوة العسكرية للدولتين- العراق وإيران - يعد عنصراً مهماً من عناصر الاستقرار في الخليج"، وهذا يوضح أن المفكرين الاستراتيجين الأمريكيين أصبحوا يعيشون قلقاً من تصاعد القوى الحيوية التي تهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.(115) إذ أن تطبيقات سياسة (الاحتواء المزدوج) على ضوء شرح كل من (انطوني ليك) مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلنتون) لشؤون الأمن القومي، و(مارتن انديك) عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي،(116) تعتمد على احتواء مزدوج لكل من إيران والعراق، بالنسبة إلى إيران تم احتواءها عن طريق تركيا التي يمكن أن تقدم انموذجاً بديلاً لإيران في المنطقة (لسد الطريق أمام المطامع الإيرانية في القوقاز وآسيا الوسطى وعزل إيران

عن الجمهوريات الإسلامية، وعن طريق مصر والسعودية لمحاصرة المد الإيراني في الشرق الأوسط، كذلك باكستان للوقوف ضد النفوذ الإيراني في أفغانستان، بينما يـتم احتـواء العـراق عـن طريـق العقوبات المفروضة عليه من جانب منظمة الأمم المتحدة وتأييد أطراف المعارضة في الخارج، إلى جانب التهديد باستخدام القوة العسكرية بل واستخدامها ضده،[117] فضلاً عن تجريد العراق من أسلحة التدمير الشامل وحتى أسلحته التقليدية تدخل في إطار هذه السياسة.[118]

وأعلن (وليام بيري) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في إدارة (بيـل كلينتـون) في خطـاب لـهُ أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك بتاريخ 18آيار 1995،أن هناك ثلاث خطـوات لتنفيـذ هذه السياسة:[119]

الخطوة الأولى: دعم القدرات الدفاعية لكل دولة من دول الخليج على حده، مـن خـلال تدعيم العلاقات الدفاعية الثنائية بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، وسُد الاحتياجات الدفاعية لهذه الدول من خلال مبيعات الأسلحة والتدريبات المشتركة.

الخطوة الثانية: العمل من أجل دعم القدرة الدفاعية الجماعية لدول الخليج مـن خـلال مجلس التعـاون الخليجـي، رغـم وجـود صـعوبات كـإختلافهم بتقيـيم خطـري العـراق وإيـران، واستمرار الخلافات الخليجية البينية ووجود صراعات إقليمية بينهم.

الخطـوة الأخـيرة: المحافظـة عـلى قـدرة دفاعيـة أمريكيـة في المنطقـة، أي إقامـة قواعـد عسكرية أمريكية دائمة في منطقة الخليج.

ورغم قدرات الولايات المتحـدة الأمريكيـة، إلا أنهـا فشـلت في تحقيـق أهـدافها لأسـباب مختلفة أهمها: [120]

أ. إن التحالف المناهض للعراق لم يعد موجوداً ومتماسكاً.

ب. تعد إستراتيجية الاحتواء المزدوج التزاماً هائلاً سيضع الولايات المتحدة أمام خطر كبير من أن تصبح متورطة في صراعات إقليمية.

ج. صعود الجناح الإصلاحي في إيران إلى سدة الرئاسة بزعامة (محمد خاتمي)، وانتهاج سياسة "براغماتية" والانفتاح مع الغرب[121].مما حدا بالولايات المتحدة للتفكير بسياسة بديلة لاسيما أن العراق أضحى متكيفاً مع بيئته.

ب. سياسة الاحتواء المتمايز

تأكدت الولايات المتحدة الأمريكية من أن الاحتواء المزدوج لم يسفر عن أهدافها سيما في العراق التي عقد سلسلة من الاتفاقات الاقتصادية والتعاونية مع بيئته العربية، كما أن حجم التعاطف الدولي أخذ بالتزايد مقارنة مع مطلع عقد التسعينيات، لذلك عمدت إلى سياسة الاحتواء التمايزي منفردة بالعراق لإحتواءه، بعيداً عن احتواء إيران، واحتواء قدراتهِ المادية والمعنوية مع الاستمرار في إنهاكه وإضعافه، وصولاً إلى تغيير النظام السياسي من خلال العقوبات الاقتصادية، فضلاً عن اتهامهِ بأنه مازال يخفي العديد من الوثائق والمواد الخاصة بتطوير الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية[122]. وبذلك استبدلت سياسة الاحتواء المزدوج بسياسة أخرى جديدة، أطلق عليها سياسة الاحتواء المتمايز، التي تهدف إلى احتواء العراق وإيران كل على حدهِ، فبالنسبة للعراق – موضوع دراستنا - سيمنع الحصار المفروض عليه من الإفادة من عائدات تصديرهُ للنفط التي من الممكن أن يستخدمها لمواصلة تطوير برامج أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن أضعافه وإنهاكه للحيلولة دون حصوله على إمكانيات وقدرات تؤهلهُ لأداء دور إقليمي مستقبلاً، ومن ثم تهديدهُ للمصالح الحيوية الأمريكية وامن وسلامة (إسرائيل) الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

ومن قراءة للواقع فإن السياسة المعتمدة ضد العراق لم تأتِ أكلها، فبعد توظيف الأمم المتحدة وإصدار قرارات دولية بتطبيقات أمريكية اعتمدت السياسة الاحتواء المزدوج لطرفين إقليميين تعدهم من أعدائها، ثم فشلت فتحولت السياسة لسياسة أخرى لإحتواء مميز لكل طرف، إلا أن هذه السياسة فشلت هي الأخرى حيث لم تستهدف القيادة العراقية انذآك.

رابعاً: العقوبات الذكية والمزاوجة بين النعومة والتصلب

يمكن القول إنه بعد أن فشلت لجنة اليونسكوم التي ترأسها (وولف ايكيوس) والتي تأسست بموجب لقرار الأمم المتحدة رقم 687 في نيسان1991 من الوصول إلى غايات أمريكية رغم تدميرها لمنشآت عراقية عسكرية بحجة كونها تحتوي على مشاريع أو أسلحة دمار شامل، وفشلت وريثتها لجنة انموفك برئاسة (هانز بليكس) التي أنشأها قرار مجلس الأمن رقم (1284)1999 وبسبب قناعة أمريكا إن المساعي الدولية الرسمية لم ترتق إلى أهدافها حيال العراق، وان القرار الدولي (1284) حمل ما يدل لتعليق العقوبات على العراق، وان كان ذلك لدوافع إنسانية كحالة بديلة عن العقوبات المفروضة حينها على العراق[(123)].

فعمدت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى طرح مشروع عقوبات جديدة والمسمى بـ"العقوبات الذكية"، ويعد مشروع العقوبات الذكية الذي تبنتهُ رسمياً في مجلس الأمن الدولي، حلقة مكررة في سلسلة العقوبات الدولية على العراق، إذ أستمد هذا المشروع مضمونه من الورقة الأمريكية للعقوبات المعنونة باسم "أسلوب جديد نحو العراق" والتي هي في الأصل تقرير أعده منتدى الحرية الرابع بالتعاون مع معهد (جوان ب.كروك) لدراسة السلام الدولية

وأطلق عليه اسم (العقوبات الذكية ... أعادة هيكلة سياسة الأمم المتحدة تجاه العراق).[124]

ويتضمن مشروع العقوبات الذكية محاور مهمة عده وهي: [125]

أ. حرية تدفق السلع المدنية.

ب. السيطرة المالية.

ج. الرقابة على الواردات العراقية.

د. لائحة الاستخدام المزدوج.

ه. منع الاستثمار.

كما تضمن مشروع العقوبات اقتراحات أخرى منها إعادة النسبة المنقطعة من الصادرات النفطية العراقية لصالح صندوق التعويضات إلى 30% بدلاً 25%.

واهم ما يلحظ على مشروع العقوبات الذكية انهُ لم يتضمن أية إشارة إلى ظروف تعليق العقوبات أو متطلبات دفعها، كما أن هذهِ الاقتراحات لم تقدم تصور كامل لإنهاء العقوبات الدولية على العراق على أساس قرار مجلس الأمن (1284) الذي أدى إلى نتائج عملية، ومنها تأكل الخطر النفطي على العراق من خلال تجاوز الحصص المسموح بها وفقاً للقرارا (986)[126].

مما تقدم يمكن القول أن السياسة الأمريكية حيال العراق ارتكزت بشكل أساس على الخيار العسكري واستخدام الوسائل الاقتصادية ومنها العقوبات الاقتصادية الطويلة، فضلاً عن العزل السياسي والضغط الإعلامي على السكان، ومن ثم الوصول إلى الغاية الرئيسة لهذه السياسة وهي أنهاك العراق وإضعافه وتحديداً تدمير الإنسان العراقي.

خامساً: أحداث 11ايلول 2001 وتداعياتها عراقياً:

عندما تسنم الرئيس الأمريكي السابق (جورج ووكر بوش) سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني عام 2001، وجد على مكتبه ملفات كثيرة ومنها تلك التي صاغها مجموعة من المحافظين الجدد في الحزب الجمهوري تحت عنوان ((المشروع الأمريكي للقرن الحادي والعشرين))، الذي سبق وأن طرح عام (1997) على يد مجموعة من أبرز قادة التيار اليميني المحافظ برئاسة (وليم كريستول) و (ريتشارد بيرل) و (بول وولفويتز)، إذ كان الهدف الاستراتيجي للمشروع هو جعل هذا القرن قرناً أمريكياً بالكامل، عن طريق الإبقاء على التفوق العسكري الأمريكي وإضعاف القوى المنافسة وزيادة إمكانية الاستخدام الفردي للقوات المنتشرة عالمياً وردع النظم المارقة لضمان التفوق الأمريكي على الأصعدة كافة[(127)]. وعليه فالاتجاهات الأساسية للإدارة الأمريكية في ضوء تطورات اليمين المحافظ الأمريكي تمثلت بالاتي[(128)]:

1. رفض العمل الجماعي من حيث المبدأ، وربط المشاركة الاستثنائية فيه بشرطين رئيسيين:
   أ- أن تكون هذه المشاركة تحت قيادة أمريكية.
   ب- أن تحقق الولايات المتحدة أقصى فائدة ممكنة.
2. تحلل الولايات المتحدة من مجموعة الاتفاقيات الدولية التي فرضت عليها، سيما انسحابها من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ، مؤكدة بهذا نهجها في إقامة شبكة وطنية للدفاع المضاد للصواريخ [(129)].
3. التمسك بالهيمنة الأمريكية على العالم، والحيلولة دون بزوغ قوة أخرى منافسة حتى لو اقتضى الأمر استخدام القوة.

4. استخدام القوة العسكرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، مع ترشيد استخدام هذه القوة وربطها بتحقيق المصالح الأمريكية المباشرة.

5. الاهتمام بالتبشير للقيم الأمريكية ونمط الحياة الأمريكية كأداة أخرى من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، سيما مع اعتماد فكرة الاستعلاء القومي على الأمم والشعوب الأخرى.

6. التمسك بالدولة القومية وبسيادتها وهو مبدأ يتناقض وأطروحة إضعاف دور الدولة وتسهيل الحدود بين الكيانات السياسية كطريق لنمو العولمة.

ولكن على الرغم من هذه الاتجاهات للإدارة الأمريكية، إلاّ أنها لم تستطع تنفيذها، لأسباب عديدة أهمها، أزمة الاقتصاد الأمريكي الذي عانى من أزمة ركود متزايد منذ شهر آذار عام 2001، على وفق تعبير أستاذ الاقتصاد (روبرت بولين) القائل "فشل رجالات السياسة الأمريكية لمدة سنة على الأمل في التعامل بشكل صحيح مع الركود العالمي الضخم"[(130)]. وهذه الأزمة الاقتصادية تأكدت عن طريق انخفاض مؤشرات الصادرات الأمريكية، وزيادة نسبة العجز في الميزان التجاري من سنة إلى سنة، فمن (100) مليار دولار عام 1989 إلى (500) مليار دولار عام 2002، وهذا العجز يطال عملياً مقاطعات النظم الإنتاجية كلها حتى الفائض الذي كانت تتمتع به في ميدان التكنولوجيا الدقيقة [(131)]. والحقيقة إن هذه الأزمة بدأت مؤشراتها منذ منتصف التسعينات، والعجز التجاري الأمريكي موزع على (84) مليار دولار مع الصين، (68) مليار دولار مع اليابان، (60) مليار دولار مع الاتحاد الأوربي و (30) مليار دولار مع المكسيك و (13) مليار دولار مع كوريا الجنوبية [(132)]. ونتيجة لهذه المؤشرات، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع تنفيذ مشروعها الاستراتيجي الكوني، لهذا كان لا بد من توظيف أحداث 11/ أيلول 2001، لتعطي الإدارة

الأمريكية فرصة نادرة للانطلاق نحو الدور الأمريكي الجديد في القرن الحادي والعشرين، سيما أن تداعيات هذا الحدث انعكست بشكل مباشر على الجوانب الاقتصادية والأمنية و القيمية بكل جوانبها، فقد بدأ اتهام أطراف إسلامية أو عربية بالوقوف خلف الأحداث مستبعدة احتمالات أخرى سادت في حينها وهو جزء من عملية تحديد الأعداء عالمياً وفق المنظور الأمريكي.

لقد جرى تقنين الرد الأمريكي على أحداث 11 أيلول 2001، في الحاجة إلى إستراتيجية أمنية جديدة في ثلاثة وثائق نشرت في العام 2002، وهي (إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية) و (الإستراتيجية القومية لأمن الوطن) و(الإستراتيجية القومية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل)، وهذه الوثائق الثلاث تحدد مختلف أوجه الجواب الأمريكي الذي يفترض أن يحشد أدوات سياسية وعسكرية ودبلوماسية وقانونية على الصعيدين الداخلي والدولي ضمن برنامج إجمالي لتعزيز الأمن الأمريكي [133].

وعليه يقول (جورج ووكر بوش) "إنه يجب علينا التحالف مع الأصدقاء من أجل[134]:

1. الدفاع عن الكرامة الإنسانية.
2. مكافحة الإرهاب.
3. تشكيل التحالف مع الأصدقاء.
4. الحرب الاستباقية.
5. معاقبة الدول المارقة والفاعلين الذين لا يحملون صفة الدولة [135].

وبقدر تعلق الأمر بالسياسة الأمريكية حيال العراق بعد أحداث 11أيلول 2001، وتمثلت بداية هذا التصعيد في خطاب (حالة الاتحاد) الذي ألقاه الرئيس الأمريكي وتحدث فيه عن ثلاثة دول تهدد الولايات المتحدة وهي العراق و

إيران وكوريا الشمالية، وهي مجموعة الدول التـي أطلـق عليهـا الـرئيس الأمـريكي دول (محـور الشر) [136]. وجاء هذا التصعيد الأمريكي ضد العراق في إطار نوعين من المتغيرات، أولهما أحـداث الحادي عشر من أيلول، التي كان لها أثر كبير في تغيير اتجاهات التفكير الأمريكي، أما النوع الثاني من المتغيرات فيرتبط بالنفوذ الكبير الذي تمتع بـه التيـار المتشـدد (المحـافظون الجـدد) في إدارة (جورج ووكر بوش) وهو التيار الذي يميل إلى استخدام عوامل القوة الأمريكية، لتحقيق الأهداف المرجـوة، ولأجـل هـذا سـارت إدارة (بـوش الابـن) في خطـين متـوازيين أو متـزامنين فـيما يخـص العراق[137]:

1. الخط التقليدي، بأضلاعه الثلاثة المتمثلة بما يأتي:

أ- فرض الحضر الجوي.

ب- استمرار نظام العقوبات الدولية الذي دخل عقده الثاني، لكن مع تطويره بما يؤدي من جهة إلى وقف الاندفاع نحو خرق الحصـار، وفي الوقـت نفسـه تحقيـق أهدافـه بشـكل كامـل، وبهـذا الإطار تم اقتراح مشروع العقوبات الذكيـة الـذي يسـمح بقـدر مـن المرونـة للعـراق في اسـتيراد الأغذية والأدوية بينما يحكم الخناق على ما يعرف باسم السلع المزدوجة لاسـتخدام عـن طريـق لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة، كما يستمر في تمكـين اللجنـة مـن الـتحكم في عوائـد بيـع البترول العراقي، ويستبعد أصلاً فكرة الأسلحة ولكن هـذا المشروع قوبـل بـرفض صـيني – روسي صارم في حينه لم يجد سبيله إلى التطبيق.

ج- التعاون مع أطراف (المعارضة) العراقية.

2. الخط الجديد الذي يمثل اختلافـاً نوعيـاً في التوجـه الأمـريكي نحـو العـراق، وذلـك لأنـه منـذ وصـول (جـورج بـوش الابـن) إلى سـدة السـلطة بـدأ الحـديث

صراحة عن تدخل عسكري أمريكي للإطاحة بالنظام العراقي السابق تحت ذريعتين قـدمت عـلى غيرها من الذرائع وهما[138].

أ- امتلاك العـراق (أسـلحة الـدمار الشـامل (بايلوجيـة وجرثوميـة) وسـعيه لتطـوير هـذه الأسلحة، مما يجعله مصدراً للخطر والتهديد.

ب- ضرورة أن يسمح العراق لمفتشي الأسلحة التـابعين للأمـم المتحـدة باسـتئناف عملهـم في المراقبة والتحقيق والتفتيش عن أسـلحته إن أراد أن يثبـت للعـالم بأنـه لا يملـك أسـلحة دمار شامل.

لكن هاتين الحجتين لم تصمدا أمام الأسباب الحقيقية الأمريكية لموقفهـا ضـد العـراق، إذ أعلن الرئيس (جورج بوش الابن) بسياق حديثه عن موقفين أساسيين مفترضين لأي حـرب تشـنها أمريكا هما الدفاع عن النفس والواجب الأخلاقـي، وقـد حـدد الـرئيس الأمـريكي ضـمن مـبررات ساقها تحت يافطة الحقائق هي[139]:

1. للعراق يد بأحداث 11 أيلول2001، أو على علاقة مع تنظيم القاعدة.
2. امتلاك العراق أسلحة بايلوجية وكيماوية محظورة دولياً، تشكل تهديداً للولايات المتحدة وحلفائها.
3. السعي الحثيث للعـراق بـامتلاك أو ربمـا أنـه امتلـك مسـبقاً وسـائل تصـنيع واسـتعمال القنبلة النووية.
4. إن احتلال العراق لن يكون نزهة فقط، سيكون أيضـاً بالنتيجـة دولـة مليئـة بـالمواطنين (المرحبين) بنا والذين (سيتعاونون) معنا بالكامل لإعادة بناء دولتهم.
5. العراق هو الأمة التي بمساعدة الولايات المتحـدة الأمريكيـة وتحـت إشرافهـا سيسـتطيع وبمدة وجيزة أن يصبح الأنموذج الديمقراطي في المنطقة.

بيد أن الواقع سرعان ما كذب هذه الحقائق، إذ أكد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق (محمد البرادعي) الذي ختم الجلسة الخامسة لمجلس الأمن في 2003/3/7الأتي:

1. لا يوجد ما يشير إلى استئناف الأنشطة النووية في المباني التي تم تصويرها بالأقمار الصناعية، أو أنه أعُيد بناؤها أو شيدت حديثاً بعد عام 1999، أو ما يشير إلى أنشطة محظورة متصلة بالمجال النووي في أي موقع من المواقع التي تقتنيها.
2. ليس هناك ما يفيد بان العراق حاول استيراد اليورانيوم منذ عام 1990.
3. ليس هناك ما يشير إلى أن العراق حاول استيراد أنابيب الألمنيوم لاستخدامها في التخصيب بالطرد المركزي، فضلاً عن ذلك حتى إذا كان العراق قد سعى إلى تنفيذ خطة من هذا القبيل، فإنه كان سيصادف مصاعب عملية في صناعة أجهزة الطرد المركزي.
4. وإن كنا ما زلنا نستعرض المسائل المتصلة بالأجهزة المغناطيسية ليس هناك ما يشير إلى أن العراق استورد أجهزة مغناطيسية للاستخدام في برنامج الإثراء بالطرد المركزي.

كما وأكد ذلك ايضاً (هانز بليكس) المدير التنفيذي للجنة (انموفيك) التابعة للأمم المتحدة بقوله: "إن معظم الاستخبارات الوطنية (الأمريكية)، كانت مقتنعة بأن العراق يملك الأسلحة المحظورة وبرامجها، ولكنني لا أوكد هذه الاستنتاجات... إن لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقيق والتفتيش لم تعثر على أية مواد محظورة في أي من المواقع التي تحددها الاستخبارات"[(140)].كما أعلن الدبلوماسي السويدي (وولف ايكيوس) رئيس المفتشين الدوليين السابق في العراق في 3 تموز 2002 في حديث له مع إذاعة (راديو السويد): "إن الولايات المتحدة كانت تسعى للتأثير في عمل المفتشين الدوليين، وتوظف تحقيق (مصالح معينة) بضمنها مصالح لا تدخل ضمن صلاحيات البعثة الدولية في العراق، وأضاف: "إن الولايات

المتحدة تقوم بمحاولات افتعال أزمة في المنطقة من أجل تهيئـة الأجـواء لشـن هجـوم عسـكري مباشر"[141].

أما فيما يتعلق بعلاقة العـراق (بتنظـيم القاعـدة)، فيؤكـد (هـانزفون سـبونتك) المنسـق السـابق للمسـاعدات الإنسـانية في العـراق مـن (1998-2000) أنـه "لا يـرتبط العـراق بأفعـال الإرهاب ضد المنشاءات الأمريكية في الخارج أم في داخل الولايات المتحـدة.... لا يتعـاون العـراق مع (القاعدة) سواء في تدريب المقاتلين أو في دعم المجموعات المتطرفة الصغيرة (أنصـار الإسـلام وغيرها من التنظيمات المسلحة) التي تتهم بأنها قدمت الملاذ إلى بعـض رجـال(تنظـيم القاعـدة) وتقوم بزعزعة الوضع في كردستان العراق.... ويعرف البنتاغون ووكالة المخابرات الأمريكيـة حـق المعرفة بأن العراق لا يشكل أي خطر في المنطقة..."[142].

وبعد أن أدركت الإدارة الأمريكية بأن سياستها تجاه العـراق قـد فشـلت في إسـقاط النظـام العراقي على الرغم من أنها كانت مرحلة مهمة وفاعلة في سياسة الترويض، وأفادت كثيراً في إضعاف وهشاشة الجبهة العراقية، اتجهـت الإدارة الأمريكيـة في هـذه المرحلـة إلى أحـداث تغيـير نـوعي في سياستها تجاه العراق، وذلك بإعلان نيتها الصريحة المتمثلة بإسقاط النظام السـياسي في العـراق عـن طريق استخدام القوة، وجاء ذلك في القانون الذي اعتمده الكونغرس اسـتخدام القـوة ضـد العـراق (Joint Resolution to Authorize of United States Armed Foresee Against Iraq)، وجـاء توقيـت اعـتماده بعـد أحـداث الحـادي عشر مـن أيلـول 2001، واعـتماد وثيقـة الأمـن القـومي الأمـريكي التـي تعتمد "منهج الحرب الاستباقية"، وقبل شهر مـن صـدور قـرار مجلـس الأمـن (2002/1441) الـذي

حاولت الولايات المتحدة استخدامه للحصول على تفويض باستخدام القوة ضد العراق [143].

وبينما كانت الاستعدادات والحشود الأمريكية تجري على قدمٍ وساق تمهيداً لغزو العراق في ظل مناقشات عقيمة وانقسام واضح في مجلس الأمن الدولي، كانت هناك تظاهرات واسعة وصفت بأنها الأكبر في التاريخ، تجري في أنحاء العالم كافة تندد بالحرب، وبدت الإدارة الأمريكية غير مكترثة بالرأي العام المندد بالحرب، فقد نقلت صحيفة (The New York Times) عن الرئيس (جورج بوش الابن) قوله: "إن القيادة تتطلب أحياناً تخطي الرأي العام، لأن دور القائد هو تقرير السياسة التي يتبعها بناءً على حفظ الأمن" كما أكدت الصحيفة أن الرئيس بوش الأبن يسعى إلى تبني إستراتيجية لإقناع الحلفاء المتلكئين بأن التفتيش لن يؤدي إلى نزع سلاح العراق، وأنه يخطط للتوصل إلى قرار استعمال القوة ضد العراق خلال أسابيع، مهما فعل مجلس الأمن[144].

ومن الجدير بالذكر أن فرض هذا التصور على المجتمع الدولي رافقته إشارات أمريكية واضحة تؤكد أن التحرك الأمريكي ضد العراق لا يتطلب تفويض من مجلس الأمن، لأن تفسيرها لـ((المادة 51)) من ميثاق الأمم المتحدة يبيح لها التحرك للدفاع عن نفسها من دون الانتظار لأن يقوم العراق بمهاجمتها بأسلحة التدمير الشامل، كذلك، إصرارها على عدم التزام العراق بالقرارات المعنية ومن بينها القرار (1441) مما أعطاها السلطة للتدخل العسكري[145].

وبلا شك أن تلك الخطوة كانت عذراً استباقياً لنيتها الذهاب إلى الحرب وقد أدرك الجميع أن الولايات المتحدة مصممة على احتلال العراق، حتى وإن عجزت عن الحصول على تفويض دولي، سيما بعد إعلانات فرنسية بعدم قبولها جواز استخدام القوة فيما يخص القضية العراقية، واستعدادها لاستعمال حق النقض داخل مجلس الأمن الدولي لأي قرار يفوض الولايات المتحدة باستخدام

القوة، إزاء ذلك فإنها حين شرعت ببدء العمليات الحربية لم يكن معها غير المتطابقين وسياستها العدوانية، مثل (بريطانيا، واستراليا، أسبانيا) مع بعض الكتائب المساندة من بعض دول أوربا الشرقية (بولندا، وجمهورية تشيك، وأوكرانيا...الخ)[146].

وفي 20 آذار 2003 بدأت العمليات العسكرية لغزو العراق، ومن أجل تحقيق أهدافها السياسية في العراق وضعت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية وصفت بأنها ((إستراتيجية الصدمة والترويع **Shock and Awe**))[147]، وقد خطط لهذه الإستراتيجية التي رافقها تدفق إعلامي كبير في أن تجبر الناس على الخضوع لكل الإملاءات الأمريكية، وهذا ما كان واضحاً في الاستعمال المفرط للقوة النارية وبمختلف صنوف الأسلحة غايتها في ذلك خلق الإحساس لدى الجميع بعدم القدرة على التكافؤ في جوانب الصراع العسكري، إذ وضعت تحت تصرف القوات الزاحفة أحدث تقنيات العصر في مجال الاتصالات من أقمار صناعية إلى شبكات الاختراق إلى الطائرات المسيرة بدون طيار، وغيرها من التقنيات التي أعانتها في زحفها الذي كان قائدها العام الجنرال (تومي فرانكس) يلح أن يكون جريئاً ومتواصلاً وصولاً إلى بغداد كهدف نهائي لهذه الإستراتيجية [148]. وعلى الرغم من عدم تكافؤ أشكال التسليح بين الطرفين، إلاّ أن الجيش العراقي ورغم انكشاف أجوائه واختراق منظوماته السلكية والرادارية قاتل بضراوة واستبسال حيثما توفرت له الفرصة، بل أن القتال كان قائماً في أم قصر والناصرية والبصرة على الرغم من احتلال بغداد في جو احتفالي باهت [149]. أرادته الولايات المتحدة تعويضاً عن مفاجأتها بعدم نثر (الورود والحلوى) تحت أقدام جنودها مثلما أخبرهم بذلك الرئيس الأمريكي السابق(جورج بوش الابن) !!.

ومـع انتهـاء العمليـات العسـكرية الكـبرى، أرادت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تأكيـد الآتي[150]:

1. إن تحقيق احتلال العراق حصل في وقت قياسي.
2. تفعيل روح الانتقام لإفشال الخطط المتلاحقة في تحقيق الهدف.
3. وجود نفس عدواني مشخص للعراق والعرب والمسلمين لدى طاقم الإدارة الأمريكية.
4. جعل العراق عبرة ودرساً لكل من يفكر في التحدي والوقوف في وجه الإدارة الأمريكية.
5. إفهام المجتمع الأمريكي، إن ما حدث هو صفحة من الانتقام لكرامـة أمريكـا المهـدورة، في أحداث 11/ أيلول 2001.

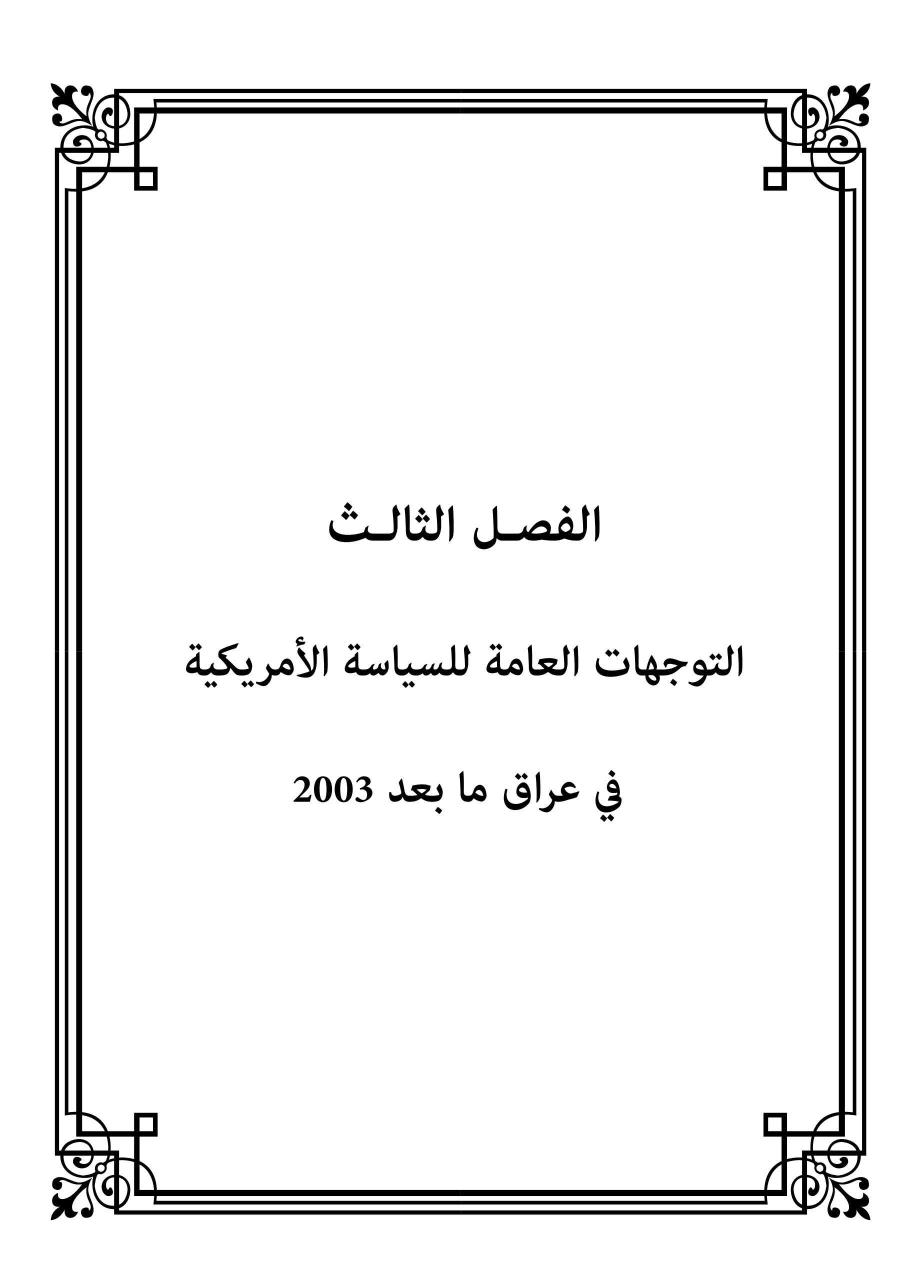
وبهذا انتهت العمليات العسكرية الكبرى التي بلغت كلفتها (167) مليار دولار للجانـب الأمريكي أما الجانب البريطاني فتقدر الكلفـة بــ(4، 3) مليـار دولار، وهـذه الكلـف لا تمثـل شيء للولايات المتحدة وبريطانيا باحتلال العراق الذي يطفو فوق بحيرة من البترول، ومن ثم السيطرة على البترول وجني الأرباح التي تصل إلى الملايين من الدولارات [151].

وعن طريق متابعة لما اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكيـة في العـراق اسـتعداداً لغـزوه واحتلاله، تبين ما يأتي[152]:

1. عد الدولة المستهدفة: دولة مارقة.
2. عقوبات اقتصادية طويلة الأمد.
3. عزل سياسي.
4. ضغط إعلامي على السكان.
5. تشكيل الرأي العام العالمي حول العراق.

6. تحييد الحلفاء أو المتعاطفين مع الدولة المستهدفة واتخاذ بعض الأفعال لإضعاف أية خدمات عسكرية لديها.

فقد عد العراق دولة (مارقة) ضمن قائمة ضمت أيضاً سوريا وإيران وكوريا الشمالية وفرضت عليه عقوبات اقتصادية محكمة غير مسبوقة وعمدت إلى عزله سياسياً عن محيطه الإقليمي وأثرت إعلاميا على الشعب لتوجيه أفكاره باتجاه قناعات تتقاطع مع الحكومة وتتوافق مع التوجهات و الأهداف الأمريكية، كما أنها استطاعت أن تحيد حلفاء العراق وتجعلهم عاجزين أو مترددين من أي مساندة فاعلة للعراق، وبعبارة أدق إن السياسة الأمريكية حيال العراق خلال المدة من (1991-2003)، هدفت إلى احتواء العراق وتحجيمه عبر الخيار العسكري أولاً (حرب الخليج الثانية 1991) ومن بعده بالعقوبات الاقتصادية، ومن ثم إضعاف قدراته المادية والبشرية وصولاً إلى غزوه واحتلاله.



الفصـل الثالـث

التوجهات العامة للسياسة الأمريكية

في عراق ما بعد 2003

يمثل الاحتلال الأمريكي للعراق الذي جاء تطبيقاً واضحاً للإستراتيجية الأمريكية على الصعيد العالمي والشرق الأوسط خاصةً، تجسيداً عملياً لأفكار كبار مسؤولي إدارة (جورج بوش الابن) ومنظري اليمين الديني في الولايات المتحدة احتلالا عسكرياً اعترفت فيه الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة[153]، إذ أعلن الرئيس (جورج بوش الأبن) إن العمليات القتالية الكبرى انتهت يوم الأول من آيار 2003، إذ قال:" لقد انتهت العمليات القتالية الكبرى في العراق، ففي معركة العراق كانت السيادة للولايات المتحدة وحلفائها"[154]، وبمقتضى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1483) الذي صدر في 22 آيار 2003 الذي اعترف بالأمر الواقع "بالسلطات والمسؤوليات والالتزامات المحددة، بمقتضى القانون الدولي المنطبق هنا لهذه الدول كدول محتلة تحت قيادة موحدة"[155]، ويعرف الفقيه (غي آنيل) أستاذ القانون الدولي العام في جامعة السوربون بفرنسا، الاحتلال العسكري بأنهُ:"الاحتلال الناجم عن غزو لجزء أو كل من اقليم من قبل طرف محارب، ويقوم الاحتلال العسكري على الوجود الطويل لقوات عسكرية لدولة ما، حين تحتفظ سلطة الاحتلال بصلاحيات إقليمية تمارسها بشكل مطلق وتتصرف بسيادة تامة"[156]، والاحتلال بموجب المادة (42) من أنظمة لاهاي " تعتبر الأراضي محتلة عندما توضع فعلياً تحت سلطة جيش معادٍ"[157].

ورغم أن الواجب المعلن لقوات الاحتلال الأمريكية والبريطانية تكمن في:[158].

1. واجب إعادة فرض القانون والنظام والحفاظ عليهما.
2. واجب توفير الغذاء والرعاية الطبية وتسهيل المساعدة الإنسانية.

إلا أن الواقع أشار إلى كونه أداة لتحقيق أهـداف السياسـة الأمريكيـة في العـراق وصـولاً لإعادة تشكيل وترتيب منطقة الشرق الأوسط بما يتـوائم وإسـتراتجيتها الخاصـة باحتكـار القـرار الدولي لأطول مدة ممكنة[159].

إذ سعت الإدارة الأمريكية إلى: [160]

1. تقديم العراق كأنموذج استرشادي في التحول الديمقراطي للدول العربية.
2. السيطرة على البترول العراقي.
3. العمل على تحويل العراق إلى قاعدة دائمة للوجود العسكري الأمريكي في الخليج.

وبهذا فان الولايات المتحدة في العراق بعد الاحتلال هدفت إلى خلق حكومة مواليـه لهـا في بغداد وإعادة بناء النظام الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي دعماً لتنامي الوجود الأميركي[161].

ولكن الأمور لم تسر كما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية، فالأداء الأمريكي في العـراق بعـد الاحتلال اتسم بعقدة كبيرة من التخبط والارتباك، فبينما تمكنـت القـوات الأمريكيـة مـن الانتصـار عسـكرياً بسـهولة كبـيرة عـلى النظـام السـياسي العراقـي، فإنهـا فشـلت بدرجـة كبـيرة في النهـوض بمسؤوليتها كقوة احتلال في العراق، إذ وقع العراق أسيرا للفوضى مـع بدايـة الاحـتلال، ثـم تسـببت ممارسات قواته في تفاقم هذه الفوضى من خلال قراراتها المتسرعـة بشـأن حـل الأجهـزة الحكوميـة كافـة، وبالـذات القـوات المسـلحة والأجهـزة الأمنيـة، مـما اغـرق الـبلاد في حالـة مـن الفـوضى والفـراغ الأمنـي والمؤسـسي[162]، وهـذا مـا كانـت تعنيـه عمليـة (إعـادة بنـاء العـراق) (**Reconstruction**)[163] التي جاءت اقرب إلى عملية (ترويض للشخصية العربية–العراقيـة) وهـذا ما أكدهُ الصحفي اليهودي (بيل كريستول) لصحيفة (**Haaretz**) الإسرائيلية في 2004/4/4 قـائلاً :"إن

الحرب على العراق جاءت من خلال إدراك أمريكي بأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تبادر إلى تصميم عالم على صورتها، قبل أن يصممها العالم على صورته"[164].

فالسياسة الأمريكية في العراق بعد الاحتلال سعت إلى أعادة تشكيل الكيان العراقي، وفق القواعد التي تناسب المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج العربي، وصولاً إلى تفكيك الكيان العراقي وإنهاء بقايا مظاهر الدولة فيه[165] . ولمزيد من التوضيح سيتم تناول الأهداف الرئيسة للسياسة الأمريكية في العراق بعد الاحتلال وفق ما يأتي:

أولاً: التوجهات السياسية

إذ قام جوهر الرؤية السياسية الأمريكية على أن تغيير نظام الحكم في العراق يمثل مجرد خطوة أولى لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط، استناداً إلى فكرة مؤداها إن احتلال العراق وإقامة نظام حكم ديمقراطي علماني فيه سيكون مقدمة للتغيير الشامل في العالم العربي ككل وفق نظرية الدومينو، بحيث إن التغيير في العراق سيكون دافعاً للتغيير في باقي دول المنطقة[166]. وطبيعة هذا النظام الديمقراطي يقوم على أساس تقسيم العراق إلى عدد من الولايات والكانتونات العرقية والطائفية، على وفق تعبير (هنري كيسنجر) إذ أكد بقولهِ:" إن العراق دولة أنشئت على غرار إنشاء يوغسلافيا السابقة لأسباب جيو – سياسية، وانهُ لا يمكن توحيدهُ بمؤسسات تمثيلية، لذا سيتجه العراق نحو الاوتوقراطية أو سيتفكك إلى عناصره المكونة"[167]، كما أن بعض الدراسات الأكاديمية كالدراسة التي كتبها (مورافيك) الصادرة عن مؤسسة (راند) الأمريكية، وفيها دعى إلى تقسيم العراق إلى الجنوب حيث النفط والشمال كذلك، وإبقاء الوسط محروماً وهي خطة تشابه خطة إسرائيلية ظهرت في عقد

الثمانينيات من القرن العشرين دعا إليها الصحفي الإسرائيلي (عوديد بنون) الذي نادى بتقسيم العراق إلى ثلاثة كانتونات: الأول: كردي في الشمال والأخر (سني) في الوسط والثالث (شيعي) في الجنوب[168].

وجاءت آراء المحافظون الجدد في السياسة الأمريكية بإتجاه تنفيذ مشروع طائفي شوفيني لتقسيم العراق وفق صورة مفترضة لمكونات الديمقراطية للشعب العراقي، وتضمنت هذه الصورة توليفاً يعتمد على تشظية مكونات الشعب العراقي إلى مكونات أصغر أولاً كتشظية عرب العراق ثم تشظية العراق ثانياً، بإلغاء هويته العربية، ودفع مشروع الطائفية إلى الأمام تمهيداً لترسيمهُ وإعطائه صفة دستورية وقانونية وواقعية[169] وهذا ما جاء على وفق السيناتور (جون بايدن) بطرحه مشروع تقسيم العراق إلى ثلاثة مكونات[170]. كما عمدت إدارة الاحتلال الأمريكي إلى خلق مجموعات وحركات سياسية واقتصادية مناصرة لها، فضلاً عن الجماعات السياسية العراقية في الخارج التي نسقت معها ورافقتها أثناء الاحتلال، في محاولة لتوسيع الرقعة الاجتماعية التي حصلت عليها جاهدة على إن تجعلها قاعدة تمتد تدريجياً، فأسست هيئات ومنظمات وإدارات في المجتمع المدني ونقابات مهنية وأجهزة إعلامية [171].

وفي 13 من تموز 2003، تم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي من خمسة وعشرين عضواً ستة عشر منهم من الأعضاء القياديين في الأحزاب العراقية السبعة التي عارضت نظام الحكم السابق وتعاونت مع الولايات المتحدة في أثناء مدة التحضير للحرب، وقد توزعت مقاعد المجلس بين الطوائف والقوميات العراقية، فضم ثلاثة عشر من (الشيعة)، وخمسة من (السنة) ومثلهم من الأكراد، وواحداً من بين كل من التركمان والمسيحيين[172]. وفي الوقت نفسهُ طُرحت الفدرالية كمشروع لإدارة الدولة العراقية، وجاء التعاطي الأمريكي مع الوضع

الكردي في العراق على غير تعاطيها مع أكراد الدول الأخرى، واستثمر الكرد بـدورهم المعطيـات الجديدة للحصول على أنواع مختلفة من الدعم لهـم، جـاء التعـاطي الأمـريكي مـع الطروحـات الكردية متناغمة مع صيغة الفيدرالية التي طرحت بقوة على الساحة العراقيـة، وأنطـوت بعـض التصريحات المتعلقة بهـا بالضـبابية وعـدم الوضـوح، ففـي الوقـت الـذي أصر فيـه الكـرد عـلى الفيدرالية القومية أو الجغرافية، فان الأمريكيين اكتفوا بإعلان الدعم لها من دون أن يتخـذ هـذا الدعم خطوات جدية وملموسة عـلى صـعيد التطبيـق الفعـلي، وربمـا كـان ذلـك مرتبطـاً جزئيـاً بتعقيدات الوضع العراقي نفسهُ[173].

ولأجل التأسيس لحالة التقسيم، فقد جرى الإعداد لإنتخابات 2005 والترشـيحات لهـا وقوائمها وعمليات التثقيف والإعلان عـلى أسـس طائفيـة وعرقيـة واسـتجاب الشـعب لـذلك فعلياً لأسباب ذاتية وموضوعية، وجاءت نتائجها طائفية أيضاً فلم تصوت إلا أقليـة للأحـزاب العلمانية، ولم تظهر بنسبة حزبية واضحة منـذ ذلـك الحـين فـالأحزاب (الشـيعية) الرئيسـة الثلاثة أبدت تنافساً على نحو متزايد على الرغم من قائمة التقسيم الطائفي الأمريكي للعـراق في الحكومة التي تأسست عقـب الانتخابـات[174]، وكـان عليهـا تهيئـة مسـودة دسـتور دائـم لعرضه إلى الاستفتاء، وعندما لم تكتمل قوام لجنـة صـياغة الدسـتور جـاءت وزيـرة خارجيـة الولايات المتحدة السابقة (كواند اليزارايس) لتشير إلى ضرورة (إشراك السنة) في لجنة صـياغة الدستور، هذهِ الخطوات بالنسبة إلى الولايات المتحدة تعـد انجـازاً لمشروعهـا (الـديمقراطي) الذي بشرت به ليحل نعيمه ليس على العراق فحسب، بل على عمـوم دول المنطقـة[175]، إن قضية (اشراك السنة) كانت من القضايا الهامة التي احتلت مكانة مهمة في الإدراك السـياسي الأمريكي في العراق منذ البدايـة، عـلى وفـق تعبـير (بـول بريمـر) قـائلاً :"إن الهـدف الـرئيس

للأئتلاف هو استخدام تعيين الحكومة الجديدة من اجل توسيع قاعـدتها وخصوصـاً عـبر ضـم مزيد من السنة ..."[176]. وبذلك ساهمت الإدارة الأمريكيـة في تكـوين الحكومـة لغـرض إظهـار حالة من الديمقراطية بغض النظر عن حقيقة التمثيل النيابي واتجاهاته لأنها دفعـت الحكومـة إلى كتابة الدستور الجديد لم يؤدِ إلى ترسيخ التوافق بل إلى تقسيم البلاد، إذ تـرك أكـثر مـن 50 بنداً تتطلب التعديل، ينطـوي كـل واحـد منهـا عـلى خلافـات ممكنـة بـين الجماعـات الاثنيـة والطائفية واغلبها قد يؤدي إلى المزيد مـن التضـاد بـين دور الـدين والدولـة[177]. ومـن الملفـت للنظر إن هذه الخطوات الأمريكية جاءت متماثلة مع النمط الـذي سـار عليـه البريطـانيون في سنة 1925 في إقامة نظام سياسي جديد، إذ يضع مؤتمر دستوري مكون من مجموعة قضاة مـن ممثلي العراقيين مسودة دستور جديـد يقـدم إلى النـاس في اسـتفتاء عـام، وتجـري الانتخابـات للتوصل إلى برلمان عراقي يتمتع بالسـيادة اسـتناداً إلى الشروط الموضـوعة في الدسـتور، ويقـوم الاحتلال بتسليم السيادة إلى حكومة منتخبة[178]. وفي ظل هذه الحكومة المنتخبة، فان الهـدف الأمريكي كان تكريس المفاهيم والانتماءات الفرعية بـدلاً مـن خلـق شـعور وطنـي واحـد بـين العراقيين، ويبدو هذا التوجه نابعاً من طبيعة العقلية الامبريالية المعولمـة التـي تسـيطر عليهـا الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات التي ترى في الطـابع الـوطني عائقـاً لامتـداد نفوذهـا وتحجيم هذا الاتجاه، وردعه عبر الوسائل المختلفة بما فيها الاحتلال المبـاشر، وإن هـذا التوجـه هو جزء من إستراتيجيتهم في العراق عـلى وفـق تعبـير (هـنري كيسـنجر) إذ يقـول:"إذا هـيمن الشيعة على العراق، لا مصـلحة لنـا في إبقـاء العـراق متحـداً، عندئـذ سـتتحرك كـل مجموعـة عراقية لتقيم حكومتها الخاصة بهـا بـدلاً مـن قـوة السـلطة الدينيـة"[179]. ويـتم تطبيـق هـذا التوجه ليس عـلى الصـعيد الـداخلي للعـراق فحسـب بـل عـلى التوجـه عربيـاً واقليميـاً، فقـد

ظهرت توجهات انفرادية استهدفت فصل العراق عن محيطه العربي والإسلامي، بحجه خذلان العرب للعراقيين أيام محنتهم في ظل النظام السابق، ووصل الأمر إلى إطلاق دعوة علنية للانسحاب من جامعة الدول العربية، والتنديد بمواقف عدد من البلدان العربية ومطالبتها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية العراقية[180]. والأبعد من ذلك هو السيطرة الكاملة لقوات الاحتلال على العراق، من حيث ممارسة السيادة والسيطرة على السلطة التنفيذية وعلى الأوضاع السياسية الداخلية والأمن والأحوال الاجتماعية، باعتبار أن للولايات المتحدة مصالح حيوية في العراق، وستكون عملية بناء نظام سياسي اثر مستدام في قدرة أمريكا على السعي لتحقيق أهدافها في العراق والمنطقة بصورة فعالة [181].وبالفعل تم بناء نظام سياسي في العراق على أساس (ديمقراطي) مبني على الطوائف والعشائر، (**Consociational**) وفق الأسس اللبنانية تكون فيه صيغة المشاركة عرقياً وطائفياً، ومن شأن مثل هذا الأنموذج أن يتطلب كشرط مسبق توزيعاً نسبياً محدداً بصورة شرعية للمناصب الحكومية الرئيسة[182]، إلا أن الاحتلال واهتماماته الرئيسة كانت تتعلق بالمناصب السبعة الكبرى، رئيس الوزراء، ووزارة الدفاع، والداخلية والمالية والخارجية والنفط والتجارة[183].

أما على الصعيد الثقافي والاجتماعي، فقد انصب الجهد الأمريكي على صياغة ثقافية واجتماعية جديدة للمجتمع تتم من أعلى أو بمعنى آخر محاولة القيام بـ (هندسة ثقافية فوقية) ويعتمد التعبير هنا على إرساء نظام سياسي جديد، وتغيير قوانين وإنشاء مؤسسات جديدة، فضلاً عن تجريد المجتمع العراقي من تاريخه الثقافي والحضاري عبر عمليات النهب والسلب والتخريب التي طالت المناطق والآثار والمكتبات والجامعات، وصروحاً ثقافية وتاريخية، كما طالت هذهِ

العمليات مخطوطات وكتباً نفيسة ونادرة، واختفاء قطع آثارية لا تقدر بثمن وهي ملك للإنسانية بأجمعها وليس العراق وحدهُ[184].

فهذه الصياغة الثقافية والاجتماعية تتم ايضاً عبر الإعلام، والترويج للسياسة الأمريكية ونشر الأخبار عن طبيعة الشعب الأمريكي كي تتضح المبادئ الأساسية للحياة الأمريكية، والرؤية الأمريكية تؤكد على استمرار إدارة وسائل الأعلام في العراق لصالح الدولة، وفرض قوانين صارمة ضد الصحافة من خلال الرقابة، وجرى التهديد بإغلاق الصحف التي تنشر مواد دعائية أو استفزازية ضد الأقليات أو الطوائف أو تنشر العنف ضد قوات الاحتلال[185].

مما تقدم أن السياسة الأمريكية في العراق بعد الاحتلال كانت قد هدفت إلى تقسيم وتفتيت الكيان العراقي إلى كيانات عدة قائمة على أساس طائفي وعرقي، فضلاً عن تغيير الثقافة الاجتماعية للمجتمع العراقي، وهذا يتم عبر بناء مؤسسات سياسية وقانونية وصولاً إلى نظام سياسي موالٍ للولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: التوجهات الاقتصادية

إن السياسة الأمريكية في العراق على الصعيد الاقتصادي ركزت بقوة على أن الوجود العسكري في العراق يحقق لها مكاسب اقتصادية متعددة يأتي في مقدمتها السيطرة على بترول العراق، وتعود محورية دور البترول في السياسة الأمريكية في العراق، من أن الأخير يمتلك ثاني اكبر احتياطي عالمي مؤكد من البترول بعد المملكة العربية السعودية وسيكون باستطاعة الولايات المتحدة أن تتحكم في تدفق هذا الاحتياطي ومن ثم تمكنها أن تتحكم في أسعار النفط في السوق العالمية، وإعادة ترتيب حصص الشركات المنتجة للبترول في العراق، وهناك ايضاً في الجانب الاقتصادي مسألة إعادة أعمار العراق، وتوصف بأنها

اكبر مشروع للتعمير في العالم بعد مشروع مارشال الذي قامت به الولايات المتحدة لإعادة بناء أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية[186]. ومن الأهداف الاقتصادية ايضاً، دمج الاقتصاد العراقي باقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، وخصخصة الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها، على وفق ما اكدهُ (بول بريمر) قائلاً :"إن الهدف الاستراتيجي للاحتلال هو فتح الاقتصاد العراقي على العالم... وتشجيع القطاع الخاص، والاستثمارات الأجنبية... والانتقال التام إلى اقتصاد السوق، وإعادة إنتاج البترول [التحكم بإنتاج البترول العراقي] وسنسعى إلى صياغة قوانين التجارة والاستثمار في العراق"[187].

إلا أن فرض الاقتصاد الرأسمالي في العراق ونشره على الصعيد الاقتصادي تناقض وبشكل جذري مع النظم الاقتصادية والظروف الاجتماعية السائدة، باعتبار أن القوانين العملية في الاقتصاد الرأسمالي قوانين علمية في إطار منهجي خاص، وليست قوانين مطلقة تنطبق على كل مجتمع وفي كل زمان ومكان، كالقوانين الطبيعية في الفيزياء والكيمياء ... وإنما تعد كثيراً من تلك القوانين حقائق موضوعية، في الظروف الاجتماعية التي تسيطر عليها الرأسمالية وبجوانبها الاقتصادية وأفكارها ومفاهيمها، فلا تنطبق على مجتمع لا تسيطر عليه الرأسمالية ولا تسوده أفكارها [188].

وفيما يخص البترول، سعت الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على البترول العراقي، وهذه السيطرة لها تأثير في السوق العالمية للبترول، فإن تحكم الإدارة الأمريكية في بترول العرق جعلها تتحكم من خلال خبراء (معهد النفط الأمريكي) الذي يمثل شركات النفط الأمريكية كلها في الأسعار انخفاضاً وارتفاعاً عن طريق التحكم في كمية المعروض من هذه السلعة الإستراتيجية، ومن ثم إلغاء دور منظمة (أوبك) في ضبط عملية التسعير[189].

ولأجل هذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية في العراق على: [190]

1. حصر الاستثمارات الجديدة في القطاع البترولي والمواد الأخرى للشركات الأمريكية.
2. دفع قدرات الآبار البترولية المنتجة فعلياً عن طريق دخول الشركات البترولية للاستثمار فيها.
3. جعل العراق عملاقاً بترولياً وبحجم إنتاج يتجاوز (6) ملايين برميل يومياً بحلول عام 2008.
4. التحول في وجهتها في المملكة العربية السعودية إلى العراق بقيمة الضغط على السعودية من جهة، ولإيجاد منافس للسعودية كي يؤدي دور المنتج المتمم للعرض البترولي المرغوب فيه.
5. تأمين جزء مهم من الاحتياطيات الأمريكية للبترول بأسعار مقبولة من شأنهُ أن يرفع القدرة التنافسية للسلع الأمريكية مستقبلاً في ظل تحرير التجارة العالمية.

وبهذا في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، فان سياسات التحكم بمورد البترول وربط فاعليتهُ بحركة اقتصاديات البلدان الرأسمالية الرئيسة (G8) بقدر أو بأخر سواء من خلال منظمة (الاوبك) أو من خارجها، والإبقاء على أوضاع البترول في العراق بصورته (الريعية) سيقيد من متغيرات الأنموذج الاقتصادي في حركته باتجاه أهداف تعظيم الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن أن سياسات الاحتلال في أطار أهدافها الاقتصادية الرأسمالية الساعية إلى زيادة معدل تراكم رأس المال، وتوسيع الإنتاج في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، سيترتب عليه ارتباط الاقتصاد العراقي مع الاقتصاديات المذكورة بعلاقات (التابع والمتبوع)،

وهكذا فلم يعد أمام قوى القطب الواحد في مطلع الألفية الثالثة من قيود شرعية أو غير شرعية لتحقيق أهدافها في إطار الإستراتيجية الامبريالية الجديدة[191].

أما فيما يتعلق بالتحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق – على وفق الرؤية الأمريكية – يتم عبر الخطوات الآتية: [192]

أ. دعم القطاع المالي من أجل توفير سيولة وقروض للاقتصاد العراقي.

ب. تبسيط الإجراءات بحيث تخفض الحواجز أمام دخول شركات جديدة محلية وأجنبية.

ج. إعادة النظر في القانون التجاري العراقي من اجل تحديد التغيرات الواجب اتخاذها لتشجيع الاستثمارات الخاصة.

د. رفع القيود عن حقوق الملكية.

ه. إنشاء قوانين مقاومة للاحتكار.

و. إنشاء سياسة تجارية تتيح للأطراف التنافس الاقتصادي.

ز. تشجيع تبني قوانين وإجراءات تضمن أن تكون للعراق معايير عالية من التحكم بالشركات.

ح. إنشاء برامج تدريب مكثفة لمديري الأعمال تراعي أفضل الممارسات وأخلاقيات العمل.

وفي الوقت نفسه تعرض الاقتصاد العراقي إلى تدمير شامل لبناه الأساسية وهياكله الصناعية ومؤسسات الإدارة والتشغيل، فضلاً عن الخدمات ومقومات الحركة الاقتصادية بمختلف أشكالها خصوصاً الطرق والنقل والاتصالات، مما يعني تدمير وتخريب قطاعات الاقتصاد العراقي كله، خاصة قطاعي الصناعة والخدمات ولم يستثن إلا قطاع النفط للأهمية في استمرار تدفق النفط العراقي إلى الخارج[193]. ومن أجل خصخصة الاقتصاد العراقي، تم إنشاء صندوق التنمية

للعراق (**Development fund forIraq**)، وهذا الصندوق مدرج في أضابير البنك المركـزي العراقـي لكنه في قبضـة بنـك الاحتيـاط الاتحـادي في نيويـورك، والصـندوق هـو حافظـة عائـدات الـنفط العراقي والأصول المجمدة سابقاً الآتية من الخارج وتلقى الصندوق نسبة (95%) من عوائد بيـع الـنفط والغـاز الطبيعـي العراقـي، بيـنما تـذهب نسـبة (5%) إلى صـندوق تعويضـات حـرب الخلـيج[194]، إن الهيكلـين الرئيسـين المشرفـين عـلى الصـندوق هـما:[195]مكتـب مراجعـة الـبرامج والمجلس الدولي للاستشارة والمراقبة ويشرف عليهما موظفون دوليون.

لقد تمت سرقة ونهب الأموال العراقية من قبل الإدارة الأمريكية وممثليهـا في العـراق، إذ أكد أحد أفراد طاقم موظفي لجنة الإصلاح الحكومي، وقد تحـدث شرط إبقـاء هويتـه مجهولـة: "إن الحصول على معلومات من التعاقد في العراق قد أصبح (امرأً يثير الجنون، مثل الاندفاع أمام جدار حجري)"، وكذلك على وفق ما يقولـه دبلومـاسي في مجلـس الأمـن – طلـب إبقـاء هويتـه مجهولة: " إن الجماعة الدولية لا تعرف شيئاً على الإطلاق عن إدارة هذا الصندوق إننا نعرف أن مليارات من الدولارات قد وضع من أموال برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة لقـد اختفت تلك الأموال، وثمة شائعات تقول أن حساب الصندوق صفر انذآك"[196].

أما بشأن صندوق تعويضات حرب الخليج، فان العـراق سـدد لحـد 2004/1/26 بحـدود (18.2) مليار دولار[197]، لقد اختفت هذهِ الأموال بين ثنايا المسؤولين الأمريكان في العراق، وهـي تعود إلى برنامج الـنفط مقابـل الغـذاء، عـلى حـد تعبـير مسـؤول أمـريكي: "أننـي لا اعتقـد أننـا وفينا بالتزاماتنا، إن كل ما فعلناه أننا ألقينا بالنقود خلف الأسـوار"[198]. وبالإضـافة إلى مـا تقـدم تـم مـنح عقـود كبـيرة لمؤسسـات وشركـات أمريكيـة ضـخمة، بعضـها ذو روابـط وثيقـة مـع

إدارة (بوشالابن) وتذهب مبالغ وأموال ضخمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بصورة أرباح لهذه الشركات[199]، وصرح وزير الدفاع السابق (دونالد رامسفيلد) تعتزم الولايات المتحدة انتهاج سياسات (تحبذ أنظمة السوق) و(تشجيع التحرك نحو خصخصة المشروعات المملوكة للدولة)، وطبقاً لتقديرات وزارة الخزانة الأمريكية فان البنية التحتية المدمرة المقصوفة بالقنابل في هذا البلد ستحتاج إلى مبالغ تتراوح بين (25 – 60) مليار دولار، وقال بعض المحللين المستقلين أن استثمار (200) مليار دولار سيكون مطلوباً لتحويل الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق[200].

ووصف السناتور الأمريكي (جون ماكين) العراق بأنه جرة عسل كبيرة إذ قال: "إناء عسل ضخم يجتذب أعداداً كبيرة من الذباب"، وكان الذباب الذي أشار إليه (ماكين) شركات (هاليبرتون وبيكتل) وكذلك الرأسماليون المغامرون الذين تدافعوا إلى العراق في الطريق الذي مهدته لهم القوات الأمريكية، أما العسل الذي اخذ بهم فلم يلق مجرد العقود بلا عطاءات وثروة نفط العراق الشهيرة[201]. وهذا ما أكدهُ (بول بريمر) قائلاً: "إن وضع مشروعات الدولة الكفوءة في أيدي القطاع الخاص أمر جوهري لأحياء الاقتصاد العراقي"[202]، ووصفت مجلة (**The Economist**) البريطانية العراق بأنه (حلم رأسمالي)[203]، وإن ما يؤكد دور الشركات الأمريكية وسعيها وراء الأرباح هو أن سلطة الاحتلال دفعت ما يصل إلى ألف دولار للشركات الأجنبية مقابل الجدار الواحد المضاد للتفجيرات، وقال الصناع المحليون أن باستطاعتهم أن يصنعوه مقابل مائة دولار[204]، ولأجل إنجاح مهمة خصخصة اقتصاد العراق وتحويله إلى اقتصاد سوق نزولاً عند رغبة صقور البيت الأبيض، عمدت إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق الذي تريده أن ينجذب للعراق بأربعة أشكال:[205]

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تمثل عمليات تمويل الدين الخارجي، وهي تبدأ بشراء المستثمر الأجنبي بعض صكوك الديون الخارجية التي تباع في الأسواق الثانوية العالمية للديون بسعر رخيص يصل إلى (50%) من القيمة الأساسية للدين، ثم يقوم بعد ذلك بتحويل الصك إلى العملة المحلية بسعر الصرف السائد بعدما يتحمل سعر الخصم، على أن يقوم بعد ذلك بشراء بعض مشاريع القطاع العام المعروضة للبيع، وهذا اخطر أنواع الاستثمارات.

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تنشأ عن طريق عمليات التخصيص، إذ يمكن للمستثمر الأجنبي أن يمتلك أصول القطاع العام المعروضة للبيع، وأما عن طريق الشراء من البورصة.

3- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أو ما يسمى بالاستثمار في المحافظ المالية، خطورة هذا النوع من الاستثمار تتمثل في ما تخلقه من مضاربات في الأسواق المالية المستضيفة لها، كما أن الحركات الفجائية لدخولها وخروجها كثير ما تسبب حالات من عدم الاستقرار المالي والنقدي (كما حدث في المكسيك ودول جنوب شرق آسيا).

4- تمثيل النوع الرابع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إضافة المصانع والمؤسسات الجديدة التي تمثل إضافة حقيقية لطاقات الدولة الإنتاجية، ومن ثم يكون لها تأثير ايجابي في زيادة الناتج والدخل والتوظيف في الدولة المستظيفة، وخصوصاً بعد استهداف القطاع الصناعي في العراق نتيجة العمليات العسكرية وعمليات النهب والسلب التي طالتها بعد انتهاء العمليات العسكرية، وهذه الصورة القائمة تنسحب على المحاولات الأخرى، وفي مقدمتها البنية التحتية التي تتلامس مع حياة المواطنين بشكل مباشر[206].

إن ما تفرزهُ الرأسمالية من نتائج لها تأثير كبير في حياة الشعوب، وخصوصاً الدول النامية من حيث سيطرة الشركات متعددة الجنسيات واطلاق حرية الملكية الفردية والاستهلاك، على وفق تعبير (ادوارد لوتوك) الاقتصادي في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن، واحد من أكثر نقاد التوجه الاقتصادي الجديدة، فهو يرى إن ما تفرزه (الرأسمالية النفاثة) هو في واقع الحال (نكتة خبيثة)، فما كان يزعمه الماركسيون قبل مائة عام من مزاعم كانت خاطئة كلية آنذاك، وأضحى الآن حقيقة، فالرأسماليون يزدادون ثراء والطبقة العاملة تزداد فقراً و"إن المنافسة المعولمة تطحن الناس طحناً" وتدمر التماسك الاجتماعي[207]. ففي العراق، تم اتخاذ قرار احتلاله للوصول إلى منظومة مؤسسية محلية ذات عقلية توافقية مع النظام الرأسمالي، تنبثق منها حكومة ديمقراطية تتوجه نحو سوق حرة وثيقة الصلة مع قوى الاحتلال وليست معادية لـ(إسرائيل)[208] والخلاصة يمكن القول إن السياسة الأمريكية في العراق بعد الاحتلال على الصعيد الاقتصادي هدفت إلى السيطرة والتحكم بالبترول العراقي ودمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الدولي عبر سياسات الخصخصة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية .

ثالثاً: التوجهات الأمنية والعسكرية

يتمثل المكون العسكري-الأمني للسياسة الأمريكية في العراق، في أن الوجود العسكري الأمريكي في العراق يحقق أهدافاً من المنظور الأمريكي تشمل:[209]

أ- التحكم بالموقع الاستراتيجي للعراق.

ب- تثبيت القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج بصورة دائمة.

ج- إن الوجود العسكري الأمريكي في العراق يتيح امتلاك قدرة اكبر على احتواء مواجهة الدول المعادية أو غير الصديقة للولايات المتحدة، انطلاقاً من الموقع الاستراتيجي للعراق.

د- تعزيز امن (إسرائيل) وضمانه .

زيادة على ذلك فان الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في العراق، قامت على أساس بناء وتشكيل الجيش العراقي الجديد وفق الرؤية الأمريكية، على وفق تعبير (بول بريمر) قائلاً "إن الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في العراق تؤكد تسريع تجنيد القوات الأمنية العراقية ..."[210]. فضلاً عن ذلك سعت قوات الاحتلال إلى إعادة بناء جهاز الاستخبارات العراقي ضمن هيئة عليا تسمى (دائرة تجميع المعلومات وتحليلها) (**CMAD**) ، كما وجرى في وقت لاحق، تقسيم هذه الدائرة إلى شعبتين توزعت على وزارتي الداخلية والدفاع، ومن عصارة هاتين الدائرتين ثم تشكيل (دائرة المخابرات الوطنية) وايضاً إنشاء وحدة موازية هي (الهيئة الوطنية لتنسيق المخابرات)[211].

ولقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ اللحظات الأولى للاحتلال، على الشروع بتأسيس جهاز الشرطة العراقية لتأدية المهام المناطة بها لفرض الأمن، وهذا ما أكدهُ (بول وولفويتز) المسؤول عن سياسات الدفاع آنذاك قائلاً:"إن الشرطة العراقية ستكون أفضل من قواتنا لأنهم يتحدثون العربية، ويمكن أن يحصلوا على معلومات استخبارية أفضل عن (المتمردين) .... "[212]. فضلاً عن مذكرة وزير الدفاع السابق (دونالد رامسفيلد) إلى بول بريمر في 12ايلول 2003، أكد فيها قائلاً: "إن الضغط الحقيقي يتراكم في واشنطن من اجل رفع إعداد العراقيين، لتقليل الضغط عن قواتنا، ما يمكننا من خفض الدور الأمريكي، هذا هو الهدف الصحيح بالطبع"[213]. وفي الوقت نفسه تم استصدار

قرار من سلطة الاحتلال في 19 أيار 2003 أكد حل وزارة الدفاع العراقية والهيئات ذات الصلة، وحُددَ الأمن من أولويات سلطة الاحتلال في العراق، حيث الحاجة لتدريب قوة شرطة ووجودها يخفف عن كاهل قوات الاحتلال المقاتلة، وأكد (بول بريمر) انهُ :" بدون الأمن لا يمكننا تحقيق أهدافنا الأخرى-الاقتصادية والسياسية ... "[214].وهذا ما أكدهُ (دونالد رامسفيلد) أيضا قائلاً: "إننا لسنا بحاجة لأن نسرع على إقدامنا، إن ما نحتاجه هو انجاز الأشياء خلال ساعات وأيام بدلاً من الأسابيع والأشهر ... وبأقل قدر من آثار إقدامنا على الأرض"[215].

أما فيما يخص الجيش العراقي الجديد، وطبقاً للرؤية الأمريكية، إن الدور الأساس للجيش في العراق على الاهتمام باستقرار البلاد وحماية الحكومة المدنية الجديدة والدستور، وسيكون من الضروري معالجة الكثير من القضايا المتعلقة بالجيش الجديد ومنها مهمة العسكريين في العراق ما بعد الاحتلال، وهيكلة القوات والعلاقة بين المؤسستين المدنية والعسكرية والتربية العسكرية، والتجنيد الإجباري والتطوع، والقيادة العسكرية والمدنية، والسياسة الدفاعية الإقليمية للبلاد، وقد ناقشت لجنة العمل الخاصة بالجيش في إطار "مشروع مستقبل العراق"إمكانية أن يلعب العسكريون بعد تدريبهم دوراً كبيراً في عمليات حفظ السلام، ومحاربة (الإرهاب) وتهريب المخدرات.[216]

وأقيمت قوات الحرس الوطني العراقي لتكون مصداً وساتراً لحماية القوات الأمريكية، إذ أعد نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق (بول وولفويتز) مشروعاً لإعادة بناء جيش عراقي، وقدمهُ إلى (البنتاغون) تحت تسمية :"المشروع الأمني لمكافحة الإرهاب"، تقوم فكرة المشروع الأمريكي اساساً على إنقاذ الجنود الأمريكيون مما يوصف بـ (العمليات الإرهابية)، وعدم الدفع بهم إلا في

المهام الأمنية ذات الاحتياجات الكاملة وإن الجماعات المسلحة التي يقترحها تتشكل من عناصر وطنية، أي من أبناء العراق.[217]

ووفقاً للتقرير الذي صدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية في واشنطن (**CSIS**)، فان ضباطاً عسكريين أمريكيين أوصوا بتخفيض حجم القوات المسلحة العراقية من مستويات ما قبل الحرب التي تراوحت بين (350-400) ألف جندي إلى نحو (200) ألف جندي فقط، وهم يعتقدون بأنهُ كافياً على احتياجات الأمن (الحقيقية) بناء على احتياجات الأمن الحقيقية - مناطق الحدود العراقية ومعرفة حجم القوات العسكرية المجاورة - فان الجيش العراقي يجب ألا يقل عن (150) ألف جندي، مع إمكانية الزيادة عن طريق الاحتياطي، ولأجل بناء جيش بمعايير أمريكية وضعت سلطة الاحتلال الأمريكي خصائص معينه لمن سيتعاون معهم في تشكيل القوات المسلحة العراقية الجديدة، و لعل من أبرزها: من لا يشاركنا نظرتنا ليس لهُ مكان في الجيش الجديد[218]، وهذا يعني بالضرورة أن من يشترك يشاطرهم الرأي بـ:[219]

- عدم النظر إلى إسرائيل كعدو أو (اعتبار إسرائيل تهديد قائم).
- محاربة التطرف الديني وعدهُ شكلاً من أشكال الإرهاب.
- عدم التأكيد على الانتماء القومي للعراق.
- الإيمان بالعولمة ودورها في بناء العالم وقيادته.
- الاستعداد للانخراط في دعم المخططات الأمريكية على الصعد الداخلية والإقليمية والدولية.

لم تأت الرغبة الأمريكية بإشراك عناصر عراقية ذات مواصفات خاصة في عملية إعادة الجيش العراقي كحاجة آنية فرضها الوضع العراقي بل هو توجه ثابت للإدارة الأمريكية، إذ حاولت زرع قيم محددة في العراق تكون أطراف

أخرى وسيلة لها، وقد تأتي جرائم الجيش الأمريكي منذ الغزو والاحتلال تعبيراً عن هذه الحقيقة، فالجرائم والفضائح في أبي غريب التي طالت الاعتداء الجنسي على السجناء هو سلوك متعمد وليس تصرف شخصي كما حاولت الإدارة الأمريكية تبريره، إذقال أحد كبار المسؤولين في وكالة المخابرات المركزية في الـ (CIA) في "أن العملية تمت من رغبة(رامسفيلد) القديمة في انتزاع السيطرة على عمليات أمريكا السرية وشبه العسكرية من وكالة المخابرات المركزية"[220]. كما كشفت المشرفة على السجون الأمريكية في العراق العميد (باتيس كارتيكي)، إن التجاوزات التي ارتكبتها عناصر من الشرطة العسكرية بناءاً على تعليمات تلقتها من الاستخبارات العسكرية أثناء محاولة انتزاع معلومات من السجناء[221].

أما الظواهر الأخرى، التي تميزت بها السياسة العسكرية – الأمنية الأمريكية في العراق بعد الاحتلال فهي وجود عناصر شركات الأمن والحماية أو ما يطلق عليهم (المرتزقة الجدد)[222]، إذ تم تحويل هذا البلد إلى ساحة عمل لعشرات الألوف من العناصر الأجنبية العاطلة عن العمل والمسكونة بالقتل والإجرام والباحثة عن الكسب الحرام، وهذا ما أكدهُ (بيتر ستجر) الباحث في معهد بروكنز والخبير بشؤون المرتزقة الذي سبق له إن ألف كتاباً بعنوان (مقاتلو الشركات: ظهور الجيوش الخاصة) قائلاً: "إن عدد المرتزقة العاملين في العراق بحدود عشرين ألف مرتزق تابعين لخمس وعشرين شركة أجنبية" وأضاف "في العراق اليوم اكبر جيش مرتزقة في التاريخ"[223]. وعن ضوابط عمل هذه العصابات فان (ريتشارد فينتنغ) مدير شركة **Agro Alex Group** التي تنتشر في 130 بلداً منها العراق يقول: "ليس هناك تشريع دولي وربما سنحتاج إلى مثل هذا الإجراء"[224]، أي أن القوات الأمريكية وشركات القطاع الخاص الأجنبية (المرتزقة الجدد) لديهم الحصانة من الملاحقة أمام القضاء العراقي، وفق ما

أصدرته سلطة الاحتلال من مذكرة رقم (3) في 2003/6/18 وتصف الفقرة (3) من القسم (2) على أن: "أي محكمة عراقية بصفتها محكمة الجنايات المركزية المشكلة وفقاً للأمر رقم (18) في 13 حزيران 2003، ليس لها سلطة على أفراد من التحالف في أي موضوع سواء أكان مدنياً أم جزئياً"[225]، ونص القسم (2) من الأمر على ما يأتي: "تتمتع سلطة الائتلاف المؤقتة وقوات الائتلاف وبعثات الارتباط الأجنبية وممتلكاتها وأموالها وأصولها بالحصانة من الإجراءات القانونية العراقية"[226]. وتأسيساً على ذلك، تطورت المهام الموكلة للمرتزقة في العراق بشكل لا سابق له في تاريخهم أو تاريخ الجيش الأمريكي، إذ أوكلت إليهم مهمة حراسة مشاريع ما يسمى (إعادة إعمار العراق) وحماية الشخصيات المهمة مثل الحاكم المدني (بول بريمر) و مسؤولين أمريكيين آخرين وحماية قوافل الإمدادات لقوات الاحتلال[227].

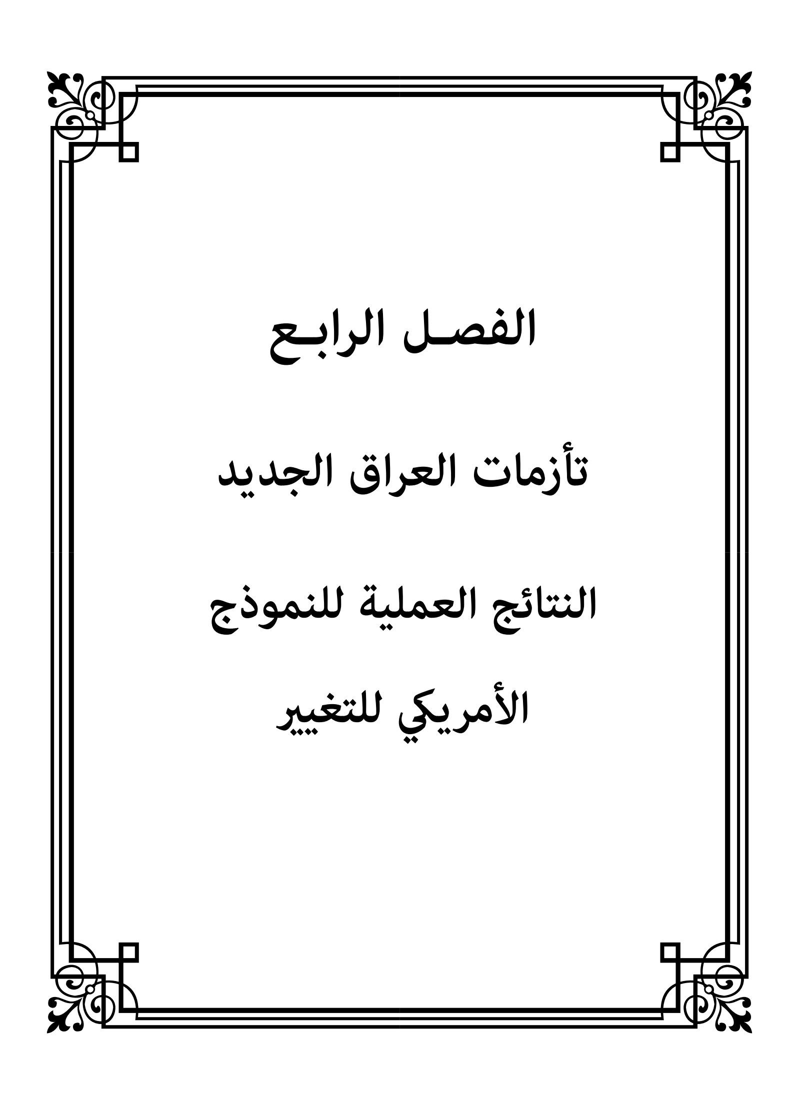
وبهذا حاولت قوات الاحتلال التقليل من اعتمادها على جنودها النظامين، وزيادة الاعتماد على عناصر شركات الحماية الأمنية، إذ ذكرت تقارير أن قوات الاحتلال أبرمت عقوداً قيمتها مئة مليون دولار عام 2004 فقط لحماية (المنطقة الخضراء) وحدها، وبدأت شركات الحماية الأمنية تعرض خدماتها على الحكومات في الدول المحتلة مباشرة للمساعدة على حفظ الأمن الداخلي كما يقول (اندرو وليامز) من شركة (**north bridge**) للخدمات في لقاء مع وكالة رويترز في 2006/5/9: "إن حكومات منتخبة مثل حكومتي كابل وبغداد تعاني جيوشها الوطنية اليوم من مشاكل وهي مثقلة بالأعباء، ويمكننا أن نقدم لها ما تحتاجه من مساعدة لحفظ الأمن"[228].

وفي إطار خطط قوات الاحتلال الأمريكي عمدت هذه القوات على إتباع إستراتيجية التفجير المتوازن ففي مقابل اغتيال قيادي (شيعي) يتم اغتيال قيادي

(سني) للإيحاء بأنهُ رد فعل على الفعل الأول، ومقابل كل تفجير في حي بأغلبية (شيعية) ترسل هذه القوات إلى الإحياء (السنية) لقتل مواطنين لنفس الغاية، وتجاوز الفعل حدود (السنة والشيعة) إلى المسلمين والمسيحين، فقد طالت تفجيرات متزامنة خمس كنائس في يوم واحد بعد يومين فقط ثم قيام قوات الاحتلال بالاعتداء على احد عشر مسجداً في مدينة الرمادي لتوحي بان تفجير الكنائس المسييحية رد فعل على الاعتداء على مساجد المسلمين لنشر ثقافة العنف والعنف المضاد بين العراقيين، وصولاً إلى حال عدم إمكانية التعايش بين المكونات المتنوعة في كيان سياسي واحد لتقسيم العراق إلى ثلاث دول (كردية وشيعية وسنية) بوصفها هدفاً امريكياً تساندهُ قوى عراقية وأخرى إقليمية.

ويتضح مما تقدم أن السياسة الأمريكية على الصعيد العسكري – الأمني هدفت إلى تعزيز وإقامة وجود عسكري دائم في العراق، وتشكل أجهزة أمنية عراقية داعمة لسياستها، فضلاً عن الاعتماد بشكل رئيس على المرتزقة لتنفيذ مخططاتها وبث روح العنف والإرهاب بين مكونات الشعب العراقي، وصولاً إلى الهدف الأكبر وهو تمزيق وحدة العراق وتقسيمه إلى دويلات صغيرة، وللوصول إلى هذه الأهداف اعتمدت الولايات المتحدة سياسات متنوعة ومختلفة المستويات، فمن أهمية العراق على الأصعدة كافة ومن إدراك الولايات المتحدة لهذه الأهمية والتي ازدادت بزيادة حاجتها للعدو بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي عدوها التقليدي، عد العراق واحد من أعدائها الجدد سواء تحت مفهوم الإرهاب أو الاحتياجات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط، فإعتمدت الولايات المتحدة حياله الحصار الاقتصادي كعقوبات هدفها الأساس إضعاف قدراته العسكرية والسياسية، فضلاً عن غايتها الاقتصادية ثم اعتمدت استراتيجيات مختلفة للاحتواء كالاحتواء المزدوج لإحتواءه إلى جانب إيران، ثم الاحتواء

التمايزي ثم وظفت الولايات المتحدة قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية كلها لتهيئة الظروف دولياً واقليمياً وعراقياً لعمل عسكري مباشر، وفعلاً جاء الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله كخطوة مهمة لتحقيق المصالح الأمريكية ابتداءاً بتغيير نظامه السياسي الذي يتقاطع معها وعلى الأصعدة كافة وصولاً إلى إعادة ترتيب المنطقة على نحو يتوافق ومصالحها ومصالح حلفائها ويؤمن موقع مميز لحليفتها الإقليمية (إسرائيل).



الفصـل الرابـع

تأزمات العراق الجديد

النتائج العملية للنموذج الأمريكي للتغيير

لقد شهدت الساحة العراقية بعد الغزو الأمريكي واقعاً جديداً، إذ أتت الحملة الأمريكية إلى العراق وهي تقدم نفسها تحت عنوان تطبيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتحرير الشعب العراقي من النظام السياسي الحاكم فيه بحجة انه نظام ديكتاتوري شمولي منتهك لحقوق الإنسان وبعيد عن قيم الديمقراطية، إلا أنها في حقيقة الأمر وبعد احتلالها للعراق في 9نيسان 2003 وفور انتهاء العمليات العسكرية التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي السابق(جورج بوش الابن) في أيار 2003، اتضح أن قوات الاحتلال لم تسقط النظام السياسي الحاكم حسب، لأن إسقاط النظام السياسي يعني القضاء أو تغيير الرموز الحاكمة في الدولة والتي تقف على رأس المناصب القيادية في ذلك النظام، بل أن الاحتلال الأمريكي أدى إلى إسقاط كيان الدولة العراقية ككل ومحو شكل الدولة الوطنية وانهيار العقد الاجتماعي الذي قام مجتمعها عليه، كما أدى الاحتلال إلى تقويض أركان هذه الدولة التي قارب عمرها أكثر من ثمانين عاماً والعودة بها إلى ما كانت عليه قبل عام 1921، إذ أن هذا الاحتلال لم يبق شيئاً من مظاهر هذه الدولة الحديثة، فلا دولة ولا وزارات ولا مؤسسات"دستورية وإدارية وخدمية" ليس هذا فقط بل حتى القانون انتهى العمل به، وأصبح الوضع أشبه بيوم سقوط بغداد على يد هولاكو سنة 656هـ.

وبعدما أحكمت قوات الاحتلال قبضتها العسكرية على مختلف المناطق العراقية خلال فترة زمنية قصيرة، عمدت سلطة الاحتلال إلى تفتيت كيان الدولة العراقية كلياً، فحلت الجيش العراقي والأجهزة الأمنية وعطلت المؤسسات العامة كافة، واستولت على مصادر إنتاج النفط وأباحت عمليات الاغتيال والسلب والنهب وأعمال التدمير التي طالت كل مؤسسات الدولة ومرافقتها

الحيوية وبناها التحتية التي هي في حقيقة الأمر ممتلكات تعود إلى الشعب وليس إلى النظام السياسي الحاكم.

ونتيجة لهذا الطيش الأمريكي، شهد الواقع العراقي العام العديد من المظاهر الطارئة عليه، والتي أنتجت بدورها العديد من الأزمات لعبت دوراً كبيراً في حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي، فرضت حالة من الانقسامات الحادة هددت الوطن والمواطن .

أولاً: التأزم السياسي

ومن أبرز مظاهره:

أ- ظاهرة الأحزاب:

لقد عاش العراق على مدار ما يقرب من خمسة وثلاثين عاماً تحت سيطرة نظام سياسي قائم على أساس نظام الحزب الواحد، إذ اعتلى السلطة بعد قيام انقلاب 17-30 تموز 1968 حزب البعث وتولى مقاليد الحكم في العراق، وأصبحت إدارة الدولة بكافة مرافقها تدار عن طريق الحزب الواحد، فغير العمل السياسي ومنع التعددية الحزبية سيما الأحزاب التي لها امتدادات ودعم من الخارج، إلا أنه بعد احتلال العراق وإسقاط النظام السياسي فيه بتاريخ 9 نيسان 2003 وشيوع حالة الفوضى المترافقة مع تدهور الوضع الأمني وظهور عدد كبير من الأحزاب والحركات والمنظمات(229). إذ بلغ عددها أكثر من (150) حزباً ومنظمة"سياسية أو دينية" لم يألف المواطن العراقي العديد منها، وهذه الأحزاب والحركات السياسية والدينية أكثرها قائم على أساس الانتماء الطائفي أو العرقي أو المذهبي، اغلبها كانت متواجدة خارج العراق وتتلقى الدعم وما زالت من دول أجنبية، اتخذت هذه الأحزاب والحركات من مقرات الدوائر والمؤسسات الحكومية وبعض المنازل اماكناً لتواجدها، توافق مع هذا

الانتشار الكبير للأحـزاب والحركـات صـدور صـحف جديـدة، إذ بلـغ عـددها مـا يقـارب (167) صحيفة أو مجلة يومية أو أسبوعية تتكلم العديد من هذه الصحف بلسان الأحزاب الجديدة.

صحيح أن ظهور الأحزاب والحركات والمنظمات "السياسـية أو الدينيـة" والصـحف بهـذه الكثرة يمثل احد أوجه الديمقراطية الجديدة المطبقة في العراق بعد إسقاط النظام السـياسي فيـه، إلا أنه من جهة أخرى فأن حالة الكـثرة والتفتيـت والتشـابك "العرقـي والطـائفي والمـذهبي" في تفاصيل وخارطة العمل السياسي الحزبي، تنذر بحدوث عزلة مؤكـدة وحتميـة بـين قيـادات تلـك الأحزاب والجماهير المؤمنة بضرورة وجدوى العمـل الحـزبي، ويكـون البـديل أحـزاب ومـنظمات مصنوعة خارج العراق وتحت مظلة زائفة ومشبوهة يصوغها الاحتلال لديمقراطية مستوردة على النموذج الأمريكي تمهد لعملية إحلال"واقع الاحتلال" بدلاً من إحلال"واقع السيادة الوطنية"[230].

فلو نقارن أو نطابق بين حالة التفكك في البنية السياسية الحزبيـة العراقيـة الراهنـة مـع الحالة التي خرج منها الشعب العراقي بعد الحرب العالمية الأولى "أي فـترة الاحـتلال البريطـاني" تفقد شروط التماثل والتشابه في عوامل تكوين الوعي، فالوعي السـياسي الحـزبي الجنينـي الـذي بدأ مع الخطوات الأولى لتأسيس الدولة العراقية الحديثة (1920-1921) ربما كـان أكـثر وضـوحاً في أهدافه وأساليبه من الحالة الراهنة.

فضلاً عن ذلك إن جميع الأحـزاب السياسـية في تلـك الفـترة (1920-1921) كانـت أحزابـاً وطنيـة وضـعت أمامهـا هـدفاً واحـداً لم تحـد عنـه وهـو تحقيـق الاستقلال الكامل وإنهاء الانتـداب البريطـاني وتركيـز أسـس دولـة عصريـة، بيـنما الأحزاب والحركات الراهنـة سـعت الغالبيـة العظمـى منهـا إلى مهادنـة الاحـتلال

ومسايرته في محاولة منها للوصول إلى السلطة والسيطرة على زمام الأمور دون أي اعتبار للقضايا الوطنية، لأن اغلبها جاء من خارج العراق مع عجاجة الدبابة الأمريكية وهي مدعومة من قبل قوى خارجية، بل أن البعض منها أخذ يدعو إلى بقاء واستمرار قوات الاحتلال تحت ذريعة غياب الأمن والاستقرار وإن رحيل هذه القوات قد يؤدي إلى حدوث حرب أهلية.

ب- أزمة مشروع الدولة:

في الواقع إن بناء الدولة العراقية تم من خلال مفاهيم النماذج الأوروبية، ودون الرجوع إلى التاريخ الغني لمجتمع هذه الدولة، فمنذ البداية تبنت القيادة السياسية العراقية بعد الاحتلال وتحت ضغط القوى الخارجية، سياسات تؤكد على الكيانات السياسية المتنوعة، دون الأخذ بسياسة تحقيق الاندماج القومي بين مختلف الجماعات العرقية والثقافية التي تشكل مجموع سكان كل بلد، ولم تفلح هذه القيادات في خلق القواعد الثابتة التي تستند عليها آليات البناء الحديث، والمقصود بها مشاركة الجماهير بشكل ديمقراطي في عملية البناء، من خلال تبنيها ومنذ البداية سياسة القمع السياسي من خلال نزعة تسلطية مدنية كانت أم عسكرية، والافتقار إلى الممارسة الديمقراطية، بحيث تمكنت النخبة السياسية بوسائل صحيحة أم خاطئة، إلى فرض سيطرتها على المجال السياسي بشكل كلي، هدفت إلى دعم مصالحها الخاصة، يضاف إلى ذلك ارتباط هذا الأسلوب مع سياسة شراء الولاء بالمزايا وفي اكتسابه، ومن خلال الأصوات الانتخابية للنخبة الحاكمة ومع غياب المشروعية القانونية التي يمكن التمتع بها من خلال عملية التصويت، أي عملية إعادة إنتاج نفسها، وفي الواقع لم تتمكن تلك النخبة من الوصول إلى هذه النتيجة ولسبب رئيسي إلا وهو وضعية المجتمع المدني العراقي." (231)

ج- إشكالية المجتمع المدني:

في البدء لابد من التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، فالمجتمع المدني يعني وعلى حد تعبير (لاري ديموند) تلك: "الأعمال الجماعية للمواطنين في المجال العام والتي تتضمن مصالحهم ومشاعرهم وأفكارهم وتبادل المعلومات وتحقيق المصالح الجماعية وتقديمها إلى السلطة لحث القائمين عليها بالأخذ بها، فبالنسبة له أن المجتمع المدني هو حالة وسط بين المجال الخاص والدولة" (232). أما المجتمع الأهلي فهو:" تلك الانتماءات الاجتماعية التي لا خيار للفرد فيها في اغلب حياته أي لا تحتاج إلى كيان الدولة أو المؤسسات المدنية لدوامها أو تجديدها، ابتداً من العائلة وصولا إلى العشيرة"، وفي الواقع تم استخدام التعبيرين بمعنى واحد، بسبب الخلط بين المجتمعين رغم إدراك الفرد في العراق وفي الدولة العربية والإسلامية عموما، بأنه ينتمي إلى المجتمعين في آن واحد، ويتأثر ويتصرف حسب منظومتي القيم السائدتين فيهما وتبعاً لمشاكل الفرد والجماعة وأولوياتهما.

إن طبيعة المجتمع العراقي لعبت دوراً في نشأة الدولة العراقية في بداية القرن الماضي، فاتصافه بالتعددية الاجتماعية وشدة التنوع من حيث انتماءات الأفراد والجماعات للعصبيات القبلية والطائفية والعرقية، تبعا للبيئة والإقليم والنظام العام ومستوى المعيشة الوضع الاقتصادي والتجارب التاريخية وقربها أو بعدها من دول الجوار، قد اثر كل ذلك ليس فقط على مستوى البناء السياسي للدولة، وإنما أيضا على مستوى التكوين الطبقي، لكون أن هذه الانقسامات الاجتماعية لم تقد إلى خلق الانقسامات الطبقية في هذا المجتمع، فانعكس كل ذلك على واقع المجتمع المدني من زاوية حقيقة هذا المجتمع" (233).

د. تشويه عملية انتقال السلطة:

لقد نتج عن الاحتلال الأمريكي للعراق فراغ سياسي في السلطة،إثر سقوط النظام السياسي الحاكم فيه وقاد هذا الأمر إلى حدوث فوضى عارمة وانفلات أمني كبير، قامت على أثره الإدارة الأمريكية بتعين حاكم مدني أمريكي بدرجة سفير وهو"بول بريمر" لإدارة البلاد، وبالدرجة الأساس إدارة متطلبات قوات الاحتلال في العراق، إلا أنه اخذ يمارس سلطة كاملة كرئيس تنفيذي للدولة، فعملية إصدار القرارات والقوانين والتصرف بأموال الدولة أصبحت من اختصاص هذا الحاكم، بل إنه بدأ يتدخل في القضايا التي تمس كيان وأركان الدولة العراقية مثل الإشراف على تشكيل الجيش العراقي الجديد الذي سبق وأن حُل مع الأجهزة الأمنية ودوائر الإعلام بأمر منه، وقد بررت الولايات المتحدة هذا الأمر بدعوى عدم الاستقرار ومن غير الممكن إجراء انتخابات لاختيار حكومة جديدة للعراق لإدارة شؤونه ولو في الوقت الراهن.

ونتيجة للضغوط التي تعرضت لها قوات الاحتلال سواء أكانت دولية تدعو إلى تسليم السلطة للعراقيين وإنهاء حالة الاحتلال أم محلية من قبل الشعب العراقي وازدياد شدة المقاومة، لذلك حاولت أدارة الاحتلال الأمريكي البحث عن سبيل لخلق إدارة عراقية مؤقتة تستطيع ممارسة بعض الصلاحيات "المحدودة"، وعلى أثر عقد مؤتمر وطني عراقي في حزيران-تموز 2003 الذي ضم التيارات والحركات والشخصيات العراقية، انبثق من هذا المؤتمر ما يسمى بـ"مجلس الحكم" في 13تموز 2003 ضم في عضويته (25)عضواً، استناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1483) والذي نص على:"مسؤولية العراق هي بيد الاحتلال الذي يجب أن يسعى لتكوين إدارة عراقية مؤقتة لحين إقامة حكومة ممثلة للشعب معترف بها"[234]. إلا أنه منذ الوهلة الأولى لتشكيل هذا المجلس

أثيرت تساؤلات عديدة حول جدوى تشكيل هذا المجلس، وما هي الصلاحيات التـي يتمتـع بهـا في ظل سلطة الاحتلال، طالما أن صلاحيات الرفض والقبول بيد السـفير"بـول بريمـر"، ومـن خـلال ذلك يتضـح لنـا أن مجلـس الحكـم امتلـك طابعـاً استشـارياً لكونـه لا يـتمكن مـن أداء أي مـن الواجبات الحساسة التي تمس حياة المجتمع العراقي بسبب الصلاحيات المحدودة الممنوحة له.

إن أول الواجبات والوظائف التي حُـددت لمجلـس الحكـم الانتقـالي هـي كتابـة مسـودة الدستور والتي أشار إليها السفير (بول بريمر) في 14تموز 2003 عندما قال:"إن أول وظـائف هـذا المجلس هو أن يساعد في إطلاق العملية الدسـتورية وإن دسـتوراً هـو الـذي يتضـمن حريـاتكم ويمكن من إجراء انتخابات ديمقراطيـة"[235].كـما أكـد هـذه المسـألة قـرار مجلـس الأمـن الـدولي (1511) الصادر في 16تشرين الثاني 2003 والـذي أنـاط مسـؤولية وضـع جـدول زمنـي وبرنـامج لصياغة دستور جديد للعراق، وإجراء انتخابات ديمقراطية في ظـل الدسـتور عـلى عـاتق مجلـس الحكم الانتقالي، وبذلك ربط القرار بـين العمليتـين السياسـية والدسـتورية، وبـدلاً مـن الدسـتور توصـل المجلـس إلى مسـودة دسـتور أطلـق عليهـا بــ"قـانون إدارة الدولـة العراقيـة للمرحلـة الانتقالية".

إلا أن المجلس في الحقيقة فشل في التوصـل إلى أي قـرار مصـيري وملـزم بشـأن مسـتقبل العراق والية انتقال السلطة والاستقرار الـداخلي، بـل أن اغلـب القـرارات التـي اتخـذها مجلـس الحكم أثارت الفوضى وأشاعت عدم الاسـتقرار واسـتمرت حالـة الانفـلات الأمنـي وإذكـاء الـروح الطائفية والمذهبية والعرقية بدلاً عن المواطنة العراقية والهوية الوطنية، والسبب يعـود إلى قلـة خبرة أعضاء المجلس في إدارة شـؤون دولـة ليسـت ذات وضـع طبيعـي، بـل دولـة محتلـة تضـم تراكمات اقتصادية واجتماعية، فضلاً عن ذلك فـإن اغلـب أعضـاء المجلـس إن لم نقـل جمـيعهم

لم يعيشوا في العراق فترة طويلة ولم يفهموا طبيعة هذا المجتمع، وقد تم تعيينهم في المجلس على أساس المحاصصة الطائفية والمذهبية والعرقية، وهذا ما أشارت إليه المديرة التنفيذية لمؤسسة العراق "رند رحيم فرانكلي" في تقريرها عن مراقبة الديمقراطية في العراق في أيلول 2003، إذ قالت"إن سلطة التحالف عندما عينت مجلس الحكم المؤقت تبنت مشروعاً للتمثيل النسبي والطائفي والعرقي بدلاً من التمثيل السياسي، مما يخلق هذا الأمر أوضاعاً شاذة مثيرة للاهتمام، مثل إدخال زعيم شيوعي في صفوف الشيعة، وكان هذا التوزيع العرقي والديني قد جرى تبنيه في اجتماع المؤتمر الوطني العراقي (INC) في مدينة صلاح الدين عام 1992، ورغم الدعوات إلى إقامة التمثيل العراقي على أساس الانتماء السياسي وقد تكرر التقسيم العرقي والطائفي في تركيبة الوزارات واللجنة التحضيرية للدستور، ولا شك إنه سينتشر إلى المراتب الأدنى للحكومة.

لقد عاش العراق خلال فترة مجلس الحكم الانتقالي حالة من تعميق الطائفية والعرقية والمذهبية سواء كانت بالتمثيل بالمجلس أو غيره، وانتقلت هذه السمات إلى الحكومة العراقية المؤقتة، لان جميع من شكلوا ذلك المجلس قد انتقلوا إلى الحكومة الجديدة بشكل أو بأخر، سواء بأشخاصهم أو ترشيحاتهم للوزارات والمواقع الإدارية المهمة في الدولة العراقية الجديدة، وبالرغم من أن التشكيلة الحكومية الجديدة حاولت إتباع خطوات دولية في تشكيلها من خلال تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن آلية نقل السلطة، إلا أن ترسبات مجلس الحكم انتقلت إلى الحكومة الجديدة، وهذا يعني انتقال مسببات عدم الاستقرار وانعدام الأمن، فضلاً عن ذلك إن العراقيين كانوا يتمنون أن يروا سلطة عراقية ذات سيادة حقيقية وليست سلطة صورية وفق نظام مشاركة إقليمية ودولية.

ثانياً: التأزم الاقتصادي

لقد ورث العراق عقب انتهاء العمليات العسكرية لقوات الاحتلال الأمريكي اقتصاداً مدمراً وبشكل كامل، وعلى الرغم مما دمرته الحرب من المرافق الاقتصادية وبنى تحتية، إلا أن ما تبعها من عمليات سلب ونهب وحرق وتدمير قضت على ما تبقى من المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة، بحيث أصبح العراق بعد هذه المرحلة لا يملك شيء على المستوى الداخلي، لذا فإن عملية إعادة بناء الاقتصاد الوطني تتطلب بالدرجة الأولى توفير كميات كبيرة من الأموال إضافة إلى بذل جهود استثنائية في هذا المجال.

فضلاً عن ذلك فقد شهد الاقتصاد العراقي في حقبة ما بعد 2003 أزمة مزمنة فرضت نفسها على المشهد الاقتصادي العام لعل أبرزها :

- تضاعف إعداد العاطلين عن العمل.
- تفشي ظاهر البطالة بكافة أشكالها (المقنعة والهيكلية ... الخ).
- ظاهرة الفساد المالي والإدراي.
- العقود الوهمية.
- صفقات السلاح وما يرفقها من سرقة للمال العام.
- تراكم الديون العراقية سواء من جانب الشركات النفطية أو من جانب البنك الدولي.
- انعدام السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية خصوصا فيما يتعلق بالإشكالات القانونية بين الإقليم والمركز.

وكما هو معروف إن الاقتصاد العراقي يعد الاقتصادات الريعية التي تعتمد على إيرادات الموارد الطبيعية وفي مقدمتها البترول في تمويل النشاط الحكومي وموازنة الدولة، وعليه فإن هذا الاقتصاد ظل مرهوناً بالتقلب المستمر

في أسعار البترول وبالتالي إيرادات الحكومة، ففي السنوات التي كانت أسعار النفط مرتفعة فيها كان الاقتصاد العراقي مزدهرا كما هو الحال في سبعينيات القرن الماضي على عكس السنوات التي تدهورت فيها أسعار النفط والتي أدت إلى انخفاض الإيرادات الحكومية كما هو الحال في الوقت الحاضر .

فضلاً عن هده الخاصية الأساسية للاقتصاد العراقي، فان الصفة الأخرى التي لازمت هذا الاقتصاد تمثلت بالسياسة الاقتصادية المركزية، فأصبح النشاط الاقتصادي في العراق مرهوناً بالفعاليات الحكومية التي لم تستطع أن ترتقي بمستوى النشاط الاقتصادي إلى مستويات الدول المتقدمة أو حتى النامية منها، ونتيجة لهذا التوجه فقد تضائل دور القطاع الخاص أو حتى اختفى تماما من ساحة النشاط الاقتصادي خصوصاً في مجال الصناعات الثقيلة أو التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو تقنيات متقدمة، كما أدت هذه السياسة إلى حدوث اختلالات هيكلية كبيرة في استعار عوامل الإنتاج وفي أسعار السلع والخدمات، مما انعكس على التوازن الاقتصادي الذي لم يتحقق خلال السنوات الثلاثون الماضية في معظم المجالات .

ومند فترة الثمانينات تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد حرب سخر كل عوامل الإنتاج والإيرادات الحكومية نحو الآلة العسكرية والمجهود الحربي، مما أضاف عبئاً كبيراً على كل القطاعات الاقتصادية والناشئة منها بصوره خاصة والتي لم تستطع تثبيت إقدامها في ارض الواقع، فتراجعت كافة القطاعات الصناعية والزراعية وتدهورت الخدمات وظل القطاع الخاص يراوح في مكانه إن لم يتراجع إلى الخلف، وإذا كان الاقتصاد الحربي قد طبع النشاط الاقتصادي خلال فترة الثمانينات، فإن فترة التسعينات وما تلاها أفرزت عوامل التحدي الأكبر للاقتصاد العراقي متمثلا بالعقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن

الدولي بعد دخول العراق للكويت، ولأن الاقتصاد العراقي كان يعاني اصلاً من الإنهاك، فإن الحصار الاقتصادي قد قطع الشريان الأساسي والوحيد الذي كان يغذي الاقتصاد ويمده بالحياة إلا وهو البترول، وبذلك تحول الركود الاقتصادي إلى انهيار تام لكل المنظومة الاقتصادية للعراق وكانت سنوات التسعينات تمثل نقطة التحول الأساسية لكل الأنشطة الاقتصادية باتجاه التدهور والتي أفرزت معظم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي اليوم، فبعد إن ابتلعت الحرب العراقية الإيرانية كل الاحتياطيات النقدية للعراق والتي قدرت بـ40 مليار دولار عام 1979، وأخرجت العراق مدينا بما يقارب 42 مليار دولار، فإن حرب الكويت والحصار الاقتصادي أدى إلى زيادة مديونية العراق الخارجية إلى ما يزيد عن 140 مليار دولار تقريبا، فضلاً عن الانهيار في البنية التحتية وتدهور الصناعة البترولية وتوقف اغلب المنشات الإنتاجية الحكومية وتحول القطاع الخاص الضعيف بالأصل إلى طبقة من المستغلين والمنتفعين من الظروف غير الطبيعية التي أوجدها الحصار وبالتالي عدم قدرته على المساهمة في إنقاذ العراق من بعض المعاناة الاقتصادية، وبعد احتلال العراق في نيسان 2003 طفت كل هذه المشاكل إلى السطح لمرة واحده وبدا الحديث عن البطالة، التضخم، الديون، انهيار البنية التحتية، الفساد المالي والإداري وغيرها من المشاكل وصار لزاما على الحكومات المؤقتة والانتقالية وبعدها الدائمية أن تضع الحلول لكل هذه المشاكل مع ما تواجهه من تدهور أمني وعدم استقرار سياسي وضعف الجهاز الإداري الحكومي، إلا أنها فشلت في معالجة هذه الأزمات المتجذرة.

ثالثاً: التأزم المجتمعي

إن ما يميز المجتمع العراقي هو صفة تعددية مكوناته المنتظمة في دولة واحدة ولكن مع وجود مشكلة مهمة، إلا وهي افتقاد هذه المكونات لمبدأ التوافق الذي هو الأساس الذي يقوم عليه الإجماع والمتعلق في موضوعة شكل الدولة والمصالح المشتركة، فمنذ قيام النظام السياسي الحديث وهو عاجز عن إدارة الاختلاف والتحكيم في أمر الصراع القائم بين الجماعات المختلفة، فتأجيج المنحى الطائفي من جهة ومن جهة أخرى العشائرية، فضلاً عن الصراعات السياسية الناتجة عنها تقف عائقاً أمام مجتمع سياسي أوسع من التماثل الاجتماعي، وبعبارة أخرى أدت ظاهرة التعدد المجتمعي في العراق دوراً مؤثراً في حالة عدم الاستقرار السياسي، لأن هذا التعدد لم يجر وفق مبدأ احترام الحقوق وحق المشاركة للجميع وفق منطق الإدارة السلمية للاختلاف، فتحولت الدولة نتيجة هذا الصراع إلى أداة لفرض صيغة التوافق القسري لخلق التجانس الاجتماعي والتوحيد السياسي بين الفرد والدولة،توافق قابل للانفجار في أي لحظة، إذا ما اشتدت درجات القلق والتوتر داخل المجتمع.

لذا فإن هذه التعددية في جذورها القبلية والعشائرية والتي تتجلى في شكل طائفي ديني، تمزق النسيج المجتمعي وتثير النعرات، التي تؤثر على خلق كيان مترابط ومتماسك ومستقر، والتي هو ضرورية لوجود الدولة، وفي محاولتها لخلق وتدعيم ثقافة سياسية ذات إطار قانوني وشرعي قادرة على توفير ضمان الولاء للدولة بدلاً من الولاء القبلي والطائفي .

رابعاً: التأزم الثقافي

إن عملية بناء الدولة العراقية وما عانته طيلة تاريخها السياسي، وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة الثقافة السياسية، يمكن أن تزود معطيات إحداثها صورة لتلك الصعوبات والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

- إن نوعية الثقافة السياسية لدى المواطنين هي ثقافة خضوع، فبسبب البنية السلطوية للنظام السياسي ومركزية قرارته، فلا دور يذكر للمواطنين في عملية صناعة السياسات الداخلية، رغم إحساسهم بأنهم يشكلون جزء من النظام السياسي ولديهم وجهات نظر سلبية كانت أم ايجابية تجاه النظام السياسي ومؤسساته، لذلك اقتصر دور الأفراد على استقبال مخرجات النظام السياسي دون التأثير بمدخلاته ولو بشيء بسيط.

- على الرغم من إن موروثنا الثقافي فيه الكثير من الصفحات المشرقة التي يمكن من خلالها محاربة الاستبداد وبناء دولة ديمقراطية حقيقية، إلا أن السائد حالياً من هذا الموروث بين أبناء الشعب يحمل في ثناياه عدة أبعاد، لا تشجع على الحوار والتسامح وبناء ثقافة المشاركة، وذلك لأنه يتم استحضار الموروث الثقافي بكل تناقضاته وصراعاته ومحاولة فرضها على قضايا الواقع الراهن، حتى تصبح خلافات الطوائف وشخوص الماضي ذات الأثر الأكبر في بناء ثقافة أفراد المجتمع، وهذا يؤدي إلى تمزيق هويات المجتمع وولاءاته ويمنع بناء ثقافة وطنية واحدة تسودها روح المواطنة باسترجاع فكرة تراثية ذات طبيعة إخضاعية، وهي فكرة الأمير البطل أو البطل المخلص،وهي فكرة توجد في كل الموروث العربي الإسلامي حتى وصل الأمر بـ(محمد عابد الجابري) إلى القول إن العقل العربي مسكون ببنية المماثلة بين الإله والأمير، وسيادة هذه الفكرة في الثقافة العراقية تجعل الشعب لا يعتقد بدوره في صناعة مصيره، بل دائماً ينتظر البطل

الذي يقوده لتحقيق ذلك، فعملت الأنظمة السياسية العراقية المتعاقبة استغلال هذه المشاعر بهدف فرض رؤية سياسية واحدة تمثلها السلطة، وشجعت انتشار ثقافة الخضوع من خلال خلق حالة من تبعية الثقافية بينها وبين مجموعة من المثقفين السلطة، لغرض دعم مشاريعها وسياساتها، بهدف الحصول على الشرعية التي يحتاجها النظام من اجل استمرار وجوده، وعليه فان أي رؤية مخالفة يتم إسكاتها أو نفيها، وذلك من خلال السيطرة المطلقة على وسائل الإعلام ومنع نشوء إعلام مستقل عن السلطة، وبالتالي يتم التلاعب ومن خلال الإعلام، بقيم وقناعات وعواطف الناس لصالح السلطة التي تختزل في شخص الحاكم.

خامسا: أزمة الهوية والمواطنة

تعود إشكالية الهوية والمواطنة في العراق إلى أسباب رئيسة أهمها:

- تعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية التي تبدأ بالقومية والدين واللغة وتنتهي بالقبيلة والطائفة.
- تعدد الولاءات والانتماءات التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها.
- النزعة الأبوية (البطريكية) التي تسيطر على البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية، التي تقوم عليها علاقات القرابة وصلة الدم وما يرتبط بها من قيم وأعراف وعصبيات عشائرية تغالبية ما زالت تمارس تأثيرها على طرائق التفكير والعمل والسلوك وعلى منظومة القيم والمعايير وقواعد السلوك وشبكة العلاقات الاجتماعية، ويولدان آليات دفاع ذاتي للحفاظ على الهوية، ولذلك فإن "أزمة الهوية" هي ليست من داخلها بقدر ما هي من خارجها، أي من التحديات التي تجابهها فتجعل كل جماعة فرعية تستقطب مشاعر الولاء

لهويتها الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وهو ما يـؤدي إلى "أزمـة هويـة"، وهـي حالـة مـن التوتر والتمزق الوجداني، الذي ينمي التمركز على الذات ويدفع إلى التعصب والتمييز العرقي أو الديني أو الطائفي ويقلل بالتالي من فرص التسامح والتفاهم والحوا، والحال إن أزمـة الهويـة في العراق هي قبل كل شيء أزمة حرية وأزمة وعي بها وأزمة تفاهم وحوار مع الآخر، بمعنـى آخـر هي أزمة مواطنة لم تتبلور وأزمة دولة لم تكتمل ويتم نضجها، وأزمة نظـام سـياسي يتجـاوز عـلى حقوق المواطن وإنسانيته.

سادساً: سيكولوجيا المظلومية

ظهرت بعد عام 2003 ثقافة فرعية جديدة تعبر عن "سـيكولوجيا المظلوميـة" أو "ثقافـة الضحية"، فالشيعة والأكراد أشاعوا بعد سقوط النظام السابق بـأنهم كـانوا ضـحية ذلـك النظـام الدكتاتوري، وفي ذات الوقت أشاع السنة أيضاً أنهم صاروا ضحية النظام الجديد، وأخذ كل طرف منهم يرى في نفسه أنه "ضحية" وأن الآخر هو "جلاده"، وقد أفرز الشعور بالغبن، مهما اختلفـت نوعيته ودرجته ومصداقيته ميلاً إلى الثأر والانتقام.

ومن أجل إعادة إنتاج الوعي الاجتماعي وتوحيد العراقيين في هوية وطنية واحدة ينبغي :

- نشر ثقافة التسامح وتعلم ثقافة الديمقراطية وممارستها.
- إن بناء المجتمع المدني لا يعني بناء مؤسسات مدنية فحسب، بل يعني تكوّن "جماعات ضـغط" مهمتها مراقبة مؤسسـات الدولـة وتحديـد الحقـوق والواجبـات والمصـالح المرتبطـة بهـا، وأن لا تتحول إلى أيديولوجية، وأن تكون متحررة من المصالح والغايات ومن تدخل الدولة ومؤسسـاتها. والهدف مـن ذلـك هـو فصـل مـا هـو مـدني عـن مـا هـو سياسي، فالديمقراطيـة هـي صـيرورة

اجتماعية وثقافة لا تنمو ولا تتطور إلاّ في فضاء من الحرية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

- إذا أراد العراقيون استعادة حريتهم وكرامتهم فعليهم إعادة إنتاج وعيهم الاجتماعي والديني والأخلاقي والسياسي من جديد، كما كان في الخمسينات من القرن الماضي.
- إعادة الاعتبار إلى الإنسان العراقي المكسور والثقة إلى نفسه، وبهذا يمكن إعادة بناء النسيج الاجتماعي والعائلي والأخلاقي الممزق وإعادة إنتاج الهوية الوطنية الموحدة.

سابعاً: أزمة الإسلام السياسي

لم تحظ الأحزاب الدينية في العراق طيلة تاريخها السياسي بفرصة ذهبية للظهور في المسرح السياسي بقوة كما أتيح لها في عراق ما بعد الاحتلال الأميركي، فقد طغى الإسلام السياسي على ملامح المشهد السياسي من خلال بروز وحضور وتحكم المؤسسات أو الأحزاب أو المرجعيات الدينية في السلطة والثروة، ساعد على ذلك عدة عوامل لعل أهمها التنسيق المبكر وتحالف الكثير من هذه القوى مع إدارة الاحتلال في محطات ما قبل الاحتلال من جهة، وكذلك تراجع وانحسار وشيخوخة معظم الأحزاب الأيدولوجية التقليدية القومية أو اليسارية وعجزها عن تقديم حلول عملية وواقعية لتناقضات المجتمع العراقي من جهة أخرى.

وفي سياق الرغبة العارمة لدى الفرد العراقي وحاجته للتغيير نتيجة وطأة الحروب المتكررة والحصار الخانق من جهة، والشعور المتراكم لدى بعض الشرائح لعقود طويلة بالمظلومية وهيمنة الحزب الواحد كنتيجة مباشرة لليأس والإحباط من جهة أخرى، وجد الملايين من العراقيين أنفسهم مباشرة بعد

الاحتلال أمام مشهد جديد في الساحة السياسية، وهو مشهد الإسلام السياسي الذي تولى الحكم، مما دفع الكثيرين في بداية الأمر إلى التعامل والتعاطف مع هذه الظاهرة -كل حسب جذوره- والتفاعل معها على أمل أنها نمط جديد قد يجلب لهم العدالة والازدهار والاستقرار الذي طالما افتقدوه، ومع أن التنوع الطائفي والمذهبي والديني في العراق أمر في غاية التعقيد مقارنة بالمجتمعات الأخرى، فإن هذا التعقيد انسجم تماما مع الفلسفة السياسية الجديدة لنظام الحكم والقائمة على أساس المحاصصّة الطائفية والعنصرية.

لقد أدى التدمير المبرمج لمؤسسات الدولة العراقية على يد قوات الاحتلال الأميركي وحل كافة صمامات الضبط الاجتماعي المتمثلة في الجيش والشرطة ومؤسساتها، إضافة إلى الوهن في عناصر الوحدة الوطنية وعدم تبلور هوية وطنية موحدة، أدى كل ذلك إلى تداعيات كانت أولى نتائجها ذلك البركان الهائل الذي أعقب الاحتلال والذي اتخذ من العباءة الدينية غطاء له وفرخ مئات الأحزاب والمنظمات والمليشيات الدينية، معززا بعشرات الفضائيات ذات التمويل الخارجي لترسيخ صورة عهد جديد أرخى ظلاله على العراق فأنتج مزيجا وخليطا عجيبا بين أحزاب دينية موغلة في القدم والغيبية مؤطرة مبرقعة بادعاءات وشعارات غربية ليبرالية، وغالبا ما تتيح الظاهرة السياسية الدينية هامشا كبيرا من السماحات والذرائعيات غير المحدودة (**Tolerance**) تندرج بين حدود الترويج والتعامل والتعاون مع المحتل الكافر إلى حدود التطرف في كل شيء، ليس فقط ضد المحتل وإنما تمتد إلى تكفير واستهداف أبناء الوطن وتوغل أحيانا إلى داخل الطائفة أو المذهب ذاته.

لذا فإن هذه الظاهرة حملت منذ البداية جذور تدميرها الذاتي من خلال تناقضاتها، سواء عبر اعتماد معظم برامجها السياسية على أساس الطائفة

والمذهب، أو عبر اعتمادها وسيلتي التعاون مع المحتل أو التطرف المذهبي طريقا لها في تكريس حقبتها السياسية الجديدة في العراق، أضف إلى ذلك امتداد جذور معظم خيوط هذه القوى خارج حدود العراق، وأخيرا فشلها في تقديم أية رؤى سياسية واقعية لشكل الدولة نظرا لتناقض خلفياتها الأيدولوجية والعقائدية الغيبية التي تصل في بعض الأحيان إلى حدود الأساطير والخرافات البعيدة كل البعد عن الإسلام الحقيقي وجوهره السامي.

ثامناً: أزمة الإعلام المستقل

وتتضح أزمة الإعلام في العراق من خلال أربعة مجالات رئيسة وهي:

أ- **الإعلام الحكومي**: وهو الإعلام الذي تسيطر عليه السلطة التنفيذية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على الرغم من إنه مخالف للدستور العراقي، وينقسم إلى 3 أقسام:

- وسائل الإعلام التابعة إلى رئاسة الوزراء، مثل شبكة الإعلام العراقي التي تمتلك 3 قنوات تلفزيونية وصحيفة "الصباح" واسعة الانتشار ومجلة "الشبكة"، وهذه الوسائل التي أسست على غرار الـ"BBC" أي أنها تمول من المال العام، والبرلمان يشرف على شفافية صرف الأموال فيها فقط، أما السياسة التحريرية فتبقى بيد مجلس إدارتها ومحرريها ولا يسمح للحكومة أو البرلمان بالتدخل فيها، لكن ما حصل ومنذ تسليم السلطة إلى الحكومة العراقية التي كان يرأسها السيد (اياد علاوي) في تموز من العام 2004، تحولت "شبكة الإعلام العراقي"، كأنها ملكية خاصة إلى رئاسة الوزراء، وأصبحت تدار بالتعليمات من هذا المكتب حتى الآن.

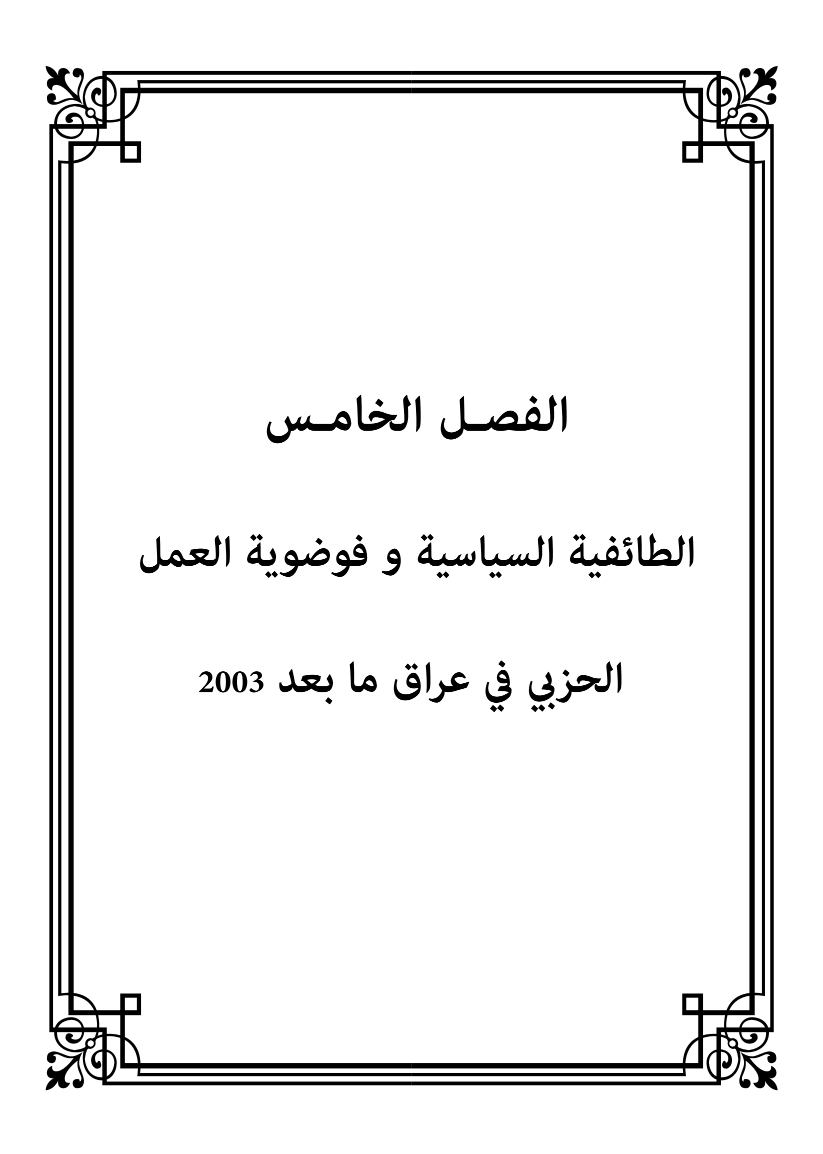
- وسائل الإعلام التابعة للوزارات الحكومية، مثل فضائية الحضارة التابعة لوزارة الثقافة، وقناة الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالي، وهذه القنوات الفضائية تستخدم في الترويج لشخص الوزير.
- وسائل الإعلام التابعة للحكومات المحلية في إقليم كردستان والمحافظات: وتمتلك هذه الحكومات وسائل إعلام عديدة من قنوات فضائية وتلفزيونات أرضية وصحف ومجلات وإذاعات.

وتمول هذه الوسائل الإعلامية من المال العام، لكنها للترويج للحكومة، وليس لنقل الأخبار والحقائق في تحد واضح للدستور العراقي النافذ الذي يحرم امتلاك الحكومة الاتحادية أو الحكومات المحلية أي وسائل إعلام حكومية، ويفرض عليهم طرح وجهات نظرهم عبر المؤتمرات الصحفية ومن خلال ناطقين رسميين.

ب- **الإعلام الحزبي**: تمتلك جميع الأحزاب العراقية وسائل إعلام تفرض على الصحفيين العاملين في تلك الوسائل سياسة الترويج للحزب، ولا تسمح لهم بالتغطية الموضوعية للأخبار.

ج- **الإعلام الممول من الدول المجاورة**: وهناك العديد من وسائل الإعلام التي تبث من العراق لكنها ممولة من دول مجاورة تتصارع على الساحة العراقية، وهذه الوسائل الإعلامية تعتمد أجندات تحريرية تفرضها على الصحفيين العاملين فيها، كما تحرض غالبا على العنف والكراهية.

د- **الإعلام الديني الطائفي**: وهي القنوات الفضائية أو المحطات الإذاعية أو الصحف التي تمولها التجمعات والطوائف الدينية، وهذه القنوات هي الأخطر من حيث تأجيج الصراع الطائفي وبث التطرف الديني.



الفصـل الخامـس

الطائفية السياسية و فوضوية العمل الحزبي في عراق ما بعد 2003

لقد أتاحت ظروف ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق فرصة للأحزاب والتيارات السياسية لممارسة العمل بعلانية بإعادة صلتها بأعضائها القدامى ومحاولة كسب تعاطف الجيل الجديد من أنصارها، وقد قادت ظروف الصراع على السلطة ببعض من الأحزاب السياسية والمدفوعة بشعورها بوجود التهديد لهويتها أو كيانها، فتشكلت في كيانات سياسية صغيرة للمطالبة بحقوق الفئات التي تمثلها.

وهكذا فقد ظهرت في الساحة السياسية العراقية أحزاب وهياكل تنظيمية بمسميات متعددة، بعضها إسلامي والآخر علماني وأحزاب اشتراكية وأخرى قومية، بعضها معروف لدى الشارع العراقي من حيث التشكل والتفكير، والبعض الآخر لم يظهر إلا بعد الاحتلال، إذ وجدت عشرات الأحزاب التي استفاد مؤسسوها من أجواء الديمقراطية الفوضوية التي وفرت لهم فرصة ممارسة العمل الحزبي خصوصا في ظل عدم وجود قانون ينظم عمل الأحزاب السياسية في العراق .

فبعد التاسع من نيسان 2003 وبرعاية الحاكم المدني (بول بريمر) تم تأسيس قواعد منظومة الدولة العراقية الجديدة القائمة على نظرية المحاصصة الطائفية من جهة، والتنوع العرقي من جهة أخرى، مع محاولة لتغير معالم وقيم المجتمع العراقي بما يخدم هذه النظرية، وكأن الاحتلال جاء وهمهُ إلغاء منظومة الدولة العراقية القائمة على حق المواطنة وحرية التعبير هذا ما يريده العراقيون، ولكن من يتولى الحكم يسلك نهج آخر يخالف قيم المجتمع العراقي وما يطمح إليه أفراده من وحدة وسلام.

وكان لمبدأ المظلومية وحق الطائفة وصراع القوميات عامله في العراق الجديد، وكأن الأنظمة السياسية في مرحلة ما قبل الاحتلال كانت تمثل طائفة

معينة، بقدر كونها تمثل أيدلوجيات فكرية مركبة من منظومات متنوعة لا يجمعها إلا هيكل حزب وقوة سلاح.

وفي هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على الأحزاب والحركات السياسية في عراق ما بعد 2003، بمختلف تلوناتها السياسية والايديولوجية والطائفية، للوقوف على طبيعة تشكيلها ونشاطها السياسي في العراق:(*)

أولاً: القوى والتيارات السياسية ((السنية))

ومن أبرزها:

1- الحزب الإسلامي العراقي:

أكبر حزب سني تأسس عام 1960، استمر في عملة السري والعلني في الداخل والخارج، استطاع أن يحقق بعض التوازن في الأيام الأولى من الاحتلال من خلال شخصية (محسن عبد الحميد)، ويعتبر من الأحزاب الأكثر تنظيما وامتلاكاً للقواعد الجماهيرية في المناطق السنية، ويعد من مؤسسي جبهة التوافق وأكبر تكتل داخلها، تعرض المئات من قادته وأعضائه ومؤيديه للاعتقال والقتل والخطف، وكان من أبرز رجاله الشيخ (إياد العزي) الذي ساهم في قيادة التجمع المشهور أمام سجن أبي غريب والسفارة الإيرانية، وكان من زعمائه ايضاً(طارق الهاشمي) نائب الرئيس العراقي الأسبق، وخرج منه بعد خلاف مع القيادة العامة للحزب وأسس (حركة التجديد) مع عدد من قيادات الحزب السابقة مثل (علاء مكي وعبد الكريم السامرائي)، يتزعمه حالياً(إياد السامرائي) والذي أصبح رئيساً للبرلمان العراقي بعد استقالة (محمود المشهداني)، وللحزب جريدة رسمية تسمى (دار السلام) وإذاعة محلية وفضائية تسمى (بغداد).

2- **الجبهة العراقية للحوار الوطني:**

جبهة سياسية تم تشكيلها من قبل نائب رئيس الوزراء الحالي (صالح المطلك)، تشكلت الجبهة في ايلول2005 من عدد من الأحزاب والحركات السياسية في العراق تظم الجبهة في صفوفها عرب وأكراد ومسيحيين ويزيديين وشبك، حصلت الجبهة على 11 مقعد من المقاعد 275 في مجلس النواب العراقي بعد مشاركتها في الانتخابات العراقية لعام 2006، ولكنها في نفس الوقت صرحت بأن الانتخابات العراقية لم تكن بالنزيهة وإنه حدث تلاعب بالنتائج.

رفضت الجبهة مسودة الدستور العراقي على الصيغة التي وردت بها في تشرين الأول 2005، وكان الخلاف الرئيسي حول الهوية القومية للعراق ونظام الفدرالية، وكذلك رفضت الجبهة الانضمام إلى جبهة التوافق العراقية للمشاركة في الانتخابات العراقية لعام 2006 ككتلة موحدة، لأن الحزب الإسلامي العراقي الذي كان جزءا من جبهة التوافق العراقية قد ساند مسودة الدستور العراقي التي رفضتها الجبهة العراقية للحوار الوطني، ومن ثم انخرطت الجبهة ضمن تكتل القائمة العراقية في انتخابات 2010 وحصلت على عدد من المقاعد في مجلس النواب العراقي.

وقد تألفت الجبهة من الأحزاب والحركات السياسية التالية:

- جبهة الحوار الوطني
- الحزب الديمقراطي المسيحي العراقي.
- الجبهة العربية الديمقراطية.
- الجبهة الوطنية للعراق الحر والموحد.
- حركة اتحاد أبناء العراق.

3- مؤتمر أهل العراق:

تشكل هذا التكتل قبيل الانتخابات النيابية لعام 2006 بمشاركة عدد من الشخصيات السنية على يد (عدنان الدليمي)، ومن من أبرز قياداته الشيخ (حارث العبيدي) والذي اغتيل في جامع الشواف، دخل هذا التكتل ضمن جبهة التوافق لخوض الانتخابات العراقية لعام 2006 ككتلة واحدة مع الحزب الإسلامي ومجلس الحوار، ومن ثم انحسر نشاطه السياسي بعض الشيء.

4- مجلس الحوار الوطني:

تشكل هذا التكتل حصيلة انشقاق في التكتل السياسي الذي كان يتزعمه (خلف العليان وصالح المطلك)، تشكل قبيل الانتخابات النيابية لعام 2006 بمشاركة عدد من الشخصيات السنية ويتزعمه حالياً (خلف العليان)، دخل جبهة التوافق لخوض الانتخابات العامة ككتلة واحدة، تعرض مجلس الحوار لانشقاقات كبيرة على خلفية اتهام العليان للجبهة بــ (الطائفية)، وانسحابه منها لاحقاً، لم يستقر المجلس كتكتل فــ(محمود المشهداني) رئيس مجلس النواب الأسبق انسحب لاحقاً منه، كما يوصف العليان بعدم ثابتة على موقفه وتردده في التصريحات مما أضعف شخصيته كرمز لتكتله.

5- تجمع المستقبل الوطني العراقي:

وهو عبارة عن تجمع استقطب عدداً من نواب جبهة التوافق العراقية وتشكل بتاريخ26 آب 2008 واختير (ظافر العاني) أميناً عاماً للتجمع، ومن رموزه (رافع العيساوي) نائب رئيس الوزراء الأسبق، و(نوال السامرائي) وزيرة الدولة لشؤون المرأة السابقة والتي استقالت بسبب خلافات مع المالكي.

6- تجمع الميثاق الوطني:

تأسس بتاريخ 18 حزيران 2009 بزعامة (أحمد عبد الغفور السامرائي) رئيس ديوان الوقف السني السابق وتحالف مع تكتل (الوحدة الوطنية العراقية) بزعامة(جواد البولاني) وزير الداخلية الأسبق و(أحمد أبو ريشة) لخوض الانتخابات العامة في عام 2010.

7- ائتلاف متحدون للإصلاح:

وهو تحالف سياسي سني شكله رئيس البرلمان العراقي السابق (أسامة النجيفي) في كانون الثاني 2012 وقد تشكل من قبل أحزاب سنية من أبرزها الحزب الإسلامي العراقي بالتحالف مع أحزاب قومية عربية وتركمانية منها الجبهة التركمانية العراقية واتخذت شعار منارة الحدباء في مدينة الموصل،وقد فاز هذا الائتلاف بالمرتبة الأولى في انتخابات مجالس المحافظات في سنة 2013 والانتخابات البرلمانية في 2014 في محافظتي نينوى والأنبار وحصل على المراتب الأولى في محافظة بغداد ومحافظة صلاح الدين.

أبرز الشخصيات السياسية المتواجدة في هذا الائتلاف هم:

- أسامة النجيفي رئيس البرلمان العراقي (2010-2014).
- إياد السامرائي أمين عام الحزب الإسلامي العراقي ورئيس البرلمان العراقي السابق (2009-2010).
- سليم الجبوري رئيس البرلمان العراقي الحالي وعضو في الحزب الإسلامي العراقي.
- أثيل النجيفي محافظ نينوى السابق.
- رافع العيساوي وزير المالية السابق.
- سلمان الجميلي وزير التخطيط الحالي.

- قاسم الفهداوي وزير الكهرباء الحالي.

ثانياً: القوى والتيارات السياسية ((الشيعية))

ومن أبرزها:

1- المجلس الأعلى الإسلامي العراقي:

يعد من الأحزاب السياسية التي تأسست في المنفى في إيران بتاريخ 17 تشرين الثاني 1982، إذ أعلن تأسيسه السيد (محمد باقر الحكيم)، وتتألف الهيئة العامة للمجلس من 200-300 عضو يمثلون الشرائح الاجتماعية حسب الشروط الموضوعة لهم، ومن مسؤولياتها إقرار سياسات وخطوط عمل المجلس، وانتخاب أعضاء اللجنة المركزية ومراقبة نشاطاتها مع مكاتبها، وتعقد اجتماعاتها كل ستة أشهر، وللهيئة العامة رئاسة تتكون من رئيس وعشرة نواب، ورئيس المجلس هو أعلى سلطة تنفيذية ينتخب من قبل الأعضاء لدورة سنة كاملة، ومن صلاحياته تمثيل المجلس الأعلى في الأمور السياسية المهمة ورئاسة الشورى المركزية، وإصدار أحكام تعيين مسؤولي المكاتب السرية بعد عرضهم على الشورى المركزية وموافقتهم عليهم، وإصدار أحكام تعيين مسؤولي الأقسام في الوحدات التنفيذية، كما أن من مسؤولياته الأشراف على الجهاز التنفيذي ومتابعة حسن تطبيق قرارات الشورى المركزية، ويخضع لرئاسة المجلس عدد من التشكيلات، منها: مكتب الأمانة العامة، ومكتب الهيئة العامة، ومكتب المعلومات والإحصاء ومكتب العلاقات العامة.

تآلف المجلس الأعلى مع الأحزاب الأخرى التي كانت تعمل بالمعارضة خارج العراق للسعي لإسقاط النظام في العراق وكانت محاولاتهم تبوء بالفشل، في عام 2003 وبعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عاد

أفـراد المجلـس الأعـلى إلى العـراق مـن منفـاهم في إيـران والـدول الأخـرى وانضـم إلى مجلـس الحكم واشترك في الحكومات التي جاءت بعد احتلال العراق.

2- حزب الدعوة (التنظيم المركزي):

لا يعرف وقت تأسيسه ولكن الحزب يقول إنه قديم يرجـع إلى مجلـة الأضـواء الإسـلامية التي كانت تصدر في النجف عام 1957، ويعد السيد (محمد باقر الصدر) من كبار مفكريه، ومن أبرز قادة الحزب (عبد الصاحب دخيل/ أبو عصـام)، ويعـد المسـؤول الرسـمي لحـزب الـدعوة (نوري المالكي) بعد قيامه باستبعاد رئيسـه السـابق (إبـراهيم الجعفـري) وبعـد اسـتقالة (موفـق الربيعي) فهو يعد الشخصية المنسقة مع اليمين المتطرف في الإدارة الأمريكية المتمثـل بــ(مـارتن اندك ودينس روس) في عهد وزيرة الخارجية (مادلين اولبريـت)، وإقـرار مبـدأ الاحتـواء المـزدوج القائم على احتواء إيران وضرب العراق بشكل مستمر.

تعرض الحزب إلى عدة انشقاقات بسب الصراع على مراكز القرار والخلاف الفكـري حـول منهجية الحزب، وقد أفرزت هذه الانشقاقات عدة مجموعات كل منها يعمـل بإسـم الـدعوة أو قريباً منها وأبرزها (حزب الـدعوة/ مـؤتمر الصـدر)، و(حـزب الـدعوة / مـؤتمر الإمـام الحسـين)، و(حزب الدعوة/ المجلـس الفقهـي) و(حـزب الـدعوة/ تنظـيم العـراق)، و(خـط محمـد مهـدي أصفهي)، (حزب الدعوة/ ولاية الفقيـه)، و(حركـة الـدعوة الإسـلامية) الـذي يقـوده (عـز الـدين سليم)، وخط (إبراهيم الجعفري/ تيار الإصلاح الوطني)، وتصدر عن الحزب جريدة (البيان).

3- حزب الدعوة (تنظيم العراق):

انشق عن حزب الدعوة (التنظيم المركزي)، يتزعمه (عبد الكريم العنزي)، وجوده الفعلي في ميسان وذي قار، ويعتبر (خضير الخزاعي) من أبرز رجالات الحزب، لدى الحزب صحيفة (الدعوة) يرأس تحريرها (حسن السنيد)، وهذا الحزب متحفظ حالياً عن وجوده داخل الائتلاف الوطني(الشيعي).

4- التيار الصدري:

هو تيار سياسي ديني يتبع لرجل الدين الشيعي السيد(مقتدى الصدر)للتيار ممثلين في مجلس النواب العراقي، يعتبر (جيش المهدي) ولو بطريقة غير مباشرة الجناح العسكري للتيار الصدري وقفوا ضد القوات الأمريكية وسياستها ورفضوا اتفاقيات الحكومة مع أميركا، استمدوا رفضهم هذا من مرجعهم (محمد صادق الصدر)، إذ كان رافضا لأميركا، نظموا العديد من المظاهرات ودخل جيش المهدي في مواجهات عسكرية مع القوات الأميركية في 2004 حتى 2008، وفي 2009 تشكل لواء (اليوم الموعود)الذي حل محل (جيش المهدي) في مواجهة القوات الأمريكية، وبعد ذلك (سرايا السلام) لمواجهة تهديدات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

5- حزب الفضيلة:

تجمع ظهر مع بدايات الاحتلال، انتخب (محمد اليعقوبي) رئيساً له، ومن أبرز قيادته (نديم الجابري)وهو بعثي سابق والذي كان أمينا عاماً له، يعد اليعقوبي من أبرز مساعدي السيد(محمد صادق الصدر) ومن المؤيدين له، ظهرت الجماعة بعهد حصول خلاف بينة وبين (مقتدى الصدر) حول خلافة أبية، وبعد حصول خلاف بينة وبين (كاظم الحائري) الذي خلف السيد (محمد صادق الصدر)، يعتبر حزب الفضيلة الوجه السياسي للجماعة، وقد اندرج

تحـت قائمـة الائـتلاف حاصـدا (15) مقعـداً، إلا أنـه انسـحب منـه بعـد اتهامـات الائـتلاف بـ(الطائفية)، للحزب صحيفة تسمى (النور).

6- الحركة الإسلامية (تنظيم الخالصي):

امتداد لتيار الخالصي، يتزعمها حاليا الشيخ (جواد الخالصي)، ويعتـبر أبـرز رجالاتهـا مـن المرجعيات الشيعية في منطقة الكاظمية ببغـداد، ويُعـدون مـن المراجـع العربيـة، وهنـاك صراع قديم بين آل الصدر مع آل الخالصي، ونتيجة لذلك الصقت بالحركة العديد من الـتهم، غـير إنهـا تعد حركة إصلاحية شيعية أثنى عشرية، وتعتبر الحركة مـن القـوى الشـيعية المقاطعـة للعمليـة السياسية.

7- تيار الإصلاح الوطني:

تيار حديث النشأة، أسسه (إبراهيم الجعفـري) في 31 مـايس 2008 لينفصـل بـذلك عـن حزب الدعوة الذي كان زعيمة السابق، ويضم التيار عـدداً مـن الشخصـيات السياسـية الشـيعية المناصرة للجعفري داخل الحزب وخارجة فضلاً عـن وزراء سـابقين، شـارك في انتخابـات مجـالس المحافظات في 2009 و 2013، فضلاً عن انتخابات مجلس النواب العراقـي 2014، وشـغل رئاسـة التحالف الوطني العراقي في مجلس النواب العراقي .

8- ائتلاف دولة القانون:

تحالف سياسي برئاسة رئيس الوزراء السابق(نوري المالكي)،انشق الائتلاف عـن الائـتلاف الوطني العراقي الذي كان يجمع كل القوى الشـيعية في المجتمـع العراقـي بسـبب خلافـات مـع التيارات الأخرى، يضم الائتلاف حزب الدعوة وتيارات دينية أخرى،حصل الائتلاف على 89 مقعداً في انتخابـات البرلمـان العراقـي 2010، بفـارق مقعـدين خلـف القائمـة العراقيـة التـي فـازت

بالانتخابـات، وفي انتخابـات 2014 منفـردا وحصـد الائـتلاف عـلى 95 مقعـد حـوالي ثلـث مقاعد مجلس النواب العراقي وشكل الكتلة الأكبر داخل البرلمان .

9- المؤتمر الوطني العراقي:

ائتلاف سياسي لعدة أحزاب عملت في المعارضة بالخارج، أسسه (أحمـد الجلبـي) في عـام 1992 بدعم أمريكي لجمع المعارضة العراقية بعيـداً عـن التـأثيرات الإقليميـة، ولقيـادات المـؤتمر صلات قوية مع الجانب الإيراني، أسس المؤتمر ذراعا عسكري هو ميليشيا (قوات تحرير العـراق)، وللمؤتمر علاقات واسعة مع اللوبي الصهيوني في أمريكا.

تحالف المؤتمر مـع القائمـة الائـتلاف العراقـي الموحـد في الانتخابـات العامـة عـام 2006 فحصل على مقعد شغله (أحمد الجلبي)، ثم انسحب من الائتلاف ودخل الانتخابات الأخيرة عام 2014 بقائمة مستقلة وقد فشل في الحصول على أي مقعـد، وللمـؤتمر صـحيفة تـدعى (المـؤتمر) فضلا عن فضائية (اسيا).

10- ائتلاف المواطن:

هو ائتلاف سياسي شيعي شكله رئيس المجلس الأعلى الإسـلامي (عـمار الحكـيم)، يتكـون هذا الائتلاف من 22 كياناً سياسياً وشارك في الانتخابات العامة لعام 2014.

ثالثاً: القوى والتيارات السياسية ((الكردية))

ومن أبرزها:

1- الحزب الديمقراطي الكردستاني:

حـزب علـماني ليـبرالي وأحـد الأحـزاب الكرديـة الرئيسـة في العـراق، ومؤســس الحــزب هــو الراحــل(مصــطفى البــارزاني)، خلفــه في رئاســة

الحزب عام 1979 نجله (مسعود بارزاني) الذي يترأس الحزب وإقليم كردستان العراق حاليا.

تأسس الحزب في 16 آب 1946 بقيادة (مصطفى بارزاني)، في البداية كان اسم الحزب هو (الحزب الديمقراطي الكوردي) ولكن في المؤتمر الثالث بتاريخ 26 كانون الثاني 1953 الذي عقد في مدينة كركوك، تقرر تغيير الاسم إلى (الحزب الديمقراطي الكردستاني).

كان الحزب منذ نشوئه عام 1946 إلى التسعينيات من القرن الماضي يدعوا إلى الحكم الذاتي للأكراد، ولكنه ومنذ أواسط التسعينيات بدأ ينحو منحى آخر، إذ بدأ بالمطالبة بدولة مستقلة لأكراد العراق ولكنه رضي بالفيدرالية كحل مؤقت بناء على اقتراح أمريكي لحين تهيئة الأرضية المناسبة لإقامة الدولة الكردية المنشودة.

كان للحزب دور ضئيل في الساحة السياسية العراقية حتى عام 1991، ولكن بعد حرب الخليج الثانية اغتم الأكراد فرصة إعلان التحالف الغربي عن منطقة حظر الطيران والتي أصبحت ملاذاً للأكراد، فقام الحزب بالمشاركة في الانتخابات المحلية التي نظمت في كردستان العراق، إذ حاز الحزب على 51% من أصوات الناخبين في الانتخابات التشريعية، وتشكلت في عام 1992 حكومة مشتركة للحزب الديمقراطي الكردستاني مع الاتحاد الوطني الكردستاني لإدارة إقليم كردستان في شمال العراق.

بدأ التوتر يظهر في علاقة الحزبين بسبب تدخلات دول الجوار والنظام في بغداد لإفشال أي تحرر للأكراد، مما أدى إلى حرب أهلية في عام 1994 إلى أن عقد الحزبان اتفاقية سلام في واشنطن في عام 1998 بوساطة أمريكية، وبعد

الاحتلال الأمريكي للعراق عـام 2003 اشـترك الحـزب في العمليـة السياسـية ولديـه العديـد مـن الوزراء والنواب في مجلس النواب العراقي .

2- **الاتحاد الوطني الكردستاني:**

هو أحد الأحزاب السياسية العلمانيـة الليبراليـة التـي تأسسـت في منتصـف السـبعينيات وحملت شعار حق تقرير المصير والديمقراطية وحقوق الإنسان للشعب الكردي في العراق، زعيم الحزب هو (جلال طالباني) ونائبا الرئيس هما (كوسرت رسول و برهم صالح)، تأسـس الحـزب في 1 حزيـران 1975كـرد فعـل للانهيـار الـذي منيـت بـه الحركـة الكرديـة بزعامـة(مصـطفى البـارزاني) والحـزب الـديمقراطي الكردسـتاني عقـب توقيـع اتفاقيـة الجزائـر بـين حكـومتي العراق وإيران التي كانت تدعم الحركات المسلحة الكردية، مما أدى إلى انهيـار كامـل في الحركـة الكردية وانتهى المطـاف بالبـارزاني في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، إذ تـوفي فيهـا عـام 1979 في مستشفى جورج واشنطن.

قبل هـذا الانهيـار كانـت هنـاك بـوادر خلافـات ظهـرت بـين زعـيم الحـزب الـديمقراطي الكردستاني(مصطفى البارزاني) و(جـلال طالبـاني) الـذي كـان عضـوا في اللجنـة المركزيـة للحـزب آنذاك، مما أدى إلى انفصال (جلال طالبـاني) عـن الحـزب ليشـكل حلفـا مـع الحكومـة المركزيـة العراقية في ذلك الوقت.

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تشكيل حـزب لملـئ الفـراغ الـذي خلفـه غيـاب الحـزب الديمقراطي الكردستاني عن ساحة الصراع المسلح بين الأكراد والحكومة العراقية، فبدأ الحزب على شكل ائتلاف بين 5 قوى كردية مختلفـة كانـت أبرزهـا ثـوار كردسـتان بزعامـة (جـلال طالبـاني)، وفي عـام 1966 شـكلت مجموعتـه المنشـقة حلفـا مـع الحكومـة المركزيـة وشـاركت في حملـة عسكرية ضد الحـزب الـديمقراطي ومجموعـة كـادحي كردسـتان بزعامـة (نوشـيروان مصـطفى)

وتم الاتفاق على تسمية الائتلاف بالاتحاد الوطني الكردستاني وانتخب (جلال طالباني) رئيسا و(نوشيروان مصطفى) كنائب له من 1975 حتى أواخر عام 2006، إذ أعلن استقالته من الحزب وأفتتح مركز (وشه) أي الكلمة التي تهتم بالثقافة وتصدر عن المركز جريدة أسبوعية باللغة الكردية، فضلاً عن قناة تلفزيونية فضائية إخبارية بعنوان**KNN** أي شبكة أخبار كردستان.

كانت قاعدة الحزب تتشكل من طبقة المثقفين من ساكني المدن على العكس تماماً من الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان يعتمد بكثافة على العشائر الكردية من ساكني أطراف المدن، وكان الحزب ذو صبغة اشتراكية وبعد تشكيله بسنة بدأ الحزب حملة عسكرية ضد الحكومة المركزية، توقفت هذه الحملة لفترة قصيرة في بداية الثمانينات في خضم حرب الخليج الأولى، إذ عرض الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) صلحا ومفاوضات مع الإتحاد الوطني الكردستاني ولكن هذه المفاوضات فشلت وبدأ الصراع مرة أخرى، إذ استخدم عناصر الحزب مختلف الأساليب لاغتيال وتصفية ضباط الجيش العراقي في القطعات المنتشرة على الحدود العراقية في كردستان العراق مع إيران حتى حصلت لحزب (جلال طالباني) انتكاسة قاسية بعد مجزرة حلبجة عام 1988 واضطر حينها الطالباني لمغادرة شمال العراق واللجوء إلى إيران.

بعد حرب الخليج الثانية بدأت حقبة جديدة في حياة الحزب ومهّد إعلان التحالف الغربي عن منطقة حظر الطيران شكلّت ملاذاً للأكراد، لبداية تقارب بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة(مسعود بارزاني) والإتحاد الوطني الكردستاني بزعامة (جلال طالباني)، ونُظمت انتخابات في كردستان العراق، وتشكلت في عام 1992 إدارة مشتركة للحزبين لإدارة إقليم كردستان العراق،غير أن التوتر بين الحزبين أدى إلى مواجهة عسكرية في العام 1994،

وبعد جهود أمريكية حثيثة وتدخل بريطاني، ونتيجة اجتماعات عديدة بين وفود من الحزبين وقع (البرزاني والطالباني) اتفاقية سلام في واشنطن في عام 1998.

ومن الجدير بالذكر إنه في 31 آب 1996 شنت القوات العراقية هجوما على منطقة حظر الطيران في الشمال وفرضت سيطرتها على محافظة أربيل بعد نداء للمساعدة من الحزب الديمقراطي الكردستاني أثناء الصراع المسلح بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني، إذ اجبر الإتحاد الوطني الكردستاني على مطالبة مساعدة إيران.

دخل الإتحاد الوطني الكردستاني خلال هذه السنوات في صراعات داخلية مع أحزاب كردية أخرى في شمال العراق منها الصراع المسلح مع حزب العمال الكردستاني (**PKK**) بقيادة (عبد الله اوجلان) وبعض الأحزاب الإسلامية الكردية في شمال العراق، وقد أدت سلسلة هذه الخلافات إلى تشكيل حكومتين منفصلتين في شمال العراق حكومة بإشراف الإتحاد الوطني الكردستاني اتخذت من محافظة السليمانية مقرا لها وحكومة أخرى بإشراف الحزب الديمقراطي الكردستاني التي اتخذت من محافظة أربيل مقرا لها.

بعد الاجتياح الأمريكي للعراق في آذار 2003، طوى الإتحاد الوطني الكردستاني خلافاتها مع الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤقتاً ليشكلا زعامة مشتركة تطالب بـ"الحقوق القومية للأكراد" وشارك الحزب في جميع التغيرات التي طرأت على الساحة العراقية ابتداء من مجلس الحكم في العراق والحكومة العراقية المؤقتة والحكومة العراقية الانتقالية إلى مشاركتها في الانتخابات العراقية، وحصل الحزب على منصب رئاسة الجمهورية الذي تولاه (جلال الطالباني) للفترة من (2006-2014) وخلفه (فؤاد معصوم) بالمنصب، مقابل حصول الحزب الديمقراطي الكردستاني على رئاسة الإقليم .

3- الاتحاد الإسلامي الكردستاني:

يعتبر الفـرع الكـردي للإخـوان المسـلمين في العراق،وبعـد إعطـاء الحكـم الـذاتي للأكـراد في العراق عام 1991، قام الإخوان المسلمون الأكراد بإنشاء حزب الاتحاد الإسـلامي الكردسـتاني في عام 1994 بقيادة (صلاح الدين محمد بهاء الـدين)، ويعـد الاتحـاد الإسـلامي التنظـيم الرابـع في منطقة كردستان بعد حزبي (جلال طالباني ومسعود بارزاني وحركة التغير) بعد الانتخابات الأخيرة (2014)، ولم يشـارك في الحكومـة (حكومـة الإقلـيم) ولهـم مقاعـد في مجلـس النـواب العراقـي ومشاركون في الحكومة المركزية في بغداد بوزير ضمن التحالف الكردستاني، وللحزب عدة أنشطة دعوية واجتماعية وفنية، وله العديد من المؤسسات الناشطة في هذه المجالات ولـيس لـه جنـاح عسكري، والأمين العام الحالي هو(محمد فرج).

لدى الحزب بعد جماهيري مميـز ويمـارس نشـاطاته عـن طريـق إعـلام إسـلامي وسـطي معـاصر ويهـدف إلى ترقيـة البعـد التربـوي والإسـلامي في المجتمـع، فضـلاً عـن توعيـة المجتمـع بالتعايش السلمي والتعددية السياسية، ويدعو إلى ضرورة إصلاح مؤسسات الإقلـيم بالبعـد عـن الفساد الإداري والعمل بروح الأخوة في معالجة قضايا الشارع الكردي، للحزب علاقات جيدة مع الأطراف الكردستانية.

تعرضت مقرات الاتحاد الإسلامي الكردستاني في عـام 2005 إلى هجـوم إرهـابي في شـمال العراق، وقتل عدد من كوادره البارزين، وقد حدث ذلك نتيجة الدعوات التي نـادى بهـا الحـزب منها القضاء على الفساد الإداري والسياسي في كردستان،كما وتعرضت مقرات الحـزب نهايـة عـام 2011 إلى الحرق والسلب والنهب في منطقة(بهدينان).

للحزب عدة مؤسسات إعلامية (المقروءة والمسموعة والمرئية) منها اثنا عشرة قنوات تلفزيونية محلية في مدن كردستان (اربيل ، سوران ، سليمانية ، كركوك ، دهوك ، حلبجه ، كرميان ، كفري ، رانية ، جمجمال، بينجوين)، وحالياً هناك محاولات لافتتاح قناة تلفزيونية في زاخو، إلا أن قوات الأمن حالت دون ذلك، لذا لجأ مكتب الإعلام المركزي للحزب إلي محكمة التميز، فضلا عن ذلك للحزب قناة فضائية باسم "سبيده"، كذلك يوجد للحزب 16 محطات إذاعية في مدن كردستان والاقضية والنواحي التابعة لمحافظات الإقليم، إضافة إلى ثلاث صحف أسبوعية.

حصل الاتحاد الإسلامي الكردستاني في الانتخابات البرلمانية العامة لعام 2010 على ستة مقاعد ضمن قائمة التحالف الكردستاني، كما حصل في الانتخابات الأخيرة الخاصة ببرلمان كردستان والتي جرت عام 2013 على عشرة مقاعد، وهو القوة الرابعة في إقليم كردستان العراق بعد الحزب الديمقراطي الكردستاني وقائمة التغيير والاتحاد الوطني الكردستاني.

4- حركة التغيير الكردية:

وتسمى أيضا كوران بالكردية هو حزب ينشط في إقليم كردستان العراق أسسه السياسي الكردي (نوشيروان مصطفى) سنة 2009 بعد استقالته من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، وهو حزب علماني يعارض التحالف الكردستاني ويدعو لمحاربة الفساد يتهمه خصومه بكسر الإجماع الوطني الكردي ولكنه ينفي، حقق تقدما ملحوظا في انتخابات برلمان كردستان عام 2013 بحصوله على 24 مقعدا متقدما على حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحصل على رئاسة برلمان كردستان، وفي انتخابات مجلس النواب العراقي الأخيرة تحصل على 14 مقعدا.

رابعاً: القوى والتيارات السياسية ((التركمانية))

ومن أبرزها:

1- **الجبهة التركمانية العراقية:**

حركة سياسية تأسست في عام 1995 والتي سعت لتمثيل الشعب التركماني في العراق، واستمرت بنشاطها السياسي بعد احتلال العراق عام 2003، إذ أن الجبهة التركمانية العراقية شكلت من إجلال سيطرة على كركوك ومناطق أخرى من شمال العراق، إلا أنه حالياً تسيطر عليها من قبل حكومة إقليم كردستان منذ 2014.

وأطلقت الجبهة التركمانية العراقية على تلك المنطقة اسم تركمن إيلي والتي تعني حرفياً (أرض التركمان) كوطن لتركمان العراق، ومن ضمن المحافظات التي تقع في حدود تركمان أيلي : كركوك، تلعفر، اربيل، مندلي، الموصل، طوز خورماتو .

والجبهة التركمانية العراقية عبارة عن ائتلاف أحزاب سياسية عديدة منها:

- الحزب الوطني التركماني العراقي تأسس في عام 1988 وعملت في مناطق حظر الطيران في شمال العراق.
- حزب تركمن إيلى، والذي أُسس عام 1992 في شمال قبرص كحزب تركمانى متحد.
- حزب التركمان الإقليمي.
- حركة التركمان المستقلة.
- حزب حقوق التركمان العراقيين.
- الحركة الإسلامية التركمانية العراقية.

2- **الحزب الوطني التركماني:**

ذو توجه علماني قومي يرأسه (جمال شان) وله عدة فروع في مناطق تركمان ايلي.

3- **حزب العدالة التركماني:**

حزب تركماني ذو توجه إسلامي، عرفته الأوساط السياسية باعتداله في معالجة القضايا والمسائل التي تتعلق بمدينة كركوك خصوصاً والعراق عموماً، يمتلك الحزب نخبة من المثقفين وأصحاب الشهادات العليا، وللحزب رؤى وطروحات لمختلف القضايا التي تهم مصير العراق وكركوك، ونشرت هذه الأطروحات في الصحف والمجلات والكتب وعلى صفحات الانترنيت، يرأس الحزب (أنور بيرقدار) وللحزب عضو في مجلس محافظة كركوك وهو (حسين توران بهاد الدين).

للحزب قاعدة جماهيرية في كركوك وجميع مناطق تركمان إيلي، وللحزب فروع في ديالى وموصل وتلعفر واربيل وصلاح الدين وفي مدينة اسطنبول، وقد أشرف على إنشاء العديد من المؤسسات الاجتماعية مثل جمعية (أحفاد الفاتح) لطلبة وشباب تركمان العراق، والجمعية النسائية لتركمان العراق، وللحزب جريدة سياسية اسمها (الترجمان) وهي نصف شهرية، وفضلا عن ذلك للحزب إذاعة على موجة أف أم (إذاعة صوت العدالة).

4- **حزب تركمان ايلي:**

هو حزب تركماني تم تأسيسه عام 1992 ليمثل تركمان العراق يرأسه حالياً السيد (رياض صاري كهيه) يوجد للحزب فروع في العديد من المحافظات العراقية مثل كركوك وبغداد ونينوى وغيرها، ومعنى توركمن ايلي هي الخريطة الذي يعيش فيها التركمان العراق أو ما يسمى بموطن تركمان او تركمانستان .

5- **حزب القرار التركماني:**

رئيس الحزب هو (فاروق عبد اللـه) الرئيس السابق للجبهة التركمانية العراقية، للحزب نفس أهداف الجبهة التركمانيـة وللحـزب كـادر متقـدم، ويصـدر جريـدة باسـم (القـرار) رئـيس تحريرها (منور ملا حسون)، وللحزب اتحاد طلبة واتحاد نساء.

6- **الحزب الوحدوي الديمقراطي التركماني:**

يرأسه (اريوان جلالي)، هذا الحزب من صـنيعة الأحـزاب الكرديـة وهـو واجهـة للحـزبين الكرديين (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) وليس لهذا الحزب كـوادر وإنما بعض الإفراد، يحملون أفكار ومبادئ الحزبين الكرديين بضم مدينة كركوك إلى كردستان،فهو ليس له قاعدة جماهيرية في كركوك وباقي مناطق التركمان.

خامساً: القوى والتيارات السياسية العراقية الأخرى

ومن أبرزها:

1- حركة الوفاق الوطني العراقي:

وهو أحد الأحزاب السياسية الليبرالية في العراق الـذي يتزعمـه نائـب رئـيس الجمهوريـة الحالي(اياد علاوي)، تشكل الحزب أثناء حرب الخليج الثانية عام 1991 كحزب يعـارض الـرئيس العراقي السابق (صدام حسين)، خلال انعقـاد المـؤتمر الأول للمعارضـة العراقيـة، وكانـت مهمـة الحركة المساهمة في تعبئة قوى المعارضة ضـد النظـام السـابق، وعرفـت بالبدايـة باسـم "حركـة الوفاق" وأصدرت هذه الحركة صحيفة دورية باسم "الوفاق" واتخذت من لندن مقراً لها.

ومنذ بداية تأسيسها برزت على السطح الخلافات الموروثـة بـين قيادتهـا التـي هي في الأصـل خلافـات شخصـية بـين قيـاديين بعثيـين سـابقين، وفي الاجـتماع الـذي

عقد في الثاني عشر من شباط عام 1992 تقرر فصل(أياد علاوي) من الوفاق وإنهاء صلته بهذا التنظيم بسبب التجاوزات والمخالفات التي عددها قرار الفصل، أما (اياد علاوي) ورفاقه فقد اعتبروا هذا القرار تصرفاً فردياً، وفي نفس العام شكلوا تجمعاً جديداً باسم "الوفاق الوطني العراقي"، وأكد الوفاق الجديد على إيمانه بالديمقراطية والتعددية، ومن أعضائه البارزين (تحسين معلة و صلاح الشيخلي)، ومعظم الأعضاء الرئيسيين والمؤسسين للحزب هم ممن تخلوا عن الجيش العراقي أو دوائر الأمن أو المخابرات العراقية أبان حكم الرئيس العراقي السابق(صدام حسين) وطلبوا اللجوء السياسي خارج العراق.

تعتبر الحركة من الحركات الناشطة سياسياً وإعلامياً، وله علاقات جيدة مع أوساط إقليمية ودولية، وبعد أحداث آذار عام 1991 انظم عدد من كبار الضباط العراقيين إلى الحركة، وتصدر الحركة صحيفة دورية باسم "بغداد" صدر عددها الأول في لندن في 12 كانون الاول1990، وللوفاق علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأميركية، كانت حركة الوفاق الوطني العراقي تؤمن منذ البداية إن أفضل طريقة لإسقاط النظام هو عن طريق انقلاب داخلي يقوم به أفراد من قيادات الجيش ودوائر الأمن المحيطة بالرئيس العراقي، إذ قامت الحركة وبالتعاون مع وكالة المخابرات الأمريكية بتنظيم محاولة انقلاب فاشلة على الرئيس السابق (صدام حسين) في عام 1996 الذي قام بإعدام 30 ضابطاً واعتقال 100 آخرين بتهمة التعاون مع حركة الوفاق الوطني العراقي.

بعد احتلال العراق في نيسان 2003 عاد قادة الوفاق إلى العراق ونشطوا وشاركوا في تشكيل مجلس الحكم المؤقت، واختير (اياد علاوي) رئيساً للوزارة في الحكومة المؤقتة في حزيران 2005، كما شاركت حركة الوفاق بالانتخابات

الأولى وحصلت كتلته على 40 مقعداً في الجمعية الوطنية، وهي تصدر حالياً صحيفة "بغداد" في العراق.

كما ساهمت حركة الوفاق بتشكيل ائتلاف العراقية في انتخابات مجلس النواب العراقي عام 2010 وحصل هذا الائتلاف على أكثر عدد من الأصوات في تلك الانتخابات، وتتهم حاليا من قبل خصومها السياسيين بأنها حركة مدعومة من السعودية وبعض الدول العربية بسبب علاقتها الجيدة مع تلك الدول ومواقفها ضد إيران.

للحركة ثلاثة مراكز صحفية ومقرها الرئيس في عمان،وهناك مركز صحفي آخر في كردستان العراق، أما الثالث فمقره في لندن،وإن جميع المقالات والتقارير الصحفية التي يحررها المركز تصدر بصورة منظمة باللغتين العربية والإنكليزية.

واهم المطبوعات والمنشورات التي تصرها الحركة هي:

- صحيفة (بغداد) وهي صحيفة الحركة الرسمية.
- صحيفة (نداء المستقبل).
- نشرات شهرية ثقافية (أوراق ثقافية).
- مطبوعات شهرية سياسية (سلسلة إصدارات) تصدر بصورة شهرية.
- كما وتدعم الحركة إصدار النشرة الشهرية صوت الشباب وهي معنية بشؤون الطلاب والشباب.
- نشرة (الطليعة النسوية) تصدر بصورة شهرية.
- نشرة (المقاتل) تصدر بصورة دورية.

2- **حزب الأمة العراقية:**

هو حزب سياسي ليبرالي يساري أنشأه(مثال الآلوسي) في 20 تشرين الأول 2004،شارك في كل الانتخابات التي جرت بعد عام 2003، ولديه مقعد واحد في مجلس النواب العراقي حصل عليه في الانتخابات التي جرت عام 2014.

3- **الحزب الشيوعي العراقي:**

أحد الأحزاب السياسية اليسارية في العراق،يعد (حميد مجيد موسى) سكرتير اللجنة المركزية وهو المتحدث الرسمي باسم الحزب، يعتبر من الأحزاب العريقة على الساحة السياسية العراقية الذي لعب دورا مهما في التاريخ السياسي الحديث للعراق، وبالرغم من معارضته لحكم الرئيس العراقي السابق (صدام حسين)، إلا أنه كان من الرافضين للحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق عقب دخول القوات العراقية للكويت، وعارض فكرة غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عام2003، ولكن الحزب شارك في العملية السياسية في عراق ما بعد 2003، وحصل على عدد قليل من الأصوات في الانتخابات العراقية العامة للأعوام 2006 و2010 و2014 .

4- **المجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري:**

هو تكتل سياسي لمجموعة من الأحزاب الكلدانية السريانية الآشورية في العراق،تشكل المجلس الشعبي باسم (قائمة عشتار) سنة 2007 وشارك في انتخابات مجالس المحافظات سنة 2009، يحتل هذا التكتل مقعدين في البرلمان العراقي وعدة مقاعد في مجالس محافظات بغداد ونينوى وأربيل، ويعتبر ثاني أهم الأحزاب الممثلة للمسيحيين في العراق بعد الحركة الديمقراطية الآشورية.

5- **التحالف المدني الديمقراطي:**

وهو تحالف سياسي مدني أسس للانتخابات التشريعية العراقية 2014، يضم التحالف قوى وأحزاب وشخصيات سياسية مستقلة، حصل على عدد من المقاعد في مجلس النواب العراقي ، ومن أهم مكونات هذا التحالف هي:

- التيار الديمقراطي.
- الحزب الشيوعي العراقي.
- الحزب الوطني الديمقراطي العراقي.
- حزب العمل الوطني الديمقراطي.
- حزب الأمة العراقية بقيادة (مثال الالوسي).
- حركة العمل الديمقراطية.

أحزاب وشخصيات وقوى سياسية أخرى:

- حزب الشعب بقيادة (فائق الشيخ علي).
- كتلة أبناء الحضارات.
- الحركة الاشتراكية العربية.
- (شروق العبايجي).



الفصـل السادس

التنظيمات العسكرية المسلحة

وظاهرة اختطاف الدولة

عرف العراق شبكة متداخلة من التنظيمات المسلحة السنية والشيعية وخليط من الجماعات ذات الخلفيات الأخرى قومية كانت أم قبلية وغيرها[*]، ما يهمنا هنا تسليط الضوء على أشهر هذه الجماعات وتأثيرها في الأحداث الحالية، ويمكن القول انه هناك المئات من هذه التنظيمات المسلحة والتي انتشرت بصورة غير طبيعية خارج إطار الدولة العراقية، وتحولت إلى جيوش طائفية – قومية مسلحة غيبت مفهوم السيادة والدولة المدنية وحكم الدستور، فكل فصيل من هذه الجماعات والتنظيمات المسلحة تمارس دورها الفعلي كأمر واقع تتجاوز جميع القوى ولها علمها الخاص وأموالها الخاصة ومصادرها وجميع أنواع الأسلحة والمعدات، بل أن بعضها قام باستخدام الأسلحة والمعدات التابعة للجيش العراقي.

إن هذه الظاهرة على الرغم من كونها إحدى النتائج الرئيسة للاحتلال الأمريكي للعراق والذي سعى إلى ضرب بنية الدولة وإنهاء سيادتها بحل الجيش العراقي ومؤسساته الأمنية، إلا أنها على الجانب الأخر وجدت بيئة ملائمة للنشأة والعمل من خلال عمليات الشحن الطائفي والمذهبي، فضلا عن أن بعضها اتخذ من موضوعة مقاومة الاحتلال الأمريكي مرتكزا لعمله العسكري وتحركه السياسي، وبالمجمل فان كل هذه التنظيمات المسلحة عملت على إشاعة الفوضى وتغييب دور الدولة، بحيث أصبح المواطن العراقي لا يأمن على حياته من بطش هذه التنظيمات، وبالنتيجة أصبح العراق يعيش حالة من الفراغ الأمني وغياب مؤسسات الدولة السيادية والأمنية (الجيش والشرطة)، بالإضافة إلى سيطرة قيادات هذه التنظيمات المسلحة على الأمور الأمنية والقتالية في البلاد، خاصة بعد هزيمة الجيش العراقي أمام تنظيم داعش وسيطرته على مساحات شاسعة من العراق .

ومن أبرز هذه التنظيمات المسلحة هي:

أولا: تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)

(داعش) هو امتداد لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق التي أسسها (أبي عمر البغدادي) في 15 تشرين الأول 2006، وفي 19 نيسان 2010 قُتل ووزير حربه (أبو حمزة المهاجر) في عملية وثبة الأسد التي نفذتها القوات الأمريكية بالتعاون مع القوات الأمنية العراقية، وفي اقل من شهر تمت مبايعة (أبي بكر البغدادي) أميراً لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق، وعندما قرر (أبي بكر البغدادي) دخول سوريا بدا أولاً بإرسال الدعاة الذين كان لهم اثر كبير في إحداث الحماسة وبعث روح الجهاد والقتال ضد قوات نظام الأسد، وكان على رأس هذه الرسل (أبي محمد الجولاني) و(أبي عبد العزيز القطري).

بدأت عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق بالقتال ضد قوات نظام الأسد في معارك (جسر الشغور) الشهيرة، والتي كانت الشرارة الأولى لتحول الحراك الشعبي في سوريا من نهجها السلمي إلى الكفاح المسلح، واختاروا منطقة الشرق السوري التي تعتبر محصنة ومشابها لجغرافية الموصل والأنبار في العراق مركز لقيادة عملياتهم، مما ساعدهم على الصمود ومسك الأرض لفترات طويلة.

في بداية عام 2012 كثرت الانشقاقات في صفوف المعارضة السورية بخطيها الإسلامي والليبرالي على حد سواء، وكان منها إعلان قيام (جبهة النصرة) بقيادة (أبي محمد الجولاني) بعد إعلان انشقاقه عن تنظيم داعش، الأمر الذي دفع البغدادي إلى إعلان قيام (الدولة الإسلامية في العراق والشام) في 8 نيسان 2013، كرد فعل على تصرف الجولاني وتمردا على قاعدة الجهاد العالمي التي يقودها (أيمن الظواهري) .

ومنذ ذلك الوقت عمد تنظيم داعش إلى تبني إستراتيجية شاملة قوامها : [236]

• فرض البيعة (لأبي بكر البغدادي) على كل من يحمل السلاح ضد قوات نظام الأسد في الساحة السورية .

• بسط نفوذ تنظيم الدولة وتكثير فروعها في العالم الإسلامي، إذ حاول البغدادي تقليد (أسامة بن لادن) في تعديد الفروع، ليجعل من تنظيم الدولة الإسلامية (ظاهرة عالمية وحركة دينية اجتماعية غير قابلة للموت).

• التمويل الذاتي من خلال السيطرة على آبار النفط في العراق وسوريا، وتهريب الآثار، والمتاجرة بالسلاح وغيرها من سبل الدعم والإدامة للتنظيم .

• اعتماد البغدادي على المجلس العسكري الذي يقوده ضباط من ذوي الخبرات العسكرية والميدانية، الذين استعملوا تكتيك فتح جبهات قتالية متعددة في آن واحد، لتشتيت قوات الخصم من خلال إعمال مبدأ (الانفتاح الاستراتيجي على مسارح العمليات العسكرية)، وقسموا جنودهم إلى قسمين، القسم الأول يتمثل بكتبة النخبة (الانغماسية) للقتال المباشر، وهي المسؤولة عن اقتحام الثكنات العسكرية والمراكز الأمنية والقرى والمدن . والقسم الثاني، يتمثل بالخلايا النائمة التي تستيقظ حين تفرغ مناطقهما من الوجود الأمني والعسكري بفعل الكتيبة الانغماسية، إذ يتوجب عليهم مسك تلك المناطق امنياً وادرياً.

هذه الإستراتيجية الشاملة جعلت من التنظيم أغنى التنظيمات الجهادية التكفيرية في التاريخ المعاصر، وقبلة المقاتلين العرب والأجانب.

وبعد السيطرة على مدينة نينوى في 10 /2014/6، استعار البغدادي من التاريخ إستراتيجية طالبان أفغانستان في الوصول إلى الحكم وإقامة الدولة الإسلامية، إذ أن داعش عززت من قدرتها في السيطرة على المناطق السنية

والاحتفـاظ بهـا، وقامـت بفـرض البيعـة عـلى العشـائر والأعيـان والشخصـيات الدينيـة في تلـك المناطق،والواقع إن أهم أسباب بسط نفوذ تنظيم داعش في مناطق سنة العراق يكمن في سـببين رئيسيين هما :[237]

• سنة العراق يتفقون بالأصول العقائدية والفقهية مع تنظيم الدولة الإسلامية، وان كانوا يختلفون معهم في مسائل التكفير وأحكام الجهاد والموقف من الشيعة والعلاقة معهم .

• التهميش السياسي والحكومي الذي تعرض له سنة العـراق وهـو مـا دفـع ببعضـهم إلى التوافق معه، لتكون دولة البغدادي هي المخلصة والمنقذة والحامية لهوية (السنة) في العراق .

اعتمد تنظيم داعش في العراق وسوريا أو خارجهما على الانترنـت وسـيلة شـبه رئيسـة في الترويج والنشر لأفكارهم ومنهجهم، ويرجع ذلك إلى سهولة تدفق المعلومات من خلالها إلى جانب سبب مهم وهو عدم وجود قـانون يـنظم الإعـلام الالكـتروني في العـراق ولقلـة الكلفـة المادية، إذ ساعدت الشبكة العنكبوتية (الانترنـت)إعـلام داعـش في الوصـول إلى جمهـور مهـم وخاصة شريحة الشباب، إذ أن الأفكار التي تـنشر مـن خلالهـا تصـل بشـكل اكـبر وأسرع مـن الصحف والكتب وغيرها من وسائل التأثير، ومنافذ الإعـلام الالكـتروني لتنظـيم الدولـة عديـدة أهمهـا، مؤسسـة الفرقـان (للصـوتيات والمرئيـات)، والفجـر (البيانـات والخطابـات المقـرؤة)، والجبهة الإعلامية الإسلامية العالمية ومؤسسة الأنصار والمأسدة والملاحم والصـمود والمجموعـة البريدية ومركز اليقين وسريـة الصـمود ومؤسسـة الاعتصـام وغيرهـا مـن المراكـز والمؤسسـات الإعلامية الجهادية، ويتزود مقاتلوا التنظيم بمعلوماتهم الدينية والجهادية من تلـك المنافـذ، إذ يعمل البغدادي والهيئات الشرعية على تزويد تلك المنافذ بكتابات عقائدية ودينيـة وسياسـية،

بحيث أصبحت هذه المنافذ عبارة عن مكتبة افتراضية للمواد الجهادية توفر سهولة الدخول لأي شيء من مواد جهادية وفتاوى تكفيرية متشددة.

وبالجملة فان مؤسسة الفرقان تعنى بنشر المواقف العامة للتنظيم، وإيضاحات عن معاركها في عدة جبهات، فهي تحارب في العراق (القوات العراقية وحلفائها) وفي سوريا (الجيش الحر وجبهة النصر وغيرها من التنظيمات المسلحة)، وتعمل هذه المؤسسة وفق إستراتيجية ملء الفراغ الإعلامي لمنع مقاتلين التنظيم من الاهتمام بالقنوات الإعلامية الأخرى، وجعل المقاتل منشغلا من دون أن يكون له الوقت للاختيار أو إرادة للتمرد، واستثارة العاطفة واستعمال الأصوات والأناشيد الحزينة والعبارات التكفيرية وإبقاء المقاتل بحالة جهل بالأحداث، وبالتالي السمع والطاعة للبغدادي ومن ينوب عنه .

وعند الحديث عن الهيكل التنظيمي لتنظيم داعش، نجد هناك مجموعة من المؤسسات التي تمثل الأضلاع الرئيسة له وهي: [(238)]

1-الخليفة، يأتي هذا المنصب على قمة الهرم الإداري للتنظيم، والذي يمثله (أبي بكر البغدادي) وسلطته الدينية بالتحكم بالتنظيم بشكل مباشر وغير مباشر، ونحن هنا لا نتحدث عن رئيس حزب أو قائد اجتماعي، ولكن الحديث هنا عن إمارة وبيعة لتنظيم مسلح يتجاوز عدد أفراده 20000 ألف مقاتل، فهو ولي أمرهم وقائدهم وأمير المؤمنين بالنسبة لهم، إذ يأتي البغدادي على قمة الهيكل التنظيمي للتنظيم واليه المنتهى في جميع الأمور والقرارات، فضلا عن ذلك هناك العديد من المفاصل التنظيمية المرتبطة به مباشرة ومنها:

- امن واستخبارات الولايات ومتابعة التنظيم.
- مجلس الشورى.
- المجلس العسكري.

- الإعلام (مؤسسة الفرقان للإعلام).
- الهيئات الشرعية.
- بريد الولايات.
- بيت المال.

إن جميع قيادات وأمراء هذه الوظائف يتم تعينهم من قبل البغدادي شخصيا في العراق وسوريا، فضلاً عن ذلك فالبغدادي يمكنه إصدار أوامره للمجلس العسكري أو ينقض أي قرار لا يتوافق مع توجهاته .

2- **المجلس العسكري**، يعد المجلس العسكري أهم مؤسسة في مفاصل التنظيم الذي يرأسه الآن (أبي احمد العلواني) ومعه ثلاثة من ضباط الجيش السابق كلهم دخلوا للتنظيم بعد عام 2006 ومنهم من كان سجنه في بوكا سببا في تجنيده، ورئيس المجلس العسكري يتم اختياره من قبل البغدادي مباشرة، ولكن قبل ذلك يتطلب الاستشارة من مجلس الشورى بخصوصه، وبعبارة أدق، لا يدخل المجلس العسكري إلا من يتم اختياره من قبل البغدادي وتزكية من مجلس الشورى، يتكون المجلس العسكري من رئيس المجلس وثلاثة أعضاء، مهمتهم التخطيط وإدارة الأمراء العسكريين في ولايات التنظيم، ومتابعة نتائج الغزوات، وهذه المجالس (العسكرية) غير مرتبطة ببعضها البعض، ولكنها في تنافسية في تنفيذ العمليات القتالية ودقتها ونوعيتها .

3-**الهيئات الشرعية**، والتي يرأسها (أبو محمد العاني) حيث لها الدور البارز في صنع الحماسات والعاطفة القتالية وصياغة خطابات البغدادي والأناشيد الإعلامية للتنظيم، وغالبا ما يكون أعضاء الهيئات الشرعية من المهاجرين العرب وخصوصا السعوديين منهم، وتنقسم هذه الهيئات إلى قسمين رئيسيين، إحداهما للقضاء والفصل بين الخصومات والنزاعات المشتركة وإقامة

الحدود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والأخرى للإرشاد والتجنيد والدعوة ومتابعة الإعلام.

4-مجلس الشورى، والذي يرأسه (أبو اركان العامري)، ومن واجباته تقديم التزكية للبغدادي فيما يخص ولاة الولايات وأفراد المجلس العسكري، ويتراوح أعضاء مجلس الشورى ما بين 9-11 وهم من القيادات التاريخية الشرعية في التنظيم، ويتم اختيار أعضاء هذا المجلس من قبل البغدادي مباشرة.

5-مجلس الأمن والاستخبارات، والذي يرأسه (أبو علي الانباري) ضابط استخبارات في الجيش السابق، ومن مهام هذا المجلس انه مسؤول عن أماكن وتنقلات البغدادي ومواعيده، ومتابعة القرارات التي يصدرها البغدادي ومدي جدية الولاة في تنفيذها، والإشراف على تنفيذ أحكام القضاء وإقامة الحدود، كما يشرف على صيانة التنظيم من الاختراق، ولديه مفارز في كل ولاية تقوم بنقل البريد وتنسيق التواصل بين مفاصل التنظيم في جميع قواطع الولاية، يتكون هذا المجلس من ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من قبل البغدادي مباشرة، فضلا عن الأمير الأمني في كل ولاية ومن معه.

6- ويمكننا الإشارة إلى ثلاث مجالس ذات صلة ببعضها البعض داخل التنظيم هي الأقوى، مجلس الأمن والاستخبارات، المجلس العسكري، الهيئات الشرعية، وكلها مرتبطة بالبغدادي مباشرة .

قسم تنظيم داعش مناطق نفوذه وسيطرته إلى عدة أقاليم اسماها بالولايات وهي:

1- **القسم السوري:**

- ولاية الرقة (الرقة، الطبقة).
- ولاية الخير(دير الزور، الميادين).

- ولاية حلب (منبج، الباب).
- ولاية دمشق (حي الحجر الأسود، 35 % من مخيم اليرموك).
- ولاية حمص.
- ولاية حماة.
- ولاية البادية.
- ولاية الفرات (مشتركة تشمل البوكمل السورية والقائم العراقية).

2- القسم اليمني :

- ولاية عدن.
- ولاية حضرموت.
- ولاية شبوة.

3-القسم السعودي :

- ولاية نجد.
- ولاية الحجاز .
- ولاية البحرين .

4- القسم القوقازي:

- أعلن أغلب قادة إمارة القوقاز الإسلامية النشطة في الشيشان وداغستان بيعتها للدولة الإسلامية في نوفمبر 2014 بقيادة (رستم أسلدروف) وتم تقسيمها إلى ولاية الشيشان وولاية دغاستان.

5- القسم الخراساني:

- أعلنت طالبان باكستان النشطة في كل من باكستان وأفغانستان بيعتها للدولة الإسلامية في يناير 2015 بقيادة حفيظ سعيد خان.

6-القسم العراقي:

- ولاية نينوى(الموصل، حمام العليل).
- ولاية كركوك(الحويجة، الرياض،الرشاد).
- ولاية الأنبار (الرطبة، هيت، القائم،كبيسة).
- ولاية الفلوجة (الفلوجة،كرمة الفلوجة).
- ولاية صلاح الدين (بيجي).
- ولاية شمال بغداد (لا سيطرة فعلية).
- ولاية الجنوب (زوبع).
- ولاية الجزيرة(البعاج، تلعفر،المحلبية).
- ولاية دجلة(الشرقاط).

7-القسم المصري:

- ولاية سيناء (مناطق سيطرة محدودة شرق محافظة شمال سيناء).

8-القسم الليبي:

- ولاية برقة (درنة، بنغازي).
- ولاية طرابلس.
- ولاية فزان.

9-القسم النيجيري:

- حركة بوكو حرام على لسان زعيمها (أبو بكر شيكاو) أعلنت الولاء (لأبي بكر البغدادي) خليفة داعش، أطلق مؤيدو التنظيم اسم ولاية نيجيريا على المناطق الخاضعة لسيطرة بوكو حرام ولم يصدر شيء رسمي عن التنظيم ينفي أو يثبت هذا الاسم.

سعى تنظيم داعش منذ إعلان قيامه وحتى الآن إلى تحقيق أمرين أساسيين هما:

- تحديث القدرات العسكرية وامتلاك ترسانة في العراق تقدر بتسليح أربعة فرق عسكرية وبأعتدة وذخيرة تقدر بأكثر من ملياري دولار أمريكي، وفي سوريا امتلاك قدرة عسكرية تقدر بتسليح فرقتين وبأعتدة وذخيرة تقدر بمليار دولار أمريكي.
- التمويل الذاتي، ويشمل سيطرتها على معظم الحقول النفطية في شمال وشرق سوريا وشمال وغرب العراق، إذ تقدر وارداتها اليومية 5 مليون دولار، فضلا عن السيطرة على أموال المصارف العراقية وتهريب الآثار والأسلحة الممنوعة .

ويبقى القول إن تنظيم داعش يعتمد في منهجه الجهادي على سياسة التكفير القطبية، وعلى وجود قضية (حماية السنة في العراق و سوريا) التي يحرك من خلالها عاطفة جمهوره، وفي الوقت نفسه يمتلك التنظيم منهجا سرياً في تصفية التنظيمات الجهادية المنافسة له في جغرافية تواجده، والقدرة على انتخاب العدو وتبرير عداوته بطريقة شرعية، وجعله عدوا يمكن استخدامه في أغراض متعددة .

ثانياً: الحشد الشعبي

بعد السيطرة على مدينة نينوى من قبل تنظيم داعش في 10 حزيران 2014 ونتيجة عدم قابلية وكفاية القوات العراقية في مواجهته بشكل خاص، الأمر الذي أدى إلى اصدر المرجع الديني الشيعي السيد(علي السيستاني)فتوى (الجهاد الكفائي)ل محاربة التنظيم والى تطوع الآلاف من المتطوعين لمحاربته حتى وصل عدد المتطوعين الى100000الف شخص، وبعد ذلك تم تسليح هذه الجماعات التي سميّت فيما بعد باسم الحشد الشعبي، وظهرت فعالية هذه الجماعات التطوعية بشكل بارز في ساحات المعارك ضد

داعش، وعلى الرغم من أن الحشد الشعبي تكون من المتطوعين كقوة إضافية لمساعدة الجيش العراقي والقوات الأمنية، إلا انه أصبح اللاعب الأساسي في مضمار محاربة داعش وبات يسيطر على الساحة بشكل واضح، وشارك تايران في تشكيل الحشد الشعبي على مستوى القيادة وقدمت السلاح والدعم اللوجستي للمتطوعين داخله، وعلى الرغم من أن هيكلية الحشد الشعبي تكونت من تنظيمات شيعية مسلحة، إلا انه كان هناك قسم من المتطوعين ممن لا ينتمون لأية جهة أو حزب أو مليشيا، ويعتبر الحشد الشعبي في مقدمة القوات التي تحارب داعش وتحاول السيطرة واسترجاع المناطق من داعش، ويدعون إلى تسليم المناطق التي تم السيطرة عليها بمرور الزمن لتكون بيد القوات العراقية، وأضحت هذه التنظيمات المسلحة تدير المناطق التي يتم السيطرة عليها امنيا وإداريا وذلك بدعم من الحكومة العراقية.

ويمكن القول أن مهمات الحشد الشعبي تتلخص بالاتي:

- محاربة تنظيم داعش.
- حماية الأماكن الدينية الشيعية.
- تنفيذ أهداف عابرة للحدود.
- القيام بمهام الدعم والإسناد للجيش والشرطة.

إن الحشد الشعبي بوضعها لحالي يعمل تحت سقف وكالة الأمن القومي العراقي المرتبطة برئاسة الوزراء مباشرة مع سعيد ؤوب لتحويل إلى وضع مؤسساتي، ويعني ذلك أن المؤسسة التي تم ارس نشاطها باسم الحشد الشعبي هي وكالة الأمن القومي التي تعمل تحت رئاسة (فلاح الفياض) مستشار الأمن القومي، ومع أن الظاهرانه هو من يتولى أمور الحشد الشعبي من الناحية الإدارية، إلا أن الواقع يشير إلى أن القائد الميداني الذي يدير العمليات العسكرية للحشد

الشعبي هو(أبو مهدي المهندس)[*]، والمعروف أن(أبو مهدي المهندس) كان قد انتخب نائبا في مجلس النواب عن قائمة حزب الدعوة في الانتخابات العامة التي جرت عام2010 وباسم(جمال جعفر إبراهيم)، وانه يعتبر نقطة الوصل بين العراق وإيران، ومن جهة أخرى فان دور إيران المهيمن على الحشد الشعبي هو أيضا محل نقاش، ذلك أن العمليات العسكرية التي أعلنتها الحكومة العراقية ضد داعش كانت بمشاركة كبيرة من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني بقيادة (قاسم سليماني)، حتى أن كثيرا من المعارك التي كان الحشد الشعبي يخوضها ضد داعش كانت بقيادة (ابومهدي المهندس) بالاشتراك مع (قاسم سليماني)، والى جانب ذلك فان عديدا من القادة الإيرانيين والمستشارين الإيرانيين يتولّون تدريب وتقديم الاستشارات العسكرية لقوات الحشد الشعبي أثناء العمليات العسكرية ضد داعش، ولم يقتصر الدعم الإيراني للحشد الشعبي على التدريب أو الاستشارة العسكرية، بل تعدى الأمر إلى المشاركة الفعلية في القتال ضد داعش، حتى انه ورد في عديد من المصادر بان بعضا من القادة الإيرانيين مثل(مهدي نوروز وصادق ياري وعلي رضا مشجاري)كانوا قد قتلوا في المعارك التي جرت ضد داعش، ويمكن القول أن القادة الإيرانيين وبشكل عام يدربون ويقدمون الاستشارة العسكرية للحشد الشعبي ويضعون له الخطط العسكرية في المعارك ضد داعش، إن تدريب قوات الحشد الشعبي مستمر في مختلف أنحاء العراق، وتعتبر محافظتي كربلاء والنجف من المراكز الرئيسة المقامة لتدريب قوات الحشد الشعبي، فضلا عن وجود مخيمات تدريب في مناطق أخرى من العراق وعلى رأسها كركوك .

يمكن القول انه والى حد الآن لم يتم التوصل إلى العدد الحقيقي للجماعات الموجودة داخل الحشد الشعبي وبوجود أرقام مختلفة داخل هذه الجماعات من حيث العدد والحجم، لو نظرنا إلى عدد هذه الجماعات لظهرت لنا أرقام عالية جدا، ولذا فإننا لا نستطيع معرفة عدد الجماعات المسلحة وعدد المقاتلين داخل كل جماعة، ومع ذلك فقد ظهرت جماعات مختلفة مارسوا نشاطاتهم في مناطق مختلفة، ولهذا ظهر اختلاف في عدد النشاطات ونسبة الجماعات داخل الحشد الشعبي، وتجدر الإشارة انه بالإضافة إلى وجود الجماعات الكبيرة، فقد ظهرت هنالك جماعات صغيرة أيضا ، وهذه الجماعات الصغيرة منها والكبيرة جميعها تشكلت بعد 2014 عندما دخل داعش للعراق وبعد إصدار المرجع الديني الشيعي السيد (علي السيستاني) فتوى الجهاد الكفائي ، ويأتي قي مقدمة الجماعات الموجودة داخل الحشد الشعبي ذات النشاط والتواجد في مختلف أماكن العراق منظمة بدر، كتائب حزب الله، عصائب أهل الحق ، كتائب الإمام علي، كتائب سيد الشهداء، كما تأتي كتائب حزب الله ومنظمة بدر في المقام الأول بين تلك الجماعات، وتأتي بعدها عصائب أهل الحق التي هي اقل عددا من حيث الحجم والنشاط والقابلية القتالية ، ومن جانب أخر، وإلى جانب وجود الجماعات الأربعة الكبيرة ، توجد جماعات اصغر نسبياً منها سرايا السلام، كتائب الإمام علي، كتائب سيد الشهداء ، وبخلاف ذلك ظهرت قوات لا ترتبط بالتنظيمات المسلحة داخل الحشد الشعبي وعلى شكل جمعيات، وظهرت في أطراف كركوك 6 قوات قتالية وكان عدد مقاتلي هذه الجماعات حوالي 3750 مقاتلا يحاربون مع الحشد الشعبي ضد داعش، ويتكون أكثر هذه الجماعات من التركمان الشيعة الذين يعيشون في أقضية وقرى في أطراف كركوك

(طوزخورماتو، داقوق، امرلي) ، وفضلا عن ذلك فقد انضمت بعض العشائر العربية السـنية إلى الحشد الشعبي بهدف محاربة داعش، وكانت هذه العشائر قـد قامـت في عـام 2007 بتشـكيل الصحوات أو الحشد العشائري، بالتعاون مع القوات الأمريكية لمحاربة تنظيم القاعدة ، ويتراوح عدد مقاتلي العشائر السنية حوالي 4000 إلى 7000 آلاف مقاتل يحاربون داخل الحشد الشعبي ضد داعش، وقد ظهر دور هذه العشائر في عمليات تحريـر تكريـت وتراوحـت أعـداد القـوات المشاركة 25 ألف كان بينهم حوالي 3000 مقاتل سني داخل الحشد الشعبي وخاصة عشيرة البو عجيل التي لعبت دورا مهما في تحرير ناحيـة العلـم وكانـت في مقدمـة القـوات المشـاركة ضـد داعش، ومن أهم العشائر السـنية الأخـرى التـي كانـت تقـدم الـدعم للحشـد الشـعبي:عشـائر تكريت والجبور والحمداني والـلـهيبي والكويسي والسرافي والهابش والعبيدي والشـمر والخـزرج والعزة والجغايفة ، أما عشائر الانبار في هذا المجال هي: البو نمر والبو مهد والبو صهيب والبـو ريشة والبو ذياب والبو فراج والبو عتيبي والبو عسـاف والبـو فهـد ، ومـن جانـب آخـر هنـاك عشائر صغيرة قدمت الدعم لهيكلية الحشد الشعبي، وكان قسم كبير من هـذه العشـائر عـلى علاقة قوية ومباشرة مع رئيس الوزراء السابق(نوري المالكي)، وكانت هذه العشائر تتحرك باسـم السنة جميعا وتحمل صفة التمثيل للسنة، ولكن المشاكل حول الأدوار القياديـة للعشـائر أدت إلى عرقلة تحركهم بشكل جماعي، الأمر الذي أدى إلى عدم حصول الحشد الشعبي على الشرعية وعزوف جميع السنة عن الانضمام إلى صفوف الحشد الشعبي.

أما عن أهم التنظيمات ((الشيعية)) المسلحة المنضوية ضمن هيكلية الحشد الشعبي فهي:

توجد حوالي 41 جماعة مسلحة داخل هيكلية الحشد الشعبي ، فضلا عن هذه المجموعات توجد جماعات محلية صغيرة، يتكون الحشد الشعبي من أربع جماعات أساسية، ويأتي بعد ذلك مجموعات صغيرة ترتبط بالجماعات الأربعة الأساسية، وعند النظر إلى داخل هيكلية الحشد الشعبي نرى الجماعات الأربعة الأساسية التي تم ذكرها سابقا، ولا يوجد رقم حقيقي حول الجماعات الموجودة داخل الحشد الشعبي، غير أن عدد الجماعات الموجودة داخل الجماعات الأربعة الأساسية في الحشد الشعبي يقدّر بـ 10 إلى 20 ألف مقاتل، ومن أهمها : منظمة بدر وكتائب حزب الله و عصائب أهل الحق وسرايا السلام، وتعتبر كتائب حزب الله ومنظمة بدر من أقوى التنظيمات الموجودة داخل هذه الجماعات ، إن هذه المجموعات كانت موجودة في العراق قبل فتوى المرجع الديني الشيعي السيد (علي السيستاني)، وبعد 2003 نشط قسم من هذه الجماعات وبدأ بتوسيع فعالياته وعلّق القسم الآخر نشاطه أو تحوّل إلى النشاط السياسي، على انه تكونت مجموعات أخرى من اجل حماية الأماكن المقدسة في سوريا وتقديم الدعم لنظام بشار الأسد وأصبحت ضمن تشكيلة الحشد الشعبي، وعلى الرغم من ذلك ، فقد تكونت جماعات جديدة تلبية لنداء المرجع الديني الشيعي السيد (علي السيستاني)، ولكن هناك عددا قليلا من هذه الجماعات يمارسون نشاطات فعالة في مختلف أنحاء العراق، وهي منظمة بدر وكتائب حزب الله وعصائب أهل الحق وكتائب سيد الشهداء وكتائب الإمام علي، وعلى الرغم من صغر حجم القوات الموجودة داخل جماعتي كتائب سيد الشهداء وكتائب الإمام علي مقارنة مع غيرها من

الكتائب، فان نشاطهما واسع، ونلاحظ مشاركتهما في جميع ساحات المعارك، وأما الجماعات الأخرى فإنها تنشط ضمن مناطقها وتمارس فعالياتها حسب منطقتها الجغرافية، فان منظمة بدر مثلا تعتبر من التنظيمات الشيعية الواسعة الانتشار، غير أن نشاطها يظهر بشكل واسع في شمال محافظة بغداد، أما في النجف وكربلاء فيظهر نشاط عصائب أهل الحق وسرايا السلام بشكل أكثر مقارنة مع الجماعات الشيعية الأخرى، وفي محافظة البصرة يظهر نشاط عصائب أهل الحق وحزب الله ، وتعتبر عصائب أهل الحق من الجماعات المحلية والقوية المنتشرة في محافظة المثنى، وكما أشرنا سابقا، فانه وقبل فتوى المرجع الديني الشيعي السيد (علي السيستاني) كانت بعض الجماعات الشيعية موجودة في العراق وحتى الجماعات الأربعة التي ذكرناها سابقا، فإنها تنضم تحت مسمى المقاومة الإسلامية وتحاول التجمع تحت هوية رسمية وضمن مسمى الحشد الشعبي .

إن هيكلية الحشد الشعبي لا تقوده جماعة واحدة ، وبشكل عام فان قيادة العمليات العسكرية تتم بشكل جماعي ، وقد تم إجراء عدة محاولات من اجل إضفاء الطابع الموسساتي للحشد الشعبي ولكنها فشلت بسبب الخروقات الحاصلة في ساحة القتال، بحيث أن كل جماعة تتحرك رافعة علمها الحزبي، ويكون على أعضاء الجماعة الالتزام بأوامر قادتها في المعركة ، ولهذا السبب وبمرور الزمن بدأ عدم التنسيق يفرض نفسه داخل الحشد الشعبي، واستطاعت الجماعات الموجودة داخل الحشد الشعبي تحرير بعض المناطق منها : منطقة جرف الصخر في جنوب بغداد وناحية البلد وامرلي وبعض القرى التابعة لقضاء طوزخورماتو ومنطقة البغدادي ضمن محافظة الانبار ومناطق(طوزخوماتو، داقوق، وبشير) ضمن محافظة كركوك ، وأخيرا وباستمرار

العمليات العسكرية استطاعت هذه الجماعات تحرير تكريت والمناطق القريبة منها، على أننا لا نستطيع القول بان جميع التنظيمات الموجودة داخل الحشد الشعبي قد شاركت في عمليات تحرير تلك المناطق ، وكما تم ذكره سابقا فان هنالك بعض الجماعات المحلية الصغيرة ممن تجمعوا وأصبحوا على شكل منظم، إن نظام اللامركزية من جهة وظهور التنظيمات الشيعية التي تقاتل ضد داعش من جهة أخرى أدى إلى التفكير بوضع إستراتيجية في هذا المضمار تكون غايتها الأساسية في ذلك توزيع المسؤوليات وتسهيل مرونة الحركة داخل الحشد الشعبي ، وبحيث تكون تركيبة الحشد الشعبي تتضمن في داخلها طوائف أخرى منها :العرب السنة والمسيحين والايزيدين وحتى الشيعة الفيليين الذين يحسبون على الأكراد ، من اجل قطع التصور والإدراك بان الحشد الشعبي قوة تأتي من خارج منطقة القتال وعدم اعتبارهم محتلين للمنطقة التي يحررونها، ويجب إفهام أهل المدن بأن مدينتهم ستعود إليهم بعد تحريرها من قبضة داعش ، ولكن الأطراف الأخرى مثل السنة والأكراد داخل الحشد الشعبي يعتبرون تركيبة الحشد الشعبي بأنه(حشد شيعي) ويشككون بتشكيلة الحشد الشعبي بوجود عصابات فيه ويصفونهم بالمحتلين، وحتى أن قسما من التنظيمات خارج الحشد الشعبي يستغلون اسم الحشد الشعبي ويقومون بتصرفات غير إنسانية ضد المواطنين، الأمر الذي أدى إلى إصدار المرجع الديني الشيعي السيد (علي السيستاني) فتوى يحرم فيه إلحاق الأذى بالمواطنين الأبرياء وعدم قبول مثل هذه التصرفات غير الشرعية وعدم قتل المواطنين الأبرياء وعدم سرقة أموال المواطنين، وعدم جواز إلحاق الأذى بالأطفال وكبار السن والنساء وتقديم المساعدات الضرورية لهم مثل العلاج والغذاء وغير ذلك من الاحتياجات الضرورية، ومن جانب أخر أدى ذلك إلى وضع

علامات استفهام أمام أن يكون الحشد الشعبي مؤسسة ذات طابع رسمي، وهنا نستطيع أن نعطي معلومات مفصلة عن الجماعات الموجودة داخل الحشد الشعبي.

1- منظمة (فيلق) بدر:

تأسست في إيران عام 1982 من قبل السيد (عبد العزيز الحكيم)، وهو الجناح العسكري والاستخباراتي للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي، قام فيلق بدر بعمليات عسكرية ضد العراق أبان الحرب العراقية الإيرانية، وكان لقوات الحرس الثوري الإيراني دور كبير في تشكيلها، وحتى عام 2008 كانت هذه المنظمة تعتبر جزء من المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، غير أن المجلس الأعلى الإسلامي العراقي أوقف نشاطات فيلق بدر، الأمر الذي أدى إلى انفصال فيلق بدر عن المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وتشكيل حزب تحت تسمية منظمة بدر، وشاركت في الانتخابات العامة 2010 و 2014 على هذا الأساس، وعلى الرغم من تحول منظمة بدر إلى حزب سياسي، فإنها لم تترك السلاح، أوقفت منظمة بدر فعاليتها وبعد ذلك بدأت بالتحرّك مع جماعات أخرى منها جيش المهدي الذي يعتبر من أقدم التنظيمات المسلحة في العراق ، والعدد الحقيقي لمنظمة بدر غير معروف ، ولكن وبالنظر للوضع الحالي فإنها تعتبر من اكبر التنظيمات الموجودة على الساحة ، وهناك أرقام مختلفة حول عدد الجماعات المرتبطة بمنظمة بدر، ولكن بشكل عام يمكن أن نقدر هذا العدد بحوالي 20 ألف عضو مسلح، ويقع المركز الرئيسي لمنظمة بدر في محافظة بغداد وتوجد لها مكاتب في بقية المحافظات ، ويعتبر (هادي العامري) قائدا لمنظمة بدر، ويتولّى كل من (هادي العامري وقاسم سليماني وأبو مهدي المهندس) قيادة العمليات العسكرية للحشد الشعبي ضد داعش،

وفي عام 2014 تم اختيار (هادي العامري) لشغل منصب وزير الداخلية، إلا أن أطرافا أخرى في العملية السياسية أبدت معرضتها له وبالتالي لم يتمكن من تولي هذا المنصب، وقامت منظمة بدر بتقديم شخص أخر من داخل المنظمة لهذا المنصب وهو (محمد الغبان) وتمت الموافقة عليه، وقد نال (هادي العامري) شهرة اكبر بعد ظهور تنظيم داعش، وكان ثقل منظمة بدر واضحا في بغداد وشمال بغداد بالأخص، والمعروف أن منظمة بدر هي من أكثر التنظيمات الشيعية الواسعة الانتشار في العراق، وتنشط هذه المنظمة كذلك في شمال محافظة كركوك وطوزخورماتو وامرلي وصلاح الدين وديالى، إلى ذلك يعد النائب (محمد ناجي محمد) هو رئيس المكتب السياسي لمنظمة بدر - فرع بغداد، وللتركمان دور كبير في تشكيلة منظمة بدر في أطراف كركوك ، ويعتبر (محمد مهدي البياتي) المسؤول الشمالي لمنظمة بدر وهو في نفس الوقت وزير لحقوق الإنسان ، كما تولّى (يلماز شهباز) منصب مسؤول الفرع الشمالي لمنظمة بدر، وهو في نفس الوقت مساعد رئيس حركة الوفاء التركماني، أما القناة التلفزيونية لمنظمة بدر فهي فضائية الغدير .

2- كتائب حزب الله:

تعتبر كتائب حزب الله الجناح المسلح لحزب الله فرع العراق ، وقد تأسست كتائب حزب الله من قبل حزب الله فرع لبنان ، ولكتائب حزب الله فرع العراق علاقات جيدة مع كتائب أخرى مثل كتائب سيد الشهداء وكتائب الإمام علي والنجباء، والسكرتير العام لكتائب حزب الله هو(واثق البطاط) الذي يعتبر في نفس الوقت القائد العام للحزب، وفي سنة2014 ذاعت إشاعات حول مقتل (واثق البطاط) في إحدى نقاط التفتيش الوهمية شرق العراق بطريق العظيم ، غير انه تم تكذيب الإشاعة بعد أن تبين عدم مصداقية

الخبر، وفي عام 2014 شكل (واثق البطاط) تنظيم جيش المختار، الأمر الذي أدى إلى إصدار رئيس الوزراء السابق (نوري المالكي) أمراً بإلقاء القبض عليه، و(واثق البطاط) له مواقف من السنة في العراق ، فضلاً عن تهديده للسعودية، وقد نفذ البطاط هجمات باسم جيش المختار ضد المملكة ، غير انه وبعد دخول داعش تغير اسم جيش المختار وظهرت باسم كتائب حزب الله بقيادة شخص يدعى (جاسم الجزائري)، ويوجد عدد كبير من التركمان داخل حزب الله ، وخاصة تشكيلات حزب الله فرع الشمال وأطراف كركوك .

3- **عصائب أهل الحق:**

كانت مرتبطة في البداية بجيش المهدي بقيادة (مقتدى الصدر) ، وعندما أوقف جيش المهدي نشاطه العسكري عام 2008 عارضت مجموعة منه هذا القرار، مما أدى إلى انشقاق مجموعة منهم قاموا بتأسيس منظمة خاصة بهم بقيادة (قيس الخزعلي) باسم (عصائب أهل الحق)، إذ كان (قيس الخزعلي) تلميذا للمرجع الديني الشيعي السيد (محمد صادق الصدر)، لهذا كانت لهم علاقة قوية مع حزب الله فرع لبنان (حسن نصرالله من تلاميذ محمد صادق الصدر)، وكان سبب الانشقاق من جيش المهدي توقيع جيش المهدي على اتفاقية مع الحكومة العراقية بوقف جميع العمليات العسكرية ضد القوات الأمريكية وغيرها، وبالإضافة إلى (قيس الخزعلي)، هناك شخصيات مهمة داخل هذه المنظمة مثل (محمد الطباطبائي واكرم الكعبي وليث الخزعلي وعبد الهادي الدراجي)، وهؤلاء انشقوا من جيش المهدي وانظموا لحركة عصائب أهل الحق بقيادة الخزعلي، إن هذه المجموعة التي كانت تتحرك تحت قيادة (قيس الخزعلي) كانت تمثّل جناح الصقور داخل جيش المهدي، والمعروف أن هذه المجموعة لم تتمكن من التفاهم مع منهجية وطريقة قيادة (مقتدى الصدر)

في قيادته لجيش المهدي، واستمرت عصائب أهل الحق بفعالياتها حتى بعد عام 2008، وبعد حزيران عام 2014 أصبحت عصائب أهل الحق من الجماعات الشيعية الفعالة في محاربة داعش، وتعتبر عصائب أهل الحق أكثر تشددا بالقياس إلى الجماعات الأخرى، إذ أنها تستخدم أساليب أكثر قسوة ، و تنشط عصائب أهل الحق في بغداد وديالى وطوزخورماتو وفي جنوب العراق وكذلك في تسع محافظات أخرى، وقد أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن الأماكن الشيعية المقدسة، وتنشط بشكل أكثر في البصرة والنجف وكربلاء والمثنى.

4- سرايا السلام:

تعتبر سرايا السلام الحالة الجديدة لجيش المهدي ، وقد تأسست بعد إصدار المرجع الديني الشيعي السيد (علي السيستاني) فتوى الجهاد الكفائي بقيادة رجل الدين الشيعي (مقتدى الصدر) ، أخذة على عاتقها حماية الأماكن المقدسة ، ويتولى (السيد رياض) رئاسة الوحدات العسكرية ، وتنتشر هذه السرايا في أطراف بغداد وسامراء والنجف وكربلاء ، وكمثال على ذلك فانه وفي معركة امرلي تكفلت سرايا السلام بحماية مرقد الإمام حسن، ولها انجازات أخرى في أطراف بغداد في جرف الصخر والمناطق السكنية ببابل، إن (مقتدى الصدر) يصدر بين حين وأخر أوامر بتوقيف نشاطات وفعاليات سرايا السلام، إلا أنها مازالت مستمرة بفعالياتها.

5- ألوية خراسان:

تأسست عن طريق القائد الإيراني (أبو مريم الثقفي) والقائد الحالي هو (اسر علي ياسري) ، لكن الشخص الذي يقود العمليات العسكرية داخل الألوية هو (حميد الجزائري) ، ويشارك معه قائد القوات العسكرية (أبو حسن

الابراهيمي) الذي يعتبر من الشخصيات المعروفة داخل ألوية خراسان ، تتبع ألوية خراسان توجيهات القائد الإيراني (أبو مريم الثقفي)، وتعتبر ألوية خراسان بالنسبة لإيران (كحصان طروادة)، كما أنها من العوامل المهمة بالنسبة لإيران إذ تستخدمها كعنصر رئيسي في العراق، وتقدم إيران الدعم العسكري واللوجستي للعراق عن طريق استخدمه ألوية خراسان ، إن مركز ألوية خراسان يقع في مركز (قادر كرم) التابعة لمحافظة السليمانية في شمال العراق، ولوقوع قادر كرم بين السليمانية وطوزخورماتو فإنها استخدمت كقاعدة للدعم اللوجستي، وتستخدم إيران طريق قادر كرم لتقديم المساعدة والدعم للحشد الشعبي.

6- كتائب سيد الشهداء:

تأسست كتائب سيد الشهداء من قبل منظمة بدر فرع العراق وكتائب حزب الله عام 2013 من اجل القتال في سوريا ، وبعد حزيران 2014 تشكلت مجموعات أخرى للقتال في العراق ، قائد كتائب سيد الشهداء هو(الحاج ابو علاء) ويساعده (احمد الموسوي) ، كما إن النائب (فلاح الخزعلي) العضو في مجلس النواب العراقي والذي شارك في معارك امرلي ضمن تشكيلات الحشد الشعبي يعد الناطق الرسمي باسم كتائب سيد الشهداء، وعلى الرغم من قلة عدد أعضاء كتائب سيد الشهداء ، إلا أنها شاركت في جميع المعارك ضد داعش، وجدير بالذكر وجود علاقة قوية ما بين كتائب سيد الشهداء وحزب الله ، وتعتبر كتائب سيد الشهداء (علي خامنئي) كزعيم للكتائب، كما وتعتبر (الخميني وعلي خامنئي و محمد باقر الصدر) في مقدمة المقاومين ضد إسرائيل، واعترفت كتائب سيد الشهداء بان (رجب

حرب وعباس الموسوي وعماد مغنية) من رموز الكتائب، إن لكتائب سيد الشهداء مجلة تصـدر باسمهم وهي (عرين الأسود).

7- كتائب الإمام علي:

قائد كتائب الإمام علي هو (شبيل الزيدي ، حيث أن لـه علاقـة قويـة مـع (أبـو مهـدي المهندس وقاسم سليماني)، وترتبط كتائب الإمـام عـلي ارتباطـا وثيقـا مـع كتائـب حـزب اللـــه، وتنشط كتائب الإمام علي بشكل واسع في طوزخورماتو وأطرافها، وتشارك بشكل كبير في جميـع مناطق القتال.

8- حركة النجباء:

يعتبر (اكرم الكعيبي) قائـد حركـة النجبـاء ، والـذي كـان حتـى عـام 2007 مـن القـادة البارزين في جيش المهدي ، وبعد توقف نشاطات جيش المهدي سنة 2008، انتمى الكعيبـي إلى عصائب أهل الحق بعد ذلك، وعلى الرغم من وجوده ضـمن حـزب اللـــه إلا انـه كـان يتحـرك بشكل منفرد ، تنشط حركة النجباء في بغداد وغيرها من المحافظات الأخرى مثل بابل وسامراء.

9- لواء أبو الفضل العباس:

سمي بهذا الاسم نسبة إلى وجوده في مقام الإمام العباس في كربلاء، والمسؤول العسكري للواء هو (ميثم الزيدي)، تم تأسيس اللواء من قبل المسؤولين عن مقام الإمـام العبـاس، تعـاون لواء أبو الفضل العباس مع نظام بشار الأسد في سوريا و قدم الدعم والإسناد له، وينشـط اللـواء في بغداد وأطرافها وفي صلاح الدين(طوزخورماتو وامرلي ، ويتولى هذا اللواء المسـؤولية الإداريـة في قضاء امرلي.

10- مجاهدي حزب اللـه العراقي:

تم تأسيسها بعد حزيران 2014 من قبل (عباس المحمداوي) زعيم المجموعة السياسـية المسماة أبناء العراق الغيارى وهي تختلف بذلك عن كتائب حزب اللـه.

11- فيلق الوعد الصادق:

يعد السكرتير العام لحركة المستضعفين الإسلاميين (محمد حمـزة التميمـي) هـو قائـد الفيلق، لكن من هو على رأس الوحدة العسكرية للفيلـق هـو (عـمار الحديـدي)، تقـوم بمهـام الدعم والإسناد للحشد الشعبي.

12-كتائب الإمام الحسين:

المجال الذي تمارس نشاطها فيه هو محافظة صلاح الدين، تأسسـت بعـد حزيـران عـام 2014 وتعتبر الجناح المسلح لحركة الرسالة الإسلامية.

13- كتائب الإمام الغالب:

انفصلت عن كتائب حزب اللـه ، وتعتبر الفلوجة وسامراء من المناطق الأكثر نشاطا فيها.

14- كتائب أنصار الحجة:

تأسست من قبل (محمد الكناني) وهي الجناح المسـلح لتشـكيلات حـزب الـدعوة، وقـد حصلت على الدعم والإسناد من قبـل رئـيس الـوزراء العراقـي (حيـدر العبـادي)، وهـي تـرتبط بكتائب شهيد الصدر مباشرة.

15- كتائب الغضب:

تم تأسيسها ضـمن التشـكيلات الداخليـة لحـزب الـدعوة عنـدما كـان قائـده (عبد الكـريم العنـزي)، ويعـد قائـد كتائـب الغضـب هـو(أبـو الفقـار الشـمري)،

كان للكتائب دور في العمليات العسكرية في سامراء وبغداد وتكريت، وتحضى بدعم مباشر من رئيس الوزراء العراقي السابق (نوري المالكي)، وهي تعترف بالمرشد الإيراني (علي خامنئي) كزعيم للكتائب.

16- كتائب الدفاع المقدس:

يوجد اسم أخر لها هو قوات سيد الصدر ، وقائدها (أبـو أسداللــه العبـودي)، مهمتهـا حماية الأماكن المقدسة، وتحضى بدعم من قبل رئيس الوزراء السابق (نوري المالكي).

17- كتائب روح الـلـه:

تم تأسيس كتائـب روح الـلــه مـن قبـل (أبـو طالـب الميـاحي)، وهـي تنشـط في ديـالى وزرباطية شمال بغداد وفي قضاء بلد ضمن محافظة صلاح الدين، وترتبط بالمرشد الإيـراني (عـلي خامنئي) كزعيم للكتائب ، وتحظى بدعم وإسناد مباشر من قبل إيران.

18- كتائب أحرار العراق:

تم تشكيل كتائب أحرار العراق من قبل (عبـاس المـالكي) في 2014 وهـي تتحـرك مـع كتائب روح الـلـه.

19- كتائب التيار الرسالي:

شكلت من قبل (عدنان الشحماني) وهو عضو في مجلـس النـواب العراقـي ضـمن قائمـة ائتلاف دولة القانون، وتنشط بشكل كبير في بغداد، كان الشحماني من الشخصيات البارزة ضمن تشكيلات جيش المهدي وبسبب خلافات نشبت مع جيش المهدي عام 2007 انفصل عنه.

20- كتائب الشهيد الأول:

شكلها واثـق الفـردوسي ، وتنشـط في غـرب الانبـار، ظهـرت بشـكل واسـع في العمليـات العسكرية في قاعدة عين الأسد.

21- سرايا عاشوراء:

تعتبر الجناح المسلح للمجلس الإسلامي الأعلى العراقي ، وتدار بشـكل مبـاشر مـن قبـل (عمار الحكيم)وتنشط في أطراف بغداد وسامراء.

22- كتائب أنصار العقيدة:

تنشط في بغداد وصلاح الدين ، قائد كتائب أنصار العقيدة هـو (جـلال الـدين الصـغير) العضو في المجلس الأعلى الإسـلامي العراقـي، وهـي تتحـرك بشـكل مبـاشر بالتعـاون مـع سرايـا عاشوراء، وتنشط بشكل أكثر في ذي قار وصلاح الدين.

23- سرايا الجهاد:

تعتبر سرايا الجهاد الجناح المسـلح لحركـة الجهـاد والبنـاء، تـم تشـكيل هـذه السرايـا في حزيران عام 2014 وقائدها هو (حسن الساري) الذي فاز في انتخابات عام 2014 ضـمن قائمـة المجلس الأعلى الإسلامي العراقي المنضوي ضمن ائتلاف المواطن ، النشاط السياسي لحركة الجهاد والبناء في محافظة واسط، وفي نفس الوقت توجد لديه مكاتب في بابل والبصرة والنجف وكربلاء وبغداد.

24- قوات الشهيد الصدر:

شكلت من قبل حزب الدعوة تنظيم العراق نسبة إلى محمد باقر الصدر.

25- لواء اليوم القائم:

ترتبط مع كتائب الموت الاستشهادية، ولكن لا توجد معلومات مفصلة عنها، لها علاقة قوية مع حزب الله فرع لبنان، قائد لواء اليوم القائم هو (أبو ذر الحساني)، الذي قتل سنة 2014، وينشط في قضاء أبو غريب وفي داخل بغداد .

26- لواء ذو الفقار:

يعد (أبو شهد الجبوري) قائد اللواء وله علاقة قوية مع (مقتدى الصدر)، كلف بمهمة حماية مرقد السيدة زينب في سوريا.

27- حزب الله (الثائرون):

أمين عام الحزب هو (رحمن الجزائري) ، تأسس في بغداد ، ويمارس نشاطه فيها.

28- لواء أسد الله الغالب:

من نشاطاته تقديم الدعم العسكري لنظام (بشار الأسد) في سوريا، فضلا عن حماية الأماكن المقدسة في سوريا، قائد اللواء هو (سهيل الاعرجي)، وينشط في بغداد و واسط.

29- لواء المنتصر:

يتمركز في محافظة البصرة، ويعمل تحت إمرة كتائب سيد الشهداء، قائد اللواء(داغر الموسوي)، مستشار الرئيس العراقي السابق(جلال الطالباني)، وللموسوي علاقة قوية مع المجلس الأعلى الإسلامي العراقي.

30- **المقاومة الإسلامية – لواء اليوم الموعود:**

أسست عام 2008كطرف مساعد لجيش المهدي بقيادة (مقتدى الصدر)، ولكن مع توقف فعاليات جيش المهدي انتهت نشاطاته أيضا، غير أنها ظهرت مجددا خلال عمليات سامراء وتكريت .

31- **حركة الإبدال.**

32- **سرايا الزهراء.**

33- **حزب اللـه الأبرار.**

34- **لواء عمار ابن ياسر.**

35- **لواء الإمام الحسن المجتبى.**

36- **كتائب الفتح المبين.**

37- **لواء الشباب الرسالي.**

38- **لواء الصادقين.**

39- **لواء القائم.**

40- **لواء الإمام.**

41- **لواء القارعة.**

ثالثاً: البيشمركة

أقدم تنظيم مسلح في العراق، كانت في بدايتها تخضع لسلطة القبائل في مناطق إقليم كردستان العراق، اشتركت في معارك مسلحة مع أنظمة الحكم المتعاقبة في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية في مطلع العشرينات من القرن المنصرم وحتى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وتمتلك قوات البيشمركة

مختلف أنواع الأسلحة والمعدات، وهي قوات مدربة وتتوزع على اختصاصات عديدة ومختلفة .

كما دخلت البيشمركة الكردية في معارك وصدامات داخلية مسلحة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، بسبب الخلافات السياسية التي نشبت بين الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة (جلال الطالباني) و الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة (مسعود البارزاني)، إلا أنها انتهت بتوقيع الحزبين اتفاقية سلام قائمة على تقاسم النفوذ في مناطق إقليم كردستان العراق .

استلمت قوات البيشمركة الكردية الملف الأمني في مناطق إقليم كردستان العراق منذ عام 1991 بعدما تم سحب القوات المسلحة العراقية بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي من محافظات اربيل ودهوك وسليمانية، وبعد احتلال العراق عام 2003 تمكنت هذه القوات من فرض سيطرتها العسكرية على المناطق الكردية وغيرها خارج حدود الإقليم، كما تمكنت من إلقاء القبض على بعض القيادات ضمن النظام السابق ومنهم نائب الرئيس العراقي الأسبق (طه ياسين رمضان) في مدينة الموصل، كما قبضت على عدد من المسؤولين السابقين في حزب البعث وسلمتهم إلى القوات الأمريكية، فالبيشمركة الكردية لا تعد مليشيا مسلحة، وهي بنفس الوقت ليست جزاء من المنظومة الأمنية العراقية على الرغم من إقرار الدستور العراقي بأنها جزء من القوات المسلحة العراقية، إلا أنها على ارض الواقع لا تتحرك إلا من خلال الأوامر التي تصدر إليها من رئاسة إقليم كردستان فقط، ولعل هذا ما يكشف حجم المعاناة التي عانت منها الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 في التعامل معها وخصوصا بعد مشكلة خانقين في مدينة ديالى العراقية عام 2012 والتي وصلت إلى حد الصدام العسكري بينها وبين الجيش العراقي، والى يومنا هذا لا يوجد

برنامج واضح لدى الحكومة المركزية في بغداد وحكومة الإقليم للتعامل مع وضعها القانوني والمؤسساتي والميداني .

رابعاً: الفصائل ((السنية))المسلحة

ومن أبرزها:

1- **المجلس السياسي للمقاومة العراقية:**

أهم وأكبر جبهة تضم معظم فصائل المقاومة العراقية البارزة والموصوفة بالاعتدال، تأسست نهاية عام 2007 من الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع)، والجيش الإسلامي، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس العراق)، وجيش المجاهدين، وجماعة أنصار السنة الهيئة الشرعية، وفيما بعد انسحب منه جيش المجاهدين، ليقتصر المجلس على أربعة مكونات رئيسة،أمينه العام هو الشيخ (علي الجبوري)، والنطاق الرسمي له هو (عبد الرحمن البغدادي)، ويعد هذا المكون هو الأبرز لكون أن إدارة الاحتلال الأمريكي سعت على التفاوض معه عن طريق وساطة تركية.

2- **الجيش الإسلامي في العراق:**

جماعة إسلامية سلفية جهادية، تشكلت فكرتها قبل الاحتلال ولكنها لم تعلن عن نفسها إعلاميا إلا في أواخر عام 2003، وقد أعلن الجيش الإسلامي معارضته للدستور الدائم والعملية السياسية في العراق الجديد، وللجيش الإسلامي ناطق رسمي باسمه هو (إبراهيم الشمري)، وهو عضو في المجلس السياسي للمقاومة العراقية .

3- **الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع):**

جماعة إسلامية جهادية مرجعيتها الإخوان المسلمين في العراق، أعلنت عن نفسها في بيان صدر يوم 28 أيار 2004، ولها مكتب السياسي، وذراعها

العسكري هو (كتائب صلاح الدين)، ومعظم العمليات التي تبنتها كانت ضد القوات الأمريكية، من أبرز من ظهر من رموزها (أحمد شاكر) تولى منصب رئيس المكتب السياسي فيها، و(سيف الدين محمود) الناطق الرسمي السابق، و(عبد الله الحافظ) الناطق الرسمي الحالي، و(سامي مصطفى) عضو المكتب السياسي، وعضو في المجلس السياسي للمقاومة العراقية .

4- **حركة المقاومة الإسلامية**:

جماعة إسلامية تضم أطيافا متنوعة من الإخوان المسلمين والسلفيين والمستقلين، ويعدّ (سيف الدين البغدادي) الناطق الرسمي لها، وتركزت هجماتها ضد الاحتلال الأمريكي،ليقع في عام 2006 تباين بين أعضائها لينتهي بظهور فصيلين عوضا عن فصيل واحد، أحدهما باسم (حركة المقاومة الإسلامية) وتطلق على نفسها (حماس العراق)، والثاني اختار اسم (كتائب ثورة العشرين)، وبهذا انتهى الاسم القديم.

5- **كتائب ثورة العشرين**:

فصيل مسلح له تاريخه المستمد من حركة المقاومة الإسلامية، أطلق على نفسه هذا الاسم بعد الانفصال التنظيمي وذلك عام2007، وهي ترفض العمل السياسي في ظل الاحتلال والمشاركة بمجالس الصحوة، ويعد (عبد الله سليمان العمري) من ابرز رجالها، شكلت الكتائب (جبهة الجهاد والتغير) لتكون العنصر الرئيس المحرك لها، والتي تضم عدد من الفصائل الصغيرة، خولت الجبهة الشيخ الراحل(حارث الضاري) التفاوض بأسمها، ليوفق الضاري على هذا التخويل.

6- **حركة المقاومة العراقية (حماس العراق):**

فصيل مسلح بارز اختار اسم (حماس) وهو الأحرف الأولى لـ(حركة المقاومة الإسلامية) وذلك في عام 2007 على خلفية الانفصال بينها وبين عدد

كبير من أعضاء وقادة (كتائب ثورة العشرين)، وهي عضو في (المجلس السياسي للمقاومة العراقية) ترفض العمل السياسي في ظل الاحتلال، ويعد (عبد العزيز السعدون) الناطق الرسمي لها .

7- **تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين:**

كان واحدا من أقوى الجماعات المسلحة في العراق قبل أن تتشكل قوات الصحوة وتشن حمله ضده بالتعاون مع القوات العراقية والأمريكية منذ أواخر العام2006، كان يتزعمه (أبي مصعب الزرقاوي) والذي أعلن في عام 2004 مبايعته لزعيم تنظيم القاعدة (أسامة بن لادن)، إلا أنه قتل على يد القوات الأمريكية، ويعتبر التنظيم أكثر الجماعات استيعاباً للمقاتلين العرب والأجانب الوافدين للعراق ويرفض التنظيم العمل السياسي، ويرفض أي مصالحة مع الشيعة، وقد ساءت علاقته مع معظم الفصائل المقاومة حتى وصل حد الاقتتال خاصة بعد إعلانه قيام دولة العراق الإسلامية وطلبه من جميع الفصائل مبايعته (أبي عمر البغدادي) أمير هذه الدولة، ويتهم التنظيم باغتياله عددا من الشخصيات السياسية والدينية السنية البارزة، ويتهم التنظيم بأن له صله بإيران، لكونه لم يهاجم إيران في جميع خطاباتهم وأنه يتلقى الدعم منها، خصوصا بعد حادثة اختطاف القنصل الإيراني في العراق وقيام التنظيم بإطلاق سراحه مع قتله لكل سفير عربي يقع بيده.

8- **جيش المجاهدين:**

فصيل مسلح ظهر على الساحة في 2005 قريب من الجيش الإسلامي في المنهجية، والذي أسست معه ومع الفصائل أخرى (جبهة الجهاد والإصلاح)، وقد انضوت الجبهة بعد ذلك تحت (المجلس السياسي للمقاومة العراقية)، وكان

أعلن الجيش بالاشتراك مع الجيش الإسلامي تعيين (إبراهيم الشـمري) ناطقـاً باسـمهما، ليخـرج بعد ذلك من المجلس السياسي للمقاومة العراقية.

9- جيش أنصار السنة:

فصيل مسلح ذو توجـه سـلفي، تشـكل في أيلـول 2003 ويضـم في صـفوفه جنـد الإسـلام الكردية، وجيش أنصار السنة لا يستهدف القوات الأمريكية فقط بل يتعداها إلى كل من يتعامل مع الاحتلال، وهو يرفض العمل السياسي في ظـل الاحـتلال، ظهـر منـه تنظـيم يعـد أكـثر تفهـما للساحة العراقية متمثلا بالهيئة الشرعية ليدخل في المجلس السـياسي للمقاومـة العراقيـة، ويعـد (عبد الوهاب بن محمد السلطان) من ابرز رجاله.

10- جيش رجال الطريقة النقشبندية:

جماعة جهادية صـوفية بعثيـة معتدلـة، تأسسـت عـام 2008، متناقضـة المواقـف بشـان العملية السياسية الجديدة في العـراق، فهـي معارضـة بـالعلن، وفي السر مؤيـدة لقـوائم عـلاوي والمطلك والكربولي، تتخذ من الشيخ (رافع الرفـاعي) مفتيـاً شرعيـاً، يشرف عليهـا مبـاشرة جنـاح حزب البعث التابع لـ(عزة الدوري)، ولديها تفاهمات مع فصائل التخويل التابعة للشيخ الراحـل (حارث الضاري) باسم (المجلس العسكري العام لثوار العراق) .[239]

وفضلا عن ما تقدم هناك جماعات وفصائل مسلحة أخرى منها:

11- جيش الفاتحين.

12- عصائب العراق الجهادية.

13- القيادة العامة لمجاهدين القوات المسلحة والمقاومة والتحرير في العراق.

14- الجبهة الوطنية لتحرير العراق.

15- جيش الراشدين

16- جيش محمد.

خامساً: الصحوات أو الحشد العشائري

قوات شبة رسمية تسعى باستمرار إلى الانضمام إلى وزارتي الدفاع والداخلية، شكلتها العشائر العراقية السنية في مناطقها بدعم أمريكي منذ أواخر 2006 حتى باتت تغطي اليوم معظم هذه المناطق، وذلك بهدف وقف أعمال العنف فيها وأعاده التوازن للأجهزة الأمنية العراقية، يبلغ حجم المتطوعين في مجالس الصحوة حتى الآن أكثر من(80)ألف عنصر، ولم يدرج منهم في صفوف الأجهزة الأمنية سوى 20%وبرغم المطالب المستمرة لمجالس الصحوة ومعظم الكتل السنية بضم جميع المتطوعين للجيش والشرطة، إلا أن حكومة المالكي عارضت ذلك وتتخذ معظم الكتل الشيعية وخصوصا التحالف الوطني العراقي موقفا سلبيا منها، وان اضطرت على التعامل معها وخاصة بعد تحول ملفها إلى الحكومة بدلا من قوات الاحتلال، وتتهم قيادات الصحوة والمخابرات العراقية إيران بمحاوله إجهاض مشروع الصحوة، وقد انبثق عن مجالس الصحوة عده تكتلات سياسية أبرزها:

1- الصحوات القديمة ومنها:

أ ـ مؤتمر صحوة العراق:

إحدى الواجهات السياسية لمجالس الصحوة في العراق، يتزعمها (أحمد أبو ريشة) خلفاً لأخيه (عبد الستار أبو ريشة) بعد اغتياله، ويضم في عضويته عددا من شيوخ العشائر السنية المعروفة وخصوصاً في محافظة الأنبار.

ب ـ التجمع العشائري المستقل:

تجمع عشائري تأسس حديثاً يضم مجموعة من شيوخ العشائر والشخصيات المستقلة، أصبح خلال فترة زمنية قصيرة من أكبر التجمعات العشائرية في العراق، يتزعم التجمع حالياً (عمر الجبوري) .

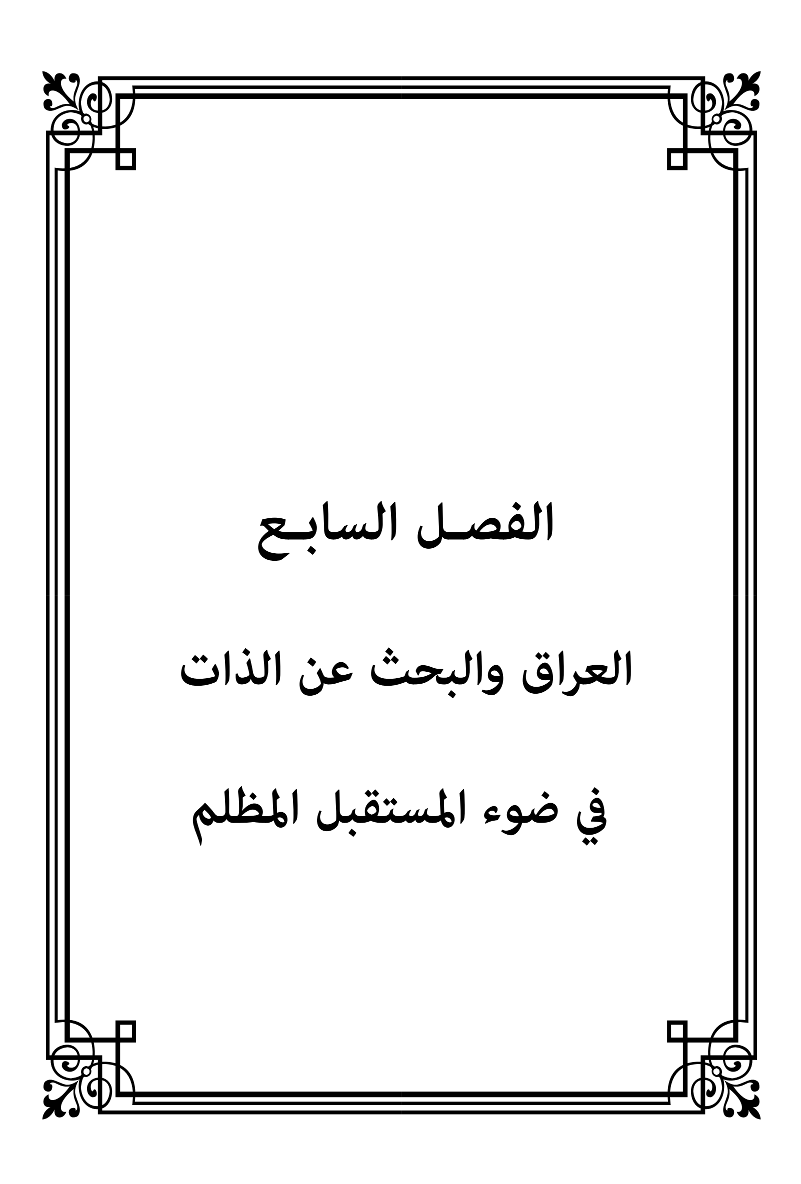
ج ـ مجلس إنقاذ الانبار:

مجلس منشق عن (مجلس صحوة العراق) والذي كان هو نفسه (مجلس إنقاذ الأنبار) دعمته الحكومة العراقية كمحاولة لسحب بساط السيطرة من العشائر السنية والقوات الأمريكية، يتزعمه حالياً (حميد الهايس) والذي يتخذ موقفا سلبيا من (أحمد أبو ريشة) ومن الأحزاب السنية ومن (علي الحاتم)، وتدعم بعض الأحزاب الشيعية وبعض القوى العلمانية هذا المجلس وأبرزها (المؤتمر الوطني) و(عمار الحكيم)، فضلا عن حكومة المالكي.

2- الصحوات الجديدة وهي:

في منتصف عام 2013 وبسبب تأزم الوضع الأمني في العراق من جديد، قامت لجنة المصالحة الوطنية وبالتعاون مع دائرة نزع السلاح وقيادة القوات البرية وجهاز المخابرات الوطني، من تشكيل ما يسمى بـ(الصحوات الجديدة) يقودها في شرق الانبار الشيخ (وسام الحردان) وفي غرب الفلوجة الشيخ (محمد الهايس) وفي غرب الرمادي يقودها الشيخ (نعيم الكعود)، ومع بداية الصراع المسلح في الانبار تم توسيع هذه الصحوات لتشمل مناطق حزام بغداد من جهة الشمال الغربي بقيادة الشيخ (ثامر التميمي) والمكنى (أبو عزام)، وعلى الرغم من الدعم الحكومي لها عسكريا وماديا، إلا أنها انهزمت أمام تقدم تنظيم داعش في مناطق الانبار وحزام بغداد .

ونظراً للضغط الإعلامي والسياسي الذي تسبب به الحراك الشعبي في الانبار على الحكومة وتناقض المواقف بين قيادات الصحوات القديمة والجديدة في العلاقة مابين مجتمعهم العشائري وصلتهم بالحكومة ونتيجة لمجاورة محافظة الانبار لسوريا الغير مستقرة امنياً، الأمر الذي سهل لتنظيم داعش السيطرة على محافظة الانبار عام 2014 وأصبحت العجلات والمعدات العسكرية للصحوات غنائم بيد التنظيم.[240]



الفصـل السابـع

العراق والبحث عن الذات

في ضوء المستقبل المظلم

إن مشكلة بناء الدولة العراقية الجديدة بعد عام 2003 كانت ولازالت معروضة للنقاشات والخلافات بين القوى السياسية المتصارعة، فعلى الرغم من مساهمة الاحتلال الأمريكي برسم قواعد خطة بناء الدولة الجديدة وتحديد مسار التعامل السياسي المفترض بين مؤسساتها، إلا أن القوى والأطراف السياسية العراقية، لم تتمكن بعد من تثبيت قواعد هذا البناء ونظامه السياسي، فمازالت حالة التلوث السياسي تنخر في جسد النظام السياسي الهش والمتمثلة بظهور نزعة سلطوية جديدة تثير حالة توتر وعنف وعدم استقرار وعلى كافة الصعد، أي بمعنى أخر أن الإدارة المدنية للحاكم المدني (بول بريمر) دمرت كل أركان الدولة العراقية، وفي ظل الرغبة لوضع مشروع وطني جديد يمكن أن يثبت صحة نواياها، إلا أنها على الرغم من ذلك لم تكن قادرة حتى الآن على تأسيس دولة جديدة متماسكة الأطراف، ويعود سبب ذلك، إلى وجود إخفاق سياسي واضح في العراق، فمع إدراكنا أن التقنية العالية التي تمتلكها هذه القوى القادرة على حسم نتيجة الصراع العسكري في الميدان، إلا أن الشكوك تتمحور حول قدرة هذه التقنية في إدامة استثمار نتائج هذا النصر وفي المجالات الحيوية اللاحقة والمتمثلة بـ:

1. عملية بناء دولة جديدة على أنقاض الدولة المدمرة.
2. عملية إعادة الأعمار.
3. عملية كسب العقول والقلوب للشروع في بناء دولة جديدة .

إن المشكلة الصعبة التي تواجه العراق ألان، هي في تحديد الخيارات المستقبلية لبناء دولة عراقية جديدة، إي في إيجاد هذه الفرصة، وربما يكون من المفيد النظر في نماذج عديدة مستمدة من التاريخ والنظريات السياسية، لإيجاد حل

سياسي ودستوري، تكون تطوراته المتعاقبة هي المفتاح إلى النجاح في تحديد الخيار المستقبلي للعراق، وهذا التحديد لبناء الدولة العراقية الجديدة لن يكون سهلاً، كما توقع مفكري إدارة الرئيس الأميركي السابق (جورج بوش الابن) أصلاً، وذلك في إطار النموذج العام للعالم الثالث، والمتضمن أنواعاً من النظم كالبرلمانية، الرئاسية، المختلط، مع تطوير كبير للسلطة في مجالات وظيفية معينة نحو الوحدات الفيدرالية، ومن شأن هذا النظام أن يحتوي على مناطق أو مقاطعات محددة جغرافياً، على نحو ما نرى مثلاً في كندا أو سويسرا.

وكما هو معلوم أن الأنظمة الديمقراطية تتنوع بتنوع البيئة السياسية، فربما يتصور البعض أن النظام الديمقراطي مبني على الطوائف والعشائر، وهو خير وسيلة لبناء الدولة بسبب التنوع الاجتماعي والقومي لبيئته، فمع هذه الصيغة تكون المشاركة في السلطة على أسس عرقية وطائفية، ومن شأن هذا النموذج أن يتطلب كشرط مسبق توزيعاً نسبياً محدداً بصورة شرعية للمناصب الحكومية الرئيسة، وهي مهمة ليست يسيرة في عراق اليوم .

إن ترسيخ الثوابت الديمقراطية في مجتمع مثل العراق سيكون مسألة مهمة للشروع في بناء دولة قادرة على الحفاظ على كيانها الوطني من التفكك والانهيار، والتي يأتي في مقدمتها مشروع المصالحة الوطنية ، وإذا ما تحققت هذه الثوابت سيكون هناك أمل في الحفاظ على عراق موحد قوي وطوائف منصهرة في بوتقة مجتمع ووطن واحد، وستكون (المصالحة الوطنية) هي المشروع الإيجابي المثمر، الذي يمهد إلى عراق ديمقراطي موحد في طريقه لبناء الدولة العراقية الجديدة، التي تأخذ صيغة سياسية تطورية مشتقة من الأنظمة السياسية المعاصرة، كدولة ذات حكم (لا مركزي) أو(كدولة فيدرالية)، والتي أثارت الكثير من الآراء، بسبب آثارها السياسية على العراق ودول الجوار، ومع استمرار دولة

عاجزة بالقيام بأعمالها، لعجز الدولة المركزية الضعيفة والحكومة الهشة عن التحكم في مصيرها وقرارها، نجد من ذهب إلى الدعوة (بتقسيم الدولة) في عملية بنائها، أي تقسيمها إلى ثلاث كيانات، ويتم ذلك من خلال قانون الفيدرالية الذي يعطي الحق لثلاث محافظات بإقامة إقليم فدرالي، ولقد وجدت هذه الفكرة دعماً من قبل البعض، فمثلاً هناك من أيد فكرة إعطاء إقليم كردستان كيان خاص بهم هو الباحث والدبلوماسي الأمريكي السابق (بيترغالبريث)، الذي أيد فكرة قيام كيان كردي مستقل، لكن دون أن يعطي تفسيراً منطقياً لانعكاسات مثل تلك الخطوة على مستقبل واستقرار العراق والمنطقة، وهناك ايضاً ما أسماه نائب الرئيس الأمريكي (جوزيف بايدن) بـ(التقسيم الناعم) أي عملية تقسيم العراق على خطوط عرقية ومذهبية(241). علاوة على ذلك تصريحات مستشار الأمن القومي العراقي السابق (موفق الربيعي) في مقال له في صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية بعنوان (الفيدرالية وليس التقسيم) حيث جاء فيه:"بان من المرجح أن تسمح الجغرافيا السياسية العراقية بإقامة خمسة أقاليم، تحكم على أساس فدرالي، هذه الأقاليم تتمثل في إقليم كردي، يضم كردستان والمناطق المجاورة، وسيمنح وضعاً دستورياً خاصاً بوصفه منطقة لها مجتمعها وثقافتها المتفردة، ويكون شبيها بإقليم كيوبيك الكندي، وإقليم غربي يضم الموصل وأودية أعالي دجلة والفرات، وإقليم الكوفة ويقام حول محافظات الفرات الأوسط، وإقليم البصرة ويضم الأودية السفلى لدجلة والفرات، وإقليم بغداد ويقام حول منطقة بغداد الكبرى، والتي يمكن أن تضم جزءا من محافظتي ديالي وصلاح الدين(242).

ومن الجدير بالذكر، وقبل البحث صلب هذا الفصل، لابد من التأكيد على موقع العراق وأهميته الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، فالعراق

يعتبر دولياً وبخاصة من وجهة نظر الإستراتيجية الأمريكية، ذا أهمية عظمى لسياستها في الشرق الأوسط ولأسباب رئيسة، ذلك أن ما يحدث في العراق له أهمية كبير ليس على الخليج العربي فحسب، بل على مجمل منطقة الشرق الأوسط، إذ يشكل مخزونه الضخم من البترول عاملاً متقدماً لهذه الأهمية، وعليه ومن أجل الوقوف على طبيعة كل سيناريو يتعلق بمسالة البحث عن الذات العراقية ومستقبله كدولة، ستتمحور ثنايا هذا الفصل حول ما يثيره كل سيناريو من أمور ايجابية أو سلبية على مجمل الواقع العراقي الراهن.

أولاً: العراق مابين مركزية الدولة واللامركزية الإدارية

يعتقد أغلب الناس وخصوصاً في الدول الشرق الأوسط، إن عملية بناء وقيادة الدولة تتم عن طريق حكومة مركزية يترأسها رئيس الوزراء أو رئيس الحكم العسكري أو الملك فقط، ولا علاقة لأي جهة أخرى بقدر اختصاص المركز بذلك، وهذا التصور هو غير دقيق، إن لم يكن خاطئاً أصلاً، فالبلدان المتطورة والمتقدمة سياسياً واجتماعيا واقتصادياً وقبل ذلك ديمقراطياً، لم تكن تنهض لولا تكاتف النظام والإدارات المحلية، والتناغم في طبيعة العمل والسياسات فيما بينهما،ومن هنا يتطلب توضيح مفهوم الحكومة المركزية الاتحادية والتي تعني :"الدولة التي تظهر كوحدة واحدة داخلياً وخارجياً، إذ تتركز الصلاحيات وسلطة إدارة شؤون الأفراد في يد حكومة مركزية واحدة، والحكومة المركزية في يدها تتركز جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، لذلك فإنها وفي بعض الأحيان تفوض بعض الصلاحيات الإدارية إلى الأقاليم أو المقاطعات أو كما تسمى اليوم في كثير من الدول النامية (المحافظات) من أجل أن تساعدها في تسهيل وتنظيم أعمالها المتراكمة في المقاطعات أو المحافظات، وإن إعطاء مثل هذه الصلاحيات ليس مستمدا من الدستور وغير محفوظا به،

والحكومة المركزية قادرة من خلال ما هي مفوضة بـه عـلى إيقـاف هـذه الصـلاحيات، وحيـث تتميز بوحدة دستورها ومرونته، إذ يمكن تعديل نصوصه بسهولة وبدون تعقيد، وكذلك بوحـدة نظامها السياسي، لذا فلا يوجد فيها تقسيم دستوري للسـلطة بـين حكومـات مختلفـة، إذ توجـد حكومة مركزية واحدة، أما الأقاليم أو المحافظات الإدارية فتقوم بأعمال أوكلـت إليهـا مـن قبـل الحكومة المركزية، وهي كما عرفها وعاشها العراق في السنين التي سبقت الاحتلال، بوجود سلطة مركزية تخضع إليها المحافظات مع إعطاء صلاحيات محددة، وهي في أغلبها صلاحيات هامشـية لا تتعدى إدارة وتنظيم عمل المحافظة[244].

وعليه ومن اجـل الوقـوف عـلى معنـى الدولـة المركزيـة واللامركزيـة في العـراق الحـالي وواقعيته، يمكن للباحث القول، بأنه ومنذ ثورة 14 تموز 1958والتحول نحو النظـام الجمهـوري سار الاتجاه السياسي في العراق على نهج مركزية السـلطة ورقابتهـا عـلى جميـع منـاطق البلـد، بتعين موظفين إداريين للقيام بهذا العمل الإداري، ومـع اسـتثناءات معينـة بتعيـين بعـض مـن الضباط الكبار، كوزراء وكرؤساء للوحـدات أو كمسـؤولين في مؤسسـات الدولـة المختلفـة مـع ميل الإدارة العسكرية إلى المركزية، وبهذا الشـكل قضي نهائيـاً عـلى فكـرة الإدارة اللامركزيـة في المحافظات، سيما مع سيطرة حكم حزب البعث ولعقود مـن الـزمن، والـذي عـرف عنـه وعـن قياداته بالتركيز على المركزية الشديدة والتدخل في كل شيء، وبهذا تحولـت الإدارة المركزيـة إلى شرنقة تغلف الوحـدات الإداريـة للدولـة وتمنـع حركتهـا أو تجعلهـا بطيئـة إلى أبعـد الحـدود، وتحولت التعليمات المركزية إلى قيود ثقيلة على كاهل الإدارات بالمحافظات، ولكن هـذا الأمـر لازال مسـتمراً حتـى بعـد الاحـتلال الأمـريكي للعـراق عـام 2003، إذ لم يأخـذ بنظـام الإدارة اللامركزية كشكل للتنظيم الحكومي والإداري لبناء الدولـة، إلا بعـد إجـراء انتخابـات مجـالس

المحافظات بعد عام 2005، إذ أخذت سلطة المركز صورتها كمركزية (سياسية) وليست (إدارية)، والعمل على إعادة ترتيب الأولويات من أجل سلوك الطرق المناسبة لإعادة بناء كل مؤسسات الدولة، بما يستجيب للخيارات الديمقراطية و يزيل الإرث الثقيل للإدارة المركزية [245].

وعلى الرغم من التحولات في طريقة تقييم الدولة واختيار نوعية النظام الذي يتوافق مع معطيات التغير الذي تم، إلا أن مفهوم الدولة وبنائها بشكل عام، يبقى مفهوم متباين بين فقهاء القانون وعلماء الاجتماع والسياسة، فليس هناك اتفاق فيما بينهم في تعريف موحد لها، ولكنهم جميعاً اتفقوا على ضرورة توفر أركان ثلاثة للدولة في حالة قيامها وهي (الشعب والأقاليم والسلطة السياسية)، والتي تتمتع أجمعها بصفة الوحدة، وإذا ما وضع مشروع بناء الدولة العراقية الجديدة موضع النقاش، أي أن مشروع كما ذكر سابقا أفرزه الاحتلال، ومنحه الشرعية التي يتطلبها وجوده، نجد أركان الدولة تميزت بصفات أبعدت عنها صفة الوحدة وعلى النحو الآتي:

1. لم يعد مفهوم الشعب قائماً بصفته الموحدة، التي ساهمت سابقاً في قيام الدولة العراقية الحديثة لعام 1921، بل ظهر هذا المفهوم على شكل مكونات يتكون منها الشعب، وهذه المكونات لم تقم على الأسس القومية فقط، كما هو متعارف عليه في بعض دول العالم، بل قام على الأسس الدينية والطائفية والقومية معاً، وبما أن العراق مَهد لأديان وقوميات متعددة، فإن ذلك أدى لاستبعاد فكرة الشعب الواحد، وحل محلها تكوين فسيفسائي، لم تعد فيه لفكرة المواطنة وجود، وحل الولاء للطائفة والقومية أولاً.

2. نجد أن مسألة الأقاليم في العراق بعد الاحتلال ظهرت بصورة جديدة، فهو يتكون من عدة أقاليم اصطبغت بالصبغة القومية والطائفية

والمذهبية، وما يؤكد ذلك تلك الخرائط التي بدأت تظهر حول التقسيم الجديد لأقاليم العراق، تمهيداً لتحقيق صيغة أخرى كشكل للدولة العراقية الجديدة .

3. أما في موضوعة السلطة فهي الركن الأكثر أهمية في وجود الدولة، والتي يفترض فيها أن تكون سلطة واحدة وعُليا، لا يعلو عليها أي شكل من أشكال السلطات الأخرى، فهذا الشيء لم يتحقق في الدولة الجديدة، التي تعددت فيها السلطات من كل نوع، إذ أصبح من الصعب معرفة من هي السلطة العليا في الدولة؟ فهل هي سلطة الإرادات الدولية والإقليمية، أم سلطة المسميات الرسمية التي ظهرت بموجب الدستور، أم سلطة المرجعيات الدينية والطائفية، أم سلطة العشائر، أو سلطة رؤساء الكيانات السياسية داخل مجلس النواب [246].

إن كل هذه الظواهر، أبرزت على الساحة السياسية مشكلة بكيفية إقامة دولة على أنقاض الدولة المركزية، في ظل تفكك علاقاته الأهلية، وتشريح المجتمع إلى مواد أولية تتعايش سلبا في بوتقة جغرافية، وتتساكن من دون إرادتها مع الاحتلال، ولدولة مثل العراق المتغير في شخصيته وسلطته وهويته وموقعه ودوره، فلن يكون على صورة الدولة السابقة، وإنما على هيئة مجتمع ممزق ونسيج أهلي متفرق وأقاليم منغلقة على نفسها وخائفة من بعضها، فالصلاحيات التي أعطاها الدستور العراقي الدائم للأقاليم أضعفت احتمال نهوض دولة مركزية مشتركة، وعززت السلطات التقريرية للحكومات المحلية (إدارة الحكم الذاتي)، وساهمت في تشكيل مراكز قوى تتمتع بعلاقات خاصة خارج الحدود، ما يعطل فعليا إعادة بناء مؤسسات مستقلة وموحدة المصالح والمصير، هذه التشكيلة الملونة في العراق تخدم في النهاية الولايات المتحدة الأمريكية وتعطيه تلك الذرائع، التي تحتاج إليها لاستمرار وجودها، وفي حال عدم توفقها في الحصول على هذه الامتيازات، فإنها تستطيع اللجوء إلى الأقاليم

لأخذ موافقتها على بقاء تحت أغطية أيديولوجية، تتسمى بحسب الظروف والمتطلبات، ولهذا يمكن للباحث أن يستنتج، بأن مفهوم الدولة العراقية المركزية كما كانت موجود سابقا، لا يمكن إعادة تطبيقه، فهو خيار مستبعد واحتمالات تحققه غير واردة في المستقبل المنظور، لسبب رئيسي إلا وهو الدستور العراقي الدائم لعام 2005، الذي صاغت إدارة الاحتلال بنوده، بمنع ظهور سلطة مركزية تشد الأطراف إلى دائرة الوحدة في مواده الراهنة والذي يعطي ضمانات للأقاليم ويعزز سلطات الإدارات المحلية ويحرم الدولة الكثير من الصلاحيات التي تمنحها، ذاك الهامش المطلوب للتدخل لمنع الانقسام أو الانفصال، ومع استمرار بنود هذا الدستور كما هي عليها، (فالدولة المركزية) ستكون الغائب الأكبر عن المشهد السياسي، بينما أخذت الطوائف والمذاهب والأقوام والعشائر دورها في حراسة المناطق والمحافظات، التي اكتسبت بفعل تقادم الوقت صفة الأقاليم، وكنتيجة فانه مع غياب الدولة في بلد تتنازعه قوى محلية مدعومة من الجوار، يعني توسيع قاعدة التدخل الإقليمي لتعبئة الفراغ الجغرافي الأمني، والفراغ في بلد طائفي مذهبي، يعني أيضا تشجيع القوى المحلية على إعادة تأسيس بدائل محكومة باللون المذهبي والطائفي أو القومي.

أما بخصوص مفهوم الحكومات المحلية (اللامركزية الإدارية)فإنها تعرف من الزاوية النظرية بأنها:طريقة من طرق الإدارة التي يتم بموجبها تقاسم الوظيفة الإدارية بين حكومة المركز وبين هيئات أو إدارات منتخبة محلية، تباشر سلطات ومهام ووظائف محلية بالتنسيق مع الحكومة المركزية، وفي هذا السياق هناك ثلاثة أركان في النظام اللامركزية الإدارية وهي:

الركن الأول: يقتصر النظام اللامركزي على وظيفة الإدارة ولا يشمل وظيفة الحكم وعليه فإن الوحدة التركيبية للدولة تبقى واحدة، أي أن الدولة

تشهد وحدة واحدة في القانون، بمعنى تقوم مجالس المحافظات بدور العمل الإداري فقط، دون التدخل بالقرار السياسي أو التأثير فيه.

الركن الثاني: وجود مجالس محلية منتخبة تمارس إدارة المحافظة أو القضاء أو الناحية ويكون لها دور في وظيفة الحكم المحلي إضافة إلى إدارة الشؤون الداخلية.

الركن الثالث: الرقابة والأشراف، بقيام مجالس المحافظات بإدارة المؤسسات والدوائر في المحافظة أو القضاء أو الناحية، بحيث يخضع إلى رقابة المركز وإشرافه، وهنا تختلف الدول في طريقة وأسلوب الأشراف، فبعضها يجعل الرقابة بين القضاء والبرلمان مع رقابة بسيطة لحكومة المركز، في حين أن البعض الآخر يجعل من الحكومة المركزية رقيباً أساسياً مع رقابة البرلمان والقضاء .

أما فيما يخص تطبيقات هذا النظام في تشكيل الدولة وسلطتها في العراق، فقد بدأت اللامركزية الإدارية ومجالس المحافظات تأخذ اهتماماً متزايداً بعد التغيير السياسي في نيسان 2003، والسبب الرئيس في ذلك، هو محاولة الأحزاب السياسية المتواجدة المسيطرة في بعض من المناطق للإفلات من قبضة الحكومة المركزية، التي كانت تجربتها مريرة طيلة العقود المنصرمه، ولكون العراق مر بمراحل تاريخية حساسة للغاية، غير البعض من التركيبة الديموغرافية والإدارية، لذلك فإن البناء الجديد يشمل على إمكانية واقعية لتغيير أخطاء الماضي، واستبدالها بالنهج الصحيح ووفق برنامج سياسي وإداري متكامل، يشترك فيه الجميع دون استثناء، فقد كفل الدستور العراقي لسنة 2005 (النظام الإداري اللامركزي) كما كفل إدارة المحافظات التي لم تنتظم في إقليم من قبل مجالس المحافظات، وهي مجالس محلية منتخبة، وبيّن الدستور ضمن المادة (116) على: "أن جمهورية العراق تتكون من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات

محلية"[247]. وبالتالي فإن شكل الدولة المقترحة، حدد على نمطين هما (فدرالي أو اتحادي ولا مركزي)، وحيث اشترط أن تكون تلك المجالس منتخبة انتخاباً حراً مباشراً، وبنفس الطريقة التي اشترطها قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية عندما نص على إجراء انتخابات المجالس بنفس اليوم الذي تجري فيه انتخابات الجمعية الوطنية في 31 كانون الثاني 2005، وتم ذلك بالفعل، على أن هنالك أسباب عدة نتجت عنها الآلية الجديدة المتبعة في القيادات أو الإدارة بعد التغيير السياسي ومن جراء الاحتلال، ومنها:

1. أن إدارة البلاد وبعد سقوط النظام بطريقة عسكرية، ومن ثم حكمها من قبل سلطة الائتلاف (إدارة الاحتلال)، التي قد شكلت مجالس محلية ومناطق تعمل مع تلك السلطة على أساس تسيير الأعمال والخدمات اليومية، والذي أنتج تقسيم مناطقي إداري كلاً على حده.

2. إن محاولة الإفلات من قبضة المركز الحديدية (حكومة المركز المطلقة) ومحاولة تحصين السلطة من الانفراد لجهة معينة أو لشخص محدد، أدى إلى توزيع الصلاحيات بين أكثر من طرف ومنح صلاحيات أوسع للإدارات، فالسلطة المحلية وما تتمتع من صلاحيات تعتبر في هذه الوضعية، كضمانة لعدم عودة التصرف الأحادي بالسلطة.

3. إن محاولة تبني شكل الحكم اللامركزي، ما هو إلا في نظر البعض، محاولة للتهرب من تطبيق النظام الفدرالي من قبل بعض الأحزاب السياسية وتخوفهم منها .

يبدو من خلال هذه المقارنة، بين اختيار شكل الدولة المركزية واللامركزية، إن غالبية الباحثين، يؤيدون اللامركزية، على إنه الحكم الأصلح لوضعية العراق الحالية، وبالرغم من بعض المشاكل الفنية والإدارية ومجموعة

الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى هذا الشكل من الحكم، والمتمثلة بالخطر وتحدي للوحدة الإدارية داخل الوحدة الواحدة، باعتبار إن المجالس المنتخبة في المحافظات أقل خبرة وتفتقد للمهارات والمؤهلات، علاوة على أن المرافق اللامركزية تعد أكثر تبذيراً من المركزية، وربما تكون أحد نتائجها بعثرة السلطة، التي قد تقود إلى فقدان الدولة لهيبتها، إلا أن تطبيقه بشكل صحيح وبدون أن تكون هناك مراهنات سياسية مسبقة لإفشاله، سيفرز تطبيقه على نتائج ايجابية ستكون لصالح العراق، وبالخصوص بعد ما شهد العراق تجربة المركزية لعقود طوال واتضحت ملامحها من خلال مركزية السلطة، وما قادت إليه من نتائج تمحورت حول تحكمية السلطة وتراجع الخدمات والمرافق الاجتماعية وإهمال المؤسسات الخدمية وغيرها .

وعليه إن التغير في العراق الذي أنتجته الانتخابات الأخيرة لمجالس المحافظات المحلية، أحدثت طفرة نوعية في المعادلة السياسية، خصوصاً بعد تقدم أحزاب وكيانات سياسية لم تشترك في العملية السياسية مسبقاً، وتشكيل ائتلافات بصيغ جديدة، مما أثار حفيظة بعض جهات من مشروع التحول السياسي وثقافة التعددية، هذا التقارب بين أغلب الكتل هو بداية البناء الصحيح لثقافة التفاعل مع الحكومات المحلية والمركز، إذ يؤمل أن يؤدي طبيعة التعاون بين الحكومتين الاتحادية والمحلية إلى تحقيق دعم معنوي مهم، ستقدمه حكومة المركز للمجالس المحلية، ويقابله تماشي وتواصل مستمر من المجالس المحلية لسياسة المركز والعمل على تطوير المحافظات بطريقة (اللامركزية المنظمة) .

ثانياً: العراق والاتجاه نحو الأقلمة أو الفدرلة

بغض النظر عن تعدد الآراء والمواقف تجاه النظام الفيدرالي من قبل مؤيديه ومعارضيه كشكل من أشكال الدولة، وبغض النظر أيضاً عن تنوع

نماذجه وأشكاله ومستوياته بين دولة وأخرى، إلا أنه من الملاحظ، تزايد الدول التي تتبع النمط الفيدرالي على اختلاف تسمياته ونماذجه، على اعتبار أن الفيدرالية أصبحت ظاهرة عالمية ونظاما سياسياً واقتصادياً، لتقاسم السلطات والثروات بين السلطة المركزية وسلطات الأقاليم، وحل النزاعات وتحقيق المصالحة كأداة من أدوات التنظيم الإداري والحكومي والسياسي، والتي تقسم بموجبها نشاطات ومهمات الحكومة بين الحكومة الاتحادية الفيدرالية من جهة وحكومات الوحدات المكونة من الحكومة الاتحادية كحكومة الولاية، المقاطعة، الأقاليم، أو الحكومة المحلية من جهة أخرى[248].

ومصطلح الفيدرالية بمفهومه الحديث يعني :التدبير السياسي الذي يقصد به التوفيق بين الوحدة القومية والمحافظة على حقوق الولايات، المقاطعات، الأقاليم، أي بمعنى المتفقين، وبعبارة أخرى يعني الاتحاد الفدرالي: الاتفاق بين أطراف المجتمع على تقسيم إداري، يتم بموجبه قبول كيانات مستقلة محددة بنصوص دستور اتحادي، يضمن قيام مؤسسات دستورية من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

إن مبررات نشوء النظم الفيدرالية، هي المساهمة في إمكانية المحافظة على وحدة الدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضمان حقوق ومصالح الأقليات اللغوية، الدينية العرقية، والمقاطعات الجغرافية، في مواجهة طغيان حكم الأغلبية، وكما أن النظام الفيدرالي من وجهة نظر مؤيديه، يسهل إدارة البلد من خلال تقليص الإجراءات البيروقراطية، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتقريب مؤسسات الدولة إلى المواطن من خلال توسيع مشاركته في عملية صنع القرار داخل الدولة، إن هذه التبريرات وان كانت من وجهة مؤيديها، تعتبر القاعدة الرئيسية لقيام الأنظمة المتطورة، إلا أن الوصول إلى ذلك يفترض وجود أرضية صالحة

لقيامها، وهناك ثلاث طرق حسب النظرية الفيدرالية، تتبعها الدول عادة لإنشاء نظام فيدرالي فيها وحسب خصوصيات كل دولة وهي:

1- الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، واستراليا، كمثال على وجود كيانات سياسية مستقلة اتفقت فيما بينها ضمن إطار دستوري على إنشاء الدولة الواحدة.

2- هناك دول مركزية تحولت إلى دول فيدرالية، من خلال تأسيس كيانات لا مركزية شبه مستقلة فيها يحدد صلاحيتها الدستور الفيدرالي، وهذا ما يسمى (الانفكاك) ومن أمثلة هذا النموذج هو بلجيكا، الأرجنتين، البرازيل.

3- النموذج المختلط، حيث تتحول بعض الدول البسيطة التي اتسمت بنوع من اللامركزية في الحكم إلى دولة فيدرالية، كألمانيا على سبيل المثال .

في الواقع إن استخدام مصطلح الفيدرالية في دساتير بعض الدول، يسبب كثيراً من القلق لدى السياسيين، إذ ينظر إليها ومن بينها القيادات السياسية في العراق، بأن مفهوم الفيدرالية يعني تجزئة السلطة السيادية للدولة، ولهذا السبب نلاحظ بأن الحكومة الاسبانية وحكومة جنوب إفريقيا قد تفاديا استخدام مصطلح الفيدرالية في دساتيرهما الوطنية، وعلى هذا الأساس نرى أن بعضاً من الساسة العراقيين الرافضين لفكرة تطبيق الفيدرالية في العراق، يحاولون التشبث بمفهوم الفيدرالية الإدارية كنوع من أنواع الإدارة اللامركزية، والسبب في هذا الخلط يعود إلى جملة عوامل ومنها العامل النفسي في تقبل فكرة النظام الفيدرالي المبني على أساس تقاسم السلطة بين الحكومة المركزية من جهة والوحدات المكونة لها من جهة أخرى، إذ أن الوحدات المكونة لهذا النظام تتمتع في كثير من الأحيان بأركان الدولة البسيطة كافة عدا مظهر السيادة الخارجية كما هو الحال في سويسرا وبلجيكا، ولكن يجب التأكيد في هذا السياق على أن سلطات

وصلاحيات الوحدات المكونة للحكومة الفيدرالية تتفاوت من نظام إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، أي إن طبيعة وخصائص النموذج الفيدرالي يعتمد على مدى سعة الصلاحيات الممنوحة للوحدات الفيدرالية، وليس على استخدام أو عدم استخدام مصطلح الفيدرالية في دستورها، وعلى الرغم من أن ألمانيا عندما تركز على استخدام مصطلح الاتحادية (الفيدرالية)، يكاد يكون نموذجها الفيدرالي نموذجاً لا مركزي للحكم، في حين يكاد يكون النموذج الفيدرالي في سويسرا قريباً من (الكونفيدرالية) بالرغم من أن دستورها لا يشير في محتواه إلى مصطلح الفيدرالية .

وفي الحقيقة يرجع أصل فكرة المشروع الفيدرالي في العراق إلى تبني برلمان كردستان لمشروع (الفيدرالية في العراق ما بعد الدكتاتورية) لعام 1992، إذ ترددت الفيدرالية كمطلب في الخطاب السياسي لحركة المعارضة العراقية بأطرافها المتعددة في اجتماعاتها المتوالية، ومنها اجتماع لندن من 14-20 كانون الأول 2002، والذي عقد تحت شعار (من أجل بناء عراق جديد لما بعد صدام) أي على أساس التعددية والديمقراطية والفيدرالية وحقوق الإنسان، يضاف إلى ذلك ما جاء في قرار مجلس الأمن المرقم (1546) بخصوص النص على الفيدرالية، مع التزام قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية بإنشاء نظام فيدرالي في العراق، وتوج هذا التوجه في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية والدستور العراقي الدائم لعام 2005، إذ بدأ التطبيق العملي للفيدرالية وبصياغات متعددة وفي أكثر من فصل ومادة دستورية، ومن هنا لا بد من التنويه بأن في نظر البعض بأن الفيدرالية الكردية حقيقة قائمة ومنذ عام1991، وهو الإقليم الذي يضم محافظات الشمال العراقي (السليمانية، دهوك، اربيل)، ومن الواضح إن الدعوات لانفصال إقليم كردستان، لم تظهر بعد نيسان 2003 بل كانت هذه

الـدعوات تتميـز في المواجهـات الداميـة بـين النظـام العراقـي السـابق وبـين (قـوات البيشـمركة الكردية)، ولكن بعد الاحتلال تزايدت هذه الدعوات، وهناك العديد من الخطوات التي اتخـذتها إدارة إقليم كردستان، والتي تدل على عزمها على الانفصال وتكوين دولـة كردسـتان، ومـن هـذه الخطوات التي تظهـر جليـا رغبـة الأكـراد في الانفصـال والتـي تثير رد فعـل الأطـراف السياسـية العراقية الأخرى باتجاهها وهي:

1. السعي المتواصل والحثيث إلى توسيع الرقعة الجغرافية للإقليم، لتضم كافـة الأقضـية والنواحي التابعة لمحافظات أخرى فيهـا مواطنـون أكـراد مثـل الموصـل وكركـوك وصـلاح الـدين وديالى.

2. اتخاذ إجراءات توحي وكأن الإقليم كيـان مسـتقل، ويـتم فيهـا التعامـل المبـاشر مـع الدول الأجنبية، دون علم السلطات العراقية.

3. إن العلم هو رمز السيادة للدولة، ولكن المسؤولين في الإقليم، لم يعترفوا بعلم العراق السابق ولا بالعلم الجديد بعد التغير.

4. الدعوى للانفصال، إذ أكد بعضاً من المسؤولين الأكراد، أن الهدف الأساسي هـو إقامـة دولة كردية مستقلة في المستقبل، وأنه حق طبيعي لهـم وفقـاً لمبـدأ حـق تقريـر المصـير، ولكـن الظروف الحالية لا تسمح لهم بذلك، ويعتبرون الفدرالية اتحاداً اختيارياً، وليس اتحادا إجبارياً.

5. إن دستور إقليم كردستان لـيس متطابقـاً مـع دسـتور الإقلـيم الاتحـادي فقـد مـنح صلاحيات لرئيس الإقليم تشابه صلاحيات رئيس الدولة في الداخل والخارج .

6. استخدام طريقة مراسيم الشرف كدولة مستقلة، كحرس الشرف، والنشيد الوطني والعلم، وقيام المسؤولين الأكراد باستقبالاتهم وزياراتهم على شكل زيارات واستقبالات رسمية .

7. المطالبات الشعبية المستمرة في مناطق إقليم كردستان للضغط على إدارة الإقليم بالشروع بإجراء استفتاء شعبي يحدد مصير الإقليم بين البقاء والانفصال.

وعلى رغم من عدم تشكيل أية أقاليم منذ عام 2004 ولغاية يومنا هذا، إلا انه توجد دعوات مختلفة والمقترحة لإقامة إقليم الجنوب أو الأقاليم الغربية،وبالشكل التالي:

- (إقليم الجنوب)، ويشمل محافظات (البصرة، الناصرية والعمارة) وقد عقدت اجتماعات عديدة ضمت مسؤولي ومثقفي هذه المحافظات، وكان (وائل عبد اللطيف) محافظ البصرة السابق أحد دعاة هذا المطلب، وأصدر كراساً بعنوان (رؤيا في نظرية الفدرالية) .

- (حكومة الحكم الذاتي لجنوب العراق الموحد)، وقد دعا إليها (45) شيخاً من العشائر من محافظات (البصرة، العمارة، الناصرية، الديوانية والسماوة)، ووقعوا على وثيقة التأسيس واختاروا (عبد المحسن شلش) رئيساً لها ولمدة (5) سنوات، وتضمنت الرؤية تشكيل هيئات إدارية ومجلس شورى ومجلس أعمار ومجالس اقتصادية عديدة .

- (إقليم الوسط والجنوب)، ويشمل كل محافظات (الجنوب والوسط بما فيها بغداد) وقد طرحها السيد (عبد العزيز الحكيم)، إذ اجتمع محافظوا هذه المحافظات في النجف في آذار2006، ناقشوا آليات العمل لتنفيذ ذلك، وقرروا عقد اجتماعات مقبلة لتفعيل المقترح، ولكن ذلك لم يتحقق، وربما بسبب رفض

(التيار الصدري) الذي يخشى تقسيم العراق باسم الفدرالية، غير أن (المجلس الإسلامي الأعلى) لم ينفك يطالب به، ونفى السيد (عمار الحكم) أن تكون لمشروعة علاقة بمقترح (بايدن) لتقسيم العراق وأن مشروعه يضم (9) محافظات من (الكوت إلى البصرة دون بغداد)، وقد زار وفد من المجلس الأعلى (الأنبار) والتقى الشيخ (احمد أبو ريشة) زعيم (مجلس صحوة الأنبار) لحثه على تشكيل الفدرالية وتأييد فدرالية الجنوب .

- (الأقليم الغربي) ويشمل محافظات (الأنبار وصلاح الدين ونينوى) وقد طرح هذا المشروع من قبل (فصال الكعود) الذي كان محافظاً للانبار، ولكنه تعرض للنقد والاستنكار من قبل المسؤولين في المحافظات الثلاث خشية من تقسيم العراق، كذلك رفض الشيخ (علي حاتم) شيخ عشائر الدليم في زيارته إلى واشنطن مبدأ الفدرالية .

- (المحافظات) وهي كل محافظات العراق عدا (اربيل والسليمانية ودهوك) المكونة لإقليم كردستان، وقد تم تشكيل مجالس المحافظات فيها، وأصبحت تمارس صلاحيات لامركزية واسعة، وصلت إلى حد التعامل مع الدول بشكل مستقل عن السلطة الاتحادية، وكمثال على ذلك أن محافظة القادسية وقعت معاهدة اقتصادية تجارية مع محافظة (خوزستان) و(عربستان) بعد زيارة رسمية إليها، تضمنت هذه المعاهدة على (25) بنداً للتعاون في مختلف المجالات، بينما زار (العمارة) وفد إيراني والتقى أعضاء مجلس المحافظة، وأعلن استعداد إيران لمساعدة المحافظة في تنفيذ المشاريع المختلفة، ووقعت (البصرة والنجف وكربلاء) اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع إيران دون الرجوع للحكومة المركزية، كما قامت محافظة نينوى (مرحلة ما قبل داعش) بتوقيع اتفاقيات استثمارية واقتصادية مع تركيا، ومن الجدير بيان الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تطبيق النموذج الفيدرالي

في (المحافظات الشمالية للعراق)[249]. مع عدم تطبيقه في باقي محافظات العراق، والتي تعود إلى عوامل عديدة، تظهر بحد ذاتها، حساسية هذا الموضوع والتعقيدات التي تصاحب تطبيقه ألان، ولو على مستوى محدد[250] وبالشكل التالي:

- مع بدء العملية السياسية الجديدة في العراق، كان هناك رفض من قبل العديد من الأطراف لفكرة (الاتحادية) مساوين بينها وبين تفكيك العراق، ومع تقدم المباحثات في مطلع 2005، أشارت هذه الأطراف إلى أنهم تقبلوا فكرة (إقليم كردستان) ولكنهم أوضحوا، إن كردستان ينبغي أن تبقى ضمن الحدود الموجودة منذ بداية الحرب في 19 آذار2003 المسمى (بالخط الأخضر)، كما عبروا عن أفضلية واضحة لدولة قوية مركزية، ولكنهم كانوا على استعداد للنظر في درجة معينة من اللامركزية معتمدة على (15) المحافظة المتبقية .

- غياب إجماع لدى كل العراقيين لتبني (النظام الفيدرالي)، ويعود سبب ذلك إلى افتقارهم لرؤية واضحة مستقبلية في بناء الدولة العراقية الجديدة، أي ما زال العديد من الأحزاب والقوى السياسية العراقية، بحاجة لتطوير رؤية ديمقراطية ومضامين مدنية حديثة لتطوير المجتمع العراقي، باتجاه ديمقراطي برلماني وفدرالي في عراق موحد، لتجاور الصراعات المستمرة على السلطة وباتجاهات مختلفة، ولإنجاح الائتلافات السياسية، التي لم تقم إلا على أساس المعاناة المشتركة من النظام السابق .

وعند الاستناد والرجوع إلى الدستور العراقي الدائم لعام 2005 والذي حدد ملامح وخصائص هذا النموذج للنظام السياسي العراقي ضمن مواده الدستورية، نجد أن المواد الدستورية من المادة (110) ولغاية المادة (121) حددت صلاحيات الحكومة الاتحادية ومنحت صلاحيات واسعة لحكومات

الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في الأقاليم والتي تنشأ مستقبلاً، كما إننا نجد أن صفة الغموض شابت غالبية النصوص المنظمة لتشكيل النظام السياسي ودولته، وبين مفهوم اللامركزية والفدرالية، مما قادت إلى فشلها في تحقيق التوازن ما بين سلطات الحكومة الاتحادية والأقاليم، لأنها أثارت المشاكل بسبب النزاع والتعارض في الاختصاصات الدستورية وأثارت في نفس الوقت مشاعر الامتعاض لدى البعض وتخوفهم من نتائجها، فعلى سبيل المثال نجد المادة (110) من الدستور العراقي تحدد صلاحيات الحكومة الاتحادية بـ:"رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وإبرامها، ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية والخارجية السيادية"[251]، إذ تدخل هذه المادة في تناقض مع ما جاء في الفقرة (أولاً) و(رابعاً) من المادة (121)، التي تؤكد على: "منح الأقاليم والمحافظات صلاحيات سيادية واسعة، لفتح مكاتب لها في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية للإقليم"[252]. بعبارة ثانية هناك ثمة تناقض بين صلاحيات الحكومة الاتحادية والحكومة الإقليمية في مجال التمثيل الدبلوماسي، إذ أن المتعارف عليه في الأنظمة الفدرالية أن هذه من خصوصية الحكومة الاتحادية، في حين المادة (110) أشارت إلى أن وضع السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي هي من اختصاصات الحكومة الاتحادية، إذن وجود هذا التناقض في هذه البنود لا تعني فقط وجود تعارض في الاختصاصات، خصوصا إذا ما طلب تنفيذ أهداف السياسة الخارجية للبلد، فمن يقوم بها السفير أم ممثل الإقليم؟ وكيف ستتعامل الدول المضيفة لمتابعة مصالحها الموجودة في الإقليم؟ في ظل وجود سفير عراقي في السفارة، لن يكون عملياً مسؤولاً عن الإقليم، بل يكشف هذا التعارض على

حقيقة الوضع الذي يثير مشاعر عداء البعض ضده، هو إننا أمام تمهيد بالاعتراف الضمني والواقعي بانفصال (الإقليم عن الوطن الأم)، يضاف إلى ذلك أن ما ورد في المادة (110) من الفقرة (ثانياً) والمتعلقة باختصاصات السلطة الاتحادية مؤكداً: "بوضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وإداراتها، لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق والدفاع عنه"[253]. يتعارض مع ما جاء في الفقرة (خامساً) من المادة (121) التي :"منحت إدارة الإقليم بشكل خاص صلاحيات إنشاء قوى الأمن الداخلي الخاصة بالإقليم من الشرطة والأمن وحرس الإقليم"[254] .أي أن هذه القوات سوف تخضع وتنشر وتقاد من قبل سلطة الإقليم وتستلم أوامرها من حكومة الإقليم وليس من الحكومة الاتحادية، كما أن السلطة الاتحادية لا تستطيع نشر قواتها الأمنية في الإقليم لمواجهة الحالات الطارئة والدفاع عن الحدود العراقية، إلا بموافقة المجلس الوطني للإقليم المعني، فإذا كانت الحكومة الاتحادية لا تستطيع نشر قواتها الوطنية في الإقليم، فيعني ذلك إننا مرة ثانية أمام حالة (الانفصال غير المعلن)، وما يتعلق بالمادة (111) الخاصة بالنفط والغاز فقد نصت على :"ملكية النفط تعود إلى الشعب العراقي أجمعه"[255] . وكذلك نصت مادة (112) على أن :" إدارة شؤون النفط والغاز المستخرجة من الحقول الحالية تقوم على أساس مشترك بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، وتوزع الوردات بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع إنحاء البلاد" [256] . في حين نرى أن هناك تناقض بين هذه المادتين وبين المادة (115) التي تتضمن :" للسلطات الإقليمية حق استثمار وإدارة الحقول الجديدة لكل الموارد الطبيعية من غاز والنفط ومعادن"[257]. فالتناقض والتعارض بينهما يتمحور في ما هو عام ملك للشعب العراقي اجمعه والحق الخاص للإقليم، ويفترض قانونيا أن يسيطر العام على

الخاص وليس العكس، لان الملكية هي للجميع وليست ملك لقومية وأقلية، مهما كان نسبة عددها السكاني، وعليه ووفقاً لهذه النصوص فإنه من الطبيعي أن تقوم حكومة إقليم كردستان حسب رأي مؤيدي هذه السلطات بالتفاوض والتعاقد مع الشركات الأجنبية، للقيام بعمليات تنقيب عن النفط والاستثمار فيها ضمن حدود إقليم كردستان، وحتى في المناطق التي تقع خارج حدود إقليم كردستان، أي في المناطق المتنازع عليها في محافظتي (نينوى وكركوك) بدون الرجوع إلى وزارة النفط أو الحكومة الاتحادية، لان للسلطة الاتحادية الحق في الإدارة والإشراف على النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، ولا تمتلك الحق في التعامل مع بقية الثروة المعدنية، ومستندين على ما أشارت إليه الفقرة (ثانياً) من المادة (112) إلى موضوع المشاركة بين السلطتين في رسم السياسات الإستراتيجية لتطوير ثروة النفط والغاز ولكن بدون الإشارة إلى حق السلطة الاتحادية في الاستثمار والمشاركة في إدارة الحقول التي سوف تكتشف مستقبلاً في الإقليم.

في الواقع إن مبدأ المفاضلة في المصالح بين ما هو عام وخاص، لا يتوقف حدوده فقط في مجال النفط والغاز، بل يتعدى ذلك إلى قضية المياه، فقراءة الفقرة (ثامناً) من المادة (110) المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وتوزيع مناسيب المياه من خارج العراق، ومسألة السياسة الداخلية لتوزيعها، تعطي هذه الفقرة الحق لحكومات الأقاليم التحكم بمستوى تدفق المياه داخل العراق، وهذه المادة قد تصبح مصدر لنشوب صراع بين الإقليم بشأن حصة كل إقليم من المياه، وهذا يعني تحقيق مصدراً جديداً للصراع المستقبلي بدلاً من تحقيق (فدرالية السلام) بين القوميات[258]. فأن كل هذه الإشكاليات المثيرة للجدل تقود

الباحثين إلى وضع مجموعة من الاحتمالات المستقبلية بشأن فيدرالية العراق ومنها:

- يمكن الاقتصار على فدرالية واحدة لإقليم كردستان مع احتمالات توسيعها بضم (كركوك وسنجار وخانقين ومدلي ومخمور) بسبب خصائصه الجغرافية والتاريخية واللغوية والأثنية، أما باقي محافظات العراق فسوف تحكم باللامركزية الإدارية.
- إقامة فدراليتين من إقليم كردستان وسائر العراق، وبالتالي لا يكون هناك تساوي في الحجم والسكان .
- تحقيق الفدرالية من خلال تعدد الأقاليم، من ضمنها فدرالية بغداد وفدرالية كركوك إلى جانب إقليم كردستان وإقليم الجنوب والإقليم الغربي، وهذا الاحتمال الأكثر ضماناً.
- الفدرالية الجغرافية والتي تعني تحويل المحافظات القائمة إلى فدراليات تتمتع باستقلالية داخلية واسعة، مع ارتباطها بالسلطة الاتحادية المسؤولة عن قضايا الدفاع والسياسة الخارجية والمالية والاقتصادية، وهي الأكثر قبولاً من الشعب العراقي، لأنها تقوم على أساس جغرافي وليس على العرقي أو المذهبي أو الديني، وبالتالي فإن فرص نجاحها أفضل من غيرها.

وبالرغم من إنشاء النظام الفيدرالي في إقليم كردستان العراق، إلا انه لا زال هناك تحديات عديدة تواجه التوجه المدني للقومية في كردستان، منها موقف الحكومة المركزية من القومية الكردية وسلوك الأقليات في شمال العراق ولاسيما التركمان، وموضوع النفط ووضع مدينة كركوك ضمن المناطق المتنازع عليها وكذلك وضع (قوات البيشمركة) والموضحة كما يلي:

– يرى القادة الكرد أن الحكومة المركزية حددت نصيب حكومة الإقليم من إيرادات الدولة العراقية بنسبة (17%)، ومن دون مشاركة ممثل كردي حول تلك النسبة المحددة ويطالبون ألان بزيادتها، لأنه يمثل اجحافاً في حق الأكراد من جهة واستقطاع الحكومة العراقية جزءاً من هذه الحصة التي قررتها من جهة أخرى والذي يؤثر سلباً في وتيرة المشاريع الإنمائية في الإقليم، ويحدث مشكلة كبيرة في دفع الرواتب والمخصصات لموظفي الحكومة الإقليمية.

– في ما يتعلق بقانون النفط والغاز، هناك اختلاف جوهري بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان فيما يتعلق بتفسيره وتطبيقه، فحكومة الإقليم تصر على مبدأ تقاسم الموارد بما فيها النفط، وان يكون لها حق التصرف في الاستثمارات النفطية في الإقليم، بينما تذهب الحكومة الاتحادية إلى أن موضوع النفط كله يجب أن يكون بيد الحكومة المركزية، ويثير هذا الموضوع مسألة العقود النفطية (بما تتضمنه من عمليات التنقيب والاستثمار والصناعة والتصدير في مجال النفط)[259]. التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان مع عدد من الشركات الأجنبية دون الرجوع إلى الحكومة العراقية، أزمة سياسية وقانونية بين الحكومتين الاتحادية والإقليمية، فالأولى تعتبر هذه الاتفاقيات غير قانونية، في حين أكدت حكومة إقليم كردستان، أن هذه الاتفاقيات قانونية ولا تخالف الدستور العراقي، فقد استندت في إبرامها إلى قانون النفط والغاز، الصادر في إقليم كردستان لعام 2007، الذي يجيز لحكومة الإقليم إبرام مثل هذه الاتفاقيات، كما أن الدستور العراقي ينص أن النفط والغاز ملك جميع العراقيين والواردات توزع عليهم بشكل عادل ومتساو، ولا تزال الأزمة مستمرة بين الجانبين إلى الآن، لتشبث كل منهما بموقفه، مع توقيع حكومة كردستان مزيدا من الاتفاقيات والعقود النفطية .

- فيما يتعلق بقضية كركوك، يصر القـادة الكـرد لـيس فقـط عـلى ضـم المدينـة إلى إقليم كردستان، وإنما على الهويـة الكرديـة للمدينـة، ولطالمـا عارضـوا إجـراء انتخـاب مجلـس محافظة كركوك في كانون الثاني 2005، لأنه سيرسخ واقع التعريب والسياسات الأخـرى للنظـام السابق، ولكنهم وافقوا فيما بعد على أساس أن المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات ليس له علاقة بتحديد مصير كركوك، إذ فـاز الائـتلاف الكـردي الـرئيسي بحـوالي(63%) مـن مقاعـد المحافظـة، وانتخـب المحـافظ مـن الائـتلاف، ولكـن حكومـة إقلـيم كردسـتان رفضـت قـانون الانتخابات المحلية، رغم مصادقة مجلس النواب العراقي عليه في تموز 2008، بتقسيم السلطة في مجلـس محافظـة كركـوك بـين الأكـراد والعـرب والـتركمان بنسـبة (32%) لكـل مجموعـة، بالإضافة إلى (4%) للأقليات الأخرى، ونتيجة لإصرارهم عـلى مـوقفهم، وفي ظـل تأكيـد الهويـة الكردية للمدينة، فضلاً عـن المـذاهب والقوميـات التـي تعـيش فيهـا كافـة ومـوطن التسـامح الديني والقومي، تم تضمين الدستور العراقي الـدائم للـمادة (140) ومـن قبلـه (قـانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية) التي تقضي بتطبيع الأوضاع وإجراء إحصاء سكاني واسـتفتاء شـعبي في كركوك وأراضي أخرى متنازع عليها، لتحديد رغبة السكان في اللحـاق كركـوك بـإقليم كردسـتان أو البقاء إقليما منفردا أو مرتبطا ببغداد، وقد تم تشكيل لجنة عليا لتنفيذ هذه المـادة، والتـي لم تنته من عملها في المدة المحددة دستوريا، بسبب توتر في العلاقات بـين مكونـات المحافظـة من العرب والأكراد والتركمان، ومن ثم تم تمديد عملها،إلا أن الحديث عن المادة (140) أصـبح بحكم الماضي بالنسبة للقادة الكرد خصوصا بعد فرض سيطرتهم المطلقـة عـلى مدينـة كركـوك بعـد انسـحاب القـوات العراقيـة عـلى اثـر تقـدم تنظـيم داعـش نحـو المدينـة عـام 2014،

وهو ما يؤشر استمرار الخلاف بين الحكومة المركزية والإقليم حول وضع مدينة كركوك .

- أما ملف البيشمركة أو (حرس الحدود)، فهناك أكثر من إشكالية في العلاقات الحكومية البينية، وتحدد طبيعة المشكلة في إصرار الحكومة العراقية على تقليص عدد البيشمركة إلى (190) ألف فرد فقط بما في ذلك قوات الاحتياط، أي إلى أكثر من النصف، فيما ترفض الإدارة الإقليمية ذلك، وايضاً تريد الحكومة العراقية الحالية دمج الميليشيات بما فيها البيشمركة في الجيش العراقي، لكن الإدارة الكردستانية ترفض اعتبار قوات البيشمركة ضمن الميليشيات، ونتيجة لذلك تم استبعاد قوات البيشمركة عملياً من مسمى الميليشيات، بل وقعت الحكومة المركزية اتفاقية مع حكومة إقليم كردستان بشأن هذه القوات في عام 2007، حددت مهام وصلاحيات وحقوق تلك القوات في الإقليم والميزانية المخصصة لها، ولكن كل الدلائل والمؤشرات تشير إلى استمرار وجود بذور الأزمة بين الطرفين.

ثالثاً: العراق والاتجاه نحو التقسيم

من جراء تطبيق النظام الفيدرالي في إقليم كردستان العراق، وكما ظهر ذلك في تحليل المحور السابق، يتبادر إلى ذهن الباحث سؤالا وهو، هل أن تكوين دولة فيدرالية عامل أساس لخلق الاستقرار السياسي في العراق؟ وللإجابة على هذا السؤال نجد هناك من يرى بان خلق دولة فيدرالية ليست وسيلة ضمانة لتطبيق حكم القانون وتحقق الديمقراطية في خطوات إعادة بناء الدولة الجديدة، وفي تحقيق حماية الحريات والأقليات العرقية والدينية وحماية حقوق الإنسان، فإن ثمة مخاطر قد تقود عملية التقسيم العرقي والطائفي والجغرافي والاقتصادي إذا ما طبقت الفيدرالية، وترتكز تلك المخاوف في الأسباب الآتية:

● إن الدستور العراقي خول الأقاليم وضع دستور خاص لها بما ينسجم مع حاجاتها ضمن المادة (120) من الدستور الدائم[260]. وهـذا مـما يفسـح المجـال أمـام بعـض الأقـاليم أن تتبنـى سياسات متطرفة، وعليه لا نستغرب من أن نسمع بأن الأخوة مسيحي العراق في المهجر يقودون الآن حملات دعائية كبيرة مطالبين بإنشاء كيان مسيحي لهـم في سـهل نينـوى يتمتـع بنـوع مـن الاستقلالية والحكم الذاتي،بممارسة الضغط على الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى وليكـون ملاذا آمنا لهم، فلقد شكل الدستور الذي فرضه الاحتلال حالة امتداد في النوايا الخفية، بـالتعرض للعراق الموحد والعربي ودولته المدنية، فمثلما أسس الدستور عـلى المحاصصـة الطائفيـة وانفـتح على التقسيم، فإنه كان نتاجـا مـدبرا لتـدمير نسـق الدولـة وأجهزتهـا ومؤسسـاتها وانفتـاح عـلى احتمالات الدول الدينية وفقا للتقسيم الطائفي .

● إن الانتهازيـة الحزبيـة لـبعض الأطـراف السياسـية والتـي تـروج مفـاهيم تـتراوح بـين الانفصالية والعنصرية والفيدراليـة، تهـدف بالدرجـة الأساسـية إلى التقسـيم الطـائفي وهـو تقسـيم عنصري ووباء يهدد الوطن والشعب، فمواقف الأكراد وإصرارهم على رفع سقف مطالبهم القومية، هو لتأكيد وترسيخ نزعة تحقيق انفصال كامـل لإقلـيم الشـمال كهـدف اسـتراتيجي لتكـوين دويلـة كردية، ولا يمكن اعتبارها مفاجأة لأن هذه المطالب كانـت شـبه معلومـة مـن قبـل، لكـن المفاجـأة الكبيرة جاءت من الجنوب العراقي، عندما طرحت (أحزاب شـيعية) لأول مـرة فكـرة فصـل جنـوب العراق بإنشاء إقليم شيعي في الجنوب والوسط العراقي، يضـم (9) محافظـات ليكـون إقلـيما شـبه مستقل على غرار إقليم كردستان في الشمال، وقد واكبت هذه المطالبة أيضاً الـدعوى إلى الاسـتحواذ عـلى نفـط الجنـوب أسـوة بمطالـب الأكـراد بالاسـتحواذ عـلى نفـط الشـمال العراقـي في كركـوك

وما حولها، ومن هنا جاءت صيغة الفيدرالية لتنفيذ مخطط تقسيم العراق على أساس عرقي و قومي (الأكراد في الشمال) و(عرب الشيعة في الجنوب) أي هي الفيدرالية القومية، التي يمكن لها أن تهدد وحدة العراق والتعايش السلمي بين العراقيين، والذي تتضمن في طياتها مخاطر الحرب الأهلية وتحرق الجميع.

ومن الضرورة وضع فكرة التقسيم في إطار استراتيجيات التداخل بين أهداف القوى الإقليمية المحيطة بالعراق مع تأثيرات المشروع الاستعماري الأمريكي، فهناك ثمة مصالح لكل طرف من هذه الأطراف في رؤية العراق كدولة ضعيفة ومقسمة ومستندين على شبح التقسيم العرقي والطائفي في العراق في تحقيق مصالحهم، ويمكن للباحث أن يبرز تلك الأطراف أخذاً بالصراع الدولي من اجل النفوذ أو في أحياء هذا النفوذ كمعيار للتميز فيما بينهم وهي :

1- الولايات المتحدة الأمريكية:

من المعروف أن السياسة الأمريكية الحالية ومن سبقها من الإدارات الأخرى، تتركز على بعدين خارجين رئيسين في الشرق الأوسط، وهما قاعدة أمنية قابلة للبقاء في المنطقة من جهة وهو هدف قصير الأمد، وإعادة تشكيل السياسات الاقتصادية والثقافات الداخلية في المنطقة عن طريق إصلاحات ليبرالية من جهة أخرى، من خلال نزعة الافتراء بالعمل وشن الحروب الوقائية وعمليات التغير للأنظمة جزءً من العقيدة الرسمية، وهذا التوجه فسر قرار الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن)، بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تترك العراق قبل إزالة الإرهاب، وإقامة أنظمة سياسية حديثة ومستمرة وديمقراطية.

وبهذا نجد الكثير يتحدثون عن (نظرية المؤامرة)، التي تحاك للعرب في دهاليز السياسات الغربية والأمريكية، والبعض يرفض هذه النظرية المزعومة

ويجعل حركة التاريخ وحدها المسؤولة عما وصل إليه العالم العربي، إلا أنه يمكن التأكيد على وجود هذه النظرية ولسبب رئيسي يتمحور في أن الخطط الأمريكية الساعية إلى تقسيم دول العالم العربي ومن بينها العراق، لم تكن وليدة الوقت الحاضر، بل هي مشاريع حاضرة في مراكز الأبحاث الأمريكية وأذهان السياسيين الأمريكيين منذ القدم، فليس من الغريب أيضاً أن نسمع بأن السكرتير السابق للإدارة الأمريكية (ليسلي جيلب) يدعو إلى القيام بتقسيم سهل للعراق والى إنشاء ثلاث دويلات عرقية وطائفية، تفادياً لنشوب صراع دموي في العراق، وقد انضم إليه أيضا (ديفيد جوزيف) الأستاذ في جامعة (جون هوبكنز) للدراسات العالمية المتقدمة، فقد دعا في مشروعه إلى ضرورة إنشاء سلطة عراقية مركزية للقيام بتوزيع عادل للريع والدخل من النفط على الولايات الثلاث وتحمل مسؤولية توجيه السياسة الخارجية للعراق، ويبدو أن كثيرا من المفكرين والسياسيين أدركوا ما سوف يتعرض له أبناء الشعب العراقي من صراع دموي بترجمة المواد الدستورية إلى قوانين نافذة وأقاليم فعلية منفصلة عرقياً ومذهبياً، في حين أكد (هنري كيسنجر) وهو أحد أشهر السياسيين الأمريكيين، بتدمير إرادة الأمة العراقية للسيطرة على الأمة العربية، فهي الحلقة الرئيسة فيها، من خلال دعوته ولمرات عديدة بعد احتلال العراق إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات، كردية في الشمال، سنية في الوسط، وشيعية في الجنوب .

ونظراً لمحدودية البدائل المتاحة أمام الإدارة الأمريكية بعد انسحاب قواتها العسكرية من العراق، شرعت بوضع عدة مشاريع لتقسيم العراق، فمن خلال هذه المشاريع ستتمكن واشنطن من إبقاء نفوذها على الكيانات الخارجة من رحم الدولة العراقية الجديدة، والتي ستكون بطبيعة الحال ضعيفة وتحتاج إلى المساندة الأمريكية في مقابل منح الأمريكيين نفوذاً قوياً، عبر نشر قواعد عسكرية

تستطيع من خلالها الحفاظ على مصالحها، ليس فقط داخل هذه الكيانات، ولكن أيضاً في منطقة الشرق الأوسط كلها[261] . في حين نجد أهم الخطط الأمريكية التي طرحت لتقسيم العراق هي كالأتي:

أ. خطة ليسلي جيلب:

إذ كتب مقالة أوضح فيها خطة الولايات المتحدة الأمريكية، باستبدال العراق الحالي بثلاث دول صغيرة كردية في الشمال وسنية في الوسط وشيعية في الجنوب، وتفترض هذه الخطة أن كل طائفة ستكون لها دولتها الخاصة بها، ومن ثم سوف يتوقف القتال، لأنه لن يكون له معنى، ويمكن للولايات المتحدة في هذه الحالة أن ترفع يدها من العراق، وهي مطمئنة بعدم وجود تهديدات أمنية وكذلك بوجود نوع من الاستقرار على الأرض [262].

ب. خطة هنري كيسنجر (الشرق الأوسط الكبير) :

وهي الخطة التي اقترحها وزير الخارجية الأمريكية الأسبق (هنري كيسنجر) حول ضرورة تقسيم العراق، كمخرج لحل الأزمات التي تواجهها الإدارة الأمريكية في العراق، بقوله: " لكي يكون الشرق الأوسط كبيراً، وهو الذي لا يمكن تغيير جغرافيته، لا بد أن تكون دول هذا الشرق الأوسط صغيرة وغير قابلة للحياة بمفردها فلا بد من قوة عظمى تدعمها لتعيش، وتبقى بتثمين الدولة الطائعة، ومعاقبة الدولة العاصية، دون أن يتسبب ذلك في إرباك النظام العام في الشرق الأوسط الكبير، وهذا هو معنى دولة الثواب والعقاب، وما العراق وتقسيمه سوى البداية"[263].

ج. خطة غالبريث:

وهي الخطة التي طرحها (بيتر غالبريث) والـذي دعـا فيـه إلى تقسـيم العـراق إلى ثـلاث دويلات، وذلك بسبب الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في العراق، والتي كـان مـن أبرزهـا الفشل الذريع في الحفاظ على نسيج الوحـدة الوطنيـة في الـبلاد، مـما جعـل العـراق ينجـرف في حرب أهلية لم يشهد العـالم لهـا مثـيلا مـن قبـل، ويـبرر رؤيتـه هـذه بقولـه: "لأن محاولـة بنـاء مؤسسات وطنية أو قومية في بلد دمرنا فيه كل أسس ومقومات الدولة، ليس سوى جهـد ضـائع ولا يؤدي إلى شيء سوى الإبقاء عـلى الولايـات المتحـدة في حـرب بـلا نهايـة، إن مـا كـان يعـرف بالعراق الموحد ذهب إلى غير رجعة بتفكيـك مؤسسـاته الأساسـية، وان الإدارة الأمريكيـة كتبـت شهادة وفاة العراق، وعليها الآن الاعتراف بخطيئتها الكبرى واستخراج شهادات مـيلاد للـدويلات الثلاث المستقلة، لتنفيذ مشروع التقسيم والمراحل التي وصل إليهـا بعـد قيـام الولايـات المتحـدة الأمريكية وبريطانيا، بغزو واحتلال العراق وتدمير بنيته التحتيـة وسـحق كـل مؤسسـات الدولـة العراقية وإلغائها، إيذانا بـالشروع بتنفيـذ مخطـط تقسـيم العـراق الـذي كانـت تسـعى الإدارة الأمريكية إلى تحقيقه .

د. خطط جوزيف بايدن لتقسيم العراق:

إن دوائر صـنع القـرار السـياسي الأمـريكي لم تنفـك وهـي تسـعى إلى طـرح حلـول سياسـية وعسـكرية لازمـات العـراق المستعصـية سياسـياً وعسـكرياً، ويبـدوا أن الالتـزام الأخلاقـي للولايـات المتحدة الأمريكية حيال العراق جعلها تسعى دوما إلى الوصول لكل ما من شئنه مـن اجـل انتشـاله من هذا الواقع المظلم حتى وان كانت النتيجة تقسيمه، والى جانب المحاولات السابقة جـاء مشروع القـانون الـذي طرحـه نائـب الـرئيس الأمـريكي (جوزيـف بايـدن) لتقسـيم العـراق إلى ثـلاث

أقاليم (الأكراد في الشمال، والسنة في الوسط، والشيعة في الجنوب)، إلا أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح نتيجة العديد من المتغيرات الداخلية(العراقية) والإقليمية والدولية لاقتناع الجميع بان المصلحة هي بوحدة العراق .[264]

فضلا عن ذلك طرح (جوزيف بايدن) مشروع قانون آخر لتقسيم العراق، والذي اقره أعضاء الكونغرس الأمريكي في جلستهم الاعتيادية يوم 2015/5/2 والذي جاء تحت عنوان (توازن القوى في العراق)، فالأساس الذي قم عليه هذا القانون هو الاعتراف بمقاتلي قوات (البيشمركة الكردية) ومقاتلي (القبائل السنية) كقوات عسكرية، ليكونوا بمثابة قوات عسكرية موازية للمليشيات(الشيعية) المسلحة المدعومة إيرانياً حسب ما جاء بنص القانون، وفي حال إقراره سيتم السماح بتدريب هذه القوات على يد القوات الأمريكية والقوات النظامية العراقية.

إذ صرحت إدارة الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) إلى دعمها الكبير لمساعدة الأقليات في العراق وتشجيعها إلى تفعيل نظام الحكم الذاتي، فضلا عن الضغوط الأمريكية إلى الإسراع بإقرار قانون الحرس الوطني من قبل البرلمان العراقي، إذ أشارت إلى أن هذا القانون هو للدفاع عن العراق بالنهاية، وأضافت إلى أن هذا القانون (توازن القوى في العراق) سيعطي الحق إلى أي قومية وطائفة بتشكيل القوات العسكرية الخاصة بها مما يساعدها على اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لحفظ أمنها .

ويبدوا أن الإدارة الأمريكية لم ولن تتوانى هذه المرة في العمل من اجل أن يوضع هذا القانون حيز التنفيذ والذي هو بصيغة أو أخرى مشابه لقانون الحرس الوطني الذي يسعى البرلمان العراقي لإقراره بعد أن يوضع الإطار العام له من حيث الهيكلية والتنظيم، إلا أن مشروع القانون الأمريكي ذهب إلى ابعد من

ذلك من خلال إعطاء الحق لكل طائفة أو قومية بتشكيل قوات عسكرية خاصة بها، في الوقت الذي يتحدث فيه قانون الحرس الوطني عن تشكيل قوات عسكرية داخل كل محافظة أو إقليم والابتعاد عن أي صبغة طائفية أو قومية وتكون بمثابة قوات شرطة محلية فضلا عن كونها قوات ساندة بحفظ الأمن والاستقرار .

ولكن السؤال الأهم هو أين مصلحة العراق من قانون توازن القوات المسلحة ؟ بالتأكيد فان العراق هو الخاسر الأكبر من هذا القانون، فإذا كان الهدف من هذا القانون هو حل معضلة العراق الأمنية، فباعتقادي إن هذا القانون سوف يزيد من حالة الفراغ الأمني كونه سوف يعالج المشكلة بإيجاد مشكلة اكبر ألا وهي خلق مزيد من المليشيات المسلحة ذات الصبغة الطائفية والقومية، فقد كان من الأجدر أن ينص مشروع القانون صراحة على دمج أي قوات عسكرية حديثة التكوين ضمن المنظومة العسكرية العراقية، ثم ما هي الغاية من إيجاد قوات عسكرية جديد في الوقت الذي يوجد في جيش قوامه 300000 جندي مع اتفاق الجميع على محدودية إمكاناته التكتيكية والإستراتيجية، كما انه أذا كانت الحجة التي جاء على أساسها هذا القانون هو بوجود مليشيات (شيعية) متنفذة، فيمكن الضغط على الحكومة العراقية للقيام بعملية أمنية واسعة النطاق لنزع سلاحها ودمج من يرغب بصفوف القوات الأمنية أو أن يكونوا جزء من قوات الحرس الوطني .

ومن خلال ما تقدم يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال هذا القانون إلى خلق حالة من التوازن الأمني في العراق من خلال تشكيل قوات عسكرية تكون بمثابة قوات ردع بيد الجماعات السياسية المتصارعة، ويبدوا أنها تناست هموم المواطن العراقي حيال الواقع السياسي والعسكري

والأمني، وعدم إدراكها بان المستهدف الأول من هذا القانون هو الموطن العراقي كونه سيكون الهدف الرئيس في حالة اندلاع أي خلاف سياسي والذي سينعكس سلبا على الواقع الأمني المتهالك، فضلا عن أن هذا القانون جاء ليعكس مدى حالة القصور الاستراتيجي الذي تعاني منه دوائر صنع القرار السياسي والأمني الأمريكي .

2- إيران:

يُعدّ النفوذ الإيراني الحالي في العراق من أبرز العناصر التي لها مفاعيل إستراتيجية على العراق وعلى مستقبل القوّة التي تتمتع بها إيران في محيطها الإقليمي، ويعتبر هذا النفوذ احد العوامل الرئيسة التي يتم التعويل عليها للارتقاء في المجال الحيوي الجيواستراتيجي الذي تطمح إيران تاريخيا إلى التمدد عبره باتجاه دول الخليج العربية فيما تشكل أفغانستان البوابة الأخرى للتمدد في الاتجاه المقابل في وسط آسيا.[265]

هنالك عدة دوافع أدت بإيران إلى الدخول كأحد الأطراف الأساسية في تطورات الساحة العراقية، ومن أبرزها:

- البحث عن متنفس إقليمي، حيث توجه الحكومة الإيرانية سياستها للتصعيد في العراق، كجزء من سياسة البحث عن متنفس، بسبب ما تمر به من تناقضات داخلية متأتية من الوضع الاقتصادي المتراجع، والصراعات المتكررة على مراكز النفوذ بين أجنحة النظام الإيراني، لاسيما أن الأزمة الأمنية العراقية رفعت مستويات التخوف من امتدادها إلى داخل إيران.

- البعد العقائدي المذهبي، إذ استند الدور الإيراني في العراق إلى البعد العقائدي المذهبي في تدخله إلى جانب الحكومة العراقية في حربها ضد تنظيم داعش بحجة حماية الأماكن والمزارات الدينية الشيعية في العراق، والزوار

الإيرانيين الوافدين إليها، وهو ما أوجبته الفتاوى التي أطلقتها المرجعية الدينية فيما يسمى بـــــ "الجهاد الكفائي"

● توظيف الحرب على الإرهاب، إذ إن ثمة رغبة إيرانية في استغلال الحرب الدولية على الجماعات الإرهابية المسلحة لترسيخ نفوذها في العراق، وتغيير صورتها من متهمة بدعم الإرهاب إلى شريك في محاربته.

● منصة انطلاق استراتيجي للإقليم، إذ إن ثمة مصلحة إستراتيجية إيرانية ترى في العراق منطلقاً مهماً للتوغل الإيراني في باقي دول المنطقة، سواء باتجاه سوريا، أو لبنان، والأردن ودول الخليج العربي.

● تصاعد التحدي الأمني للحكومة العراقية، ففي ظل عدم قدرة حكومة العراق على مواجهة "داعش" عند سيطرته على أجزاء واسعة من البلاد، وتأخر الولايات المتحدة والدول العربية في مساعدة حكومة بغداد لمواجهة هذا التنظيم، استغلت إيران حاجة العراق والأوضاع التي يمر بها، فقدمت السلاح والذخيرة والدعم العسكري للقوات العراقية قبل غيرها من الدول لتعزيز دورها في العراق.

● طبيعة السياسة الأمريكية تجاه العراق، حيث شجعت سياسة إدارة باراك أوباما الدور الإيراني على ممارسة تأثيرات في التوازنات الداخلية العراقية، فبالرغم من عدم مشاركة إيران رسمياً في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب الذي تقوده واشنطن، فإن الإدارة الأمريكية رحبت بالدور الإيراني في العراق، مما يعني منح طهران الضوء الأخضر لتأدية دورها في العراق.

●البيئة العراقية، سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأمنية، توفر الأرض الخصبة والأدوات اللازمة لتزايد النفوذ الإيراني من حيث وجود الأحزاب والحركات والمنظمات والميليشيات المسلحة ذات الارتباط

الأيديولوجي بإيران التي تحقق بدورها ما يتطلبه الدور الإيراني من أهداف، بخلاف إدراك إيران حاجة هذه الجهات لدعمها من أجل البقاء في مراكز السلطة والتأثير.

من المتوقع أن تسعى إيران، حال إنهاء سيطرة "داعش" على المدن والأراضي العراقية التي سيطرت عليها، إلى ترسيخ دورها في العراق بالشكل الذي يحقق مصالحها، ويخدم أهدافها على مختلف الصعد سياسياً، وأمنياً، واقتصادياً، بما يتناسب وتمددها الإقليمي، في ظل معطيات ومتغيرات الساحة الدولية وتوجهاتها التي تبنتها إدارة روحاني. ومن الممكن، وفق معطيات الواقع، أن يتخذ الدور الإيراني في العراق أبعاداً متعددة تتمثل في:

❖ **البعد السياسي** : فبالاستناد للوجود الإيراني المباشر، وحاجة القوى والتيارات العراقية للدعم الإيراني للبقاء في السلطة، فإن طهران ستمارس دوراً سياسياً من خلال التأثير في مجريات العملية السياسية والتوجهات الحكومية، وستعمل على تحقيق التوازن بين الحركات والأحزاب الدينية الموالية لها ودعمها للسيطرة على مؤسسات الدولة العراقية المختلفة، واستبعاد القوى والتيارات ذات التوجهات الوطنية التي تعارض الدور الإيراني.

ومن المتوقع أيضا أن تحاول إيران إبقاء الحكومة العراقية بوضع لا يمكنها من الاستقلال عن التوجه الإيراني، فضلاً عن أنها ستسعى إلى أن تلحق مواقف الحكومة العراقية بموقف طهران تجاه التطورات والقضايا العربية، والتأثير في علاقات العراق العربية والإقليمية والدولية، وهو ما بدأ يتحقق عندما جاء الموقف العراقي متناغماً مع الموقف الإيراني المعارض لعملية "عاصفة الحزم" التي تقودها السعودية ضد الحوثيين في اليمن.

❖ **البعد الاقتصادي**: ويتمثل في السعي إلى الهيمنة على الأسواق العراقية وإغراقها بالبضائع والسلع الإيرانية ذات الأسعار الرخيصة، مقارنة بالبضائع والسلع المستوردة من الدول الأخرى، والتركيز على الجوانب الاستهلاكية لا الإنتاجية بهدف احتكار منافذ الإنتاج لإيران دون العراق، أضف إلى ذلك أن ثمة توقعات بارتفاع مستوى التبادل التجاري بين الدولتين من 12 مليار دولار عام 2014 إلى 22 مليار دولار 2015.

وبقدر ما تستطيع إيران تعطيل البنى الاقتصادية والصناعية والزراعية، ستزود الأسواق العراقية بما يلبي الطلب فيها، وتحاول إيران أن يكون لها دور في مشاريع الأعمار والاستثمار في المحافظات التي ستعيد الحكومة العراقية السيطرة عليها، وإخراج عناصر "داعش" منها، وتعمل إيران على الاستفادة من القطاع المصرفي في العراق لسد حاجتها من العملة الأجنبية التي تحتاج إليها، في ظل العقوبات الدولية المفروضة عليها.

❖ **البعد الأمني**: حيث أظهرت الأزمة الأمنية وتصاعد دور "داعش" في العراق طبيعة الدور الأمني الإيراني متعدد الوظائف، فمنذ بداية الأزمة برز بوضوح الوجود المباشر لعناصر الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الإيرانية في العراق، وبدأ انتشارها الميداني بحجة حماية الأماكن والمراقد الدينية، ومساعدة الأجهزة الأمنية العراقية لمواجهة مقاتلي "داعش"، ومن المتوقع أن يبقى هذا الوجود في المرحلة المقبلة بمبررات، منها إعادة تنظيم القوات الأمنية العراقية، وتقديم الاستشارات الأمنية والاستخبارية لمواجهة "الإرهاب" وحماية المراقد الدينية.

ومن خلال ما تقدم نشير إلى أن إيران تسعى إلى ربط العراق بعجلة إستراتيجيتها الإقليمية من خلال المجالات الآتية:

- تعزيز المنظومة الأمنية الوقائية للنظام الإيراني والتي تتمثل بإنشاء خطوط دفاع متعدد خارج الدولة الإيرانية وتتجسد بدول وحركات موالية لها ويمكن استخدامها كوسائل ردع أو كروت تفاوض أو كرافعة إستراتيجية لأي صفقة ممكنة.

- تحقيق التمدد الإقليمي الجيواستراتجي للنفوذ الإيراني الذي يمثّل "الهلال الشيعي-الإيراني" والذي يعتبر ركيزة أساسية في الفكر السياسي والسياسة الخارجية الإيرانية، والذي يعتبر هدفا إيرانيا تاريخيا لا يتغير بتغير الأنظمة هناك، وإنما تتغير و تتبدّل الوسائل التي يتم تحقيقها به فقط.

- المساومة ليس على دور إيران في العراق أو نفوذها به، وإنما على العراق في سبيل ملفات أخرى دون أن يعني ذلك التنازل عنه، بمعنى آخر، استخدامه رهينة للتفاوض عليه واكتساب المغانم.

- منع عودة أو قيام عراق عربي قوي مستقر ومستقل، لان ذلك يعدّ أكبر عدو للإستراتيجية الإيراني وللنظام الإيراني ونفوذه في المنطقة.

3- **تركيا:**

قامت سياستها عشية الحرب على العراق على ركيزتين، هما السعي لمنع نشوب حرب تؤدي إلى تغيير جوهري في التوازنات القائمة، والتدرج في التعاون مع الإدارة الأمريكية تبعاً لمدى ارتفاع وانخفاض إمكانية نشوب حرب، وعملت تركيا في هذا السياق على التنسيق الإقليمي للحيلولة دون حصول الحرب، ومن ثم امتنعت عن المشاركة فيها [266].

وقدر تعلق الأمر، بسياسة تركيا في مرحلة الإعداد للحرب التي قادتها الإدارة الأمريكية والمأزق الذي ستواجهه تركيا في حالة نشوب الحرب، لخص الرئيس التركي السابق (سليمان ديمريل) ذلك بقوله: "...إن الحرب حتمية مهما كانت التحركات والمبادرات وان تركيا ستتأثر بشدة إذا تورطت في الحرب لكنها ستواجه خسائر خطيرة إذا لم تصبح جزءاً منها، إننا نعيش مأساة كاملة.."[267].

وبناء على ذلك استندت سياسة تركيا في هذهِ الفترة في التعامل مع المستجدات التي طرأت بشأن الاحتلال الأمريكي للعراق على مبدأ الاستعداد لمختلف الاحتمالات بما يخدم تطلعاتها إلى تعظيم المكاسب ودرء المخاطر، وذلك عن طريق نهج التعامل المباشر مع مختلف أوجه الأزمة وأطرافها جميعاً وتقديم رسالة واضحة للجميع مفادها:((نحن معكم ما دامت الاعتبارات التركية تدخل في نطاق اهتمامكم))[268].

فعلى الصعيد السياسي كانت المشكلة الكردية تمثل أحد أهم المشاكل لتركيا فيما يخص المشروع الأمريكي في العراق، فتركيا بكل توجهاتها الفكرية والسياسية المختلفة كانت ترفض إقامة دولة كردية في شمال العراق أو حتى دولة اتحادية يكون للكرد دور فيها، فهم يرون أن إقامة دولة كردية في شمال العراق يعني في المستقبل القريب فصل ما يعادل ثلث أراضي الجمهورية التركية، كما أن الحكومة وقطاعات واسعة من النخب السياسية التركية كانت تتخوف من وجود اتفاق سري بين الإدارة الأمريكية والأكراد يؤدي إلى إعلان دولة كردية في منطقة شمال العراق بوصفها مكافأة مقابل دورهم في الحرب الأمريكية ضد العراق.

وتأتي المخاوف التركية من أكرادها من حقيقتين هما[269]:

1. للأكراد وجود كثيف في مناطق جنوب شرق تركيا.

2. خاض الأكراد فعلاً غمار ثورات وتمردات متوالية لم تنقطع منذ عام 1925 وكاد التمرد المسلح لحزب العمال الكردستاني بين عامي 1984 و 1999 أن ينهي وحدة الأراضي التركية.

في حين تأتي المخاوف التركية من أكراد العراق من حقيقتين هما[270]:

1. إن المنطقة الجغرافية لتواجد أكراد العراق محاذية بل امتداد للمنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها أكراد تركيا.

2. إن أكراد العراق قضوا شوطاً كبيراً في سبيل تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية وصولاً إلى تشكيل حكومة مستقلة، وانتخاب برلمان وما إلى ذلك من مؤسسات (دولة).

وهناك الانتماء التركماني وارتباطاته بتركيا الأمر الذي يجعل منها في نظر بعضهم المنقذ أو الداعم لوجوده في العراق وهو ما يؤثر سلباً في إحساسهم بالانتماء الوطني، فتركيا تحاول أن توظف الورقة التركمانية لصالح سياساتها في العراق وفي المنطقة المحيطة ولا تتخلى بالطبع عن مصالحها في سبيل مجموعة بشرية صغيرة، ولكنها تدرك أن مصالحها تقتضي أن تستمر في إدعاء ذلك [271].

ومن احتمالات الوضع العراقي بعد الاحتلال ومن ثوابت إستراتيجية تركية تؤمن لها دور فاعل في المنطقة، يمكن تحديد ثوابت السياسة التركية تجاه العراق في الوقت الحاضر وهي:

- الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية انطلاقاً من أن أي تقسيم للعراق سيفتح باب التقسيم للدول المجاورة له كلها.
- منع إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق.

- إن التفكك السياسي والعرقي، شجع تركيا على المطالبة بمنح تـركمان العـراق حقوقـاً ثقافيـة، وتأكيد ذلك في الدستور العراقي الجديد (2005) لكي يبقى التركمان ورقة ضغط تركية داخل العراق سواء تجاه بغداد أو تجاه الأكراد.
- منع تشكيل عراق قوي لما له من تهديد مستقبلي لتركيا.
- عدم السماح لإيران بممارسة أي نفوذ داخل العراق.

وجاء الوجود العسكري الأمريكي المباشر في العراق ليعزز من الهواجس التركية، ففي ظـل التغيرات الإقليمية و الدولية الجديدة التي أعقبت احتلال العراق فـإن قـدراً كبـيراً مـن التوافـق ظهر بوضوح بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح الأكراد فيه، بـل في معظـم دول الجـوار التـي يتوزع عليها الأكراد، والتي تتسم علاقتها بقدر كبير من التنافر مع مواطنيها الأكراد، وقد يصـبح هذا الأمر عنصراً رئيساً في تقرير السياسة الخارجية الأمريكية التي توظفها في إطار السياسـات أو المواقف التي تتخذها تجاه تلك الحكومات(272).

وفيما يتعلق بتركيا فإن أهم تداعيات الحرب على العراق واحتلاله تمثل بتحويـل القضـية الكردية، التي حاولت تركيا جاهدة جعلهـا شـأناً داخليـاً ثانويـاً، ومجـرد مشـكلة مرتبطـة بملـف حقوق الإنسان وحريات الفرد فيها، إلى قضية سياسية بدأت تأخذ أبعاداً دولية، فتركيا التي تضع عينها على الاتحاد الأوربي، بدأت تواجه ضغوطاً من الأخير الذي تخشى دوله من أبعاد و ترسبات هذهِ القضية الشائكة التي ستتأثر خرائط ورسومات الاتحاد بها في المستقبل(273).

ولم ينحصر القلق التركي من احـتمالات قيـام دولـة كرديـة مسـتقلة في شـمال العراق حسب بل ما سيتركه في المستقبل مـن تبـدلات جوهريـة في خارطـة مـوازين القوى عبر اعتماد الولايات المتحدة في إستراتيجيتها في المنطقة على مـؤثرين جـدد في بنـاء مشروعهـا الكبـير لـلشرق الأوسـط (274). حيـث كانـت تركيـا تعـد الحليـف

المهم للولايات المتحدة في الشرق الأوسط والعضو في حلف شمال الأطلسي التي سخرت قواعدها العسكرية للقوات الأمريكيـة، إلاّ أن ابتعادهـا مـن الولايـات المتحـدة في مرحلـة بالغـة الأهميـة للمشروع الإمبراطوري الأمريكي، ترك أثراً سلبياً بالغاً في النظرة الأمريكية إليها، فضـلاً عـن تراجـع قيمتهـا العسـكرية بعـد نجـاح الولايـات المتحـدة في خـوض الحـرب بـدونها وتحقيـق الانتشـار العسكري الأمريكي الواسع في العراق.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد أدركت الحكومة التركية بأن الحرب عـلى العـراق يعنـي توجيه ضربـة قاصـمة للاقتصـاد الـتركي المتراجـع في الوقـت نفسـه سـتخسر مليـارات الـدولارات الموعودة بها إذا لم تسمح بدخول (62) ألف جندي أمريكي على أراضيها عبر فتح جبهة شـمالية، وفي السياق نفسه نجد أن الاقتصاد الـتركي لا زال مرتبطـاً ارتباطـاً وثيقـاً بـالقروض و المسـاعدات التي تقدمها له الولايات المتحدة تحديداً وبعـض الـدول الصـناعية الكـبرى بصـورة عامـة، هـذهِ الاعتمادية ارتكزت على توظيف الفواعل السياسية للإفادة منها في هذا المجال.

إن ما تخشاه تركيا في الوقت الحاضر هو أن يتحـول خـط الأنابيـب العراقـي المـار في المنطقة الكردية إلى خانق للاقتصاد التركي، إذا ما حاولت تركيا الدفع باتجـاه عرقلـة المسـعى الكردي في تحقيق فدرالية كردية، فخـط الأنابيـب الـذي يمـر عـبر منطقـة كردسـتان العـراق سيتعرض بكل تأكيد إلى التعطيل وهو ما ينبغي استثماره لتعديل الموقف الـتركي لـيس فقـط في مسألة الفدرالية بل عـن طريـق الكثـير مـن المسـائل المتعلقـة بالشـأن العراقـي، كـما أن الحكومة التركية تعول كثيراً على بترول كركوك في سد احتياجاتها البترولية، فضلاً عـن الرسـوم التي تحصل عليها من جراء تشغيل خـط كركـوك – مينـاء جيهـان الـتركي لـذلك تعـارض أيـة

سيطرة لأكراد العراق على عائدات البترول في تلك المدينة خشية تعزيز نفوذهم، ومن ثم ستتعرض المصالح التركية وسيما الاقتصادية منها للخطر.

إن من المؤكد أن تركيا تعد حليفاً استراتجياً للولايات المتحدة بحكم الاتفاقيات و المعاهدات التي عقدتها أنقرة مع واشنطن، والتي تتداخل مع ارتباطات تركيا بحلف الناتو، هذهِ الثوابت تكاد تشكل معوقات أمام خيارات السياسة التركية تجاه العراق، ومن ثم فإن تعارض سياستها مع الإستراتيجية الأمريكية في العراق هي مسألة شبه مستحيلة، وعليه فإنها مضطرة على التعامل مع المعطيات الجديدة التي أفرزتها العملية السياسية في العراق، بأسلوب جديد وصيغ مختلفة تجعلها ايجابية في مسيرة العلاقة السياسية بين البلدين، بالشكل الذي يخدم المصالح التركية .

4- إسرائيل:

لقد عدت الولايات المتحدة الأمريكية بروز القوة العراقية (بعد حرب الخليج الأولى) بمثابة تهديد لمصالحه في الخليج، فطبقاً لمبدأ كارتر فإن على الولايات المتحدة ضمان عدم قيام قوة إقليمية معادية قادرة على السيطرة على إقليم حيوي مثل منطقة الخليج يمكن أن تهدد مصالحها، وربط هذا الإملاء بتصريح (جورج بوش الأب) في 2 تشرين الثاني1990 إذ قال: أنه يسعى إلى إزالة خطر القوة العراقية من المنطقة أساساً، وإنه فضلاً عن القوة العسكرية التقليدية فأنه يريد تصفية الإمكانيات الكيماوية و البيولوجية و النووية (وان الهدف لن يتغير حتى إذا قرر صدام حسين أن يسحب قواته من الكويت)[275].

وزاد من تعقيد الأزمة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، الانحياز الأمريكي نحو إسرائيل من هنا أدى الضغط الإسرائيلي على واشنطن، لمواجهة العراق وتحطيم قدراته العسكرية، دوراً مهماً في قرار إدارة (بوش الأب) في

اختيار المجابهة العسكرية، إن الولايات المتحدة وإسرائيل عدتا أن ازدياد قوة العراق هـو تهديـد لقوتها الاقتصادية والسياسية و العسكرية في المنطقة، وفي هذا السياق فإن دمـار العـراق يجـب ان ينظر إليه على أنه محاولة من قبل الولايات المتحدة لمنع كل التهديدات المحتملة عـلى أمنهـا وتدعيم الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة [276].

وقد دعمت الولايات المتحدة إسرائيل وجعلتها متفوقة اقتصـادياً [277]. وعسـكرياً [278]. في معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي، إذ تربط الولايات المتحدة أمن و استقرار مصالحها في المنطقة بأمن إسرائيل، ومن هنا تأخذ إسرائيل قوتها في تعزيز أمنها القومي واستمرار تفوقها العسكري.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق فإنه كان موضع حيرة إسرائيلية لا تستقر على رأي بسبب[279]:

1. إن العراق لم يعقد أي اتفاقية هدنة مع إسرائيل.
2. لم يكن العراق طرفاً مضطراً إلى ذلك.
3. وهذا الوضع يعطي للعراق حرية في ممارسة سياسـة غـير مقيـدة، وبهـذا يسـمح لـه بـأن يكون طرفاً عنيداً.
4. العراق قوة إقليمية مؤثرة في التوازن الاستراتيجي.
5. قدرة العراق على تعبئة الجماهير داخلياً وخارجياً.

فـلا عجـب أن يترتـب مشـهد تـدمير القـوة العسـكرية العراقيـة وبتعـاون (إسرائيلي) – أمريكي سيما أن قوة العراق العسـكرية في حالـة بقائهـا كـان يمكـن أن تكـون أداة مواجهـة للوجـود الإسرائـيلي بـدعمها لتـوازن قـوة المعسـكر العـربي، وعليـه فـإن اسـتطلاع للـرأي أجرتـه صـحيفة (**Yedioth Ahronoth**) الإسرائيليـة

تبين أن 59% من الإسرائيليين أيدوا الحرب على العراق، وإن 63% منهم اعتقدوا بأنها ستسفر عن إسقاط النظام السياسي فيه [280].

وعلى الرغم مما أدعته إسرائيل حين بدأت الحرب الأمريكية ضد العراق عام 2003 من أن (هذهِ الحرب ليس لها فيها ناقة ولا جمل) وذلك عن طريق ما جاء في بيان وزارة الدفاع الإسرائيلية بشأن العراق في 19 آذار 2003 . إلاّ أن الفترة التي سبقت وأعقبت دخول القوات الأمريكية إلى العراق أثبتت خلاف ذلك، فقد أدت إسرائيل دوراً كبيراً في تحريض الولايات المتحدة ومؤسسات صنع القرار فيها،واستخدام التضخيم الإعلامي لما سمته الدوائر الإسرائيلية بالخطر العراقي[281]. أما بعد انتهاء الحرب كُشِف عن وجود أسلحة ومعدات إسرائيلية كطائرات من دون طيار والتي تنتجها شركات إسرائيلية كانت قد استخدمت في هذه الحرب [282].

أما الدور الإسرائيلي على الصعيد العسكري – العملياتي، فقد اتخذت استعدادات عسكرية تمت بتعاون إسرائيلي – أمريكي و تمثلت بالاتي[283]:

1. إقامة مقر قيادة مشتركة في (تل أبيب).
2. نقلت الولايات المتحدة إلى (إسرائيل) وحدة إنذار مبكر، متصلة مباشرة بالأقمار الصناعية الأمريكية فوق العراق، تحصل إسرائيل بموجبها على المعلومات عن إطلاق الصواريخ باتجاهها مباشرة ومن دون وساطة.
3. وصل إسرائيل بنظام الاتصال الخاص بقطاع القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم) المسؤول عن إدارة الحرب في العراق.
4. طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة معونة مالية مقدارها (4) مليار دولار لتمويل (الأعباء التي ستتحملها من جراء الحرب على العراق).

إذن فإسرائيل وظفت معظم وسائلها لأجل الإفادة من إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق كما أخذت تروج لمقولة إن الولايات المتحدة لا تتوقف عند حدود العراق، بل إن العراق سيكون البداية حسب، وإن الحملة الأمريكية ستطول بلداناً عربية أخرى، فضلاً عن تسويقها لما يسمى بأفكار أمريكية عن تغيير نظم الحكم في الدول العربية غير المتعاونة مع إسرائيل[284].

وبعد الغزو الأمريكي للعراق ومن ثم احتلاله، أدت إسرائيل دور الداعم والمساند في تحقيق الإستراتيجية الأمريكية في العراق، بعد أن الإستراتيجية الأمريكية في العراق وعلى الصعيد الأمني تقوم على أساس تشويه صورة المقاومة العراقية عن طريق القيام بسلسلة تفجيرات في مواقع عراقية يذهب ضحيتها مواطنين عراقيون أبرياء لإلصاق صفة الإرهاب بها، فضلاً عن السعي لنشر ثقافة الطائفية بين مكونات الشعب العراقي، وصولاً إلى خلق كيانات على أسس عرقية وطائفية، إذ كشفت مصادر عراقية رفضت الكشف عن اسمها عن وجود لواءين من القوات الخاصة الإسرائيلية في العراق مكلفين بتنفيذ عمليات الاغتيال والخطف والتفجيرات ويبدو أن من بين أهدافها اغتيال الكفاءات العلمية والعسكرية وتشويه صورة المقاومة وتصعيد حدة التوترات الطائفية بالتعاون مع الموساد الإسرائيلي وفريق الثعالب الرمادية الأمريكي، في إطار المصالح المتبادلة تبدو الحاجة الأمريكية إلى خبرات الجنرالات الإسرائيليين في مجالات حيوية منها حصار المدن واستخدام الطائرات...[285].

وبتدمير العراق واحتلاله تكون إسرائيل قد ضمنت أمنها وحققت تفوقاً كاملاً في الميزان الاستراتيجي في المنطقة، وهذا ما أكده صراحة تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية (جافي gaffe) لعام 2005 و التابع لجامعة (تل أبيب)

بالنص: ((إن الميزان الاستراتيجي هو بلا شك لمصلحة إسرائيل التي استمرت في توسيع الهوة بين مقدراتها العسكرية ومقدرات جيرانها))[286].

لقد أعطى احتلال العراق دافعاً جديداً لإسرائيل لأجل تحقيق أهدافها على أرض الواقع ومنها مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي جاء نتيجة مبادرة أمريكية إسرائيلية بعد احتلال العراق، ذلك عن طريق نشر الديمقراطية بوصفها مرحلة مسبقة لتحقيق السلام الأمريكي الإسرائيلي، والذي سيضمن المصالح العليا لواشنطن، ومن ثم تحقيق أمن إسرائيل في المنطقة[287].

كما أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى زوال إحدى أهم وأخطر التهديدات الإستراتيجية التي شكلها العراق قبل احتلاله، وخروجه من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي في المنطقة، إلى جانب ما تفتحه نتائج احتلال العراق من آفاق على صعيد التعاطي مع الصراع الدائر على الأراضي الفلسطينية والصراع العربي –الإسرائيلي بشكل عام، وسيما ما يتصل بسوريا ولبنان [288].

فالدعم الأمريكي بالتأكيد منح الرؤى الإسرائيلية بعد احتلال العراق آمالاً عريضة تعلقت بعموم الإقليم، فتغيير النظام السياسي في العراق أثار تداعيات جديدة أمام إسرائيل صورتها على شكل (لعبة الدومينو)، فكان تصورهم إن تغيير النظام السياسي في العراق سيدفع الفلسطينيين إلى التراجع عن مطالبهم و من ثم تخليهم عن حق العودة، وتكون هناك مرونة في التعامل مع سوريا باتجاه السلام مع إسرائيل، و من ثم التأثير في دور حزب الله في لبنان، الأمر الذي سيؤدي إلى تقيد إيران وعدم السماح لها بالإقدام على أية خطوة يمكن عن طريقها تهديد أمن إسرائيل[289].

وبناء على تنفيذ المخطط الاستراتيجي في العراق فإن التوقعات الإسرائيلية لم تتوقف على مكاسب سياسية وإستراتيجية، بل تعدت حسب التصور الإسرائيلي إلى تحقيق فوائد اقتصادية كبرى، أهمها حصول إسرائيل على البترول العراقي الحلم الإسرائيلي الذي سيكون تحت إشراف أمريكي بأسعار منخفضة و من ثم إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي [290].فضلاً عن ذلك فإن أهم مكتسبات إسرائيل بعد احتلال العراق هي التعهدات التي حصلت عليها الشركات الإسرائيلية بإعادة بناء البنى التحتية في العراق، فضلاً عن نشاطات الشركات التجارية [291].

إن الحرب التي شنتها أمريكا وبريطانيا على العراق هي حرب إسرائيلية بالدرجة الأولى تأسيساً على الفكرة الإسرائيلية القائلة، بأن أي حدث أو تغيير قد يتأتى عن هذا الغزو، سيغير الوضع في المنطقة وفي إسرائيل بالذات، وأصبح من الصعب هز الشعور الناتج عن التوقعات والأحلام الوردية الإسرائيلية المسبقة فيما يتصل بنتائج الغزو، لدرجة أن احد السياسيين الإسرائيليين اندفع من فرط حماسه للغزو الأمريكي على العراق وتساءل: ((هل يتسنى لنا الانتقام من نبوخذ نصر ومن العراقيين ونثأر من أحفاد الذين سبو أجدادنا إلى بابل؟))[292].

5- **الدول العربية:**

لقد وضع المشروع الأمريكي في العراق المنطقة العربية أمام حقبة استعمارية جديدة، ذلك أن غزو العراق واحتلاله وتدمير مؤسساته و قدراته حتى موروثه التاريخي قد أعاد المنطقة إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى و تنفيذ مخططات التجزئة (سايكس- بيكو)، الأمر الذي أربك حسابات الدول العربية ووضعها في مرحلة استحقاقات ونتائج سياستها إزاء فترة الغزو وما سبقه

من مراحل، فقد شهدت المنطقة فراغاً سياسياً هيمن عليها، في وقت تفاقمت فيه الهواجس على سلامة البنية الاجتماعية والاقتصادية لبعض دول المنطقة، وسيما العربية والشعور بمزيد من عدم الاطمئنان بعد تصاعد التهديدات والحملات الدعائية الأمريكية ضد الكثير من دول المنطقة.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق فقد أكد الإجماع العربي بشكل واضح صعوبة منع الولايات المتحدة من الإقدام على العمل العسكري إذا ما قررت ذلك أو شرعت فيه بالفعل، ما يعني على مستوى الممارسة، إن رفض العمل العسكري من دون قرار دولي يتوقف عند نقطة المطالبة ليس أكثر وما لم تتحقق تلك المطالبة فليس من الوارد بحال أن يتخذ الرفض أي شكل عملي، كما أن الأزمة العراقية قدمت مثالاً أخر على طبيعة الدبلوماسية العربية المشتركة، وهي دبلوماسية اتسمت في هذا المجال بحالة من الإرباك و التردد والضغوطات الذاتية المقيدة للحركة والأفعال الناتجة بشكل أساس من اختلاف مواقف الدول العربية الفعلية، فالدبلوماسية العربية كانت تعاني من أزمة دائمة ومن مظاهرها: غياب الرؤية والفجوة بين اللفظ والفعل وعدم المتابعة والتردد في المواقف.

وإذا كان هذا حال الأطراف العربية مجتمعة ضمن مؤسسة النظام العربي، فإن الحال لم يكن أفضل لدول المجموعة الخليجية (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) التي أسهمت كثيراً بالإعداد للحرب الأمريكية ضد العراق على أمل تحسن الوضع الإقليمي، فإنها باتت الآن أمام تحديات جديدة قادمة من العراق بعد الاحتلال وهي:[293]

- تداعيات الصعود السياسي (للشيعة) داخل العراق على المجتمعات الخليجية.
- امتداد نشاط تنظيم القاعدة ومن بعده تنظيم داعش في العراق إلى داخل الدول الخليجية.

- تأثير النفوذ السياسي الإيراني المتزايد داخل العراق على توازن القوى الإقليمية في الخليج وعلى مستقبل النظام الأمني فيه وخاصة في ظل ضبابية مستقبل العراق ومستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق.
- التهديدات الأمنية الجديدة والتي تمثلت باضطراب الأوضاع السياسية في البحرين والصراع المسلح في اليمن.

بناءً على كل ما سبق، فإن المحصلة العربية الإجمالية لم تخرج عن إطار المؤتمرات و اللقاءات و البيانات والتصريحات، الأمر الذي لم ولن يجعلها تتناسب مع حجم التهديد الذي مثلته الدبابة الأمريكية و التهديدات الأمنية الجديدة التي وضعت الأمن القومي العربي أمام امتحان صعب، بعد أن أصبح السلوك الأمريكي يعتمد على أسلوب القوة العسكرية في مواجهة الدبلوماسية.

من جانب أخر، يمكن القول إن دول القلب في النظام العربي قد ضربت، وذلك بصعود الدول الهامشية فيه وبتحريض من الولايات المتحدة على حساب الدول الرئيسة في النظام العربي، وهذا ما مكن الولايات المتحدة في ضرب هذا النظام عن طريق:

1. إضعاف علاقة الكويت بالنظام العربي وربما سلخها منه كلياً، وذلك في إطار عدد من الإغراءات آخرها العمل على منحها وضع الحليف الاستراتيجي لحلف الشمال الأطلسي دونما حاجة إلى قبولها عضواً رئيساً فيه .
2. الاعتماد على الدول الصغيرة مثل قطر والإمارات بوصفها مواقع عسكرية تحل محل قواعدها في السعودية، وبما يسمح بابتزاز الأخيرة وتوليد المزيد من الضغوط.

3. محاصرة الدور المصري وتضييق الخناق عليه من الجنوب بتفتيت السودان وإثارة المشاكل حول مياه النيل، ومن الشمال بإرباك الأوضاع في ليبيا من اجل عزل مصر نهائيا.

4. جعل الأوضاع في سوريا أكثر تعقيدا دون أي أمل للحل النهائي في ظل تحولها من أزمة داخلية إلى أزمة دولية استقطبت كل دول الإقليم والعالم. .

5. إشعار الدول العربية الكبرى ذات العلاقة المتميزة مع الولايات المتحدة مثل مصر والسعودية بوجود بدائل عنها، وهذا ما يدفع بها إلى تقديم تنازلات أكبر حفاظاً على مكانتها في السياسة الأمريكية من جهة والحفاظ على كيانها من جهة أخرى، وعدم تهميش دورها الإقليمي و العربي من جهة ثانية.

في ضوء ماتم ذكره ضمن محاور هذا الفصل من مواقف وسيناريوهات مستقبلية، سواء أكان ذلك على مستوى خلق الإدارة اللامركزية أو الأخذ بالفدرالية أو حتى القبول بالتقسيم لابد من مقارنتها مع فكرة بناء الدولة العراقية الموحدة، وبالشكل الآتي :

- إن العراق خلال اقل من عقد من الزمن فقد الكثير من توازناته الداخلية، وهذا يعني أنه لن يبقى كيانا موحدا بالمفهوم المتعارف عليه، خاصة إذا ما شكل في جنوب البلاد ووسطها الكيان الفيدرالي، أو كيانات فيدرالية بما يشبه دويلة شيعية وهي بلا شك لن تكون شكلية، إذ أنها ستتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة، قد تضاهي ما للمركز منها، وهذا يعني في المقابل أن أهل السنة من جانبهم سوف لن يقفوا مكتوفي الأيدي من هذا السيناريو، فلا شك أنهم سيكونون أمام الاختيار بين إحدى الحالتين، إما بقاؤهم على شكل محافظات تحت رحمة المركز الذي تديره الأغلبية الشيعية، حتى وان كانوا هم من بين

المساهمين بهذه الصيغة، أو عليهم أن يشكلوا هم بدورهم أيضا إقليماً سنيا على غرار ما في الجنوب وإقليم كردستان، وهنا ستتحقق فعلاً على ارض الواقع أهداف مشروع (بايدن) بشكل ما، إن أردنا ذلك أم لم نرد.

- إن السيناريوهات المذكورة أعلاه، لن تمر دون تبعات مؤثرة على مستقبل العراق وعلى عدة مستويات، ومن بينها انفراط التحالفات والائتلافات الكبرى التي أقيمت بين الأحزاب الفاعلة على الساحة العراقية بعد الاحتلال، والتي سبق لنا تحليل سلوكها السياسي، وذلك بعد أن تتكشف الأوراق وتجاهر الأطراف السياسية والقومية والمذهبية في البلاد عن نياتها وأجنداتها بما لا يقبل الشك، كما لا يبقى ما يبرر المجاملات على أية مستويات كانت، فالكل يعمل في إطاره المذهبي والقومي بهدف تحقيق أهدافهم ومصالحهم، ويبدو أن الأوضاع الحالية تسير نحو هذا المسار ألان، خاصة بعد الانتخابات التشريعية لعام 2014، وليس ببعيد أن تحتفظ القوى المسلحة غير النظامية بمواقعها، إذ توجد على الساحة السياسية اليوم قوى مسلحة قوضت مفهوم الدولة كالحشد الشعبي والبيشمركة، فضلاً عن تنظيم داعش والفصائل السنية المسلحة، ومن الطبيعي ألا يجد المركز السياسي الجديد القوة لممارسة عمله بشكل دستوري صحيح مادامت مصالح القوى غير القانونية المرتبطة بكل مجموعة مستمرة على لعب دورها غير الدستوري، والمقصود فيه ممارسات العنف غير القانوني، إذ تحل سلطتها محل سلطة المركز.

- إن احتمالات شلل عمل السلطة قائم، طالما هناك تفكير سائد بان تقسيم العراق بدون قيام الفيدرالية على أسس التقسيم الجغرافي والقومي والمذهبي، حتى وان كان على مضض، فسوف يبقى العراق ساحة للصراعات،

تتخذ أشكالا عديدة تقف حائلا، لأي تقدم نحو المعالم الحضارية على المدى المنظور.

- استمرار الإدارة الأمريكية بتنفيذ كل شيء للحفاظ على ما تعتبره مصالح حيوية لها والتي اتصفت بما يلي:

- إشاعة ثقافة التقسيم والفدرالية منذ اليوم الأول للاحتلال، والشروع بعملية سياسية يكون للطائفية السياسية الثقل الأكبر فيها، مما يمهد لمحاصصات سياسية على أسس طائفية رسخت فكرة تقاسم العراق.

- العمل على ترسيخ مفاهيم جديدة تهيئ البيئة الملائمة لتقبل المجتمع العراقي لفكرة التقسيم منها، ضرورة إنهاء وإضعاف سيطرة الحكومة المركزية على المحافظات أو الوحدات الإدارية للعراق من خلال بناء عراق فدرالي، تتركز فيه القوة والسلطة في عدة فدراليات، وليس بيد حكومة مركزية واحدة، والتي ينبغي أن تصبح ضعيفة وهامشية تحت ذريعة سد الطريق أمام عودة الدكتاتورية إلى العراق.

- حلّ وإلغاء الجيش العراقي، على اعتبار انه كان أداة بيد النظام السابق، وما تعني عودته من إمكانية قيامه بانقلاب عسكري وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال، وعليه فإن من الضروري استبداله بقوات ضعيفة، تكون خاضعة للحكومات الفدرالية وليس للحكومة المركزية، فضلا عن تغير عقيدته العسكرية، مما يعني فتح الباب على مصراعيه، بشأن إعادة تركيب الدولة العراقية على أسس طائفية.

- فتح الحدود والتغاضي عن تدخلات دول الجوار في الشأن العراقي، لا بل إضفاء شرعية سياسية على تدخلات دول الجوار العراقي، من خلال تشجيعها على عقد مؤتمرات دورية لبحث الشأن العراقي، فيما بينها الأمر الذي

انعكس بشكل سلبي وواضح على الوضع السياسي والاجتماعي والأمني العراقي.

- سحب سيطرة الحكومة المركزية من الثروات النفطية والاقتصادية الأخرى، وتحويل التصرف بها والاستفادة منها بيد سلطات الفيدراليات الثلاث، الأمر الذي يمهد لتقسيم العراق اقتصاديا، وهو ما يسهل انفصال أي كيانات فدرالية محتملة عن بعضها البعض مستقبلا، بمعنى تثبيت نظم المحاصصة الطائفية، ليس فقط على مستوى النظام السياسي وتشكيل مؤسسات الدولة، بل أيضاً على مستوى توزيع الثروات الاقتصادية، وتمثل ذلك في (قانون النفط والغاز) الذي سعت الإدارة الأمريكية عبر إقراره من قبل البرلمان العراقي.

- وضع خطط بكيفية تقسم عائدات النفط، بعد حصولهم على معلومات تفصيلية عن كمية الخزين الاستراتيجي العراقي.

- التشجيع على القيام بعمليات تطهير طائفي وعرقي شاملة، بتحول الحساسية والمخاوف الطائفية والعرقية الحالية التي زرعها الاحتلال إلى عداءات مستحكمة، لا يمكن التغلب عليها لضمان التأسيس للانفصال الرسمي مستقبلاً.

- تعزيز عملية الاستقطاب بأشكالها المختلفة، طائفياً واثنياً، بالتركيز على دفع الكتلة السكانية العراقية إلى التخلي عن تمركزها الوطني والقومي العربي، والتوجه نحو التجمع والتمركز ضمن ثلاثة كتل فرعية هي (الشيعة، السنة، الأكراد) وسياسياً بتدعيم عملية تسييس الكيانات الطائفية والاثنية العراقية، وذلك عن طريق دعم تكوين وتعزيز قوة الأحزاب الطائفية.

- إن الدراسات الغربية والتي تنصب على تثبيت فكرة عدم جدوى قيام عراق موحد وتحت سلطة مركزية، لابد من التذكير بها، وكمثال على ذلك، الدراسة التي قام بها الكاتب الأمريكي (جي. أي. فولد) لعام 1992 والذي

ذكر فيه: "إن العراق كدولة مصطنعة تحتوي على تناقضات دينية وعرقية ومذهبية وطائفية، لا يمكنها الاستمرار مدة أطول، إذ أن العراق لا يشبه الدول الأخرى التي لديها نفس المشاكل، لأن تلك الدول تعد دولا قائمة بطبيعتها، بينما العراق ليس سوى دولة مصطنعة"، وذلك لغرض تسويق فكرة عدم وجود دولة عراقية في التاريخ، علاوة على المخططات الصهيونية التي تدعو وتعمل على تنفيذ مخططات تقسيم العراق، ومنذ إنشاء إسرائيل، وهذا ما أشار إليه (اوديد بنون) مستشار (مناحيم بيجن) رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق في دراسة بعنوان (إستراتيجية إسرائيل في الثمانينات) مطالباً فيها بتنفيذ خطة، التقسيم إلى ثلاث دويلات كردية في الشمال، وسنية في الوسط، وشيعية في الجنوب"[294].

- تبقى على الشعب العراقي ومثقفيه مواجهة هذه السيناريوهات، والتي تعنى استمرار التعاطي بمفاهيمها، والذي يقود إلى ثلاث نتائج محتملة، **أولها** بقاء الوحدات الثلاث مع بعضها كدولة ملتحمة مترابطة، **وثانيها** ينسحب الأكراد من المعادلة السياسية، بينما تظل الوحدات التي تسكنها القوى العربية مع بعضها، أما **ثالثها** فهناك تقسيم ذو اتجاهات ثلاث، ينجم عنه دولة كردية شمالية، ودولة سنية شيعية في الوسط، ودولة شيعية في الجنوب، و عند تحليل هذه النتائج و بشكل موجز نجد الاحتمال الأول واستناد إلى التاريخ المشترك، إمكانية تحقيق هذا الأمل واردة وممكنة، ولكن فيما يخص الأكراد فأنهم سيحتاجون إلى الكثير من وسائل الإقناع لتحقيق أملهم، لكون أن من مصلحتهم البقاء كجزء من الدولة العراقية، بسبب وضعيتهم في الدول المحيطة بالعراق ومواقف حكوماتهم اتجاه تكوين دولة كردية مستقلة، أما الاحتمال الثالث وهو الأقل حظوظا في تحققه بسبب النسيج الاجتماعي السكاني المتداخل منذ عهود سابقة والذي لا يمكن تمزيقه بسهوله دون أن يتعرض وجود مكوناته إلى خطر الاندثار التام.

الخاتمة والاستنتاجات

بعد مرور ما يقرب أربعة عشر عاماً على احتلال العراق، تطرح التجربة السياسية العراقية مجموعة من الأسئلة المهمة المتعلقة بالحاضر والمستقبل بالاقتران مع مجموعة قضايا جديرة بالإشارة إليها ومنها:

- الانسحاب والنهاية الرسمية للاحتلال الأميركي للعراق الذي استكمل يوم 2011/12/18 استنادا إلى اتفاقية الانسحاب الموقعة بين العراق والولايات المتحدة في 2008/11/16.
- سلسلة من الأزمات التي تعصف بالبلاد ومنها، قضية أزمة الحكم والفساد الإداري والمالي والمليشيات والجماعات المسلحة وغيرها .
- جملة من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية الداخلية التي رافقت مرحلة ما بعد التغيير والفشل في تقديم حلول ومعالجات جادة لها .
- تعدد التدخلات والتأثيرات الخارجية بأنواعها المختلفة الإقليمية والدولية والأمنية .

كل ذلك ترك وما يزال يترك آثاراً على مجمل الأوضاع في المشهد السياسي العراقي الذي يتميز بحالة عدم الاستقرار ودوامة العنف والتوتر وإنتاج وإعادة إنتاج الأزمات بأنواعها المختلفة .

ومع تنامي طائفية النظام السياسي الذي يجد في ترسيخ الانقسامات المجتمعية والطائفية مصلحة جوهرية له، ومن خلال علاقة الطائفية السياسية بالسلطة والثروة والنفوذ، تؤلب الطائفية المحرومين من طوائف مختلفة ضد بعضهم وتصنع ضرباً من وحدة حال غير عقلانية بين نخبة الطائفة وعموم المنتسبين لها، إذ تصبح القبيلة و الدين قاعدة للتحزب الضيق.

وتعود جذور هذه الإشكاليات إلى ما قبل عام 2003 فقد كانت التنشئة السياسية للسلطات المتعاقبة خاطئة، إذ بنيت بالقوة والإكراه والشعارات الفارغة، لذا وجدنا أن المواطنة في العراق كانت ضعيفة وإن الولاءات الجزئية كانت أعمق من ولاءات المواطنة، كالعشيرة والطائفة وغيرها وعدم معرفة ما هو نافع وما هو ضار للوطن سمة لكثير من العراقيين.

وبالتالي نجد أن الطائفية أصبحت في العراق مصدر علة وليس مصدر إثراء، إذ أنها تمثل طوائف بعصبيات خاصة منغلقة على نفسها، مترافقة في الوقت نفسه مع ظاهرة المحسوبية التي أصبحت بمثابة نظام سياسي في العراق، وباتت الطبقة السياسية العراقية تتصرف أولا وقبل كل شيء بناءاً على مصالحها الضيقة حتى لو كانت على حساب المصالح العليا للشعب والوطن، ومن هذا المنطلق تعمل النخب الحاكمة على التوظيف السياسي للطائفة وللدين عبر شعارات وطقوس وممارسات، تغذيها وتدعمها مادياً ومعنوياً لكسب المعركة مع الآخر، ولذا فان العقد المنصرم لم يفرز لنا قوى فاعلة عابرة للاثنيات والطوائف، بل وحمل لنا نذر التفكك الاجتماعي من خلال إلباس الانقسام الاجتماعي شكلاً سياسياً عبر حركات وتنظيمات وكيانات مختلفة .

كل ذلك جعل العملية السياسية تتميز بتعدد مراكز القوى دون اتفاق على قواعد لإدارة ذلك التعدد أو لمنعه من الانحدار إلى النزاع، فالسلطة مجزأة للغاية ويحتمل أن تصبح أكثر انقساماً في المدى القصير (فالصراعات ليست فقط بين المكونات أو بين القوى بل باتت داخل المكون الواحد والعشيرة الواحدة والطائفة الواحدة).

وفي العراق ثمة أشكال عديدة للتعددية، فالمجتمع تعددي في مجالي الدين والاثنية، كما أن كلا من الدين والاثنية مسيستان إلى حد كبير، وبدأتا تصبحان

أكثر تخندقاً وتنافراً، إذ حالما تصبح الهويات مسيسة تميل إلى أن تصبح جلية ونـافرة، وفي هـذا النسيج المعقد للمجتمـع العراقـي تتعـزز التقسـيمات الجغرافيـة التقليديـة بالحـدود الطائفيـة والعرقية ويصبح التقسيم الطائفي قابل للانفجار لأسباب سياسية ودينية.

إن هذا المشهد التعددي المعقد لم يكتمل بعد وهو قيد التحول أسوة بـالظواهر الأخـرى غير المكتملة، وبات الجميع ينظر إلى الجميع بعين الشـك تجسـيداً لأطروحـة (تومـاس هـوبس) حرب الكل ضد الكل، وأصبحت أزمة الثقة داخل المؤسسات نفسها، وبالتالي لا يزال العراق يعاني من دوامة المشكلات والأزمات السياسية الحادة الناجمة عن الانقسامات العميقـة بـين قطاعـات السكان وغياب الإجماع الموحد لها، إن هذه الظواهر والعوامل والأسباب الكامنة ورائهـا عمقـت الانقسامات الاجتماعية التي اتخذت طابعـاً حـاداً ومـا رافقهـا مـن تـوترات ونزاعـات، والجـدير بالذكر هنا أن التنوع بأشـكاله المختلفـة سـمة أساسـية لكافـة المجتمعـات البشريـة، وان الـدول وأنظمتها السياسية تتميز بكيفية التعامل مع هذا التنوع وإدارته.

وفي العراق تحول مشروع المصالحة الوطنية إلى مشروع سـياسي يسـتهدف التصـالح بين الفرقاء السياسيين، وأهمل الالتزام الأخلاقي إزاء الضحايا (ضحايا حقـوق الإنسـان) مـن خلال الترابط بين الحلقات الثلاث: المصالحة والعفو والعدالة، إذ نجد في التجربـة العراقيـة لما بعد 2003 ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية والتركيز على المصالحة الوطنيـة دون تحديد لشروط المصالحة وآليات تطبيقهـا والقواعـد التـي تسـتند إليهـا، مـما أدى إلى عرقلة عملية إعادة بناء الدولـة الوطنيـة والانتقـال السـلس للديمقراطيـة، وتجـلى ذلـك في الانقسامات والمحاصصة والتوافقـات، فضـلاً عـن ضـعف الـوعي بالعدالـة وضـعف ثقافـة

التسامح والاعتذار، مما عزز الانقسامات الاجتماعية وخلق معوقات للتعايش بلا اضطرار تكرست في ثقافة فقهية وقومية تشتد تأثيرها بدوافع سياسية مثلما هو الحال اليوم، في حين يحتاج العراق بتجربته الجديدة إلى إشاعة ثقافة التسامح التي تعني القبول بالتعددية والاحترام والتنوع الثقافي وقبول الرأي الآخر، ولهذا فان التسامح يفترض المعرفة والانفتاح عليه والاتصال والحرية في التعامل والتعايش معه.

وهكذا تحقق في الحالة العراقية تطبيق جزئي لمفهوم الديمقراطية كونها تعني حكم الأغلبية مع إغفال الجزء الأخر وهو ضمان حقوق الأقلية، في حين من الضروري التأكيد على أن كل فرد يساوي كل فرد أمر يذهب إلى ابعد من مجرد إعلان الحق بالكرامة والأمن والعيش للأشخاص كأعضاء في جسم واحد، انه التكافؤ بين الأفراد الذي يبني العلاقة الاجتماعية، ولذا فان غياب مثل هذا الفهم سيقود إلى التفاوت والصدام بين مكونات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويكرس حالة عدم الاستقرار وإنتاج وإعادة إنتاج الأزمات السياسية خاصة مع تعدد الفاعلين والمؤثرين في المشهد السياسي وصنع القرار واختلافهم في الوقت نفسه فضلا عن تعدد مرجعياتهم، ولذلك فالناس باتوا أكثر تشككاً بالسياسيين وفي المؤسسات بأشكالها العديدة وأكثر إحساسا بخيبة الأمل والإحباط بشأن قدرة السياسات على حل المشكلات الملحة، وأصبحت العملية السياسية قبل أن تخرج من مأزق تدخل إلى آخر أعمق في حين المطلوب ليس فقط الاعتراف بالتعددية والتداول السلمي واحترام حقوق الإنسان وإنما أيضا التوافق على إدارة الاختلاف سلمياً من خلال العدالة والديمقراطية، والمطلوب ايضاً كما يقول (آلان ج غانيون): ((مأسسة الفضاء التواصلي الذي يجيز لمجتمع تعددي إيجاد لغة موحدة (مشتركة) عبر تعزيز سياسة التسوية التي

تقود إلى إبرام العهود بما يخدم مصلحة العيش المشترك))، وان أفضل مدخل للعدالة الانتقالية يكمن في التركيز على القضايا التالية:

- الحاجة إلى مفكرين أحرار.
- الحاجة إلى نخبة متنورة.
- الحاجة إلى صحافة حرّة.
- الحاجة إلى رأي عام مساند .
- توسيع نطاق المهتمين بالعدالة الانتقالية.

إن ما يجري في العراق اليوم ما هو إلا نتاج للتأسيس الدستوري الطائفي الذي صاغه الاحتلال الأمريكي للعراق، إذ بنى نظام الحكم أساسا على قاعدة المحاصصة الطائفية - القومية بدءاً من مجلس الحكم الانتقالي الذي تشكل في 2003/7/13 حتى يومنا هذا، إذ لا يزال العراق يعاني من أزمة وطنية شاملة تتمثل ملامحها الرئيسة في تعثر العملية السياسية القائمة على أساس التقاسم الوظيفي الاثنو – طائفي واستمرار العنف، وهما عاملان يعيقان عملية إعادة بناء الدولة والمجتمع الذين دمرا نتيجة سياسات الأنظمة السابقة وممارسات الاحتلال الأمريكي الذي تمثلت ابرز دروسه في كون الحديث عن إدخال الديمقراطية في العراق ليس إلا إطلاق شعارات فارغة في إطار الطموحات العالمية الأمريكية، ثم جاء نهج النخب الحاكمة بعد 2003 ليعمق ويكرس تلك الحالة في ظل غياب مشروع وطني جامع.

وفي ضوء ما تقدم هناك مجموعة من الأمور التي مثلت الإطار العام للمشهد السياسي العراقي في مرحلة ما بعد 2003 وحتى الآن، والتي لابد من الإشارة إليها وتسليط الضوء عليها:

❖ **تحديات:**

❖ تبرز مجموعة من التحديات التي يتوقف نجاح العملية السياسية والمصالحة الوطنية على طريقة التعاطي معها، سواء القديمة أم الجديدة ومنها :

- قضية المساءلة والعدالة: من الاجتثاث إلى الإصلاح .
- قضية الطائفية والطائفية السياسية .
- قضية الخدمات والتنمية.
- قضية الهوية – الولاءات الفرعية وإشكالية المواطنة.
- قضية العنف والإرهاب والمليشيات.
- صراع النخب الحاكمة والأحزاب.
- قضية التوافقات السياسية – الالتزام والتنصل.
- التدخلات الإقليمية والدولية.

❖ **مشكلات:**

في السياق ذاته تتعدد المشكلات الراهنة والتي يمكن الإشارة إلى البعض البارز منها وهي تواجه الدولة والمجتمع بعد عملية التغيير:

- فشل عملية بناء الدولة الجديدة ارتباطاً بالفشل في إنتاج المجتمع كجماعة إنسانية منسجمة والفشل بإنتاج الدولة كجماعة سياسية .
- نهج المحاصصة الطائفية والاثنية والمذهبية – وتحول هذا الأمر من حل إلى مشكلة، إذ أصبحت المحاصصة مشروع نخبوي بديلاً عن إدارة الدولة التي نظمها الدستور .
- أزمة الطبقة السياسية (النخب السياسية) وتأثيراتها السلبية في عملية الانتقال والتحول وما رافق ذلك من تضارب رؤى واردات مشاريع بناء الدولة

والمجتمع وغياب القدرة على إنتاج التوافق الفاعل الذي يقود إلى الاستقرار لا إلى الأزمة .

● عجز الدولة عن انجاز الحد الأدنى من واجباتها ووظائفها على الصعد الاقتصادية والخدماتية والأمنية، سواء من خلال الاعتراف بمواطنيها على قدم المساواة وتأمين الحماية لهم أو توفير الخدمات على تنوعها .

● الانقسامات الاجتماعية وصعود الولاءات والهويات الفرعية وتراجع الهوية الوطنية التي هي بالأساس ضعيفة .

● استشراء العنف والإرهاب والاغتيال سواء الذي جاء تحت مبرر وجود الاحتلال أو بعد رحيله حيث استمر العنف.

● ازدهار الفساد بكل أنواعه، السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي والإداري والأخلاقي والقيمي ويغذى ويدعم من هرم السلطة التي تحميه .

● التدخل المباشر اليومي من قبل المؤسسة الدينية (رجالها وأحزابها) في شؤون إدارة الدولة وفي الشؤون السياسية تحت آليات التحريم والتكفير .

● عدم الفهم لطبيعة ومضمون الدولة الفيدرالية التي اقرها الدستور وإنشاء الأقاليم وعلاقتها بالدولة الاتحادية.

● أخطاء وخطايا أمريكا وسياساتها منذ 2003- 2016 وفشل شعاراته عن بناء نظام ديمقراطي مستقر في العراق، ((فهي لم تستند إلى خطة مستقبلية لحفظ النظام والاستقرار السياسي أو بناء مؤسسات حكومية جديدة، بل ساعدت في أن تعم الفوضى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً)).

● التدخلات الإقليمية والدولية المتزايدة في الشأن العراقي بوسائل سلمية وعنفية، سياسية واقتصادية، وكما يقول يوست هلترمان نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات الدولية: ((ما دامت الدولة

العراقية ضعيفة فان قبضة نفوذ القوى الإقليمية كإيران وتركيا والسعودية ستبقى مطبقة عليها، ومع أن احتمال التدخل المسلح غير وارد على المدى القصير، إلا أن من شأن التنافس على النفوذ والحروب بالوكالة أن تبقيه في حالة عدم استقرار لزمن طويل وتمنعه من استعادة قوته، وتدخله في حلقة مفرغة)).

❖ **توافقات:**

الوفاق الوطني في مجتمع تعددي شرط أساسي للحفاظ على وحدته واستقراره، غير أن الوفاق يجب أن يقتصر على الأمور الأساسية التي يتوقف عليها مصير الوطن والدولة، عكس ذلك يؤدي إلى شلل المؤسسات و عجزها عن القيام بوظائفها وهذا ما حدث فعلاً في العراق .

إن الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية تهدف إلى تحقيق الديمقراطية في مجتمع لا يمكن ترك أمور الحكم فيه للعددية، بسبب قوة الانتماء للجماعات والعصبيات التي لا تزال تفعل فعلها في العملية السياسية، وبالتالي في تحديد خيارات المواطنين في الانتخابات، فالديمقراطية التوافقية وسيلة لمنع الهيمنة في المجتمعات التعددية وتهميش الجماعات الاقلوية وبخاصة أن الهيمنة والتهميش لا تتفقان والديمقراطية مع العلم انه يبقى للتعددية دور أساسي في الديمقراطية ولكنه ليس دور المهيمن والمهمش ((فالتوافقية تلطف التعددية ولا تؤدي إلى زوال مفاعيلها))، من حيث علاقتها بالانقسامات القطاعية المميزة للجماعات التعددية والتعاون السياسي القائم بين النخب القطاعية، وإذا كانت الديمقراطية التوافقية تستخدم حسب رأي (ليبهارت) في المقام الأول لتفسير الاستقرار السياسي في عدد من الديمقراطيات الأوربية، فتكون في حالات مثل أوضاع البلدان النامية بمثابة إستراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والتوافق

بدلاً من الصدام واتخاذ القرارات بالأغلبية ويطلق (ليبهارت) مصطلح الهندسة التوافقية التي تعبر عن مضمون الديمقراطية والتي يلخصها كالتالي :

- ينبغي للمهندس السياسي أن يقبل بالديمقراطية هدفاً أساسياً.
- أن توصف البنى والإجراءات التوافقية بالوضوح .
- أن يكون تطبيق النموذج التوافقي أداة ضرورية لبلوغ ديمقراطية مستقرة .
- أن تكون الديمقراطية التوافقية وسيلة كافية لغاية الديمقراطية المستقرة .
- ينبغي أن تكون النتائج الأخرى للديمقراطية التوافقية معلومة وحصيلة محاسنها ومساوئها مقبولة .

ولو اعتمدنا هذه المعايير الخمسة لتقييم حصيلة تجربة التوافقات في العراق منذ 2003 لأمكننا القول أنها غير متوفرة بدرجة كافية بل وابعد من ذلك وجدنا توافقات دون أن نجد ديمقراطية، كما أن تلك التوافقات قادت إلى محاصصات وبدورها أنتجت أزمات وتوترات خاصة في ظل التعارض (التناقض) بين الرغبة المعلنة بالتوافق وتبني سياسات سليمة وبين الالتزام بها، فضلاً عن غياب الأدوات والوسائل والضمانات الضرورية لتنفيذها، وبالتالي لم تفلح التوافقات في منع اندراج الأحزاب ووسائل الإعلام بل وحتى النظام السياسي في الانقسامات واحياناً الصدامات ارتباطاً بتعدد مراكز السلطة ومراكز القوى، فضلاً عن ظاهرة توزيع الولاءات، والحصيلة أن نظام الحكم في العراق بني أساسا على قاعدة المحاصصة الاثنو – طائفية.

- **معالجات:**

في ظل هذا الوضع المأزوم تطرح الأسئلة : ما هو الحل الأمثل للخروج من الأزمات المزمنة في العراق ؟ هل القوة الحاكمة مستعدة لتقديم تنازلات متبادلة؟ هل سيتوقف الشحن الطائفي وتأثيره السلبي على النسيج العراقي ؟

هل سيتم التخلص من نفوذ الأطراف الإقليمية والدولية وأجنـدتها غـير المتفقـة مـع قيـام عـراق مستقر مما أدى إلى إذكاء التناقضات والصراعات وافتعال الفوضى والحروب الأهلية ؟ هـل يمكـن بناء عراق ديمقراطي مستقر يعتمد المصالحة الوطنية وسيلة للتنمية والبنـاء؟ أسـئلة كثـيرة اكـبر من الأجوبة، ومن هنا تبرز الحاجة إلى اعـتماد آليـات واضـحة باتجـاه إرسـاء المصـالحة الوطنيـة لتطبيع الأوضاع السياسية واعتماد الحوار الوطني الشامل وبنـاء وتعزيـز ثقافـة البنـاء المؤسـسي والإدارة المؤسسية (وليس الشخصانية) لأجهزة الدولة، من هنا تأتي ضرورة إدارة التناقضات وفـق آليات عمل سليمة بدلاً من منهجية المواجهة العنيفة ويقترن ذلك بتوافق مشترك وطنـي يهـدف إلى تقريب وجهات النظـر وتقلـيص الفجـوات بـين الأطـراف المتخاصـمة صـوب صـياغة مشروع مجتمعي مشـترك يقـوم عـلى الاعـتراف بتعدديـة المصـالح وتعدديـة تمثيلهـا الفكـري والسـياسي والاجتماعي والثقافي، لتصبح المعالجة أي المصالحة اكبر من مجرد آليـة بـل وسـعي مشـترك نحـو إلغاء عوائق الماضي وعوائق الحاضر واستمراريتها السياسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتصحيح ما نتج من أخطاء وخطايا وجرائم والقطيعـة مـن كـل الأطـراف مـع الحلـول العنفية، وبالتالي فالمصالحة كمشروع وطني مجتمعي طويل الأمد يقترن بانجاز توافق وطني بين مكونات المجتمع وفق خطة وبرنامج عمل شاملين ومسترشدين بتجارب العـالم والعـراق في فـض النزاعات سلمياً ويخضع كل ذلك لمبادئ وقواعد القانون الدولي وإجراءاته الآمرة، فالمصالحة هـي بين المكونات بما يؤدي إلى تحقيق التوقعات والمصالح والأهداف التي تعبر عنها الجماعات وهـي ليست تسويات أو صفقات بين أحزاب أو جماعات أو أفراد ويصبح الحوار هو الوسيلة لتحقيـق المصالحة من خلال القبول والاعتراف بالأخر ونبذ العنف .

إن ما يحتاج إليه العراق اليوم هو نخبة سياسية جديدة تطور مشروعاً خالياً من نزعة الثأر والانتقام والإقصاء وتتخذ من التوافق السياسي أساسا له، وتستطيع هذه النخبة التعامل مع إشكاليتين:

- **الإشكالية الأولى**: خاصة بميراث عدم الثقة الذي ورثته القوى السياسية في مرحلة ما قبل وما بعد 2003.

- **الإشكالية الثانية**: تتعلق بكيفية صياغة عقد جديد بين هذه الأطراف يكون مختلفاً عن ذاك الذي صاغه (بول بريمر) الحاكم المدني الأمريكي للعراق في ظل الاحتلال وورثته الحكومات المتعاقبة بشكل أو بآخر فأسس نوع من الاستقطاب الطائفي الذي انعكس في تشكيل التحالفات السياسية، لان الأساس في السلطة لم يعد من يحكم ولكن كيف يحكم ؟

وبالاستناد إلى الدستور الذي يمثل خريطة لتنظيم الحياة السياسية – رغم ما فيه من ثغرات وتناقضات من الضروري التأكيد على القضايا التالية:

- ضرورة وأهمية الارتقاء بمشروع المصالحة الوطنية ونقل خطوات وقرارات المؤتمرات إلى حيز التطبيق .
- ضرورة توفر إرادة سياسية لدى الأطراف تنطلق من مصالح الوطن وبعيداً عن الولاءات الفرعية الضيقة والاهتمام بقضايا الأمن والخدمات ومحاربة الفساد والإفساد .
- تفعيل مجموعة الإجراءات سيما المتعلقة بالمليشيات وعدم توظيف الاجتثاث باتجاه الانتقام ونزعة الثأر.
- اعتماد خطاب إعلامي وسياسي يقوم على العقلانية والتسامح وعدم تأجيج المشاعر والكراهية.

- دعم وتطوير مؤسسات العدالة الانتقالية وتطبيق مبادئ إنصاف الضحايا وجبر الأضرار.
- تفعيل المشاركة السياسية وكسر حالة اللامبالاة السياسية وتشجيع دور منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والرأي العام.
- تهيئة دعم المشروع وإسناده عربياً وإقليمياً ودولياً.
- الاستفادة من تجارب العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في مناطق العالم المختلفة.

إن مجموعة التحديات في قضية إعادة بناء الدولة تشترط إعادة هيكلة مؤسسات الدولة من خلال تصميم مؤسسي جديد عن طريق إقامة مؤسسات جديدة وإلغاء مؤسسات قائمة ودمج مؤسسات يتداخل عملها في أخرى باتجاه رسم حدود السلطات والصلاحيات بما يؤدي إلى تعزيز الديمقراطية، كما أن إعادة هيكلة مؤسسات الدولة تشمل إنهاء الصراع بين البيروقراطية القائمة على قدر كبير من الفساد وبناء نظام جديد قائم على ترسيخ سيادة القانون والديمقراطية الحديثة وقيم الشفافية والحكم الرشيد، ويعتمد دور الديمقراطية في منع العنف الطائفي على قدرة العمليات السياسية الاستيعابية والتفاعلية على كبح التعصب المسموم لفكر التفرقة الطائفية، وكما يقول (آمارتيا سن) : ((إن نجاح الديمقراطية ليس مجرد امتلاك أكمل هيكلية مؤسسية يمكن أن نتصور، فهو يعتمد حتماً على أنماط سلوكنا الفعلي واثر التفاعلات السياسية والاجتماعية))، إن تحقيق هذه القضايا يرتبط بتحليل الارتباكات والثغرات التي نتجت على صعيد الممارسة ثم اعتماد المعالجة المسؤولة التي تقترن بالإصلاح وكما يقول (مارسيل غوشيه): ((إن أداة الإصلاح، إدخال العقل في الفوضى، هي القانون)).

وبفعل فشل عملية إعادة بناء الدولة العراقية على أسس صحيحة بما يؤمن الاستقرار والتنمية والسلم الأهلي، يحتاج العراق إلى رؤية متجددة تعتمدها نخبة تستطيع التعاطي المسؤول والواعي مع الأزمات والمشكلات القديمة منها والجديدة وتقع على عاتقها مهمة محاربة مثلث الاستبداد والعنف والفساد،ورغم صعوبة هذه المهمة إلا أن المدخل لها يكمن في معالجة ميراث عدم الثقة الذي ورثته القوى السياسية والمجتمع عموماً منذ ما قبل 2003 وما بعده، وسيساعد هذا التوجه في الإدارة الصحيحة للمشكلات والتحديات وإعادة هيكلة الدولة وبسط نفوذها وتطبيق الدستور في إقامة عراق ديمقراطي تعددي اتحادي بعيداً عن الطائفية والعرقية لا ناكراً لها .

كما سيساعد ذلك في صياغة عقد جديد بين القوى السياسية لا يقوم على المحاصصة أو التقسيمات الاثنية والطائفية ولا على التحالفات السياسية المستندة إلى الاستقطابات الطائفية، وبذات الوقت يتم اعتماد توافقية جديدة لحل القضايا الخلافية وضمان تمثيل جميع الحكومات، إذ دلت تجربة العراق ومعها تجارب ثورات الربيع العربي أن المطلوب ليس فقط هدم قواعد وأركان الاستبداد وإنما الأهم هو السعي لبناء دولة العدالة والمواطنة والمساواة والحرية .

والسؤال الذي نتركه يرسم الإجابة : هل هناك إمكانية لوجود – تشكيل – نخبة سياسية جديدة تعتمد مشروعاً سياسياً بعيداً عن نزعات الثأر والانتقام والمحاصصة والولاءات الضيقة وبعيداً عن إقصاء الآخر، وتتخذ من التوافق السياسي منطلقاً لها ومن الدستور وتصويب ثغراته أساسا وتقيم علاقات متوازنة ومتكافئة مع دول الجوار والعالم، ويكون مضمون هذا المشروع خدمة الإنسان واحترام حقوقه وتعدديته ومشاركته وبناء دولة المؤسسات والقانون

القائمة على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات.

بلا شك أن المستقبل سيجيب على هذا السؤال أو الأسئلة ولكنه باعتقادنا أفضل الحلـول لبقاء العراق متماسكاً وقوياً وموحداً ومستقراً ومزدهراً، أن مضـمون الجـواب سـيحدد مسـتقبل الصراع والاستقرار في العراق، وكما يقول (مـارك فلورباييـه) في كتابـه الرأسـمالية أم الديمقراطيـة خيار القرن الواحد والعشرين : (إن الديمقراطية ناقصة بشكل مستمر ولا يجـب إعاقـة البحـث عن توسيعها مطلقاً)، فالديمقراطية أفضل الحلول والديمقراطية التوافقية تقوم على الرضـا لكنهـا لا تولده .

إن نجاح التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية يستلزم عدة شروط مجتمعية وسياسية أهمها:

- سيادة حكم القانون المستند إلى دستور ديمقراطي .
- استقرار مؤسسات الدولة وحياديتها .
- المشاركة السياسية الفاعلة للمجتمع في إعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطية.

قائمة الهوامش

1- وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة العربية القومية(الاستقلالية في العراق) ، ط (2)، (بغداد، 1985)، ص8.

2- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج (4)، (بغداد، بدون تاريخ)،ص398.

3- كاظم هاشم نعمة، الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال، ط (2)، (بغداد، الدار العربية للموسوعات، 1988)، ص27 .

4- غسان العطية، العراق... نشأة الدولة، ط(1)،(لندن، دار اللام، 1988)، ص88.

5- حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية،الكتاب الأول، ترجمة : عفيف الرزاز، ط(2)، (مؤسسة الأبحاث العربية، 1995)، ص161.

6- فليب ويلارد ايرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة : جعفر الخياط، (بيروت، 1949)، ص45-46.

7- كاظم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص 100 .

* **فكرة الانتداب:** هي من بنات أفكار الجنرال البريطاني جون سمطس احد دعاة تكريس الاستعمار الكولنيالي، وممثل جنوب أفريقيا في مؤتمر الصلح المنعقد في باريس في 18 كانون الثاني 1919 المخصص لتقرير مصير الشعوب المنسلخة عن الدول الخاسرة في الحرب العالمية الأولى .

8- حسين جميل، العراق شهادة سياسية (1908 - 1930)، (لندن، دار اللام، 1977)، ص 91.

9- مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، ترجمة: فيصل نجم الدين، (بغداد، مطبعة المعارف، 1946)، ص ص2-3

* **سمطس**: جنرال بريطاني واليه تعود فكرة الانتداب وإقامة عصبة الأمم التي اقتبسها الرئيس الأمريكي ولسن وأضاف إليها بحيث أصبح مبدأ عالمياً.

10- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث،ج(1)، ترجمة: سليم طه التكريتي، (بغداد، مطبعة الشؤون الثقافية، 1989)، ص85.

11- مجيد خدوري، مصدر سبق ذكره، ص6.

12- انظر : وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص398-399.

13- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج (1)، ط (7)، (بغداد، 1988)، ص 24.

14- كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص74.

15- نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، (بغداد،1984)، ص54 .

16- فيليب ويلارد ايرلند، مصدر سبق ذكره، ص372 .

17- رجاء حسين حسني، مؤتمر القاهرة و تأثيره على تطور الوضع السياسي في العراق، (بغداد،2001)، ص90.

18- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج (3)، (صيدا، مطبعة الفرقان، 1957)، ص237.

19- الملف العراقي، المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية، الدساتير العراقية،العدد (139)، 2005، ص7 .

20- مجيد خدوري، مصدر سابق ذكره، ص ص11-12.

21- المصدر نفسه، ص13.

22- فيليب ويلارد آيرلاند، مصدر سبق ذكره، ص ص356-357 .

23- منذر جواد مرزة، العهد الملكي في العراق، أحداث ومؤامرات 1921- 1958، ط (1)، (مؤسسة دار الزهراء، 2005)، ص90.

24- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات في العهد الملكي، ج (3)، مصدر سبق ذكره، ص286 .

25- سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية، 1922 – 1936، ج(2)، (بغداد، مطبعة العاني)، ص160.

* **الاثوريون**: نزح الاثوريون من منطقة حكاري في تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى ووفرت لهم بريطانيا الدعم والرعايا وأسكنتهم في معسكرات حول بعقوبة واستخدمت أبناءهم ضمن القوات البريطانية تحت اسم (قوات الليفي) فربط هؤلاء مصيرهم مع تلك القوات آملين من ذلك حصولهم على الاستقلال الذاتي وقد قاد التمرد المار شمعون بطريك الاثورية بعد رفضه العرض الذي تقدم به ناجي شوكت بتحريض من عمته (سورما خاتون) رئيس الوزراء وهو العضوية في مجلس الأعيان وتخصيص راتب شهري له وقطعة ارض سكنية.

26- محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958، ط(1)، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2000)، ص57 .

27 - عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج (3)، مصدر سبق ذكره، ص 363.

28- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي،ج (5)، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1990)، ص98.

* **العقداء الأربعة**: هم كل من ((صلاح الدين الصباغ، كامل شبيب، فهمي سعيد، يونس السبعاوي)).

29- محمد حمدي الجعفري، مصدر سبق ذكره، ص89-99.

30- عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة 1941 التحررية، (بيروت، مطبعة الوفاق، 1971)، ص 111.

31- محمد حمدي الجعفري، مصدر سبق ذكره، ص ص ص 107-114-115 .

32- طه الهاشمي، المذكرات 1919 إلى 1943 ج(1)، تحقيق : خلدون ساطع الحصري ، (بيروت، دار الطليعة 1967)، ص 456 .

33-حكومة العراق، القانون الأساسي وتعديلاته، (بغداد، مطبعة الحكومة، 1944)، ص 44 -65.

34- محمد حمدي الجعفري، مصدر سبق ذكره، ص ص 115-122.

35- منذر جواد مرزة، مصدر سبق ذكره، ص ص 254-255.

36- علي الشمراني، صراع الأضداد : المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، ط (1)، (لندن، دار الحكمة، 2003)، ص54.

37- منذر جواد ميرزه، مصدر سيق ذكره، ص311 .

38- المصدر السابق نفسه، ص309 .

39- مجيد خدوري، مصدر سبق ذكره، ص9.

40- حنا بطاطو، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة : عفيف الرزاز، الكتاب الثالث، ط(2)، (بيروت، مؤسسة الأبحاث، 1999)، ص ص 19- ـ120 .

41- رعد ناجي ألجده، التشريعات الدستورية في العراق، (بغداد، دار الشئون الثقافية العامة،1998)، ص 78 .

42- نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، الجزء الأول، ط (1)، (بغداد،2000)، ص14 – 16 .

43- رعد ناجي ألجده، مصدر سبق ذكره، ص79 .

44- علي منير، مذكرات عبد السلام عارف، (بغداد، 1967)، ص43.

45- نوري عبد الحميد العاني وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص18.

46 - المصدر السابق نفسه، ص18 .

47- عبد الحميد كبة، التنظيمات القضائية والحركة التشريعية في العراق، (بغداد، 1972)، ص54.

48- رعد ناجي الجده، مصدر سبق ذكره، ص77.

49- انظر نصوص ومواد الدستور(27) تموز 1958 المؤقت الملف العراقي، العهد العراقي للتنمية والديمقراطية، الدساتير العراقية، العدد (139)، (بغداد،2005)، ص28-29 .

50- انظر: ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق،(بغداد، دار الرشيد للنشر، 1979)، ص260 .

51 - منذر الشاوي، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية في العراق، ط(2)، (بغداد، مطبعة شفيق، 1966)، ص159 .

52- ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 261 .

53- لجنة خاصة، ثورة 14 تموز في عامها الأول، وزارات الإرشاد، (بغداد، 1958)، ص45.

54- ابراهيم كبة، هذا هو طريق 14 تموز، (بغداد، مطبعة المعارف، 1958)، ص60.

55-عواد عبد الأمير عباس، بنية النظام السياسي العراقي 1968-1989، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1989)، ص14.

56- ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ص261-265.

57- المصدر السابق نفسه، ص262.

58- نوري عبد الحميد العاني واخرون، مصدر سبق ذكره، ص20 .

59-عواد عبدالامير عباس، مصدر سبق ذكره ، ص 16.

60- انظر : ليث عبد الحسن الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص135 وما بعدها.

61- علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، ط(1)، (بيروت، دار الكنوز الأدبية،1999)، ص 260.

62- مجيد خدوري، مصدر سبق ذكره، ص292.

63- رعد ناجي الجده، مصدر سبق ذكره، ص99 .

64- علاء جاسم محمد الحربي، رجال العراق الجمهوري، ط(1)، (بغداد، دار الشرقية، 2005)، ص42 .

65- حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مصدر سبق ذكره، ص317.

66- انظر: ابراهيم الزبيدي، طفولتي مع صدام .

67- عواد عباس عبد الأمير، مصدر سبق ذكره، ص22.

68- وميض جمال عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص359.

69- ملاحظات علي صالح السعدي قبالة المؤتمر القطري السوري الاستثنائي شباط 1964، نقلا عن حنا بطاطو، في الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مصدر سبق ذكره، ص328 .

70- علي كريم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص322 -326 .

71- المصدر نفسه، ص326 .

72- باسل الكبيسي، حركة القومية للعرب، ط(4)، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية،1985)، ص83 .

73- رعد ناجي الجدة، مصدر سبق ذكره، ص100 .

74- علي عبد الكريم سعيد، مصدر سيق ذكره، ص330 .

75- رعد ناجي الجدة، مصدر سبق ذكره، ص101 .

76- هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية العراقية من معارضة السلطة إلى المشاركة فيها 1968.2003 سلسة حلقات منشورة في جريدة الصباح العدد (635) في آب 2005 .

77- هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، تجربتي مع حزب البعث العراقي، (بيروت، رياض الريس للنشر والكتب، 1997)، ص337.

78- عواد عبد الأمير عباس، مصدر سبق ذكره، ص313.

* **عصبة القصر** : يطلق هذه التسمية على الضباط الذين كانوا يشغلون مناصب في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف والذين نفذوا انقلاب ضده هم كلا من :(إبراهيم الداود، عبد الرزاق النايف، سعدون غيدان) .

79- البيان رقم (32)الصادر عن مجلس قيادة الثورة المنشور في الوقائع العراقية (1603) في 10 آب 1968 نقلا عن: عواد عبد الأمير، مصدر سبق ذكره، ص114.

80- انظر: التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، ص51.

81- عواد عبد الأمير، مصدر سبق ذكره، ص114.

82- صالح جواد كاظم وآخرون، النظام السياسي في العراق، (بغداد، مطابع جامعة بغداد، 1980)،ص84.

83- ساجد احميد عيل الركابي، المسئولية السياسية لرئيس الدولة في الأنظمة السياسية العربية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2000)، ص309.

84- نصر دحام، فلسفة النظام السياسي في العراق بعد ثورة 17-3- تموز 1968، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،2001)، ص78.

85- منذر الشاوي، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية العراقية، ج(2)، (بغداد، مطبعة شفيق، 1970)، ص235 .

86- وليام بولك، لكي نفهم العراق، من كتاب: مناهضة احتلال العراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص17-19 وللمزيد من الاطلاع والاستفادة ينظر إلى: باهر مردان، مستقبل الإستراتيجية الامريكية في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية، 2007)، إذ يقد الباحث في رسالته توصيفا عاما للإستراتيجية الامريكية في العراق من حيث الأهداف والنتائج والتداعيات.

87- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية تجاه قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006)، ص 133.

88- نقلاً عن: المصدر نفسه، ص 136.

89- المصدر نفسه، ص 137.

90- نقلاً عن: بوب ودوورد، القادة أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج، ترجمة: عمار جولاق ومحمود العايد، مراجعة: على رمان، (بيروت، الدار الأهلية، 1991)، ص 178.

91- نقلاً عن: رائد شهاب احمد، اثر التواجد العسكري الأمريكي على النظام السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كليه العلوم السياسية، 2006)، ص 42.

92- بوب وودرود، مصدر سبق ذكره، ص ص 172.

93- اهارون بريف وآخرون، حرب الخليج (أبعاد إسرائيل) تقرير طاقم مركز الأبحاث الإستراتيجية الإسرائيلية (يافا) ترجمة : بدر عقيلي، ط (1)، (عمان، دار الجليل للنشر، 1993)، ص ص31-35.

94- المصدر نفسه، ص40 – 42.

95- للمزيد انظر: المصدر نفسه، ص40 – 42 وكذلك: بوب وودررد، مصدر سبق ذكره، ص ص 278 – 279.

96- سامي شير، جزاءات الأمم المتحدة ضد العراق وجريمة الإبادة الجماعية، ترجمة : د. رياض القيسي، ط(1)، (بغداد، بيت الحكمة، 2002)، ص18.

97- المصدر نفسه، ص19.

98- رامزي كلارك، النار هذه المرة : جرائم الحرب الأمريكية في الخليج، ترجمة: مازن حماد، (عمان، الشركة الأردنية للصحافة والنشر، 1993)، ص47.

99- مارتن مسيويه فريدريك، اليورانيوم المنضب الحرب الخفية، ترجمة : أركان بيثون، (بغداد، بيت الحكمة، 2002)، ص 32.

100- عماد يوسف، أروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، تقديم: د. وليد عبد الحي، ط(3)، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2003)، ص163.

101- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، ط(1)، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992)، ص ص580 – 582.

102- انظر نص قرار مجلس الأمن (661) في 16 آب 1990، قرارات ومقررات مجلس الأمن، الوثائق الرسمية (الأمم المتحدة، مجلس الأمن، نيويورك). http//www.un.org/Arabic/Res/661

103- الآن غريش، ودومنيك قيدال، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنه، ترجمة : إبراهيم العريش، ط(1)، (بيروت، شركة الأرض للنشر المحدودة، 1991)، ص228.

104- تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط : (العراق، ليبيا، السودان)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ، ص32 – 33.

105- انظر نص قرار (665) في 25آب 1990، قرارات ومقررات مجلس الأمن، الوثائق الرسمية (الأمم المتحدة: مجلس الأمن: نيويورك)

http//www.un.org/arabic/Res/665

106- انظر نص القرار (666) في 13 أيلول 1990، قرارات ومقررات مجلس الأمن، الوثائق الرسمية (الأمم المتحدة: مجلس الأمن: نيويورك)

http//www.un.org/arabic/Res/666

107- انظر نص القرار (670) في 25 أيلول 1990، قرارات ومقررات مجلس الأمن، الوثائق الرسمية (الأمم المتحدة: مجلس الأمن: نيويورك)

http//www.un.org/arabic/Res/666

108- تيم تبلوك، مصدر سبق ذكرهُ، ص31.

109- أبو بكر الدسوقي، العراق والعقوبات الذكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (145)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث السياسية والإستراتيجية، 2001)، ص 151.

110- نقلاً عن : عبد الأمير الانباري: التعويضات من كتاب : ندوة احتلال العراق، وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 940.

111- المصدر نفسه، ص 944.

112- تيم نبلوك، مصدر سبق ذكره، ص 39.

113- نقلاً عن: ابو بكر الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص 151.

114- سامي شير، مصدر سبق ذكره، صص 21-23.

115- محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أن سنة الحضارة وثقافة السلام، سلسلة أطروحات الدكتوراه (58)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 203.

116- صلاح المختار، الاحتواء المزدوج بين الوهم والحقيقة، دراسة تعديه للسياسة الأمريكية تجاه العراق، (بغداد، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، 1995)، ص5.

117- هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، من كتاب: صناعة الكراهيه في العلاقات العربية – الأمريكية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 96.

118- ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص 298.

119- نقلاً عن: هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 96-97.

120- رائد شهاب احمد، مصدر سبق ذكره، ص53.

121- سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، (عمان، دار وائل للنشر، 2002)، ص45.

122- Hon.Jonyki. "U.S policy toword Iraq"، Senate Angust31،1998،http//www.Iraq.org/government/us/letters.

123- انظر: تقييم استراتيجي دولي لتطورات المنطقة 1997 – 1998، العدد (14)، (لندن، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، 1998)، ص ص18 -0 28.

124- ابو بكر الدسوقي، مصدر سبق ذكره، ص 152.

125- المصدر نفسهُ، ص152.

126- المصدر نفسهُ، ص153.

127- ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ص 249-250، وللمزيد حول هذا الموضوع انظر: مجموعة باحثين، الإمبراطورية الأمريكية: صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الثالث، ط (1)، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2002)، ص ص 8-12.

128- نيڤين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث 11 أيلول: من كتاب (صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص ص 213-216.

129- يفغيني بريماكوف، العالم بعد أحداث 11 سبتمبر وغزو العراق، ط (1)، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2004)، ص 120.

130- نفيز أحمد مصدق، الحرب على الحرية كيف ولماذا تم الهجوم على أمريكا في 11/سبتمبر2001، (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2002)، ص ص 311-312.

131- سمير أمين، جيوسياسية الامبريالية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، العدد (303)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 37.

132- الإحصائيات مأخوذة من موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة المعلومات الدولية على الموقع:

website//.www.census.gov/forieigne/be/ance

(*) هناك آراء ذهبت إلى أن أحداث 11 أيلول سبتمبر هو فعل أمريكي – إسرائيلي على أساس أن أكثر من 400 موظف يهودي كانوا مجازين في يوم الحادث. انظر: نفيز أحمد مصدق، مصدر سبق ذكره، ص 193

-133 أيان أنتوني وآخرون، النظام الأطلسي- أوربي و الأمن العالمي، من كتاب التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي (ترجمة)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 132.

134- American National Securty Stratrat. Website//.www.usinfoo .gov.htm.

135- احسان التميمي، نعوم تشومسكي و محاكمة الخطاب المخاتل (الدول المارقة) أنموذجاً، اتحاد كتاب العرب، في 2007/5/17، Website//.www.ArabUnionForInterneWriters.com

136- التقرير الاستراتيجي العربي 2003، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003)، ص 29.

137- نيفين عبد المنعم سعد، مصدر سبق ذكره، ص 218.

138- التقرير الاستراتيجي العربي (2001-2002)، (الشارقة، وحدة دراسات الخليج للصحافة و الطباعة والنشر، 2002)، ص130.

139- كريستوفر شبر وآخرون، كذبات بوش الخمس الكبيرة التي أخبرنا بها عن العراق، ترجمة: محمد عين و سوسن كنعان، ط (1)، (القاهرة، دار الكتاب العربي، 2004)، ص29.

140- هانز بليكس، نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش، ترجمة: داليا حمدان، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 182.

141- يفغيني بريماكوف، مصدر سبق ذكره، ص 162.

142- المصدر نفسه، ص ص 160-161.

143- طالب حسين حافظ، تطورات الإستراتيجية الأمريكية في العراق (2003-2007)، مجلة دراسات دولية، العدد (36)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2008)، ص 225.

144- المصدر نفسه، ص 226.

145- ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص 312.

146- تومي فرانكس، جندي أمريكي، ترجمة: محمد محمود التوبة، ط (1)، (الرياض، العبيكان للنشر، 2006)، ص 501.

147- نبيل محمد سليم، الإستراتيجية الأمريكية في العراق ومعضلة الأمن، مجلة دراسات دولية، العدد (36)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2008)، ص2.

148- تومي فرانكس، مصدر سبق ذكره، ص 610.

149- مجموعة مؤلفين، إستراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية- الهوية- السياسات الاقتصادية)، سلسلة كتب المستقبل العربي (49)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 103.

150- حسن عبيد عيسى، الحرب الأمريكية في المدن العراقية، من كتاب: إستراتيجية التدمير، سلسلة كتب المستقبل العربي (49)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص43.

151- صلاح التكمة جي، الإستراتيجية الأمريكية في العراق خلال نصف قرن، مجلة كتابات، الحلقة التاسعة، البصرة، في 4/4/ 2005. hattp//.www.Kitabat@Kitabat.cdom

152- عدنان الهياجنة، الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي، من كتاب احتلال العراق(الأهداف- النتائج- المستقبل)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 337.

153- احمد إبراهيم محمود، العراق في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (154)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003)، ص 62 وللمزيد من الاطلاع والاستفادة ينظر إلى: باهر مردان، مستقبل الإستراتيجية الامريكية في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2007)، إذ يقد الباحث في رسالته توصيفا عاما للإستراتيجية الامريكية في العراق من حيث الأهداف والنتائج والتداعيات.

154- روبرت بيرد، الطريق المتستر هو الطريق إلى الخراب، من كتاب: احتلال العراق، الغزو – الاحتلال-المقاومة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 52.

155- آدم روبرتس، نهاية الاحتلال في العراق (2004) من كتاب: الاحتلال الأمريكي للعراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 178.

156- غي انيل، قانون العلاقات الدولية، ترجمة : نور الدين اللباد، ط(1)، (القاهرة، مكتبه مدبولي، 1999)، ص42.

157- منظمة العفو الدولية، العراق: مسؤوليات دول الاحتلال، من كتاب، العراق-الغزو-الاحتلال-المقاومة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 192.

158- منظمة العفو الدولية، العراق : مسؤوليات دول الاحتلال، المصدر السابق، ص 194-195.

159- سعيد اللاوندي، وفاة الأمم المتحدة أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، ط (1)، (القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص116.

160- احمد إبراهيم محمود، العراق في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (154)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003)، ص 62.

161- برادلي. أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: د.عماد فوزي شعيبي، ط(1)، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004)، ص45.

162- التقرير الاستراتيجي العربي 2002 – 2003، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004)، ص91.

163- مجموعة باحثين، احتلال العراق: الأهداف-النتائج-المستقبل، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2004)، ص894.

164- نقلاً عن : صحيفه الزيتونه(أمريكا الشمالية: الاتحاد الإسلامي الفلسطيني، العدد (189) في 2003/4/18، ص 17.

165- عبد الاله بلقزيزّ، المشروع المتمتع: التفتيت في الغزوة الكولونبالية للعراق، من كتاب، احتلال العراق، الأهداف-النتائج-المستقبل، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص116.

166- احمد إبراهيم محمود، مصدر سبق ذكرهُ، ص63.

167- احمد يوسف احمد وآخرون، ندوة احتلال العراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص147.

168- جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية، من كتاب: ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص643.

169- فوزي الراوي، وحدة العراق في هويته العربية: دعوة إلى إستراتيجية تناهض نظرية المكونات الثلاثة، مجلة المستقبل العربي، العدد (33)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 166.

170- مشروع جون بايدن حول تقسيم العراق، في 2007/10/1، www.aljazeera.net

171- فوزي الراوي، مصدر سبق ذكره، ص167.

172- التقرير الاستراتيجي العربي 2003 – 2002، مصدر سبق ذكرهُ، ص39.

173- فوزية صابر، الوضع الكردي في العراق: رؤية مستقبلية من كتاب: احتلال العراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2003)، ص734.

174- انتوني كورسمان، تطور قوات العراق وتحدي الحرب الأهلية: هل بمقدور القوى العراقية انجاز المهمة، مجلة المستقبل العربي، العدد (334)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص128.

175- عبد الحسين شعبان، رؤية في مشروع الدستور العراقي "الدائم" لمستقبل العرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (320)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص92.

176- بول بريمر، عام قضيتهُ في العراق النضال لبناء غد مرجو، ترجمة :عمر الايوبي، (بيروت، دار الكتاب العربي 2006)، ص436.

177- انتوني كوردسمان، تطور قوات العراق وتحدي الحرب الأهلية، مصدر سبق ذكرهُ، ص128.

178- بول بريمر، مصدر سبق ذكرهُ، ص211.

179- رشيد عمارة ياس الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، من كتاب: إستراتيجية التدمير آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفيه - الهوية - الوطنية، السياسات الاقتصادية) سلسلة كتب المستقبل العربي (49)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 66 – 67.

180- عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي الراهن : الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد (297)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص ص 60 – 69.

181- مجلس العلاقات الخارجية (الأمريكي) رؤية سياسية وإستراتيجية للعملية الانتقالية في العراق، من كتاب، العراق–الغزو – الاحتلال – المقاومة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2003)، ص269.

182- مايكل هدسون، سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الحرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (298)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص142.

183- بول بريمر، مصدر سبق ذكرهُ، ص437.

184- عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي الراهن، مصدر سبق ذكرهُ، ص182.

185- مجموعة باحثين، ندوة احتلال العراق، مصدر سبق ذكرهُ، ص 896 – 897.

186- احمد إبراهيم محمود، مصدر سبق ذكره، ص 64 – 65.

187- بول بريمر، مصدر سبق ذكرهُ، ص 225.

188- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دراسة موضوعيه تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها، ط (6)، (بيروت، دار الفكر، 1974)، ص225.

189- عبد الحميد الغزالي، حول الأحداث ومصطلحات في قاموس تخلف الأمة : محاولة للفهم والمعالجة والتصحيح، (دار الطباعة والنشر الإسلامية، 2004)، ص 217 – 218.

190- عبد علي كاظم المعموري، الفساد الجديد في العراق، من كتاب: إستراتيجية التدمير آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية - الهوية– الوطنية، السياسات الاقتصادية) سلسلة كتب المستقبل العربي (49)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص130.

191- سالم توفيق النجفي، التنمية الاقتصادية في العراق الحاضر والمستقبل، من كتاب: احتلال العراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003) ص873.

192- المصدر نفسه، ص 895 – 896.

193- سامح راشد، العراق المحتل ... تفويض الدولة والنظام والسياسة الدولية، العدد (164)، 2006، ص137.

194- مشروع مراقبة إيرادات العراق، الاحتفاظ بالأسرار، أمريكا والمالبات العامة للعراق، من كتاب: مناهضة احتلال العراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص67.

195- المصدر نفسهُ، ص 67.

196- المصدر نفسهُ، ص68.

197- عبد الأمير الانباري، التعويضات، مصدر سبق ذكرهُ، ص952.

198- ستيفن فيدلر وديمتري سيفا ستويولو، ماذا حدث لعشرين مليار دولار من الأموال العراقية، مجلة المستقبل العربي، العدد(311)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص79.

199- أنثيا لارسون وستيوارت هالفورد، اشعال نار الشك،: التحالف ومليارات النفط العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد(306)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص192.

200- عاصف قبرصي، وعلي قادري، إعادة بناء العراق واستراتيجيات التنمية في ظروف الأزمات، مجلة المستقبل العربي، العدد(295)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص ص 46 – 67.

201- نعومي كلاين، بغداد، السنة صفر، نهب العراق سعياً إلى (بوتوبيا) المحافظين الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد(308)، (بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص12.

202- بو ل بريمر، مصدر سبق ذكرهُ، ص87.

203- نعومي كلاين، مصدر سبق ذكره، ص15.

204- المصدر نفسهُ، ص27.

205- خليل العناني، أعمار العراق ... التحديات والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد (154)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003)، ص 87.

206- عبد علي كاظم المعموري، مصدر سبق ذكرهُ، ص121.

207- هانس – بيتر مارتن، هارالدسوفان، فتح العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: د. عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم : أ. رمزي زكي، (الكويت،عالم المعرفة، 1998)، ص225.

208- سالم توفيق النجفي، الأزمة المعاصرة للنظام الرأسمالي، احتلال العراق نموذجاً، مجلة السياسة الدولية، العدد (164)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006)، ص11.

209- احمد ابراهيم محمود، مصدر سبق ذكرهُ، ص64.

210- بول بريمر، مصدر سبق ذكرهُ، ص 263.

211- فاضل الربيعي، صندوق باندورا العراقي : أقفاص ووحوش (صورة العالم السفلي للاحتلال الأمريكي) من كتاب: إستراتيجية التدمير آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية - الهوية - الوطنية، السياسات الاقتصادية) سلسلة كتب المستقبل العربي (49)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 23.

212- بول بريمر، المصدر السابق، ص218.

213- المصدر نفسه، ص 210.

214- المصدر نفسه، ص 203.

215- برادلي .آ.تاير، مصدر سبق ذكرهُ، ص 24-25.

216- التقرير الاستراتيجي الغربي (2003-2004)، مصدر سبق ذكرهُ، ص 68.

217- كوثر عباس الربيعي، عوامل إخفاق المشروع الأمريكي في العراق، الملف السياسي، العدد (15)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2005)، ص 17-18.

218- عبد الوهاب القصاب، الجيش، مجلة المستقبل العربي، العدد (305)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص112.

219- المصدر نفسه، ص 602.

220- سيمور هيرش، كيف انتقل برنامج سري للبنتاغون إلى أبي غريب، مجلة المستقبل العربي، العـد د (305)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 91.

221- مؤيد قاسم الخفاف، الصورة الذهنية عن أمريكا في المجتمع الأمـريكي بعـد نشر صـور تعـذيب السجناء في أبي غريب، من كتاب: الاحتلال الأمريكي للعراق، (بـيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، 2004)، ص 40.

222- انظر: حسن عبيد عيسى، المرتزقة الجدد، مجلـة المسـتقبل العـربي، العـدد(328)، (بيروت،مركـز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص126.

223- نقلاً عن: المصدر نفسهُ، ص148.

224- نقلاً عن: المصدر نفسه، ص 148.

225- نقلاً عن: باسيل يوسف بجك، الآليات القانونية الأمريكيـة لإفـلات قـوات الاحـتلال مـن تبعـات جرائم تعذيب المعتقلـين في العـراق، مجلـة المسـتقبل العـربي، العـدد(328)، (بـيروت، مركـز دراسـات الوحدة العربية، 2006)، ص122.

226- نقلاً عن: المصدر نفسهُ، ص123.

227- رائد الحامد، المرتزقة في العراق ... ميليشيات وفرق موت، مجلة المستقبل العـربي، العـدد(338)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص96.

228- المصدر نفسه، ص97.

229- بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، لم تصدر سلطة الاحتلال أية تعليمات بشأن آلية الحصول عـلى رخصة لتأسيس حزب، واضح كل من يرغب في تأسيس حزب له أن يرفع لافتة بإسم الحزب فـوق أي مبنى ليعلن عن تأسيس ووجود حزبه المفترض، للمزيـد مـن التفاصـيل انظـر: صـباح ياسـين: تفكـك البنى الحزبية العراقية في إطار المشروع الأمريكي، مجلة المستقبل العربي العدد(300)، (بيروت، مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، 2004)، ص17 ومـا بعـدها وكـذلك ينظـر إلى: عبـد الخـالق شـامل

محمد، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية (انموذج العراق 2003) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2005) ، إذ يقد الباحث توصيفا عاما لعراق ما بعد الاحتلال في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتداعياتها على المجتمع العراقي بأكمله.

230- المصدر نفسه، ص20.

231- ماتلوسا، خابيلي، فكرة الدولة - الأمة في جنوبي أفريقيا : استكشاف نظري، المجلد(7)، (القاهرة، مختارات العلوم الاجتماعية، 2003)، ص90.

232- Diamond Larry Rethinking Givil Society. Toward Democratic Consolidation In Journal of Democracy.5/3 July.1994.P5

233- منذر نعمان الاعظمي، أبعاد اجتماعية في مسيرة التحرير في العراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص ص209-210

234- من التفاصيل حول القرار (1483) انظر الملحق (6).

235- هالة خالد حميد، قراءة في آلية انتقال السلطة: الواقع والطموح، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002)، ص 5 .

(*)بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وتشكيل مجلس الحكم الانتقالي بإدارة الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر تم فتح الباب على مصراعيه للانتقال نحو التعددية الحزبية لتمثل هذه الحقبة مرحلة جديدة في تاريخ الدولة العراقية، ومنذ ذلك التاريخ تواجدت الأحزاب في الساحة السياسية بشكل فوضوي في ظل غياب قانون ينظم عمل الأحزاب، الذي على الرغم من إقراره مؤخراً، لكنه لم يرا النور حتى الآن، إذ ظهرت بعد العام 2003 عشرات الأحزاب السياسية العراقية بعضها لازال قائم والبعض الآخر لم يستمر طويلاً .للمزيد حول موضوع الأحزاب السياسية العراقية من حيث (النشأة، التشكل، الأهداف، التوجهات، الايديولوجيا) ينظر إلى: غازي البازي، الخارطة السياسية للساحة العراقية، مفكرة الإسلام، في 2012/1/1. http://islammemo.cc/Tahkikat/2012/01/01/141071.html

*منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في التاسع من أبريل 2003، تصاعدت أعمال العنف بطريقة دراماتيكية وسريعة جداً، وظهرت جماعات مسلحة تتبنى عمليات تحدث في أكثر من مكان في مشهد لم يتوقع كثيرون أن يكون واحداً من النتائج العملية للغزو الأميركي، وعلى الرغم من أن اغلب التنظيمات المسلحة لم يكن لها أي ذكر في مرحلة ما قبل الاحتلال، تفاجأ الجميع بظهور تنظيمات وجماعات عراقية مسلحة لم تكن موجودة بهذه القوة التسليحية، وبذلك عمت الفوضى وتصاعدت أعمال العنف المسلح في أرجاء البلاد كلها، بحيث باتت تهدد بالتحول في أي وقت إلى حرب أهلية، إلى جانب هذا لم يعرف منذ الغزو عدد الجماعات المسلحة في العراق على وجه الدقة، فكثير منها إما أنها أسماء وهمية أو أنها عُرفت حيناً من الزمن ثم اختفت، أما الجماعات التي بقيت مستمرة في نشاطها الميداني، وتتبنى عمليات مسلحة بين الفترة والأخرى، واستطاعت أن تطور نفسها هيكلاً وخطاباً ،وأن تفرض نفسها على المعادلة الأمنية في العراق، فإنها موجودة وبصورة مؤثرة على الساحة العراقية، أضف إلى ذلك أيضاً إنه على الرغم من اعتبار بعضها جزء من المنظومة الأمنية التابعة للمؤسسة العسكرية العراقية كـ(البشمركة والحشد الشعبي والصحوات) إلا أنها في الواقع تُعتبر قوى عابرة للسلطات ، إلى درجة دفع البعض بوصفها بأنها بمثابة كيان موازي لسلطة وسيادة الدولة .

236- هشام الهاشمي، عالم داعش: من النشأة إلى إعلان الخلافة، ط (1)، (لندن، دار الحكمة، 2015)، ص 133.

237- المصدر نفسه، ص 151.

238- المصدر نفسه، ص 178.

***أبو مهدي المهندس**:شخصية مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، قام في الثمانينات من القرن الماضي بعدة هجمات ضد دولة الكويت، له علاقة قوية مع قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني (قاسم سليماني)، وقام ابو مهدي المهندس

بهجمات على سفارات في الكويت وفرنسا وأمريكا، ومن ابرز هجماته هي التي كانت على أمير دولة الكويت بسيارة مفخخة، وهنا كادعاء بقيامه بعملية خطف الطائرات.

239- هشام الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص 119.

240- المصدر نفسه، ص 126.

241- للمزيد حول هذا الموضوع ينظر إلى: شنا فائق جميل، مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية القانون والسياسة، 2009) ، ص 148 وما بعدها، إذ تقدم الباحثة رؤى متعددة لمستقبل العراق في ضوء معطيات الواقع ومتغيرات المستقبل بأبعاده المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك ينظر إلى:

Galbraith Peter w، The End of Iraq: How American Incompetence Created War Without End،New York: Simon&Schuster،2006.

242- Mowaffak Al-Rubaie، "Federalism،Not Partition: A System Devolving Power to the Regions is the Route to a Viable Iraq" Washington Post، 2008.

243- خير الدين حسيب، المشاهد: السيناريوهات المستقبلية المحتملة في العراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 959.

244- الحكومة المركزية الاتحادية، في 2013/1/17، انظر إلى الموقع :http://www.alsumaria.tv

245- حنين القدو، النظام السياسي والفدرالي، (عمان، دار المأمون للنشر والتوزيع، 2008)، ص117.

246- حسان العاني، إشكالية بناء الدولة الحديثة، (عمان، دار المأمون للنشر والتوزيع، 2008)، ص94.

247- انظر المادة (116) من الدستور العراقي الدائم، لعام2005.

248- حنين القدو، مصدر سبق ذكره، ص105-106.

249- KurdistanRegional Government، "constitution of the Iraqi Kurdistan Region" and "Constituion of the Federal Republic of Iraqi (sic)" http:// www.krg.org docs. Federal_const.asp.

250- (عراقيو الداخل) الذين ذكروا للمجموعة الدولية للأزمات بأن تلك المسألة لا تزال قيد موافقة الشعب العراقي عليها، تظم (رجاء حبيب خزاعي) عضو مجلس الحكم الانتقالي، بغداد، بتاريخ 1 أيلول 2003، و(رياض عزيز هادي) عميد كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد، 31 آب 2003. و(إبراهيم هنداوي) عضو اللجنة التحضيرية للدستور وقاض، وذلك حسب تصريحه بأنه معارض للفدرالية، غير أن بعض أعضاء لجنة إعداد الدستور ومجلس الحكم الانتقالي يعزون استقالته إلى ارتباطاته بالنظام البعثي، وقد صرح خزاعي للمجموعة الدولية للأزمات (أنا عراقي الداخل ومستقل، وليس لي أي دراية وإلمام بما حصل في مؤتمرات المعارضة في الخارج، لقد شاهدت خريطة الموصل الأسبوع الماضي توضح تقسيم العراق إلى أربع مناطق، وحتى ألان لم يجر أي بحث بين أعضاء المجلس حول الفدرالية التي لا يؤديها معظم العراقيين، إذ أننا نعيش دائما بوئام عربا وأكرادا، فقد كان النظام السابق متسببا في تلك الانقسامات التي أدت إلى الكراهية، إذ قام بإجلاء العديد من الناس باستمرار، وتصنيف الهويات، ولندع الشعب يقرر هذه الأمور من خلال الاستفتاء)، وتطرح (وصال نجيب الغزاوي) من احد عراقي الداخل، رؤية نختلف قليلا عن الرؤية أعلاه وذلك بقوله (الفدرالية تخيف العديد من الناس فهم ينظرون إليها كمقدمة للانفصال، فأنا اعتقد أنها الحل الأمثل للعراق إلا أن المهم هو كيفية تطبيقها) انظر إلى: مقابلة أجرتها المجموعة الدولية للازمات،، بغداد، بتاريخ 4 ايلول2003.

251- انظر المادة (110) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

252- انظر المادة (121) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

253- انظر المادة (110)، الفقرة الثانية من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

254- المادة (121)، الفقرة الخامسة من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

255- انظر المادة (111) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

256-   انظر المادة (112) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

257-   انظر المادة (115) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

258-   انظر المادة (110)، الفقرة الثامنة من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

259-   يقضي قانون النفط والغاز الذي أصدرته الحكومة الاتحادية، ولم يصدق عليه البرلمان بعد، بأن المجلس الاتحادي للنفط والغاز (الذي يضم ممثلا عن إقليم كردستان) هو الذي يتولى إعداد نماذج عقود التنقيب والتطوير والإنتاج وإقرارها وتعديلها واعتمادها، ودراسة هذه العقود التي تمنح التراخيص للقيام بالعمليات البترولية والبت فيها وتعديلها، والموافقة على جهة التمويل، والبت في تحويل الحصص في ما بين الحاملين لتراخيص التنقيب والتطوير والإنتاج (المادة 9) ومن ثم هناك تناقض جوهري بين ما يتصوره القادة الأكراد على انه حق قانوني لكردستان ونصوص قانون النفط الاتحادي، كما أن هذا التناقض ينطبق أيضاً على العلاقة بين قانون النقط الكردستاني وقانون النفط الاتحادي مع العلم أن الأول صدر قبل الثاني يقضي قانون النفط والغاز لإقليم كردستان بأن للوزير المختص بموافقة المجلس الإقليمي، أن يبرم عقدا نفطيا للاستكشاف والتطوير لمنطقة محددة مع شركات خاصة كردستانية او عراقية او أجنبية.

260-   انظر المادة (120) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

261-   مركز النخبة للدراسات، أخبار وتحليلات وأراء القضية العراقية: تقسيم العراق: هل آن الأوان، 7 سيتمر 2007، انظر إلى الموقع:

http://www.islamonline.net/

262-   ليسلي جيلب، هو الرئيس السابق لمجلس العلاقات الخارجية بالولايات المتحدة، وهو من أهم المحللين والكتاب الأمريكيين المؤثرين في صنع القرار الأمريكي خصوصا عبر رئاسته لمجلس العلاقات الخارجية، وهو احد مراكز التخطيط الاستراتيجي في أمريكا، والذي يجمع داخله كل من المخابرات الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية وكبار رجال المجمع الصناعي والعسكري.

263- صحيفة يدعوت احرنوت الإسرائيلية، بتاريخ 2005/6/16.

264- فراس الياس، العراق: من مشروع بايدن إلى «توازن القوى»... هل هي بداية الحل أم التقسيم؟، مجلة القدس العربي، بتاريخ 2015/5/2، ص 2 http://www.alquds.co.uk/?p=335304

265- علي حسن باكير، النفوذ الإيراني في العراق : طبيعته وأهدافه، الراصد، بتاريخ 1 آب 2008 .

http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=4632

266- محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركياً، في محمد جمال باروت، ندوة حول (احتلال العراق وتداعياته: عربياً وإقليمياً و دولياً)، مجلة المستقبل العربي، العدد(302)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص 43-44.

267- مثنى علي المهداوي، السياسة التركية تجاه العراق ما بعد الانتخابات، مجلة العلوم السياسية، العدد (23)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006)، ص 172.

268- محمد سليمان، الموقف التركي من العراق بين المصلحة القومية و الحسابات الداخلية، مجلة العصر، في 10/6/ 2003 Website//.www.alassr.we.org/Arabic/politics.2003.article.htm.

269- Noor Bige، Crises Developments in Managing Terrorism in Turkey، Inter media Winterers Ankara، vol.1، No.4، December- February،1996-1997، p.78.

270- ادهام محمد العزاوي، أثر المسألة الكردية في العلاقات العربية – التركية، مجلة أوراق إستراتيجية، العدد (42)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2000)، ص1 .

271- رشيد عمار، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، من كتاب: إستراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية- الهوية- الوطنية- السياسات الاقتصادية)، سلسلة كتاب المستقبل العربي (49)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص64 .

272- فوزية صابر، قراءة جيو- سياسية للبعد الكردي في العلاقات بين العراق وتركيا، مجلة أراء حول الخليج، العدد (7)، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص 89.

273- المصدر نفسه، ص 89.

274- ماجد أحمد السامرائي، القلق التركي من احتلال العراق، صحيفة الشرق الأوسط الدولية، العدد (7578)، في 13 /7/ 2002.

Website//.www.alsharqalawsat.com/Leader.asp?section=6&issue=17253&articale=453278.

275- نقلاً عن : أحمد كمال الدين شعث، العراق المغبون وتداعيات حرب الخليج، (القاهرة، مكتبة مدبولي، بلا تاريخ)، ص 34.

276- Adel Safty، From Camp David To The Gulf: negotiation، Languages، propaganda and war، (New York، Black Rose Books، 1992)، Pp.221-254.

277- سلمان أبو ستة، إسرائيل (2020)- مستقبل إسرائيل كما تراه النخبة الرسمية، مجلة المستقبل العربي، العدد (292)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 28.

278- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية ...، مصدر سبق ذكره، ص 157.

279- هدى شاكر معروف، السياسة الإسرائيلية حيال العراق (رؤية مستقبلية)، المجلة القُطرية للعلوم السياسية، العدد (2)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2002)، ص ص 25-33.

280- التقرير الاستراتيجي العربي 2003، مصدر سبق ذكره، ص 121.

281- مجموعة مؤلفين إسرائيليين، الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، ترجمة: أحمد أبو هدية، ط (1)، (دمشق، مركز الدراسات الفلسطينية، 2005)، ص 10.

282- التقرير الاستراتيجي العربي 2003، مصدر سبق ذكره، ص 121.

283- بلال الحسن، إسرائيل في ضوء نتائج الحرب، من كتاب: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 383.

284- عماد جاد، الرؤية الإسرائيلية للحرب على العراق وما بعدها، مجلة السياسة الدولية، العدد (152)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2003)، ص 152.

285- رائد حامد، المرتزقة في العراق...، ميليشيات وفرق موت، مجلة المستقبل العربي، العدد (338)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص ص106-107.

286- جون ميرشامير و ستيفن وولت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: إبراهيم الشهابي، ط (1)، (دمشق دار الفكر العربي، 2006)، ص ص17-18.

287- خليل العاني، الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد (156)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004)، ص 98.

288- مجموعة مؤلفين إسرائيليين، مصدر سبق ذكره، ص ص 14-15.

289- التقرير الاستراتيجي العربي، 2003، مصدر سبق ذكره، ص 121.

290- فاضل الربيعي، الاحتلال الأمريكي للعراق: تكتيك الهروب من كابوس الشرق الأوسط، من كتاب: الاحتلال الأمريكي للعراق،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص ص 140-141.

291- مجموعة مؤلفين إسرائيليين، مصدر سبق ذكره، ص 175.

292- المصدر نفسه، ص 11.

293- جاسم يونس الحريري، العلاقات العراقية ـ الخليجية بعد الاحتلال : محددات التعـاون والصراع، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008)، ص 105 .

294- مؤسسة راند الأمريكية، العراق في العقـد القـادم : هـل يبقـى العـراق حتـى عـام 2002، معهـد أبحاث الدفاع الوطني الأمريكي، 2001 .

قائمة المصادر

أولاً: القران الكريم

ثانياً: الدساتير

1- قانون الأساس العراقي لعام 1925.

2- الدستور العراقي المؤقت لعام 1958.

3- الدستور العراقي المؤقت لعام 1968.

4- الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

ثالثاً: الكتب العربية والمترجمة

1- إبراهيم كبة، هذا هو طريق 14 تموز، (بغداد، مطبعة المعارف، 1958) .

2- أحمد كمال الدين شعث، العراق المغبون وتداعيات حرب الخليج، (القاهرة، مكتبة مدبولي، بلا تاريخ).

3- آدم روبرتس، نهاية الاحتلال في العراق (2004) من كتاب : الاحتلال الأمريكي للعراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) .

4- الآن غريش ودومنيك فيدال، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة : إبراهيم العريش، ط(1)، (بيروت، شركة الأرض للنشر المحدودة، 1991).

5- اهارون بريف وآخرون، حرب الخليج (أبعاد إسرائيل) تقرير طاقم مركز الأبحاث الإستراتيجية الإسرائيلية (يافا) ترجمة: بدر عقيلي، ط (1)، (عمان، دار الجليل للنشر، 1993) .

6- أيان أنتوني وآخرون، النظام الأطلسي- أوربي و الأمن العالمي، من كتاب التسلح ونزع التسلح والأمن الدولي (ترجمة)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

7- باسل الكبيسي، حركة القومية للعرب، ط(4)، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية،1985).

8- برادلي. أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة : د.عماد فوزي شعيبي، ط(1)، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004).

9- بلال الحسن، إسرائيل في ضوء نتائج الحرب، من كتاب: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

10- بوب ودوورد،القادة أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج، ترجمة: عمار جولاق ومحمود العايد، مراجعة : على رمان، (بيروت، الدار الأهلية، 1991).

11- بول بريمر، عام قضيتهُ في العراق النضال لبناء غد مرجو، ترجمة :عمر الايوبي، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2006).

12- تومي فرانكس، جندي أمريكي، ترجمة: محمد محمود التوبة، ط (1)، (الرياض، العبيكان للنشر، 2006).

13- تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط : (العراق، ليبيا، السودان)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

14- جاسم يونس الحريري، العلاقات العراقية ـ الخليجية بعد الاحتلال : محددات التعاون والصراع، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008).

15- جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية، من كتاب: ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

16- جون ميرشامير و ستيفن وولت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: إبراهيم الشهابي، ط (1)، (دمشق، دار الفكر العربي، 2006).

17- حسان العاني، إشكالية بناء الدولة الحديثة، (عمان، دار المأمون للنشر والتوزيع، 2008).

18- حسن عبيد عيسى، الحرب الأمريكية في المدن العراقية، من كتاب: إستراتيجية التدمير، سلسلة كتب المستقبل العربي (49)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

19- حسين جميل، العراق شهادة سياسية (1908 -1930)، (لندن،دار اللام، 1977) .

20- حكومة العراق، القانون الأساسي وتعديلاته، (بغداد، مطبعة الحكومة، 1944) .

21- حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ترجمة: عفيف ألرزاز، ط(2)، (مؤسسة الأبحاث العربية، 1995) .

22- حنا بطاطو، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة: عفيف الرزاز، الكتاب الثالث، ط(2)، (بيروت، مؤسسة الأبحاث، 1999).

23- حنين القدو، النظام السياسي والفدرالي، (عمان، دار المأمون للنشر والتوزيع، 2008).

24- خير الدين حسيب، المشاهد: السيناريوهات المستقبلية المحتملة في العراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

25- رامزي كلارك، النار هذه المرة: جرائم الحرب الأمريكية في الخليج، ترجمة : مازن حماد، (عمان،الشركة الأردنية للصحافة والنشر، 1993).

26- رجاء حسين حسني، مؤتمر القاهرة و تأثيره على تطور الوضع السياسي في العراق، (بغداد،2001) .

27- رشيد عمارة ياس الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، من كتاب: إستراتيجية التدمير آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية - الهوية - الوطنية، السياسات الاقتصادية) سلسلة كتب المستقبل العربي (49)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

28- رعد ناجي ألجده، التشريعات الدستورية في العراق، (بغداد، دار الشئون الثقافية العامة،1998).

29- روبرت بيرد، الطريق المتستر هو الطريق إلى الخراب، من كتاب: احتلال العراق، الغزو – الاحتلال-المقاومة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

30- سالم توفيق النجفي، التنمية الاقتصادية في العراق الحاضر والمستقبل، من كتاب: احتلال العراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

31- سامي شير، جزاءات الأمم المتحدة ضد العراق وجريمة الإبادة الجماعية، ترجمة: د. رياض القيسي، ط(1)، (بغداد،بيت الحكمة، 2002).

32- سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية، 1922 – 1936، ج(2)، (بغداد، مطبعة العاني، بلا تاريخ).

33- سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، (عمان، دار وائل للنشر، 2002).

34- سعيد اللاوندي، وفاة الأمم المتحدة أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، ط (1)، (القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004) .

35- صالح جواد كاظم وآخرون، النظام السياسي في العراق،(بغداد، مطابع جامعة بغداد، 1980).

36- صلاح المختار، الاحتواء المزدوج بين الوهم والحقيقة، دراسة نقدية للسياسة الأمريكية تجاه العراق، (بغداد، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، 1995).

37- طه الهاشمي،المذكرات 1919 إلى 1943ج(1)، تحقيق : خلدون ساطع الحصري ، (بيروت، دار الطليعة، 1967).

38- عبد الاله بلقزيزّ، المشروع المتمتع: التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق، من كتاب: احتلال العراق، الأهداف-النتائج-المستقبل، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

39- عبد الامير الانباري، التعويضات مـن كتـاب : نـدوة احـتلال العـراق، وتداعياتـه عربيـاً واقليميًـا ودولياً، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

40- عبـد الحميـد الغـزالي، حـول الأحـداث ومصـطلحات في قـاموس تخلـف الأمـة : محاولـة للفهـم والمعالجة والتصحيح، (دار الطباعة والنشر الإسلامية، 2004).

41- عبد الحميد كبة، التنظيمات القضائية والحركة التشريعية في العراق، (بغداد، 1972).

42- عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة 1941 التحررية، (بيروت، مطبعة الوفاق، 1971).

43- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج (3)، (صيدا، مطبعة الفرقان، 1957).

44- عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية، ج (1)، ط (7)، (بغداد،1988).

45- عبد علي كاظم المعمـوري، الفسـاد الجديـد في العـراق، مـن كتـاب: إسـتراتيجية التـدمير آليـات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية - الهوية– الوطنية، السياسـات الاقتصـادية) سلسـلة كتـب المستقبل العربي (49)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

46- عبد الرزاق الحسـني، تـاريخ الـوزارات العراقيـة في العهـد الملـكي،ج (5)، (بغـداد، دار الشـؤون الثقافية العامة، 1990) .

47- عدنان الهياجنة، الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي، من كتاب احـتلال العـراق(الأهـداف- النتائج- المستقبل)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

48- علاء جاسم محمد الحربي،رجال العراق الجمهوري، ط(1)، (بغداد، دار الشرقية، 2005) .

49- علي الشمراني، صراع الأضداد : المعارضة العراقية بعد حرب الخليج،ط (1)، (لندن، دار الحكمة، 2003).

50- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج (4)، بغداد، بدون تاريخ).

51- علي كريم سعيد، عراق 8 شباط 1963 من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، ط(1)، (بيروت، دار الكنوز الأدبية،1999).

52- علي منير، مذكرات عبد السلام عارف، (بغداد، 1967) .

53- عماد يوسف وأروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، تقديم : د. وليد عبد الحي، ط(3)، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2003).

54- غسان العطية، العراق نشأة الدولة، ط(1)،(لندن، دار اللام، 1988).

55- غي انيل، قانون العلاقات الدولية، ترجمة : نور الدين اللباد، ط(1)، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999).

56- فاضل الربيعي، الاحتلال الأمريكي للعراق: تكتيك الهروب من كابوس الشرق الأوسط، من كتاب: الاحتلال الأمريكي للعراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

57- فاضل الربيعي، صندوق باندورا العراقي : أقفاص ووحوش (صورة العالم السفلي للاحتلال الأمريكي) من كتاب: إستراتيجية التدمير آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية - الهوية - الوطنية، السياسات الاقتصادية) سلسلة كتب المستقبل العربي (49)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

58- فليب ويلارد ايرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة : جعفر الخياط،(بيروت، 1949).

59- فوزية صابر، الوضع الكردي في العراق: رؤية مستقبلية من كتاب: احتلال العراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2003).

60- كاظم هاشم نعمة، الملك فيصل الأول والإنكليز و الاستقلال، ط (2)، (بغداد، الدار العربية للموسوعات، 1988).

61- كريستوفر شبر وآخرون، كذبات بوش الخمس الكبيرة التي أخبرنا بها عن العراق، ترجمة: محمد عين و سوسن كنعان، ط (1)، (القاهرة، دار الكتاب العربي، 2004).

62- لجنة خاصة، ثورة 14 تموز في عامها الأول، وزارة الإرشاد، (بغداد، 1958).

63- ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق،(بغداد،دار الرشيد للنشر، 1979).

64- ماتلوسا خابيلي، فكرة الدولة - الأمة في جنوبي أفريقيا: استكشاف نظري، المجلد(7)، (القاهرة، مختارات العلوم الاجتماعية، 2003).

65- مارتن مسيويه فريدريك، اليورانيوم المنضب الحرب الخفية، ترجمة : اركان بيثون، (بغداد، بيت الحكمة، 2002).

66- مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، رؤية سياسية وإستراتيجية للعملية الانتقالية في العراق، من كتاب، العراق–الغزو – الاحتلال – المقاومة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2003).

67- مجموعة باحثين، احتلال العراق : الأهداف-النتائج-المستقبل، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

68- مجموعة باحثين، الإمبراطورية الأمريكية: صفحات من الماضي والحاضر، الجزء الثالث، ط (1)، (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2002).

69- مجموعة مؤلفين إسرائيليين، الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، ترجمة: أحمد أبو هدية، ط (1)، (دمشق، مركز الدراسات الفلسطينية، 2005).

70- مجموعة مؤلفين، إستراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية- الهوية- السياسات الاقتصادية)، سلسلة كتب المستقبل العربي (49)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

71- مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، ترجمة : فيصل نجم الدين، (بغداد، مطبعة المعارف، 1946) .

72- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها، ط (6)، (بيروت، دار الفكر، 1974).

73- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، ط(1)، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992).

74- محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958، ط(1)، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2000).

75- محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أن سنة الحضارة وثقافة السلام، سلسلة أطروحات الدكتوراه (58)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

76- مشروع مراقبة إيرادات العراق، الاحتفاظ بالأسرار، أمريكا والماليات العامة للعراق، من كتاب: مناهضة احتلال العراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

77- منذر الشاوي، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية العراقية، ج(2)، (بغداد، مطبعة شفيق، 1970).

78- منذر الشاوي، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية في العراق، ط(2)، (بغداد، مطبعة شفيق، 1966).

79- منذر جواد مرزة، العهد الملكي في العراق، أحداث ومؤامرات 1921- 1958، ط (1)، (مؤسسة دار الزهراء، 2005).

80- منذر نعمان الاعظمي، أبعاد اجتماعيـة في مسـيرة التحريـر في العـراق، (بـيروت، مركـز دراسـات الوحدة العربية، 2008).

81- منظمة العفو الدولية، العراق : مسؤوليات دول الاحتلال، مـن كتـاب، العـراق-الغـزو-الاحـتلال-المقاومة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

82- مؤيد قاسم الخفاف، الصورة الذهنية عن أمريكا في المجتمع الأمـريكي بعـد نشر صـور تعـذيب السجناء في أبي غريب، من كتاب : الاحتلال الأمريكي للعراق، (بيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، 2004).

83- ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية– الأوروبية تجاه قضايا الأمة العربية حقبـة ما بعد الحرب الباردة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006).

84- نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، (بغداد،1984).

85- نفيز أحمد مصدق، الحرب على الحرية كيف ولماذا تم الهجوم على أمريكا في 11/سبتمبر2001، (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2002).

86- نوري عبد الحميد العاني وآخـرون، تـاريخ الـوزارات في العهـد الجمهـوري، الجـزء الأول، ط (1)، (بغداد،2000) .

87- نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجيـة الأمريكيـة تجـاه الـدول العربيـة بعـد أحـداث 11 أيلول: من كتاب (صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكيـة)، ط (1)، (بـيروت، مركـز دراسـات الوحدة العربية، 2003).

88- هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، من كتاب: صـناعة الكراهيـة في العلاقـات العربية – الأمريكية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

89- هانز بليكس، نزع سلاح العراق: الغزو بدلاً من التفتيش، ترجمة: داليا حمـدان، (بـيروت، مركـز دراسات الوحدة العربية، 2005).

90- هانس، بيتر مارتن، هارالدسوفان، فتح العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: د. عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم: أ. رمزي زكي، (الكويت،عالم المعرفة، 1998).

91- هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، تجربتي مع حزب البعث العراقي، (بيروت، رياض الريس للنشر والكتب، 1997) .

92- هشام الهاشمي، عالم داعش: من النشأة إلى إعلان الخلافة، ط (1)، (لندن، دار الحكمة، 2015).

93- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث،ج(1)، ترجمة: سليم طه التكريتي، (بغداد، مطبعة الشؤون الثقافية، 1989).

94- وليام بولك، لكي نفهم العراق، من كتاب: مناهضة احتلال العراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

95- وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة العربية القومية(الاستقلالية في العراق)، ط (2)، (بغداد، 1985) .

96- يفغيني بريماكوف، العالم بعد أحداث 11 سبتمبر وغزو العراق، ط (1)، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2004).

97- يوسف احمد وآخرون، ندوة احتلال العراق، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

رابعاً: البحوث والدراسات

1- ابو بكر الدسوقي، العراق والعقوبات الذكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (145)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والبحوث السياسية والإستراتيجية، 2001).

2- أتثيا لارسون وستيوارت هالفورد، اشعال نار الشك: التحالف ومليارات النفط العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد(306)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) .

3- احمد ابراهيم محمود، العراق في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (154)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003).

4- ادهام محمد العزاوي، أثر المسألة الكردية في العلاقات العربية – التركية، مجلة أوراق إستراتيجية، العدد (42)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2000).

5- انتوني كورسمان، تطور قوات العراق وتحدي الحرب الأهلية : هل بمقدور القوى العراقية انجاز المهمة، مجلة المستقبل العربي، العدد (334)،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

6- انظر نصوص ومواد الدستور(27) تموز 1958 المؤقت الملف العراقي،العهد العراقي للتنمية والديمقراطية، الدساتير العراقية،العدد (139)، (بغداد،2005).

7- باسيل يوسف بجك، الآليات القانونية الأمريكية لإفلات قوات الاحتلال من تبعات جرائم تعذيب المعتقلين في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد(328)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

8- تقييم استراتيجي دولي لتطورات المنطقة 1997 – 1998، العدد (14)، (لندن،المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، 1998).

9- حسن عبيد عيسى، المرتزقة الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد(328)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

10- خليل العاني، الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد (156)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004).

11- خليـل العنـاني، أعـمار العـراق ... التحـديات والفـرص، مجلـة السياسـة الدوليـة، العـدد (154)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003).

12- رائد الحامد، المرتزقة في العراق ... ميليشيات وفرق موت، مجلة المستقبل العـربي، العـدد(338)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

13- رشيد عمار، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، من كتاب: إستراتيجية التدمير: آليات الاحـتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية- الهوية- الوطنية- السياسات الاقتصادية)، سلسـلة كتـاب المسـتقبل العربي (49)، ط (1)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).

14- سالم توفيق النجفي، الأزمة المعاصرة للنظام الرأسمالي، احـتلال العـراق نموذجـاً، مجلـة السياسـة الدولية، العدد (164)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006).

15- سامح راشد، العراق المحتل ... تفويض الدولة والنظام والسياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (164)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2006).

16- ستيفن فيدلر وديمتري سيفا ستويولو، مـاذا حـدث لعشريـن مليـار دولار مـن الأمـوال العراقيـة، مجلة المستقبل العربي، العدد(311)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) .

17- سلمان أبو ستة، إسرائيل (2020)- مستقبل إسرائيل كما تـراه النخبـة الرسـمية، مجلـة المسـتقبل العربي، العدد (292)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

18- سمير أمين، جيوسياسية الامبريالية المعاصرة، مجلة المستقبل العربي، العدد (303)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

19- سيمور هيرش، كيف انتقل برنامج سري للبنتاغون إلى ابي غريب، مجلة المستقبل العربي، العدد (305)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

20- صباح ياسين، تفكك البنى الحزبية العراقية في إطار المشروع الأمريكي، مجلة المستقبل العربي العدد(300)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

21- طالب حسين حافظ، تطورات الإستراتيجية الأمريكية في العراق (2003-2007)، مجلة دراسات دولية، العدد (36)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2008).

22- عاصف قبرصي وعلي قادري، اعادة بناء العراق واستراتيجيات التنمية في ظروف الأزمات، مجلة المستقبل العربي، العدد(295)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

23- عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي الراهن : الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد (297)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

24- عبد الحسين شعبان، رؤية في مشروع الدستور العراقي "الدائم" لمستقبل العرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (320)،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

25- عبد الوهاب القصاب، الجيش، مجلة المستقبل العربي، العدد (305)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) .

26- عماد جاد، الرؤية الإسرائيلية للحرب على العراق وما بعدها، مجلة السياسة الدولية، العدد (152)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2003).

27- فوزي الراوي، وحدة العراق في هويته العربية: دعوة إلى إستراتيجية تناهض نظرية المكونات الثلاثة، مجلة المستقبل العربي، العدد (33)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2006) .

28- فوزية صابر، قراءة جيو- سياسية للبعد الكردي في العلاقات بين العراق وتركيا، مجلة أراء حول الخليج، العدد (7)، (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2005).

29- كوثر عباس الربيعي، عوامل إخفاق المشروع الأمريكي في العراق، الملف السياسي، العدد (15)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2005).

30- مايكل هدسون، سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الحرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (298)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).

31- مثنى علي المهداوي، السياسة التركية تجاه العراق ما بعد الانتخابات، مجلة العلوم السياسية، العدد (23)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006).

32- محمد نور الدين، النتائج والتداعيات تركياً، في محمد جمال باروت، ندوة حول (احتلال العراق وتداعياته: عربياً وإقليمياً و دولياً)، مجلة المستقبل العربي، العدد(302)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

33- الملف العراقي،المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية، الدساتير العراقية،العدد (139)، 2005.

34- مؤسسة راند الأمريكية، العراق في العقد القادم : هل يبقى العراق حتى عام 2002، معهد أبحاث الدفاع الوطني الأمريكي، 2001 .

35- نبيل محمد سليم، الإستراتيجية الأمريكية في العراق ومعضلة الأمن، مجلة دراسات دولية، العدد (36)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2008).

36- نعومي كلاين، بغداد ... السنة صفر، نهب العراق سعياً الى (بوتوبيا) المحافظين الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد(308)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

37- هالة خالد حميد، قراءة في آلية انتقال السلطة : الواقع والطموح، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002).

38- هدى شاكر معروف، السياسة الإسرائيلية حيال العراق (رؤية مستقبلية)، المجلة القُطرية للعلوم السياسية، العدد (2)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2002).

خامساً: الأطاريح والرسائل الجامعية

أ- الأطاريح

1- ساجد احميد عيل الركابي، المسئولية السياسية لرئيس الدولة في الأنظمة السياسية العربية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2000) .

ب- الرسائل

1- رائد شهاب احمد،اثر التواجد العسكري الأمريكي على النظام السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كليه العلوم السياسية، 2006).

2- عواد عبد الأمير عباس، بنية النظام السياسي العراقي 1968-1989، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1989).

3- نصر دحام، فلسفة النظام السياسي في العراق بعد ثورة 17-3- تموز 1968، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،2001) .

سادساً: الوثائق الرسمية

1- انظر نص قرار مجلس الأمن (661) في 16 آب 1990، قرارات ومقررات مجلس الأمن، الوثائق الرسمية (الأمم المتحدة، مجلس الأمن، نيويورك). http//www.un.org/Arabic/Res/661

2- انظر نص قرار (665) في 25آب 1990، قرارات ومقررات مجلس الأمن، الوثائق الرسمية (الأمم المتحدة: مجلس الأمن: نيويورك) http//www.un.org/arabic/Res/665

3- انظر نص القرار (666) في 13 أيلول 1990، قرارات ومقررات مجلس الأمن، الوثائق الرسمية (الأمم المتحدة: مجلس الأمن: نيويورك) http//www.un.org/arabic/Res/666

4- انظر نص القرار (670) في 25 أيلول 1990، قرارات ومقررات مجلس الأمن، الوثائق الرسمية (الأمم المتحدة: مجلس الأمن: نيويورك) http//www.un.org/arabic/Res/670

5- التفاصيل حول القرار الأممي (1483) انظر الملحق (6).

سابعاً: التقارير

1- التقرير الاستراتيجي العربي (2001-2002)، (الشارقة، وحدة دراسات الخليج للصحافة و الطباعة والنشر، 2002).

2- التقرير الاستراتيجي العربي 2002 – 2003، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004) .

3- التقرير الاستراتيجي العربي 2003، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003).

4- التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث (المنحل).

ثامناً: الصحف

1- Website//.www.alsharqalawsat.com/Leader.asp?section=6&issue=17253&articale=453278.

2- صحيفة يدعوت احرنوت الإسرائيلية، بتاريخ 2005/6/16.

3- صحيفه الزيتونه (أمريكا الشمالية: الاتحاد الإسلامي الفلسطيني، العدد (189) في 2003/4/18.

4- صلاح التكمة جي، الإستراتيجية الأمريكية في العراق خلال نصف قرن، مجلة كتابات، الحلقة التاسعة، البصرة، في 4/4/ 2005 hattp//.www.Kitabat@Kitabat.cdom.

5- فراس الياس، العراق: من مشروع بايدن إلى «توازن القوى»... هل هي بداية الحل أم التقسيم؟، مجلة القدس العربي، بتاريخ 2015/5/2 .http://www.alquds.co.uk/?p=335304

6- ماجد أحمد السامرائي، القلق التركي من احتلال العراق، صحيفة الشرق الأوسط الدولية، العدد (7578)، في 13 /7/ 2002.

7- محمد سليمان، الموقف التركي من العراق بين المصلحة القومية و الحسابات الداخلية، مجلة العصر، في 2003/10/6 Website//.www.alassr.we.org/Arabic/politics.2003.article.htm.

8- هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية العراقية من معارضة السلطة إلى المشاركة فيها 1968.2003 سلسة حلقات منشورة في جريدة الصباح العدد (635) في آب 2005 .

تاسعاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1- إحسان التميمي، نعوم تشومسكي و محاكمة الخطاب المخاتل (الدول المارقة) أنموذجاً، اتحاد كتاب العرب، في 2007/5/17، Website//.www.ArabUnionForInterneWriters.com

الإحصائيات مأخوذة من موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة المعلومات الدولية على الموقع:

website//.www.census.gov/forieigne/be/ance

2- الحكومة المركزية الاتحادية، في 2013/1/17، انظر إلى الموقع :http://www.alsumaria.tv

3- علي حسن باكير، النفوذ الإيراني في العراق : طبيعته وأهدافه، الراصد، بتاريخ 1 آب 2008

http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=4632.

4- مركز النخبة للدراسات، أخبار وتحليلات وأراء القضية العراقية : تقسيم العراق: هل آن الأوان، 7 سيتمر 2007، انظر إلى الموقع:

http://www.islamonline.net/

5- مشروع جون بايدن حول تقسيم العراق، في 2007/10/1، www.aljazeera.net

ENGLHSH SOURCES

First:Books

1- Noor Bige، Crises Developments in Managing Terrorism in Turkey، Inter media Winterers Ankara، vol.1، No.4، December- February،1996-1997.

2- Adel Safty، From Camp David To The Gulf: negotiation، Languages، propaganda and war، (New York، Black Rose Books، 1992).

Second:Reports

1- American National Securty Stratrat. Website//.www.usinfoo .gov.htm

Third: Others

1- Hon.Jonyki. "U.S policy toword Iraq"، Senate Angust31،1998،http//www.Iraq.org/government/us/letters.

2- Diamond Larry Rethinking Givil Society. Toward Democratic Consolidation In Journal of Democracy.5/3 July.1994.P5

3- Galbraith Peter w، The End of Iraq: How American Incompetence Created War Without End،New York: Simon&Schuster،2006.

4- Mowaffak Al-Rubaie، "Federalism،Not Partition: A System Devolving Power to the Regions is the Route to a Viable Iraq" Washington Post، 2008.

5- KurdistanRegional Government، "constitution of the Iraqi Kurdistan Region" and "Constituion of the Federal Republic of Iraqi (sic)" http:// www.krg.org docs. Federal_const.asp.

المحتويات

ملخص الكتاب

إن الحديث عن وجود نظام سياسي مؤسساتي يعني وجود مؤسسات سياسية ودستورية لها سلطات (تشريعية وتنفيذية وقضائية)، بغض النظر عن ماهية هذه المؤسسات سواء كانت شرعية أم غير شرعية، دائمة أم مؤقتة، إلا أن المهم هو إنها تُسير المجتمع وفق اطر قانونية وعرفية يخضع لها الجميع وتكون نافذة لفرض القانون، وإذا كان العراق قد شهد تأسيس الدولة الحديثة وأقام مؤسساتها ومن ثم نظامها الدستوري في بداية القرن العشرين، فان العراق شهد أيضا في بداية القرن الحادي والعشرين إعادة التأسيس لهذه الدولة التي حلت جميع مؤسساتها وأجهزتها وسلطاتها بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، ومع وجود تشابه في الحالتين في أن كل منهما قد ولدتا من رحم الاحتلال المشرعن ولنقل إن خيوط كل تجربة قد حيكت بإرادة أجنبية ونسجت بأيدي عراقية، رغم أن ذلك لا يؤشر حالة سلبية إذا توفرت النيات الصادقة لبناء عراق موحد وقوي، وإذا كانت الأنظمة العراقية الجمهورية لم تستطع أن تؤسس لنظام عراقي دائم قائم على المؤسساتية والتعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة عبر الآلية الانتخابية الحرة والنزيهة مستغلة في ذلك الأوضاع الداخلية و الإقليمية والدولية المساعدة على ذلك، فان النظام السياسي العراقي الجديد هو الأخر عمل على تكريس هذه الصورة من خلال المحاصصة السياسية والتوافقات الطائفية، فضلا عن وجود الكثير من المشكلات والأزمات كالتدخل الأمريكي ونفوذه، التحالف والائتلاف الدولي، التدخلات الإقليمية، السيادة المنقوصة، الفدرالية، التحول الديمقراطي، الإرهاب والمليشيات المسلحة، الدستور والتعديلات الدستورية، المرجعيات الدينية ودورها، الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية، كل ذلك ألقى بظلاله على طبيعة النظام السياسي العراقي الجديد الذي مازال يبحث جاهدا لتحقيق الشرعية التامة بعد تخطي هذه التحديات التي تواجهه ولعل من أبرزها التحدي الأمني والسياسي و الفساد المالي والإداري وإعادة الأعمار وتحقيق سيادة وطنية تامة.





شركة دار **الأكاديميون** للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرّمــال للنشـر والتـوزيـع
عمّان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com


ISBN 978-9957-637-24-8
9 789957 637248